

النظم الإسلامية

تأليف

الدكتور حسن ابراهيم حسن

مدير جامعة أسيوط
وأستاذ التاريخ الاسلامى بكلية الآداب
بجامعات القاهرة وبنسيلفينيا
وكاليفورنيا والرباط وبغداد سابقا

و

الدكتور على ابراهيم حسن

أستاذ التاريخ الإسلامى
بكلية الآداب بجامعة القاهرة
والمفتش الأول للمواد الاجتماعية
بوزارة التربية والتعليم سابقا



ملتزم النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

النظم الإسلامية

تأليف

الدكتور حسن إبراهيم حسن
مدير جامعة أسيوط ،
وأستاذ التاريخ الاسلامى بكلية الآداب
بجامعات القاهرة وبنسلفنيا
وكاليفورنيا والرباط وبغداد سابقا

،

الدكتور على إبراهيم حسن
أستاذ التاريخ الإسلامى
بكلية الآداب بجامعة القاهرة
والمفتش الأول للمواد الاجتماعية
بوزارة التربية والتعليم سابقا



ملتزم النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

موضوع النظم الإسلامية موضوع طريف لم يتصد لبحثه إلا القليل من الفقهاء والمؤرخين مع ماله من أهمية وخطر. على أن هذا الموضوع ليس بجديد؛ فقد بحثه بعض فقهاء المسلمين الأقدمين بحثاً مستفيضا. ويعتبر أبو الحسن على الماوردى[1] المتوفى سنة ٤٥٠ هـ (١٠٥٨م) فى طليعة المؤلفين الذين كتبوا فى النظم الإسلامية. وكتابه «الأحكام السلطانية» أول ما كتب بالعربية فى هذا الموضوع. على أن الغموض الذى يحيط بأسلوب الماوردى يرفع من شأن ما كتبه المتأخرون من أمثال ابن طباطبا وهو علوى، ويعرف أيضاً بابن الطقطقى (بتشديد الطاء الأولى وكسر الطاء الثانية وسكون القاف الأولى وكسر القاف الثانية، سمى بذلك لأنه كان كثير الكلام)، الذى ألف كتابه «الفخرى فى الآداب السلطانية»، وانتهى من وضعه سنة ٧٠١ هـ. ويمتاز كتابه بسهولة أسلوبه وإمتاع عباراته. وممن كتب فى النظم الإسلامية كذلك عبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥ – ١٤٠٦م).

وهناك طائفة أخرى من الفقهاء والمؤرخين تناولوا الكلام فى ناحية خاصة من نواحى هذه النظم مثل أبى عمر الكندى (٣٥٠/٩٦١) وابن حجر العسقلانى (٨٥٣/١٤٤٠) الذين كتبا فى القضاء، والجهشيارى (٣٣١/٩٤٢ – ٩٤٣) وهلال الصابى (٤٤٨/١٠٥٦) وابن منجب الصيرفى (٥٤٢/١١٤٧) الذين وضعوا مؤلفات خاصة عن الوزراء، وأبى يوسف (١٩٢/٨٠٧ – ٨٠٨) وابن سلام

---

(١) سمى الماوردى لأنه كان يبيع ماء الورد مع اشتغاله بالمطالعة والتصنيف، كما سمى الثعالبي صاحب كتاب «يتيمة الدهر» بهذا الاسم لأنه كان يتجر فى فراء الثعالب.

(٢٢٤/٨٣٨ - ٨٣٩) وقُدامة بن جعفر (٣٣٧ هـ) الذين كتبوا فى النظم المالية والكندى مؤلف كتاب « الولاة ».

ومن الكتّاب الذين تناولوا ناحية خاصة من نواحى النظم الإسلامية فى العصر الحديث : سير وليم ميوز ، والأستاذ سير توماس أرنولد ، والدكتور عبد الرزاق السنهورى ، وقد تناولوا الكلام على الخلافة بإسهاب .

والنظم جمع « نظام » ؛ وهى كلمة تطلق على كل شىء يراعى فيه الترتيب والانسجام والارتباط . وهى - بهذا الاعتبار - تشبه العقد من حيث انتظام أحجاره بعضها مع بعض . ونظم أية دولة تتكون من مجموعات القوانين والمبادىء والتقاليد التى تقوم عليها الحياة فى هذه الدولة . ومن هذه النظم : النظام السياسى ، والنظام الإدارى ، والنظام المالى ، والنظام القضائى . وهناك نظم أخرى كالعبادات العملية من صلاة وصوم وحج وزكاة ، ونظريات الفرق الدينية التى ظهرت فى الإسلام ، وهى تتصل بالدين أكثر من اتصالها بالتاريخ . وهناك نوع آخر من النظم هو النظم الاجتماعية التى تعنى بدراسة حالة الشعوب ، كنظام الرق الذى أفردنا له باباً خاصاً لما كان له من أثر كبير فى حياة المجتمع الإسلامى فى العصور الوسطى ، وقد وجد عند المصريين وعند اليونان والرومان وعند اليهود .

ففى النظام السياسى تكلمنا على الخلافة من حيث كونها نظاماً للحكم ، ومن حيث نشأتها وارتقاؤها وضعفها إلى أن زالت على أيدى التتار ببغداد سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) ، ثم من حيث إحياؤها فى مصر فى عهد دولتى المماليك ، وتحولها إلى العثمانيين . كذلك تناولنا الكلام على الوزارة فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، وفى عهد الخلفاء الراشدين والأمويين ، وفى العصرين العباسى الأول والثانى ، ثم فى مصر ، وبخاصة فى عهد الفاطميين والمماليك ، كما تكلمنا على الكتابة التى

يتولى صاحبها مخاطبة الولاة وغيرهم من موظفى الدولة ، والحجابة التى يشبه صاحبها كبير الأمناء فى أيامنا .

وفى الباب الثانى تكلمنا على النظام الإدارى ، ونعنى به إدارة الأقاليم من حيث بيان مدى سلطة الولاة فى ولاياتهم ، وتعدد دواوين الدولة كديوان الخراج ، وديوان الرسائل ، وديوان المستغلات أو الإيرادات ، وديوان الطراز ، وديوان الخاتم ويشبه قلم الأرشيف أو السجلات . كما تكلمنا على تعريب الدواوين فى بلاد الشام وفارس فى عهد عبد الملك بن مروان ، وفى مصر فى عهد ابنه الوليد ، وما كان لذلك من أثر سياسى وأدبى ، كما تناولنا الكلام أيضاً على البريد والشرطة ، ثم على الجيش فى عهد النبى وفي عهد الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين . وتعرضنا لوصف الأسلحة التى كان يستعملها جند المسلمين ، ولإمرة الجيش ، ثم تكلمنا على الجيش فى مصر فى عهد الطولونيين والإخشيديين ، وفى عهد الفاطميين والأيوبيين والمماليك ، وبينّا كيف بلغ أسطول الشام فى عهد معاوية بن أبى سفيان ألفاً وسبعمائة سفينة ، وكيف بلغت البحرية الإسلامية عظمتها طوال العصر الأموى ، وفى العصر العباسى الأول ، وكيف أصبح أسطول المسلمين نموذجاً لأساطيل الأقطار المسيحية .

ولا عجب فى ذلك فإن كثيراً من الاصطلاحات العربية البحرية لا تزال شائعة على ألسنة البحارة فى جنوبى أوربا . نذكر من بين هذه الاصطلاحات على سبيل المثال كلمة Cable المأخوذة عن لفظ حبل العربى وكلمة Arsenal وبالإيطالية Darsenal المأخوذة عن لفظ دار الصناعة (أى دار صناعة السفن) بالعربية ، وكذا كلمة Corvette المأخوذة عن لفظ غراب العربية ، و Admiral المأخوذة عن لفظ أمير البحر .

كما لم يفتنا أن نبين ما بلغته مصر من شهرة وعظمة فى ميدان صناعة السفن

التي كانت تشحن بالأسلحة والمقاتلة لغزو بلاد الدولة الرومانية الشرقية أو الدولة البيزنطية - أو بلاد الروم كما يسميها مؤرخو العرب - و بينا كذلك كيف اشتهرت مصر في عهد الدولة الطولونية ببناء المراكب البحرية ، وأصبح لها حول جزيرة الروضة أحواض لبناء السفن عُرفت باسم « صناعة الجزيرة » . كما أنشأ محمد بن طغج الإخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية في فسطاط مصر أحواضاً أخرى لبناء السفن عُرفت باسم « صناعة بمصر » ، وأنشأ الخليفة المعز لدين الله الفاطمي داراً لصناعة السفن بالمقس (وموضعها الآن حديقة الأزبكية تقريباً بجوار العتبة الخضراء) بنى فيها ستمائة مركب . ونسج الأيوبيون والمماليك على منوال من سبقوهم من حيث عنايتهم بالأسطول ، حتى ظهرت مصر بالمظهر اللائق بها بين الدول الحربية في ذلك الوقت .

وفي الباب الثالث من هذا الكتاب تكلمنا على النظام المالي ، فبحثنا موارد بيت المال ومصارفه ، وأسهبنا في القول عن الخراج بنوعيه ، وعن ديوان الخراج وجبايته ، ونظام المقاسمة ، ونظام الالتزام أو الإقطاع ، ثم عن الجزية التي كانت توضع على أهل الذمة مقابل الزكاة المفروضة على المسلمين ؛ و بينا كيف كانت الجزية لا تزيد عن سبع ما فرضه الفرس والروم على أهالي البلاد التي فتحوها ، ثم تكلمنا على الزكاة والأشياء التي تؤخذ عنها ، وعلى من يجب صرفها ، وعلى الفيء ، وهو كل ما وصل للمسلمين من غير قتال ، وكيف كان يقسم بينهم ، ثم عن الغنيمة ، وهي ما يناله المسلمون عن طريق الحروب ، وكيف كانت تقسم بينهم ، ثم عن العشور ، وهو أخذ العشر من بضائع التجار من غير المسلمين ، وهي تشبه ما نسميه بالضرائب الجركية الآن ، ثم عن الركاز ، وهو ما يؤخذ مما في باطن الأرض من المعادن (الكنوز) .

بعد ذلك بحثنا نظام الضرائب في عهد الأمويين والعباسيين وطرق جبايتها

ومقدار الجباية ، والأوجه التى تصرف فيها موارد بيت المال من دفع رواتب الموظفين وأرزاق الجند ، وعلى كرى الأنهار وإصلاح مجاريها ، والنفقة على المسجونين والأسرى ، والمنح التى تتدفق على الأدباء والعلماء ، وما يتطلبه الجيش والأسطول من المعدات الحربية : وأخيراً تناولنا الكلام فى شىء من الإسهاب على النظام المالى فى مصر من الفتح الإسلامى إلى قيام الدولة الطولونية ، وفى عهد الطولونيين والإخشيديين ، وفى عهد الفاطميين ثم فى عهد المماليك ، وختمنا هذا البحث بإيراد جدول يبين مقدار خراج مصر فى عصورها الإسلامية المختلفة .

وفى الباب الرابع بحثنا النظام القضائى فى الإسلام ، فتكلمنا على القضاء فى الجاهلية ، وفى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وفى عهد الخلفاء الراشدين ، وفى عهد بنى أمية ، ثم فى العصر العباسى الأول وهو عصر ظهور المذاهب الأربعة ، ثم فى العصر العباسى الثانى . كما أفردنا للقضاء فى مصر بحثاً خاصا ، تناولنا فيه الكلام على القضاء من الفتح الإسلامى إلى الفتح الفاطمى ، وفى عهد الفاطميين والأيوبيين ، وفى عهد المماليك . كما تكلمنا على المظالم التى كان يلجأ إليها المتقاضون إذا اعتقدوا أن القاضى لم يحكم بينهم بالعدل ؛ وهى من هذه الناحية بمثابة محكمة الاستئناف فى عصرنا . وأخيراً تكلمنا على الحسبة التى تعتبر وسطاً بين القضاء والمظالم .

وفى الباب الخامس تناولنا الكلام على نظام الرق ولا سيما فى الإسلام ، ومدى عنايته بالأسرى ، وكيف سوّى بين الناس على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم وألوانهم ، كما سوى اليهود والنصارى بالمسلمين ، وعُنى بطائفة الرقيق أيما عناية وحاطها بسياج من عدله ورحمته ، وأخذ بأيديهم فى طريق الحرية ، فسوّى بين الرقيق ومولاه فى الطعام والشراب واللباس والتعليم والتهذيب . ثم تكلمنا على أهم مصادر الرق ، وعلى الموالى ومعاملة الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين لهم ، ثم على الرقيق فى مصر والمغرب .

ونرجو أن نكون بذلك قد سددنا فراغاً فى ناحية من نواحى التاريخ الإسلامى ، بتقديم الطبعة الثالثة من هذا الكتاب بالعربية . وهو - كما نرى - يجمع شتات النظم الإسلامية وييسر رغبة من يريد التوسع فى دراسة إحدى هذه النواحى . لهذا عنينا بالإشارة إلى المراجع العربية والإفرنجية التى اعتمدنا عليها فى وضع الكتاب ، كما أوردنا جداول للأسر الإسلامية فى مختلف العصور . ولم نتعرض لتفصيل الحوادث السياسية تفصيلا يخرج بها عن الموضوع .

على أن القارىء سيجد فى هذه الطبعة ما يغنيه فى دراسة تاريخ الإسلام السياسى منذ عصر الرسول عليه الصلاة والسلام إلى سقوط بغداد على أيدى التتار سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) ، وإلى زوال الخلافة العثمانية من القسطنطينية سنة ١٩٢٤ م . ومع هذا لم نغفل أيضاً بحث نظم الحكم فى مصر منذ الفتح العربى على يد عمرو بن العاص سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) إلى الفتح العثمانى على يد السلطان سليم الأول سنة ١٥١٧ م ، وعلى بلاد المغرب والأندلس .

وقد أدخلنا تعديلات أساسية على هذه الطبعة ، فأضفنا مادة جديدة مستمدة من مصادر أخرى عربية وأفرنجية يراها القارىء فى آخر الكتاب ، كما أدخلنا بعض التعديلات فى تبويب الكتاب .

والكتاب مما لا يستغنى عنه المشتغلون بالتاريخ الإسلامى فى البلاد العربية والإسلامية ، كما لا يستغنى عنه طلاب الكليات والمعاهد العالية ، وطلاب الثقافة العربية الإسلامية بصفة عامة .

ومما يدعو إلى الغبطة أن هذا الكتاب قد ترجم إلى اللغة الأردية التى يتكلم بها نحو أربعمائة وخمسين مليون نفس .

والله نسأل أن ينفع بهذا طلاب العلم إنه سميع مجيب .

المؤلفان

---

(١) هذه المقدمة هى مقدمة الطبعة الثالثة من هذا الكتاب ، ومؤرخة فى أكتوبر

محتويات الكتاب

صفحة

الباب الأول

النظام السياسى

١ – الخلافة

(ا) نشأة الخلافة

صفحة

صفحة

ثالثاً — الخلافة العباسية فى عهد سلاطين السلاجقة :

رابعاً — نهاية الخلافة العباسية :

(و) الخلافة الفاطمية :

(ح) إحياء الخلافة العباسية فى مصر فى عهد دولتى المماليك :

(ط) العثمانيون والخلافة :

صفحة

٢ — الوزارة :

٣ — الكتابة :

٤ — الحجابة :

صفحة

الباب الثانى

النظام الإدارى

١ — الإمارة على البلدان :

٢ — الدواوين :

صفحة

٣ – الجيش :

٤ – البحرية :

٥ – البريد :

صفحة

الباب الثالث

النظام المالى

١ — موارد بيت المال ومصارفه :

٢ — النظام المالى فى مصر :

صفحة

الباب الرابع

النظام القضائي

الباب الخامس

الرق

الباب الأول

النظام السياسي

---

١ – الخلافة

(أ) نشأة الخلافة

١ – حكومة الرسول

كانت حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم حكومة دينية ، تعتمد إلى حد كبير على وحى الله وأمره . وكانت هذه الحكومة تقوم على أساس إحلال الوحدة الدينية والقومية الإسلامية محل العصبية والشعور القبلى ، مما سهل على القبائل المختلفة طاعة الرسول والانضواء تحت لوائه ، حتى لقد بلغ من افتتان بعض العرب بشخصية الرسول أنهم لم يصدقوا بموته . فلما انتقل الرسول إلى جوار ربه وتحققوا من ذلك ، شك فريق منهم فى أمر هذا الدين الذى أتى به ، وأوجسوا إن وليت قريش أو غيرها أمر الحكم أن تحكم هواها فى رقاب المسلمين ومصالحهم .

لذلك لا نعجب إذا قامت بعد وفاة الرسول أزمة سياسية خطيرة ، إذ لم يؤثر عنه نص صريح فى مسألة الحكم من بعده ، بل ترك مسألة من يخلفه من غير أن يبت فى أمرها . ولا غرو فقد أشربت نفس الرسول حب هذه الروح الديمقراطية التى سادت لدى العرب منذ أيام الجاهلية ، فرأى عليه السلام أن يترك الأمر شورى للعرب ليختاروا من أحبوا . وإنما ترك الرسول النص على من يخلفه حتى يحقق الشورى الذى وردت فى القرآن الكريم . وكان من أثر ذلك أن ظهر الانقسام بين صفوف المسلمين فى أول نشأة الإسلام ، واشتدت وطأة

هذه الأزمة السياسية وكثرت المناقشات ، فتصدى لعلاجها بعض زعماء المسلمين من أمثال أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبى عبيدة بن الجراح . وانتهى الأمر باستخلاف أبى بكر فنشأت مسألة الحكم عند المسلمين بعد وفاة الرسول .

٢ — معنى الخلافة :

الخلافة مصدر « خلف » ، يقال : خلفه خلافة ، كان خليفته و بقى بعده . والخليفة السلطان الأعظم ، والجمع خلائف وخلفاء .

فالخلافة موضوعة فى الأصل لكون الشخص خلفاً لأحد ، ومن ثم سمى من يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فى إجراء الأحكام الشرعية خليفة . والخلافة فى الاصطلاح هى رياسة عامة فى أمور الدين والدنيا نيابة عن النبى صلى الله عليه وسلم . وفى ذلك يقول ابن خلدون[1] : « الخلافة هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة ؛ فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به » .

إن منزلة الخليفة من الأمة كمنزلة الرسول صلى الله عليه وسلم من المؤمنين ، له عليهم الولاية العامة والطاعة التامة ، وله حق القيام على دينهم ؛ فيقيم فيهم حدوده وينفذ شرائعه . وله بالأولى حق القيام على شئون دنياهم أيضاً ، بيده وحده زمام الأمة . فكل ولاية مستمدة منه ، وكل خطة دينية أو دنيوية متفرعة عن منصبه ، فهو الحاكم الزمنى والحاكم الروحى . وهذا بخلاف ما كان فى الغرب فى العصور الوسطى .

وقد ذكر سير توماس أرنولد فى كتابه « الخلافة[2] » أوجه الشبه والاختلاف بين هذين النظامين اللذين قاما خلال العصور الوسطى وهما الخلافة

(١) مقدمة ابن خلدون (طبعة بيروت ١٩٠٠) ص ١٦٦ .

(٢) Sir Thomas Arnold, The Galiphate, pp, 1 —2.

فى الشرق، والإمبراطورية الرومانية المقدسة فى الغرب فقال : « إن كلا النظامين يستند إلى قوة الدين ، فكلاهما دين عالمى يعمل على ضم العالم تحت لوائه . بيد أن الإمبراطورية المقدسة لم تكن مستحدثة الوجود ، بل كانت استمراراً لإمبراطورية وثنية سابقة ، حتى إن الإمبراطور شرلمان تلقب بألقاب الأباطرة الوثنيين . كما نجد فى الغرب حاكمين : أحدهما زمنى وهو الإمبراطور ، والآخر روحى وهو البابا . أما الخلافة فإنها لم تقم على نظام سياسى سابق ، بل هى نظام مستحدث وليد الظروف والأحوال التى نشأت على أثر ظهور الإسلام وبسط سيادة العرب على بلاد فارس ومعظم بلاد الدولة الرومانية الشرقية . والخليفة حاكم سياسى ، بمعنى أنه حاكم واحد يجمع بين السلطتين : الزمنية والروحية ، ولا تتعدى وظيفته الدينية المحافظة على الدين . ويستطيع باعتباره حامى الدين أن يعلن الحرب على الكفار ، ويعاقب الخارجين على الدين ، ويؤم الناس فى الصلاة ، ويلقى خطبة الجمعة ، بخلاف البابا فإنه يعتبر قسيساً أعظم يستطيع أن يغفر خطايا المذنبين ، وهو المرجع الأعلى فى الأمور الدينية » .

٣ — المقصود من كلمة خليفة :

نشأت الخلافة كضرورة اقتضتها الحالة الإسلامية عقب وفاة النبى . أما الفقهاء فيحاولون أن يلتمسوا للخلافة سنداً من القرآن والسنة ، ويدللون على صحة دعواهم بما نزل فى القرآن الكريم من الآيات التى وردت فيها كلمة « خليفة » و « إمام » : (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ[1]) ، (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ، قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدماء وَنحن نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لك .

(١) سورة ص : ٣٨ : ٢٦ .

قال إنى أعلم مالا تعلمون[1]) . ولكن كلمة « خليفة » التى وردت فى هذه الآيات لا يقصد منها معنى الحكم وهو المعنى الذى فسرت به فيما بعد . فأما تسميته « إماماً » فتشبيهاً له بإمام الصلاة فى اتباعه والاقتداء به ؛ ولهذا يقال الإمامة الكبرى : وأما تسميته « خليفة » فلكونه يخلف النبى فى أمته ، فيقال خليفة بالإطلاق ويقصد به خليفة رسول الله لا خليفة الله .

واختلف فى تسميته خليفة الله ، فأجازه بعضهم اقتباساً من الخلافة العامة التى للآدميين فى قوله تعالى : (إنى جاعل فى الأرض خليفة) وقوله : (وهو الذى جعلكم خلائف الأرض[2]) وقد أنكر أبو بكر إطلاق هذه التسمية عليه حين دعى بها ، وقال « لست خليفة الله ولكنى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم[3] » ؛ ولأن الاستخلاف إنما هو فى حق الغائب ، وأما الحاضر فلا .

٤ — ألقاب الخليفة :

كان أبو بكر يلقب بلقب خليفة رسول الله ، لأنه كان يقوم مقام الرسول فى حكم المسلمين والمحافظة على الدين . وكان عمر يلقب بلقب خليفة خليفة رسول الله. ومنعاً لتكرار لفظ خليفة بالنسبة إلى من يتولى أمور المسلمين من الخلفاء بعد أبى بكر أمر عمر أن يستبدل هذا اللفظ بعبارة « أمير المؤمنين » . ومعنى هذا اللقب الجديد أن المؤمنين قد استحالوا إلى قوة ، وأن عمر صار أميراً لهذه القوة ، لأن « الأمير » عند العرب فى الجاهلية كان يقصد به « قائد الجيش » . بذلك كان عمر أول من تلقب بهذا اللقب الذى كان يتمشى مع عهد الفتوح ، لما فى هذا اللفظ من معنى السلطتين الحربية والإدارية .

أما لفظ إمام فإنه تتمثل فيه الصفة الدينية من حيث الإمامة فى الصلاة

---

(١) سورة البقرة ٢ : ٣٠ .
(٢) سورة الأنعام ٦ : ١٦٥ .
(٣) مقدمة ابن خلدون ص ١٦٦ .

التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين ، ولذلك نرى الشيعة يستعملون هذا اللفظ لأنهم يعتقدون أن لأفراد البيت العلوى قوة إلهية مقدسة ، كما يعتقدون فى المهدى أى الذى هداه الله إلى الطريق المستقيم . وقد ورد لفظ إمام فى القرآن بمعنى الزعيم أو الدليل أو الرئيس (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ[1]) . وكان النبى يؤم الناس فى الصلاة باعتباره زعيماً للمسلمين . ولسنا نجهل أن النبى فى مرضه الأخير قد ندب أبا بكر ليصلى بالناس بدلاً منه .

ولا غرو فقد كانت إمامة المسلمين فى الصلاة من أهم الأدلة التى استند إليها السنيون فى أحقية أبى بكر بالخلافة بعد النبى دون غيره من المسلمين . ولذلك كان الخلفاء بعد النبى يحافظون على وظيفة الإمامة فى الصلاة ، لما تدل عليه من صفة الزعامة ، حتى لقد أصبحت الإمامة فى الصلاة من أهم أعمال الولاة فى الأمصار الإسلامية .

وصفوة القول أن الخلفاء الأول كانوا يلقبون بألقاب ثلاثة : الخليفة ، أمير المؤمنين ، الإمام . يقول سير توماس أرنولد فى كتابه « الخلافة » (ص ٤٢) إن الفقهاء لما أخذوا يبحثون عن سند لاستعمال الألقاب التى أشرنا إليها ، لم يوفقوا التوفيق كله ، فلم يظفروا بلفظ « إمام » بالمعنى الذى أرادوه . وعلى الرغم من أنهم قد ظفروا بلفظ « خليفة » لم يرد ذلك فى القرآن بالمعنى المقصود فى الإسلام . وقد بحث فقهاء المسلمين عن سند فى القرآن يبنون عليه نظريتهم فى الخلافة ، كما رجع رجال الدين المسيحى إلى الإنجيل للاهتداء إلى الأغراض البابوية والإمبراطورية ، ومع أن لفظ « خليفة » قد ورد فى القرآن ، فإننا لا نستطيع مع ذلك أن نستدل منه على وجود الخلافة باعتبارها نظاما يجمع بين شئون الدين والدنيا على نحو ما اتبع بعد وفاة الرسول الكريم .

وفى الحق أن القرآن لم يشر إلى نظام الحكم الذى يصح أن يتبعه المسلمون

(١) سورة الأنبياء ٢١ : ٧٣ .

بعد النبي ، ولكن آياته التي تحض على طاعة أولى الأمر تكشف عن أن الإسلام دين ديمقراطي . قال الله تعالى : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)[1] . و بعد وفاة النبي جاءت خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة ، وكانت انتخابية شورية .

وقد وضع القرآن الكريم أساس الديمقراطية التي تقوم على الشورى التي تتمثل في كثير من الآيات ، فقال الله عز وجل في سورة آل عمران (٣ : ١٥٩) : (فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله . إن الله يحب المتوكلين) . وقال في سورة الشورى (٤٢ : ٣٨) : (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة ، وأمرهم شورى بينهم ، ومما رزقناهم ينفقون) .

وكان الرسول الكريم شديد الحرص على استشارة الصحابة للاستفادة برأيهم ، وكان لا يبرم أمراً إلا بعد بحثه وتمحيصه واستشارة الصحابة فيه ، متمثلا بقوله تعالى في سورة ص (٣٨ : ٢٩) : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب) .

ومما يؤثر عن الرسول أنه كان يستشير جميع الصحابة الحاضرين . يدل على ذلك استشارته إياهم في غزوتي بدر وأحد ، وفي غزوة الخندق أو الأحزاب ، وكان لا يفضل أحداً على أحد في المشورة عملا بقوله سبحانه وتعالى في سورة الحجرات (٤٩ : ١٣) (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى » ، وقوله أيضا : « كلكم من آدم وآدم من تراب » .

---

(١) سورة النساء ٤ : ٥٩ .

من ذلك نرى أن الديمقراطية كانت مبدأ لنظام الحكم الذى يقوم على مبدأ الشورى .

ولكن الخلافة استحالت فى عهد بنى أمية و بنى العباس إلى حكم استبدادى ورأى ، وانعدمت الشورى ، وصار الانتخاب صوريا محضاً ، والتمس الفقهاء لتبرير ذلك سنداً من الأحاديث ، فنسبوا إلى النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الخلافة بعدى أربعون سنة ، ثم تصير ملكا عضودا » . ويرى سير توماس أرنولد أن كثيراً من هذه الأحاديث قد دس على النبى لتبرير ذلك النظام ، وأن فقهاء المسلمين يستندون على الحديث فى تأييد النظرية القائلة بأن الأئمة من قريش .

وقد أورد الماوردى[١] وابن خلدون[٢] بعض الصفات التى يجب أن تتوافر فيمن يرشح للخلافة . ومن هذه الصفات : العلم ، والعدالة ، والكفاية ، وسلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر فى الرأى والعمل . واختلف فى قرشية النسب : فالعلم يقصد به العلم الذى يؤدى إلى الاجتهاد ، والعدالة ويقصد بها أن يكون الخليفة صاحب استقامة فى السيرة وأن يكون متجنباً للمعاصى ، والكفاية ويقصد بها أن يكون الخليفة قادراً على إقامة الحدود بصيراً بالحروب كفيلا يحمل الناس عليها وأن يكون صاحب رأى وتدبير ، وأخيراً سلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر فى الرأى والعمل .

٥ — الآراء التى ظهرت حول اختيار الخليفة :

بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم قام النزاع بين المسلمين على الخلافة ، واختلف أهل المدينة فيمن تؤول إليه الخلافة :

---

(١) كتاب الأحكام السلطانية ص ٤ .
(٢) مقدمة ابن خلدون ص : ١٥٢ .

(أ) المهاجرون والأنصار :

فمنهم من رأى ضرورة حصرها فى قريش ، لأنها قبيلة النبى ولأنها أفضل القبائل وأعظمها نفوذاً . ومن السهل أن يخضع لها جميع العرب ، إذ لو انتخب الخليفة من قبيلة أخرى لقامت القبائل ينافس بعضها بعضاً ، وانتشرت الفتن الداخلية . كما أن المهاجرين كانوا أول من آمن بالرسول وصبر على أذى المشركين من أهل مكة .

ومنهم من رأى أن الأنصار أحق من المهاجرين بالخلافة ، لأنهم هم الذين نصروا النبى وأصحابه وقت الشدة وآووهم فى المدينة ، ودافعوا عنهم ضد أعدائه المشركين . وهؤلاء الأنصار لم يروا تخصيص بيت دون آخر لانتخاب الخليفة منه .

واشتد الخلاف بين المهاجرين والأنصار ، وأخذ كل فريق يدلل على أحقيته بالخلافة . فاحتج المهاجرون بأن النبى عليه الصلاة والسلام قال : « الأئمة من قريش » ، وأنه « أوصانا بأن نحسن إلى محسنكم ونتجاوز عن مسيئكم ، ولو كانت الإمارة فيكم لم تكن الوصية بكم » . كذلك أثر عن النبى أنه قال : « الملك فى قريش ، والقضاء فى الأنصار ، والأذان فى الحبشة » . وقد ذكر السيوطى أن الرسول قال : « الأئمة من قريش ما حكموا فعدلوا ، ووعدوا فوفوا ، واسترحموا فرحموا[1] » ، مما يدل على أن الإمامة فى قريش إذا استوفوا هذه الشروط . نشر المهاجرون كل تلك الأحاديث مع أن القرآن لم يشر إلى انحصار الخلافة فى أسرة أو قبيلة معينة . فقد قال الله تعالى : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) . وقال الرسول الكريم : « اسمعوا وأطيعوا ، وإن استعمل عليكم عبدٌ حبشى كأنّ رأسه زَبيبة[2] » ، وقوله : « اسمعوا وأطيعوا ولو لعبد أجْدع » .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٦ .

(٢) الزبيبة : واحدة الزبيب المأكول ، ورءوس الحبش توصف بالصغر .

(ب) الشيعة :

ومنهم من رأى قصر الخلافة على أسرة النبي . وقد تزعم الشيعة هذا الرأى وهم أنصار أهل البيت . وتتلخص آراؤهم فى أن الخلافة يجب أن تكون فى آل البيت . وبذلك حصروا الخلافة فى أسرة معينة ، كما أنهم لا يحبذون فكرة الانتخاب فى اختيار الخليفة ، ويرون أن تكون الخلافة لعلى ثم لأولاده من بعده عن طريق الوراثة . أضف إلى ذلك أنهم يجعلون للخليفة صفات دينية ، فهو لديهم مستودع العلم الشرعى باعتبار أنه هو وحده الذى يفهم القرآن والسنة وله حق تفسيرهما . ولذا لقبوا الخليفة بلقب « الإمام » ، لأنهم يعتبرونه قدوة لهم ، ووضع غلاتهم علياً فى مصاف الآلهة .

ولا يتفق ابن خلدون مع ما ذهبت إليه الشيعة من أن الخلافة ركن من أركان الدين ، وأن تعيين الإمام واجب بدون الرجوع إلى الأمة ، كما لا يسلم برأى الخوارج وهم الجمهوريون الذين يقولون باختيار الخليفة أياً كانت الطبقة التى ينتمون إليها . فيرى وجوب استناد الخلافة إلى العصبية ويقول : « إذا كان المسلمون قد خصوا قريشاً بالخلافة ، فما ذلك إلا لأنها هى التى تستطيع حمل الناس بعصا الغلب ، ولا تستطيع قبيلة أخرى أن تفعل هذا ، تعترف لهم العرب بالتقدم ، ولا ينكرون عليهم الرياسة فيهم » .

ويرى ابن خلدون أن الخلافة مَثَل أعلى ، وأنها قد تطورت وتحولت عما كانت عليه فى صدر الإسلام ، وأنه لم يكن بأس من أن يختار المسلمون الخليفة من أصحاب العصبية أنى كانت جنسيته ، وذلك تمشياً مع مبدأ المساواة الذى أقره الإسلام . وإليك ما يقوله ابن خلدون[1] فى ذلك :

« إن الأحكام الشرعية كلها لا بد لها من مقاصد وحكم تشتمل عليها

(١) نشرته المكتبة التجارية (القاهرة) ص ١٩٥ .

وتُشْرَع لأجلها . ونحن إذا بحثنا عن الحكمة فى اشتراط النسب القرشى ومقصد الشارع منه لم يقتصر فيه على التبرك بوُصلة (بضم الواو) النبى صلى الله عليه وسلم كما هو فى المشهور ، وإن كانت تلك الوصلة موجودة والتبرك بها حاصلا ؛ لكن التبرك ليس من المقاصد الشرعية كما علمتَ ، فلا بد إذن من المصلحة فى اشتراط النسب وهى المقصودة من مشروعيتها . وإذا سَبَرْنا (الأمور) وقسمنا (أى أنواع النظم) لم نجدها إلا اعتبار العصبية التى تكون بها الحماية والمطالبة ، ويرتفع الخلاف والفُرقة بوجودها لصاحب المنصب ، فتسكن إليه الملة وأهلها ، وينتظم حبل الألفة فيها ، وذلك أن قريشاً كانوا عصبة مُضَر وأصلهم وأهل الغلب منهم . وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف ، فكان سائر العرب يعترفون لهم بذلك ويستكينون لغلبهم . فلو جعل الأمر فى سواهم لتُوُوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادهم ، ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردهم عن الخلاف ولا يحملهم على الكرة (الهجوم) ، فتتفرق الجماعة وتختلف الكلمة . والشارع محذِّر من ذلك ، حريصٌ على اتفاقهم ورفع التنازع والشتات بينهم ، لتحصل اللحمة والعصبية وتحسن الحماية ، بخلاف ما إذا كان الأمر فى قريش لأنهم قادرون على سَوْق الناس بعصا الغَلَب إلى ما يراد منهم ، فلا يُخشى من أحد خلاف عليهم ولا فُرقة ، لأنهم كفيلون حينئذ بدفعها ومنع الناس منها ، فاشترط نسبهم القرشى فى هذا المنصب — وهم أهل العصبية القوية — ليكون أبلغَ فى انتظام الملة واتفاق الكلمة ؛ وإذا انتظمت كلمتهم انتظمت بانتظامها كلمة مُضَرَ أجمع ، فأذعن لهم سائر العرب ، وانقادت الأمم سواهم إلى أحكام الملة ، ووطئت جنودهم قاصية البلاد ، كما وقع فى أيام الفتوحات ، واستمر بعدها فى الدولتين إلى أن اضمحل أمر الخلافة وتلاشت عصبية العرب . ويَعلم ما كان لقريش من الكثرة والتغلب على بطون مضر مَنْ مارس أخبار العرب وسِيَرَهم وتفطّن لذلك فى أحوالهم » .

(حـ) الخوارج

أما الخوارج الذين يعد بحثهم أول الأمر الخلافة وما يتعلق بها ، فقد كانوا يقولون بصحة خلافة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان فى سنيه الأولى ، وعلىّ إلى أن حكم الحكمين . ويمثل هؤلاء الخوارج أو الجمهوريون كما يسميهم فان فلوتن[1] المبادىء الديمقراطية المتطرفة ، ويعتقدون أن الخلافة حق لكل عربى حر كما يقولون : إن الخليفة إذا بويع لا يصح أن ينزل عن الخلافة ، وإذا جار استحلوا عزله أو قتله إذا قضت الضرورة بذلك . وقد أدخل الخوارج بعض التبديل على الشرط الأول ، فشرطوا الإسلام والعدل بدل العروبة والحرية ، ولا سيما حين انضم إلى صفوفهم الكثيرون من المسلمين من غير العرب . لذلك جعلوا حق الخلافة شائعاً بين جميع المسلمين للأحرار أو الأرقاء على السواء . وقد خالفوا بهذا الرأى نظرية الشيعة التى تقول بانحصار الخلافة فى آل بيت النبى .

(د) المرجئة والمعتزلة :

وأما المرجئة فقد رضوا حكم بنى أمية ، مخالفين فى ذلك الخوارج أو الجمهوريين والشيعة أو الملكيين . ولا يقل أثر هذه الطائفة فى اتجاه السياسة الإسلامية عن هاتين الطائفتين . وهم فى الحقيقة السواد الأعظم من المسلمين الذين رضوا حكم بنى أمية . وكانت آراؤهم تتفق تماماً مع آراء رجال البلاط الأموى ومن يلوذ به . وكانت العقيدة الأساسية عندهم هى عدم تكفير أى إنسان اعتنق الإسلام ونطق بالشهادتين مهما ارتكب من المعاصى ، تاركين الفصل فى أمره لله وحده يوم القيامة ، مخالفين فى ذلك الشيعة والخوارج . والمرجئة مشتقة من الأرجاء بمعنى التسويف كما جاء فى القرآن الكريم[2] : (وآخرون مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ الله

(١) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات فى عهد بنى أمية ، نقله الى العربية وعلق عليه حسن إبراهيم حسن ومحمد زكى إبراهيم ص ٦٩ .
(٢) سورة التوبة ٩ : ١٠٦ .

إمّا يعذّبهم وإما يتوب عليهم والله عليم حكيم) . وبزوال الدولة الأموية أفل نجم حزب المرجئة ولم يصبح بعدُ حزباً مستقلا .

وأما القدرية أو المعتزلة فلا يقل أثرها عن تلك الطوائف الثلاث فى اتجاه السياسة الإسلامية . ويقولون بحرية إرادة الإنسان ، كما يعتقدون بالقضاء والقدر . وقد ابتدأت المعتزلة منذ نشأتها طائفة دينية لادخل لها فى السياسة ، على عكس ما كان عليه الخوارج والشيعة والمرجئة ، إلا أنها لم تلبث أن خاضت غمار السياسة ، فتكلمت فى الإمامة وشروط الإمام .

يقول المسعودى[1] : « يذهب المعتزلة إلى أن الإمامة اختيار من الأمة ، وذلك أن الله عز وجل لم ينص على رجل بعينه ، وأن اختيار ذلك مفوض إلى الأمة تختار رجلا منها ينفذ فيها أحكامه ، سواء أكان قرشياً أم غيره من أهل ملة الإسلام وأهل العدالة والإيمان . ولم يراعوا فى ذلك النسب ولا غيره وواجب على أهل كل عصر أن يفعلوا ذلك . والذى ذهب إلى أن الإمامة قد تجوز فى قريش وغيرهم من الناس هم المعتزلة بأسرهم وجماعة من الزيدية مثل الحسن بن صالح بن جِنّى (بكسر الجيم وكسر النون مع التشديد) . ويوافق من ذكرنا على هذا القول جميع الخوارج من الإباضية وغيرهم إلا النَّجْدات من فرق الخوارج ؛ فزعموا أن الإمامة غير واجب نصبها ، ووافقهم على هذا القول أناس من المعتزلة ممن تقدم وتأخر ، إلا أنهم قالوا : إن عدلت الأمة ولم يكن فيها فاسق لم يُحتج إلى إمام . وذهب من قال بهذا القول إلى دلائل ذكروها ، منها قول عمر ابن الخطاب رضى الله عنه : لو أن سالماً حى ماداخلنى فيه الظنون ، وذلك حين فوض الأمر إلى أهل الشورى . فلو لم يعلم عمر أن الإمامة جائزة فى سائر المؤمنين لم يطلق هذا القول ولم يتأسف على موت سالم مولى أبى حذيفة . وقد صح بذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم أخبار كثيرة منها قوله : « اسمعوا وأطيعوا ولو لعبد

---

(١) مروج الذهب جـ ٢ ص ١٩١ — ١٩٢ .

أجدع » (أى معلَّم بأنفه) ، وقد قال عز وجل (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) » (سورة الحجرات ٤٩ : ١٣) .

٦ — البيعة :

البيعة مصدر باع ؛ لأنها تشبه فعل البائع والمشترى . وهى العهد على طاعة الخليفة ومعاهدته على التسليم له بالنظر فى أمور المسلمين . يقول ابن خلدون : « وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده ، جعلوا أيديهم فى يده تأكيداً للعهد . . . وصارت البيعة مصافحة بالأيدى . . . وكان الخلفاء يستحلفون على العهد ويستوعبون الأيمان كلها لذلك ، فسمى هذا الاستيعاب إيمان البيعة ، وكان الإكراه فيها أكثر وأغلب » .

« وأما البيعة المشهورة لهذا العهد[1] ، فهى تحية الملوك الكسروية من تقبيل الأرض أو اليد أو الرجل أو الذيل ، أطلق عليها اسم البيعه التى هى العهد على الطاعة مجازاً لما كان هذا الخضوع فى التحية والتزام الآداب من لوازم الطاعة وتوابعها ، وغلب فيه حتى صارت حقيقة عرفية ، واستغنى بها عن مصافحة أيدى الناس التى هى الحقيقة فى الأصل لما فى المصافحة لكل أحد من التنزل والابتذال المنافيين للرياسة وصون المنصب الملوكى ، إلا فى الأقل ممن يقصد التواضع من الملوك فيأخذ به نفسه مع خواصه ومشاهير أهل الدين من رعيته »[2] .

٧ — الخلافة عند الفقهاء والفلاسفة والأخلاقيين :

بدأ الفقهاء يبحثون مسألة الخلافة نظرياً ، فى عصر انحلال الدولة العباسية ، حين لم يعد للخليفة من الأمر شىء . وقد تناول موضوع الخلافة من الوجهتين النظرية والعملية كثير من فقهاء المسلمين ومؤرخيهم :

---

(١) يعنى عهد ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥) م .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص١٨٢ .

فأبو الريحان البيرونى[1] (٤٤٠/١٠٤٨)، أعلن حقيقة الموقف وقال : إنه لم يبق للخليفة من الأمر شيء ، اللهم إلا ما كان متعلقاً بالدين وحراسته .

كذلك تعرض لمسألة الخلافة فقيه آخر هو أبو الحسن على الماوردى[2] (٤٥٠/١٠٥٨) الذي ولد في عهد الخليفة العباسي الطائع (٣٦٣ - ٣٨١/٩٧٤ - ٩٩١) وتوفي في عهد القائم (٤٢٢ — ٤٦٧/١٠٣١ — ١٠٧٥) . فقد بحث الخلافة بحثاً نظرياً لا يتفق والحوادث التي وقعت في عصره وقبل عصره ؛ فهو يقول : إن مركز الخليفة انتخابى ، ويدلى بالشروط التى تتوافر فيمن يرشح لهذا المنصب الخطير . ثم يسرد تاريخ البيعة منذ أيام أبي بكر ، ويدلى بالحجة على أن بيعة كل من الخلفاء الراشدين صحيحة شرعا ، كما يسرد شروط أهل الإمامة وواجبات الخليفة الدينية والإدارية والقضائية والحربية[3] . على أن الماوردى قد تجاهل في هذا البحث النظرى حقيقة ما وصلت إليه الخلافة فى عهده كما سيأتى .

كما تناول موضوع الخلافة كاتب متأخر عن البيرونى والماوردى ، هو نظامى عروضى ، الذى يرى ضرورة قيام من يخلف للنبى صلى الله عليه وسلم للمحافظة على الشريعة ، كما يقول : إن هذا القائم بالأمر يجب أن يكون خير المجتمع ، ويقول أيضا : إن الخليفة لا يستطيع أن ينشر نفوذه ولا أن يدير دولته إدارة حازمة لاتساع رقعتها ، ولا بد أن يكون له نواب يمثلونه فى الولايات النائية .

ومن الفقهاء الذين تكلموا عن الخلافة ابن حزم[4] (٤٥٦ / ١٠٦٤) فى كتابه « الفصل فى الملل والأهواء والنحل » ، والشهرستانى[5] (٥٤٨ / ١١٥٣)

---

(١) كتاب الآثار الباقية عن القرون الخالية (لندن ١٧٨٩ م) .

(٢) الأحكام السلطانية (القاهرة ١٢٩٧ م) (ص ٨ ــ ١٢) .

(٣) المصدر نفسه ص ٤ ــ ٦ ، ٨ ــ ١٢ ، ٦٣ ــ ٧٠ .

(٤) القاهرة ١٣١٧ هـ .

(٥) على هامش كتاب ابن حزم .

الذى تكلم فى كتابه « الملل والنحل » (ج ٤ ص ١٦٣ — ١٧١) عن آراء أصحاب الفرق فى الخلافة وفى أمامة الخلفاء الأول .

وقد بحث موضوع الخلافة رجل من كبار المؤرخين والفقهاء وعلماء الاجتماع ، هو عبد الرحمن بن خلدون[١] (٨٠٨/١٤٠٥) ، فتكلم فى مقدمته عن المجتمع البشرى ، ووقف على ميوله وخصائصه ، ورأى فى السياسة الدينية الخير للبشر ، لأن هذه السياسة تؤدى إلى إسعاد المجتمع فى جميع أحواله من عبادة أو معاملة حتى فى الملك الذى هو طبيعى للمجتمع الإنسانى . من ذلك يتضح لنا أن ابن خلدون يرى أن الحكومة الدينية هى خير أنواع الحكومات ، وأن غايتها هى المصلحة العامة ومنفعة المجتمع ، وأن الحياة الدنيا يجب أن تتخذ وسيلة للحياة الآخرة . وأما القوانين التى تصدر من عند الله فهى خير مايضمن سعادة الإنسان فى الدنيا والآخرة . والخلافة فى نظر ابن خلدون وكالة عن النبى ، والخليفة يمثل النبى فى السلطتين السياسية والدينية ، ولا يمتاز عن سائر المسلمين إلا من حيث كونه منفذاً للأحكام وحارساً للدين . كما يرى أن الخلافة تطورت وتحولت عما كانت عليه فى صدر الإسلام ، وأنه لم يكن بأس من أن يختار المسلمون الخليفة من أصحاب العصبية أيا كانت جنسيتهم .

وتناول موضوع الخلافة فريق من الفلاسفة والأخلاقيين الذين تأثروا بعلوم اليونان وفلسفتهم ، وبخاصة فلسفة أرسطو وأفلاطون . ومن فلاسفة المسلمين الذين تأثروا بما كتبه أفلاطون فى جمهوريته : أبو نصر الفارابى المتوفى سنة ٣٣٩ / ٩٥٠ ، الذى أفرد فى كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة ، بابا عنون له بباب « القول فى العضو الرئيس »[٢] (الخليفة والإمام فى العرف الإسلامى)

(١) مقدمة ابن خلدون (بيروت ١٩٠٠) ص ١٥٢ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ٤٦٠ .
(٢) ص ٨٠ — ٩٠ .

وتكلم عن دولة تعتبر مثلا أعلى على رأسها الفلاسفة ؛

وقد شبّه الفارابى الدولة بالكون الذى ينتظم عوالم متناسقة بدرجاتها المختلفة ، تخضع لسلطان الله سبحانه وتعالى ، و بالروح الانسانية من حيث مقاييس الذكاء ، وبجسم الإنسان منَ حيث تركيب أعضائه فى شكل مُنظَّم يسيطر عليه القلب . وبهذه الطريقة نفسها شبّه الفارابى الدولة بنظام متعدد الدرجات . والدولة المثالية فى نظر الفارابى يشرف عليها زعيم يعرف ماهى السعادة الحقة ، لأن الانسان لا يستطيع الوصول إلى هدفه بدون هداية مثل ذلك الزعيم (الإمام أو الخليفة) . ولعلّ الفارابى لم يُعْن العناية المطلوبة فى بحث الحالة السياسية التى كان عليها العالم الذى كان يعيش فيه ، وأن هذه الحالة لا يمكن أن تنطبق على الخلافة إلا من الناحية النظرية . وهذه الخلافة لم تعد تعتبر إلا من وجهة النظر الدينية فحسب[1] .

كذلك تعرض إخوان الصفا لمسألة الخلافة من الناحية الفلسفية ؛ فقالوا : إن الملوك خلفاء الله فى الأرض ، وإن الملك حارس الدين . ومن هؤلاء نظام الملك وزير السلطان ملكشاه السلجوقى[2] ، وقد تناول موضوع الحكومة فى كتابه سياسة نامه الذى وضعه سنة ٤٨٥ (١٠٩٢ م) ، فبحث مسألة إعداد الحكام وإدارة الدولة . ومن هؤلاء شهاب الدين سُهْرَوَرْدى (٥٨٧/١١٩١) الذى تأثر فى كتابه حكمة الإشراق بما كتبه أفلاطون فى جمهوريته ، ونصيرالدين الطوسى الشيعى الذى دخل فى خدمة هولاكو التتارى وحثه على إزالة الخلافة العباسية ، وصحبه فى حصاره مدينة بغداد سنة ٦٥٦ / ١٢٥٨ . فقد وصف فى كتابه أخلاق ناصرى

---

(١) Sir Thomas Arnold, The Caliphate, pp. 121—122.

(٢) Siasset Naméh, Texte Persan, ed. by Charles Schefer, 3 vols, (Paris, 1891, 1897).

الإمام كحا كم مثالى كما فعل أفلاطون وأرسطو من قبله . وكان نصير الدين الطوسى من أبرز الكتاب الذين خلفوا لنا مؤلفات فى الدين والفلسفة .

وقد عنى ببحث موضوع الخلافة فى العصر الأخير بعض المستشرقين من أمثال متز وجولدتسيهر وسير توماس أرنولد ، وغيرهم مثل حسن إبراهيم حسن ، وعلى إبراهيم حسن فى كتاب (النظم الإسلامية) ، وقد نقل إلى الأردية والفارسية .

(ب) الخلافة فى عهد الخلفاء الراشدين

(١١ – ٤٠ / ٦٣٢ – ٦٦١)

١ — بيعة السقيفة :

اجتمع الأنصار فى سقيفة بنى ساعدة عقب وفاة الرسول ليتشاوروا فى الأمر ويختاروا من بينهم خليفة . فقال لهم سعد بن عُبادة سيد الخزرج ، وكان مريضاً : « يا معشر الأنصار ، لكم سابقة فى الدين ، وفضيلة فى الإسلام ليست لقبيلة من العرب . إن محمداً عليه السلام لبث بضع عشرة سنة فى قومه يدعوهم إلى عبادة الرحمن وخلع الأنداد والأوثان ؛ فما آمن به من قومه إلا رجال قليل ، وما كانوا يقدرون على أن يمنعوا رسول الله ولا أن يُعزّوا دينَه ، ولا أن يدفعوا عن أنفسهم ضَيْماً عَمُّوا به (أى تجاهلوه وأغفلوه فصموا عن الحق صدودا عن الدعوة الإسلامية) ، حتى إذا أراد بكم الفضيلة ساق إليكم الكرامة ، وخصكم بالنعمة ، فرزقكم الله الإيمان به وبرسوله ، والمنعَ له ولأصحابه ، والإعزازَ له ولدينه والجهاد لأعدائه ؛ فكنتم أشد الناس على عدوه منكم وأثقلهم على عدوه من غيركم ، حتى استقامت العرب لأمر الله طوعا أو كَرها ، وأعطى البعيدُ المَقادة (القيادة) صاغراً داخراً حتى أثخن الله عز وجل لرسوله بكم الأرض ودانت بأسيافكم له العرب ، وتوفاه الله وهو عنكم راض وبكم قريرُ عين ، استبدوا بهذا الأمر دون الناس فإنه لكم دون الناس » .

ولما اتصل خبر هذا الاجتماع بعمر بن الخطاب أسرع ومعه أبو بكر الصديق وأبو عبيدة بن الجراح إلى السقيفة حيث قام أبو بكر فى الناس خطيباً ، وأخذ يبرز مواقف المهاجرين وأحقيتهم بالخلافة ، وذكر فضل الأنصار ومركزهم فى الإسلام . فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه ، وندد بما كان عليه العرب من عبادة الأوثان[١] :

---

(١) [illegible] ج ٣ ص ٢٠٧ – ٢١٠ .

« . . . . . فعظم على العرب أن يتركوا دين آبائهم ، فخص الله المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه والإيمان به والمؤاساة له والصبر معه على شدة أذى قومهم لهم وتكذيبهم إياهم وكل الناس لهم مخالف زار عليهم (أى ساخر بهم ومحتقر إياهم) ، فلم يستوحشوا (يتهيبوا من الوحشة) لقلة عددهم وشنف[1] الناس لهم وإجماع قومهم عليهم . فهم أول من عبد الله فى الأرض وآمن بالله وبالرسول ، وهم أولياؤه وعشيرته ، وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ، ولا ينازعهم فى ذلك إلا ظالم . وأنتم يا معشر الأنصار ، من لا يُنكر فضلهم فى الدين ولا سابقتهم العظيمة فى الإسلام ، رضيكم الله أنصاراً لدينه ولرسوله ، وجعل إليكم هجرته ، وفيكم جلة أزواجه وأصحابه ، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم . فنحن الأمراء وأنتم الوزراء ، فلا تفتاتون بمشورة ولا تُقضى دونكم الأمور .

وقام الحباب بن المنذر أحد الأنصار مخاطباً قومه : « . . . فمنا أمير ومنهم أمير » . فقام عمر بن الخطاب وأدلى بالحجة على أن هذا الأمر لقريش فقال : « هيهات أن يجتمع اثنان فى قَرن (بضم القاف أى جانب الضلال) ! . والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم ، ولكن العرب لا تمتنع أن تُوَلّى أمرَها من كانت النبوة فيهم ، وولى أمورهم منهم ، ولنا بذلك على من أبى من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين . من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ، ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مُدْلٍ بباطل ، أو متجانف (مرتكب) لإثم ، أو متورط فى هَلَكة[2] » . وتتلخص حجة عمر فى تولية قريش الخلافة فى هذه الأسباب :

الأول : أن تولية اثنين الخلافة يؤدى إلى التنازع والاختلاف .

---

(١) الشنف (بفتح الشين والنون) البغض والتنكر .

(٢) الطبرى ج ٣ ص ٢٠٧ — ٢٠٩ .

الثاني : أن العرب لا تُرضي أن يحكمهم شخص ينتمي إلى غير أسرة الرسول ، وإلا طالبت كل قبيلة بأن يكون الخليفة منها .

الثالث : أن العرب لا يمتنعون عن تولية الخلافة أحداً من القبيلة التي ينتسب إليها الرسول ، وهي قريش ، ومنها أولياؤه وعشيرته . وقد أرادت الخزرج أن تؤمر سعد بن عبادة ، وعارضت الأوس في ذلك لأنها لم ترد أن يكون للأوس السلطان ، وانضمت إلى صف المهاجرين ، وأتاحت بذلك الفرصة لعمر فبايع أبا بكر بالخلافة . وقال له : « ألم يأمر النبي بأن تصلي أنت يا أبا بكر بالمسلمين ؟ فأنت خليفته ونحن نبايعك فنبايع خير من أحب رسول الله منا جميعاً » . يقول الطبري : قال عمر : . . فارتفعت الأصوات وكثر اللغط . فلما أشفقت الاختلاف قلت لأبي بكر : أبسط يدك أبايعك . فبسط يده فبايعته ، وبايعه المهاجرون والأنصار . . . . وإنا والله ما وجدنا أمراً هو أقوى من مبايعة أبي بكر . خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدثوا بيعة ، فإما أن نتابعهم على ما لا نرضى أو نخالفهم فيكونَ فساد » وقد بايع أبا بكر عمر وأبو عبيدة ، وسبقهما بشير بن سعد ، ثم تتابع المهاجرون والأنصار يبايعونه .

وتسمى هذه البيعة « البيعة الخاصة » إذ لم يبايعه إلا نفر قليل من المسلمين الذين حضروا السقيفة . وأما البيعة العامة فكانت في المسجد في اليوم التالي حيث جلس أبو بكر على المنبر وبايعه الناس « البيعة العامة » .

ولا غرو فقد كان إيمان أبي بكر بالرسول شديداً ، وكان رفيقه في هجرته إلى المدينة ، وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ[1] ﴾ . ولما استقر الرسول في المدينة كان أبو بكر ساعده الأيمن . وقد تخلف عن بيعة أبي بكر علي بن أبي طالب ومن معه من بني هاشم لاعتقاده أنه أحق منه بالخلافة[2] .

---

(١) سورة التوبة ٩ : ٤٠ .

(٢) ... ٢٠٢

ثم استخلاف أبي بكر بطريقة ديمقراطية على نحو ما كان مألوفا لدى قبائل العرب فى الجاهلية (Patriarchal State) ، ذلك النظام الذى يقضى بأن تكون السن والفضائل أساساً لاختيار شيخ القبيلة ، وفى ذلك يقول سير توماس أرنولد فى كتابه الخلافة : « قد لوحظ فى انتخاب أبى بكر ما يلاحظ فى انتخاب شيخ القبيلة العربية ، لأنه انتخاب يتفق والروح العربية[١] . ومع ذلك فإن امتناع كثيرين من علية القوم ، كالعباس عم النبى وطلحة والزبير الذين اتحدوا مع على بن أبى طالب ، ثم ما كان من عدم إجابة فاطمة إلى ما طالبت به من ميراث أبيها ـ كل هذه الأمور قد آذنت بانقسام الأمة العربية إلى سنيين وشيعيين .

على أن علياً قد بايع أبا بكر بعد موت فاطمة ، كما أن عمر أعلن فى خطبة له أن علياً تخلف عنهم هو والزبير ومن كان معهما إلى بيت فاطمة لتجهيز الرسول ودفنه ، وأن الظرف كان دقيقاً يتطلب حلا حاسماً عاجلا[٢] .

خلف أبو بكر النبى فى مباشرة الأمور السياسية التى كان يقوم بها . وبذلك انطوى تحت كلمة « خليفة » معنى الحكم الذى يختلف عن المعنى الذى قصد منها فى القرآن . وقد أعلن أبو بكر سياسته التى عول على انتهاجها فى هذه الخطبة القصيرة الجامعة التى خطبها فى مسجد الرسول على أثر أخذ البيعة العامة له فى اليوم التالى لاجتماع السقيفة ، وهاك نصها :

« أيها الناس ! قد وُلِّيتُ عليكم ولستُ بخيركم ، فإن أحسنتُ فأعينونى ، وإن أسأت فقوّمونى . الصدقُ أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوىّ عندى حتى آخذ الحق له ، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله. لا يدع أحد منكم الجهاد ، فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل ، أطيعونى

---

(١) The Caliphate, p. 20.

(٢) انظر خطبة عمر فى سيرة ابن هشام ج ٣ ص ٤٧٠ . الطبرى ج ٣ ص ٢٠٠ .

ما أطعت الله ورسوله . فإذا عَصَيْتُ الله فلا طاعة لى عليكم ، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله[1] » .

٢ — بيعة عمر

ولما مرض أبو بكر مرض الموت وأحس بدنو أجله ، خشى إن هو قُبض ولم يعهد بالخلافة إلى أحد يجمع شتات المسلمين ويوحّد كلمتهم عاد الاختلاف على الخلافة بين المسلمين سيرته الأولى ، فيتمكن منهم العدو ؛ فرأى ببعد نظره وثاقب رأيه أن يحتاط لهذا الأمر درءاً لما عساه ينجم من الأخطار ، فقد ينقسم المسلمون بعضهم على بعض ويقتتلون ، ويصبحون أشد خطراً على أنفسهم من أهل الردة .

نظر أبو بكر فى أصحابه ليتخير من بينهم رجلا يكون شديداً فى غير عنف ، ولينا فى غير ضعف ، فوجد أن « من توفرت فيه هذه الصفة من الصحابة أحد رجلين : عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب . إلا أن الأول ربما يريد الأمر فيرى فى طريقه عقبة فيدور إليه ، والثانى يرى الاستقامة ولا يبالى بالعقبة تقوم بين يديه . فهو بهذا إلى الشدة أميل منه إلى اللين » . وعمر بن الخطاب هو الذى قال فيه الرسول الكريم : اللهم أعزّ الإسلام بأحد هذين الرجلين : عمرو بن هشام وعمر بن الخطاب . وقد وقع اختيار أبى بكر على عمر بن الخطاب ، ومع ذلك لم يشأ أن ينفرد بالرأى ويفرض رأيه دون مشورة أحد من أصحاب الرأى بالأمة ؛ فاستدعى إليه بعض ذوى الرأى الراجح وسألهم رأيهم فى عمر ، فأثنوا عليه ووافقوا على اختياره . استطلع أبو بكر رأى عبد الرحمن بن عوف فقال له : أخبرنى عن عمر ابن الخطاب ، فقال : ما تسألنى عن أمر إلا وأنت أعلم به منى . فقال أبو بكر : وإن . فقال عبد الرحمن بن عوف : هو والله أفضلُ مِنْ رأيك فيه مِنْ رَجُلٍ ، ولكنّ فيه غلظةً . قال أبو بكر : ذلك لأنه يرانى رقيقاً ، ولو أفضى الأمر إليه لترك كثيراً

---

(١) ابن هشام ج ٣ ص ٤٧٣ . الطبرى ج ٣ ص ٢٠٣ .

بما هو عليه . ثم دعا عثمان فقال : أخبرنى عن عمر ؟ فقال : أنت أخبرنا به . فقال علىّ ذلك ياأبا عبد الله ؟ أخبرنى عن عمر . فقال : اللهم علمى به أن سريرته أفضل من علانيته ، وأنه ليس فينا مثله . وسأل أُسَيْد (بضم الألف وفتح السين وسكون الياء تصغير أسد) بن حُضَيْر فقال أسيد : اللهم أعلمه الخير بعدك ، يرضى للرضى ويسخط للسخط . الذى يُسر خير من الذى يعلن ، ولن يلى هذا الأمر أقوى عليه منه . واستشار أبو بكر غير هؤلاء سعيد بن زيد صاحب قضاء مصر وغيره من المهاجرين والأنصار فأثنوا على عمر .

وقد دعا أبو بكر عثمان بن عفان فأملاه كتاب عهده لعمر . وهاك نصه :

« بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ماعهد أبو بكر خليفة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة ، فى الحال التى يؤمن فيها الكافر ويتقى الفاجر . إنى استعملت عليكم عمر بن الخطاب . فإن بر وعدل فذلك علمى به ورأيى فيه . وإن جار وبدّل فلا علم لى بالغيب . والخيرَ أردتُ لكل امرىء ما اكتسب (وسيعلم الذين ظلموا أىّ مُنْقَلَبٍ ينقلبون) »[1] .

وأشرف أبو بكر على الناس وهو فى شدة مرضه وهو يقول : « أترضون بمن أستخلف عليكم ؟ فإنى والله ما آلَوْتُ (ادخرت) من جَهْد الرأى ، ولا وَلَّيْتُ ذا قرابة . وإنى قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا » . فقالوا « سمعنا وأطعنا[2] » ثم دعا أبو بكر عمر وزوده بنصائحه . ولما خرج عمر رفع أبو بكر يديه وقال : « اللهم إنى لم أرد بذلك إلا صلاحهم ، وخفت عليهم الفتنة فعملت فيهم بما أنت أعلم به ، واجتهدت لهم رأيا فوليت عليهم خيرهم وأقواهم عليهم وأحرصهم على ما أرشدهم . وقد حضرنى من أمرك ماحضر ، فاخلفنى فيهم فهم عبادك ونواصيهم بيدك . فأصلح اللهم لهم ولاتهم واجعلهم من خلفائك

---

(١) سورة الشعراء ٢٦ : ٢٢٧ .

(٢) الطبرى ج ٤ ص ٦ .

الراشدين ، وأصلح له رعيته » . ومن ثم أطلق على الخلفاء الأربعة الأول « الخلفاء الراشدون » .

ولما ولى عمر الخلافة صعد المنبر فقال : « إنى قائل كلمات فأمّنوا عليهن . فكان أول كلام قاله حين استُخلِفَ : « إنما مَثَل العرب مَثَلُ جمل أنِف[1] اتبع قائده ، فلينظر قائده حيث يقوده ، وأما أنا فو رب الكعبة لأحملنهم على الطريق »[2] .

وهنا نلاحظ أمرين خطيرين : أولهما أن أبا بكر علق خلافة عمر على رضا الناس ، وثانيهما أن أبا بكر لم ينتخب أحداً من أبنائه أو أقربائه ؛ بل انتخب شخصاً أجمع الناس على احترامه لما امتاز به من الصفات العالية . وبذا يتبين لنا أن الخلافة فى عهد الخلفاء الراشدين هى نظام سياسى ، انتخابى ، غير وراثى .

٣ — قصة الشورى أو بيعة عثمان :

لما طُعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه دخل عليه نفر من الصحابة فقالوا له ، ياأميرَ المؤمنين لو استخلفتَ » قال : « مَنْ أستخلف ؟ لو كان أبو عبيدة ابن الجراح حيًا استخلفته ، فإن سألنى ربى قلت سمعت نبيك يقول : « إنه أمين هذه الأمة » ، ولو كان سالم مولى أبى حذيفة حيًا استخلفته ، فإن سألنى ربى قلت سمعت نبيك يقول : « إن سالماً شديدُ الحب لله » . فقال له رجل : أدلك عليه ؟ عبد الله بن عمر . فقال عمر : قاتلك الله ! والله ماأردتَ الله بهذا . ويحك ! كيف أستخلف رجلا عجز عن طلاق امرأته ؟ لا إرْبَ (لا غرض ولا قصد) لنا فى أموركم . ماحمدتها لأرغب فيها لأحد من أهل بيتى . إن كان خيراً فقد أصبنا منه ، وإن كان شراً يحسْب آل عمر أن يُحَاسبَ منهم رجل واحد ويسألَ

(١) الأنف بكسر النون : المأنوف ، هو الذى عقر الخشاش (خشبة) أنفه ؛ فهو لا يمتنع على قائده للوجع الذى فيه ، ويسمى الخزام .

(٢) الطبرى ج ٤ ص ٥٤ .

عن أمر أمة محمد ؛ أما لقد جهدت نفسى وحُرمت أهلى ، وإن أنجُ كفافاً لا وِزْر ولا أجْر إنى لسعيد . انظر فإن أَسْتخلف فقد استَخْلَفَ منْ هُوَ خيرٌ منى (يعنى أبا بكر) ، وإن أترك فقد ترك من هو خير منى (يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، ولن يُضَيِّع الله دينه ، فخرجوا » .

وقد خشى أصحاب رسول الله أن يَقْضى عمر نحبه دون أن يستخلف أحداً ، فذهبوا إليه مرة أخرى وقالوا : ياأمير المؤمنين : لو عهدتَ عهداً ؟ فقال : عليكم هؤلاء الرهط الذين مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض وقال فيهم إنهم من أهل الجنة : على بن أبى طالب ، وعثمان بن عفان ، وسعد بن أبى وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام حوارى رسول الله وابن عمته ، وطلحة ابن عبيد الله ، وعبد الله بن عمر على ألا يكون له من الأمر شىء . وأوصى بأن تكون الخلافة للرجل الذى يقع عليه الاختيار من الفريق الذى فى صفه عبد الله ابن عمر فى حالة تساوى الأصوات ، فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر ، فليكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف [1] . ثم دعاهم عمر وقال لهم :

« إنى نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم ، لا يكونُ هذا الأمر إلا فيكم ، وقد قُبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنكم راض . إنى لا أخاف الناس عليكم إن استقمتم ، ولكنى أخاف عليكم اختلافكم فيما بينكم فيختلف الناس ، فانهضوا إلى حجرة عائشة بإذن منها فتشاوروا واختاروا رجلا منكم » .

فاجتمعوا قريباً منه ، ولم يلبث أن ارتفعت أصواتهم ، فقال لهم : ألا أعرضوا عن هذا أجمعون ، فإذا مِتُّ فتشاوروا ثلاثة أيام ، وليصل بالناس صُهَيْب ، ولا يأتين اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم ، ويحضر عبد الله بن عمر مشيراً ولا شىء له من الأمر ، وطلحة شريككم فى الأمر ، فإن قدِم فى الأيام الثلاثة فأحضروه أمركم ، وإن مضت الأيام الثلاثة قبل قدومه فاقضوا أمركم . ومَنْ لى بطلحة ! فقال سعد

---

(١) الطبرى ج ٥ ص ٣٤ .

ابن أبى وقاص : أنا لك به (أنا خليق بهذا) ولا يخالف إن شاء الله فقال عمر : أرجو أن لا يخالف إن شاء الله » . وقال للمقداد بن الأسود : « إذا وضعتمونى فى حفرتى فاجمع هؤلاء الرهط فى بيت حتى يختاروا رجلا منهم ، وقال لصهيب . صل بالناس ثلاثة أيام وأدخل علياً وعثمان والزبير وسعداً وعبد الرحمن بن عوف وطلحة إن قدم ؛ وأحضر عبد الله بن عمر ولا شىء له من الأمر ، وقم على رءوسهم ، فان اجتمع خمسة ورضوا رجلا ، وأبى واحد فاشدخ رأسه بالسيف (أو اضرب رأسه) ، وإن اتفق أربعة فرضوا رجلا منهم وأبى اثنان فاضرب رءوسهما ، فإن رضى ثلاثة رجلا منهم ، وثلاثة رجلا منهم فحكموا عبد الله بن عمر ، فأى الفريقين حكم له فليختاروا رجلا منهم ، فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر ، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف ، فاقتلوا الباقين إن رغبوا عما اجتمع عليه الناس »[1] .

وبعد أن دفن عمر اجتمع هؤلاء النفر تنفيذاً لوصيته ، إلا طلحة فإنه كان غائباً . ومضت الأيام الثلاثة دون أن ينتخبوا خليفة ، وظهر بينهم التنافس . ولكن عبد الرحمن بن عوف أخرج الناس من هذا المأزق واقترح عليهم اقتراحاً يمنع هذا التنافس . فقال لهم : « أيكم يخرج نفسه منها ويتقلدها على أن يوليها أفضلكم ؟ » ، فلم يجبه أحد . فقال : « فأنا أخلع منها نفسى ، فقال عثمان أنا أول من رضى ، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أمين فى الأرض أمين فى السماء » ، فقال القوم : قد رضينا وعلىٌّ ساكت ، فقال له : ماتقول يا أبا الحسن ؟ فقال : أعطنى موثقاً لتؤثرن الحق ولا تتبع الهوى ، ولا تخص ذا رحم لرحمه ولا تألو الأمة . فقال : أعطونى مواثيقكم على أن تكونوا معى على من بدّل وغيّر وأن ترضوا من اخترتُ لكم على ميثاق الله ألا أخُصَّ ذا رحم ولا آلو المسلمين ؛ فأخذ منهم ميثاقاً وأعطاهم مثله .

(١) المصدر نفسه ج ٥ ص ٣٤ ــ ٣٥ .

أخذ عبد الرحمن بن عوف يستشير الصحابة وأمراء الأجناد وأشراف الناس فيمن يصح أن يستخلف. فقال لعلى : « إنك تقول إنى أحقُّ مَنْ حَضَرَ بالأمر لقرابتك وسابقتك وحسن أثرك فى الدين ولم تَبْعد. ولكن أرأيتَ لو صُرِف هذا الأمر عنك فلم تحضر، مَنْ كنتَ ترى من هؤلاء الرهط أحق بالأمر ؟ قال : عثمان. وخلا بعثمان فقال : تقول شيخ من بنى عبد مناف وصهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه لى سابقة وفضل لم تبعد فلم يصرف هذا الأمر عنى ؟ ولكن لو لم تحضر فأى هؤلاء الرهط تراه أحقّ به ؟ قال على : ثم خلا بالزبير فكلمه بمثل ما كلم به علياً وعثمان. . . » وكذلك فعل مع سعد بن أبى وقاص. ومن هنا نجد أن استحقاق الخلافة انحصر فى على وعثمان.

ولما انتهى الأجل الذى ضربه عمر، جاء عبد الرحمن – بعد أن طاف هذه الليالى يستأنس برأى الناس – وقت صلاة الصبح إلى المسجد حيث اجتمع سائر أصحابه، وحضر من عداهم من المهاجرين وأهل السابقة والفضل من الأنصار وأمراء الأجناد. ولما ازدحم المسجد بالناس، قام عبد الرحمن فقال : « أيها الناس ! إن الناس قد أحبوا أن يلحق أهل الأمصار بأمصارهم، وقد علموا أميرهم ».

وهنا ظهرت بوادر الانقسام بين أنصار على وأنصار عثمان، إذ قام عمار بن ياسر فقال : إن أردتَ ألا يختلف الناس فبايع علياً. فقال المقداد بن الأسود : صدق عمار، إن بايعت علياً قلنا سمعنا وأطعنا. فقام عبد الله بن سعد بن أبى سرح وقال : إن أردتَ ألا تختلف قريش فبايع عثمان. فقال عبد الله بن أبى ربيعة : صدق عبد الله، إن بايعتَ عثمان قلنا سمعنا وأطعنا. فشتم عمار عبد الله بن سعد ابن أبى سرح وقال له : متى كنت تنصح المسلمين ؟ فتكلم بنو هاشم و بنو أمية، فقال عمار : أيها الناس ! إن الله عز وجل أكرمنا بنبيه وأعزنا بدينه، فأنى تصرفون هذا الأمر عن بيت نبيكم ؟ فقال سعد بن أبى وقاص : يا عبد الرحمن !

أفرغ قبل أن يفتتن الناس . فقال عبد الرحمن : إنى قد نظرتُ وشاورت ، فلا تجعلنّ أيها الرّهط على أنفسكم سبيلا ؛ ودعا علياً فقال له : عليك عهد الله وميثاقه ، لتعملنّ بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفتين من بعده . قال : « أرجو أن أفعل وأعمل بمبلغ علمى وطاقتى » . ثم دعا عثمان وأعاد عليه ما قال لعلى ، فقال : نعم ! فبايعه . وبذلك نال عثمان الخلافة ، فقال علىّ لعبد الرحمن : لقد حَبَوْته حَبْوَ دهر ، ليس هذا أولَ يوم تظاهرتم فيه علينا ، فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون . والله ما وَلّيتَ عثمان إلا ليرد الأمر إليك . والله كل يوم هو فى شأن[١] .

ومن ثم نرى أن التنافس منذ ذلك الوقت ظهر بين عثمان وعلىّ ، أو بالأحرى بين بنى هاشم و بنى أمية ، لأن الخلافة انحصرت بينهما وكاد الأمر يتم لعلى لولا أنه لم يتمش مع عبد الرحمن بن عوف بأن يسير على ما سنه أبو بكر وعمر ، وأراد أن يعمل بمبلغ علمه ، فصُرِفت عنه الخلافة إلى عثمان الذى رضى عن طيب خاطر أن يتبع سنة من كان قبله . وكان ذلك فى آخر شهر ذى الحجة سنة ٢٣ هـ .

اختير عثمان للخلافة ، فانقسم المسلمون إلى أمويين وهاشميين أو علويين . فقد كان على هو المقدم فى بنى هاشم ، لسبقه فى الدين وإخلاصه وتضحيته فى سبيل نصرة هذا الدين ، ولأنه زوج فاطمة بنت الرسول .

وبعد أن بويع عثمان خطب الناس هذه الخطبة :

« إنكم فى دار قُلْعَة[٢] ، وفى بقية أعمار ، فبادروا آجالكم بخير ما تقدرون عليه ، فلقد أُتِيتُمْ ، صبحتم أو مُسّيتم ، ألا وإن الدنيا طُوِيت على الغرور . فلا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور . اعتبروا بمن مضى ، ثم جِدُّوا ولا تَغْفُلوا فإنه لا يُغْفَل عنكم . أين أبناء الدنيا وإخوانُها الذين أثاروها وعمروها

---

(١) الطبرى جـ ٥ ص ٣٤ — ٣٥ ، ٣٦ — ٣٧ .

(٢) بضم القاف وتسكين اللام أو ضمها أو فتحها أى دار انقلاع ليست بمستوطن .

ومُتِّعوا بها طويلا ؟ ألم تلفظهم ؟ ارْمُوا بالدنيا حيث رمى الله بها، واطلبوا الآخرة فإن الله ضرب لها مثلا والذى هو خير فقال عز وجل (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ وَكَانَ اللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا . الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا). وأقبل الناس يبايعونه »[1].

وهذه الخطبة لا تبين لنا السياسة التى عول عثمان على انتهاجها فى إدارة شئون دولته، وإنما هى عبارة عن نصائح تتعلق بالدين لا بالسياسة. وكأن عثمان لا يريد أن يلزم نفسه سياسة خاصة يطمئن إليها المسلمون وغيرهم من أهالى الدولة الإسلامية فى عهده، وقد يرجع سبب ذلك إلى شيخوخته، وما فطر عليه من اللين والتدين والتعلق بآثار السلف[2].

وَلِىَ عثمان الخلافة، ولكنه لم يكن موفقاً فى حكمه؛ فقد امتعض منه رجال الأقاليم، وغضب عليه كثير من المهاجرين والأنصار لإهماله شأنهم بعد إشراكهم فى الشورى، وإسناد المناصب إلى مَنْ هم دونهم سناً وكفاية لأنهم من ذوى قرباه. وكان من أثر ذلك أن ثار عليه بعض رجال الكوفة والبصرة ومصر، وساروا إلى المدينة حيث طالبوه بالتخلى عن الخلافة، ولكنه أصر على البقاء وقال: « لست خالعاً قميصاً كسانيه الله تعالى ». فحاصروه فى منزله ثم قتلوه.

ولكن عثمان على الرغم مما اشتهر عنه من الورع والتقوى والحلم والرفق بالناس والتواضع، لم يكن بالرجل الذى يستطيع أن يحكم الدولة العربية بعد أن تغيرت أحوالها واتسعت أملاكها، وكثرت أموالها، وزادت مطامع رجالها

---

(١) سورة الكهف ١٨ : ٤٥ . الطبرى ج ٥ ص ٤٣.

(٢) راجع حسن ابراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسى الطبعة السادسة ج ١ ص ٢٥٨ .

وشهواتهم . فلذلك لا نعجب إذا غلب على أمره وذهب ضحية هذه السياسة التى لم تكن تلائم العصر الذى عاش فيه[1] .

٤ — بيعة على :

كان على يرى أنه أحق المسلمين بالخلافة بعد وفاة الرسول الكريم ، فهو ابن عم النبى وزوج ابنته السيدة فاطمة الزهراء وأول من آمن به من الصبيان . وكان أبو بكر يستشيره فى مهام الأمور ، وكان عمر لا يعمل عملاً إلا بمشورته ، لما يعهدُ فيه من الفقه والذكاء والدين . وبعد مقتل عمر دخل علىّ الشورى ، وكان يظن أن الخلافة ستئول إليه . فلما آلت إلى عثمان بايعه على ولازمه ، وكان يستشيره فى كثير من الأمور فى صدر خلافته .

مال بعض الثوار إلى تولية على بعد موت عثمان . وكان أكثر الصحابة متفرقين فى الأمصار ، ولم يكن بالمدينة منهم سوى عدد قليل على رأسهم طلحة والزبير . وقد تردد فى بيعة على بعض الصحابة كسعد بن أبى وقاص وعبد الله ابن عمر ، وتخلف بعض الأنصار عن مبايعته ، إذ كانوا يميلون إلى عثمان ، وهرب بعض إلى الشام كالمغيرة بن شعبة . وعلى ذلك تمت بيعة علىّ على الرغم من تخلف بعض الصحابة الذين كانوا بالمدينة ، وكذلك تخلف بنو أمية ، ولحق بعضهم بالشام والبعض الآخر بمكة[2] .

وقد أراد على أن يحكم وَفْق التقاليد التى سادت زمن النبى وأبى بكر وعمر ، مع أن الأحوال كانت تستلزم شيئاً من السياسة والدهاء . فقد بادر بعزل ولاة عثمان ولم يصغ لنصيحة بعض الصحابة له بإبقائهم فى مناصبهم حتى تهدأ الأحوال وتستقر الأمور ، مما حدا بالأستاذ نيكلسون إلى القول بأنه كان ينقصه حزم الحاكم ودهاؤه وتعوزه الحنكة السياسية[3] .

---

(١) راجع الفتنة التى أدت إلى قتل عثمان فى حسن ابراهيم حسن . تاريخ الإسلام السياسى ج ١ ص ٣٥٤ — ٣٦٤ .

(٢) المسعودى : مروج الذهب ج ٦ ص ٢ .

(٣) Nicholson, Literary History of the Arabs, p. 191.

وقد أحفظ هذا التصرف قلوب أولئك الولاة على على ، ولكنهم أطاعوا أمر العزل ، إلا معاوية بن أبى سفيان ، الذى مكنته ثروة بلاد الشام من تكوين حزب قوى فيها يناصره ضد أعدائه ، فإنه أبى الإذعان لأمر على ، وقامت بعد ذلك الحرب بين على ومعاوية ، وعقد بينهما التحكيم ، ثم قتل على وفاز معاوية بالخلافة وأسس الدولة الأموية .

٥ — رأينا فى طريقة انتخاب الخلفاء الراشدين :

ومع أن انتخاب الخلفاء الراشدين كان انتخابا غير منظم ، فقد سادته فكرة الشورى ، التى تتمشى من الروح العربية وتبعد كل البعد عن النظام الوراثى .

فإن قيل : إنه لم يبين فى الطريقة الأولى الذين يصح أن يرشحوا لهذا الأمر حتى يتخير الناس واحداً منهم ، فالجواب أن الأنصار رشحوا سعد بن عُبادة سيد الخزرج ، ورشح أبو بكر أبا عبيدة وعمر ، وسارع عمر إلى بيعة أبى بكر فبايعه الحاضرون ، ثم أقر هذه البيعة عامة المسلمين . فقد أثر عن عمر بن الخطاب أنه قال : « إنه بلغنى أن قائلا منكم يقول : لو قد مات أمير المؤمنين بايعتُ فلاناً ، فلا يَغُرَّنَّ امرأً أن يقول : إن بيعة أبى بكر كانت فلتة ؛ فقد كانت كذلك ، غير أن الله وقى شرها ، وليس منكم من تُقْطع إليه الأعناق مثل أبى بكر »(١) .

وتتمشى بيعة أبى بكر مع نظام الشورى ، إذ قد حصل اجتماع يضم الصحابة أو أكثر الصحابة من المهاجرين والأنصار وتبادلوا الآراء ورجحت كفة على كفة .

ونحن لا نستطيع أن نتفق مع الذين يطعنون فى الانتخاب ، بقولهم إنه لم يعلن أن اجتماعاً سيعقد للانتخاب ، وإنه لم يحضره أكثرية المهاجرين . فقد حضر هذا الاجتماع أكثرية الصحابة بقطع النظر عن كونهم أنصاراً أو مهاجرين

(١) الطبرى ج ٣ ص ٢٠٠ .

أو من هؤلاء وهؤلاء . ويظهر أن الذين عابوا هذا الانتخاب — وبخاصة المحدثين من المؤرخين — وأرادوا أن يقيسوا ماحدث منذ ألف وثلاثمائة وسبعين سنة بما يحدث الآن ، وهو قياس مع الفارق .

وكذلك الطريقة الثانية ، أى طريقة انتخاب عمر ، صحيحة . وإن قيل إنه ليس فيها ضمان لاختيار من يحبه الناس غالباً ويكون قادراً على حمايتهم ، وإنها أشبه بولاية العهد أو التعيين ، فنستطيع الرد على ذلك بأن أبا بكر لم يستبد برأيه ولم يرغم جماعة المسلمين على قبول خلافة عمر ، بل استشار الصحابة فيه ، فأجمعوا على حسن هذا الاختيار . وقد جعلت هذه السنة التى سنها أبو بكر — الشورى وعدم التوريث — الحرية للخليفة فى انتخاب من يخلفه من غير قيد ولا شرط . وهذه الطريقة لا تخلو من المخاطر ، إذ قد يخطىء الخليفة أو يحسن الظن بمن لا يحقق ظنه . فليس كل خليفة كأبى بكر ولا كل وَلِيّ كعمر . ولا يستطيع أحد أن يطمئن إلى حسن نتيجة مثل هذه الطريقة ، لما فيها من احتمال الخطأ فى الاختيار على الأقل .

أما الطريقة الثالثة ، وهى طريقة انتخاب عثمان ، فهى أقرب إلى الشورى من الطريقة الثانية ، إذ قد تعدد المرشحون للخلافة . وكان للمجتمعين بمسجد المدينة من الصحابة وغيرهم أثر كبير فى توجيه الانتخاب وحصر الخلافة فى واحد من اثنين : هما عثمان وعلى .

وكذلك كانت بيعة على ؛ فقد بايعه أهل المدينة فصار خليفة بمقتضى هذه البيعة ، وإن لم يبايعه كل المسلمين ، فقد بايعه جمهورهم . وأما قول من يقول إنه لم يبايعه إلا أهل المدينة ولم يؤخذ فى ذلك رأى غيرهم من المسلمين فى الحواضر الإسلامية ، فيمكن الرد على ذلك بأن مذهب مالك برمته مبنى على رأى أهل المدينة .

ولم يكن انتخاب على بن أبى طالب على الصورة التى تم بها انتخاب من

سبقه من الخلفاء . فقد انتخب أبو بكر عن رضا من الصحابة الذين اجتمعوا بالمدينة ، وإن كانوا قد اختلفوا فى بادىء الأمر . وبعد وفاة أبى بكر لم يكن ثمة اختلاف فى الرأى لأنه قد عهد إلى عمر ، فرأى المسلمون وجوب طاعته . ولما توفى عمر انتخب عثمان بمقتضى قانون الشورى الذى سنه عمر .

ويرى بعض مَنْ يحاول معرفة مدى اختصاصات الخلفاء الراشدين أن سلطتهم كانت مطلقة ، وأنه لم يكن هناك حدود مرسومة تحدد واجباتهم بالضبط . على أنه كان هناك تحديد عام غير مضبوط ، كما كان هناك حدان لسلطة الخليفة : الشرع ورضى الأمة . فإذا لم يحكم حسب حدود الشرع سقط حقه فى الخلافة ، ووجب عزله على يد أهل الحق والعدل فى الأمة التى ولته . ويبين لنا التاريخ أن كل خليفة من الخلفاء الراشدين الأربعة كان يتوخى أن يحكم وَفْق حدود الشريعة ، اللهم إلا إذا استثنينا عثمان بن عفان الذى رماه أعداؤه بأنه كان يقرب الأصهار ويبعثر الأموال ولا يحكم بالعدل .

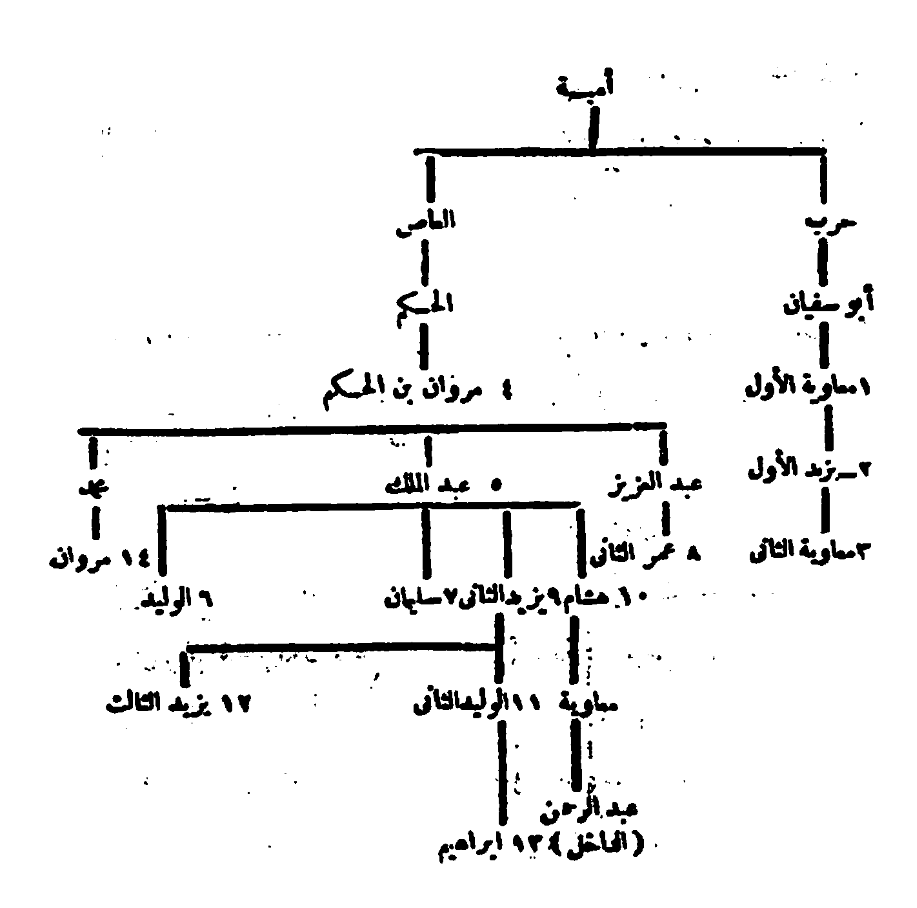
ويمكن القول بأن الخلافة الحقيقية المستوفاة لجميع الشروط والتمشية مع التقاليد العربية لم تمتد عهد الخلفاء الراشدين .

(ج) الخلافة الأموية

(٤١ — ١٣٢ / ٦٦١ — ٧٥٠)

الخلفاء الأمويون

٤١ هـ	معاوية بن أبى سفيان	٦٦١ م
٦٠	يزيد الأول	٦٨٠
٦٤	معاوية الثانى	٦٨٣
٦٤	مروان بن الحكم	٦٨٣
٦٥	عبد الملك بن مروان	٦٨٥
٨٦	الوليد بن عبد الملك	٧٠٥
٩٦	سليمان بن عبد الملك	٧١٥
٩٩	عمر بن عبد العزيز	٧١٧
١٠١	يزيد الثانى	٧٢٠
١٠٥	هشام بن عبد الملك	٧٢٤
١٢٥	الوليد الثانى بن عبد الملك	٧٤٣
١٢٦	يزيد الثالث	٧٤٤
١٢٦	إبراهيم بن الوليد الثانى	٧٤٤
١٢٧ — ١٣٢ هـ	مروان الثانى ابن محمد	٧٤٤ — ٧٥٠ م


أمية
العاص
حرب
الحكم
أبو سفيان
٤ مروان بن الحكم
١ معاوية الأول
٢ يزيد الأول
٣ معاوية الثاني
عبد العزيز
٥ عبد الملك
محمد
٨ عمر الثاني
١٤ مروان
٦ الوليد
٧ سليمان
٩ يزيد الثاني
١٠ هشام
١٢ يزيد الثالث
١١ الوليد الثاني
معاوية
عبد الرحمن (الداخل)
١٣ ابراهيم

١ — مميزات الخلافة الأموية

لما انقضى عهد الخلفاء الراشدين وقامت الدولة الأموية ، استحالت الخلافة إلى ملك استبدادى ، ولم تستطع الأمة أن تثور فى وجه الأمويين . على أنه قد وجد فريق من المسلمين يبرر هذه الحالة بذكر أحاديث رويت عن النبى صلى الله عليه وسلم ، تحض الناس على طاعة الحاكم والخضوع لحكمه أياً كانت نزعته وطريقة حكمه . فقد أثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سيليكم بعدى البر ببره ويليكم الفاجر بفجوره ، فاسمعوا وأطيعوا فى كل ما وافق الحق . فإن أحسنوا فلكم ولهم ، وإن أساءوا فلكم وعليهم » .

اقتضى النظام الجديد الذى مثله معاوية أن يكون الخليفة رجلا ذا مرونة ، لا يتقيد بالتقاليد الماضية تقيداً تاماً ، بل يأخذ من تلك التقاليد ما يناسب العصر الذى وجد فيه ويترك ما عداها . وكان معاوية هو الرجل الذى يستطيع أن يمثل ذلك العصر ، لما أوتيه من سعة الصدر والدهاء والقدرة السياسية وغيرها من الصفات ، التى مكنته من نقل الدولة العربية من ذلك النظام الذى ساد عهد الخلفاء الراشدين إلى النظام الذى صار عليه الأمويون فى حكم الدولة الإسلامية ، أو بعبارة أخرى ، من نظام الخلافة الذى يعتمد على الشورى ويستند إلى الدين ، إلى نظام الملك الذى يقوم على أساس التوريث ويستند إلى الرأى والدين فى آن واحد .

وبذلك أصبحت الخلافة الأموية أقرب إلى السياسة منها إلى الدين ، واستحالت إلى ملك . فقد كان معاوية يتمتع بكل مظاهر الأبهة التى تمتع بها الملوك والقياصرة ؛ اتخذ سريراً للملك ، وأقام الشرطة لحراسته ، ولم يكن للخلفاء الراشدين حرس خاص . وكانت هذه المظاهر من شارات الحكم عند الفرس والروم . كذلك اتخذ معاوية المقصورة فى المسجد خوفاً مما حدث لعلى ، وأصبح يصلى فيها منفرداً عن الناس . فإذا سجد قام الحراس على رأسه رافعى السيوف . وإنما فعل معاوية ذلك لأنه رأى أن أهل الشام ألفوا هذا النظام عن الروم .

أصبحت الخلافة فى العهد الأموى وراثية . فقد وجد معاوية أن العامل الأساسى الذى جر إلى انقسام المسلمين إنما هو المنافسة على الحكم ، فعمل على تلافى ذلك الاختلاف بنقل الحكم من بعده إلى ابنه يزيد . وكان متأثراً فى ذلك بالنظام الذى كان سائداً فى الدولتين : البيزنطية والساسانية اللتين كان الحكم فيهما وراثياً ، وسار معاوية فى تحقيق هذه السياسة بمنتهى الحيطة والمهارة ، فأوحى إلى عماله على الأمصار أن يمهدوا السبيل لأخذ البيعة لابنه يزيد .

٢ — ولاية يزيد العهد — معاوية الثانى

وقد استعمل معاوية فى أخذ البيعة لابنه يزيد كل أنواع الحيل والدهاء ، فكان « يعطى المقارب ، ويدارى المباعد ويلطف به ، حتى استوثق له أكثر الناس » ، وبايعوا ابنه يزيد . فلما تمت بيعة أهل الشام والعراق ، ذهب إلى المدينة لأخذ البيعة لابنه ، فقابله الحسين بن على ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله ابن عمر . وتكلم معهم فى شأن البيعة ، فقال عبد الله بن الزبير : « نخيرك بين ثلاث خصال . قال : أعرِضْهُنّ . قال : تصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو كما صنع أبو بكر ، أو كما صنع عمر . قال معاوية : ماصنعوا ؟ قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستخلف أحداً فارتضى الناس أبا بكر . قال : ليس فيكم مثلُ أبى بكر وأخافُ الاختلاف . قالوا : صدقتَ ، فاصنع كما صنع أبو بكر ، فإنه عهد إلى رجل من قاصية قريش ليس من بنى أبيه فاستخلفه ، وإن شئت فاصنع كما صنع عمر ، جعل الأمرَ شورى فى ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بنى أبيه . قال معاوية : هل عندك غيرُهذا ؟ قال : لا . فقال معاوية : فأقسم بالله ، لئن ردّ علىّ أحدُكم كلمةً فى مقامى هذا لا ترجعُ إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ، فلا يُبْقِيَنّ رجلٌ إلا على نفسه . ثم دعا صاحبَ حرسه بحضرتهم ، فقال أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين مع كل واحد سيف ، فإن ذهب رجل منهم يرد علىّ كلمة تصديق أو تكذيب ،

فليضرباه بسيفيهما . ثم خرج وخرجوا معه حتى رقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إن هؤلاء الرهطَ سادةُ المسلمين وخيارهم ، لا يُبتَزُّ أمرٌ دونهم ولا يُقضى إلا عن مشورتهم ، وإنهم قد رضُوا وبايعوا ليزيد ، فبايعوا على اسم الله . فبايع الناس ، وكانوا يتربصّون بيعة هؤلاء النفر . ثم انصرف إلى المدينة ، فلقى الناس أولئك النفر ، فقالوا لهم : زعمتم أنكم لا تبايعون ، فلم رَضيتم وَأعْطَيتم وبايعتم ؟ . قالوا : والله مافعلنا . فقالوا : مامنعكم أن تردوا على الرجل ؟ قالوا : كادَنا وخفنا القتل[1] » .

هكذا بايع الناس يزيد بن معاوية عدا هؤلاء النفر، فقسا معاوية عليهم قسوة شديدة، وخالف شروط الخلافة، وانتقل بها من خلافة شورية إلى ملكية وراثية .

نعم : لقد غير انتقال السلطة إلى معاوية نظام الشورى الذى كان أساس انتخاب الخلفاء الراشدين ، وتحولت الخلافة إلى ملك آل إلى صاحبه بقوة السيف والسياسة والمكايد . ولما ولى معاوية ابنه يزيد العهد ظهر التوريث . وعلى هذا سار العباسيون ، فحرموا المسلمين من هذا الحق الطبيعى – وهو الشورى – التى ألفها العرب وجاء بها القرآن وأيدتها الأحاديث النبوية ، واشتطوا فى ذلك حتى أصبحوا يولون عهدهم اثنين بل ثلاثة .

على أنه ينبغى ألا يعزب عن أذهاننا أثر البيئة فى تطور نظام البيعة ؛ إذ أنه لما كانت المدينة حاضرة الدولة العربية فى عهد الخلفاء الراشدين ، كانت السيادة والنفوذ للعنصر العربى ، وقام ذلك النظام الذى يتفق وطبيعة العرب . فلما أصبحت دمشق حاضرة الدولة العربية ، تأثر العرب بالبيئة التى عاشوا فيها ، وغدا نظام الخلافة أشبه شىء بالنظام الملكى أو القيصرى[2] ، ومن ثم زادت الصفة الزمنية فى الخليفة .

---

(١) ابن الأثير ج ٣ ص ٢١٧ – ٢١٨ .

(٢) Arnold, The Caliphate, pp. 24—25.

أصبح الخليفة فى عهد الأمويين يعين ولى عهده ، ويأخذ البيعة له من وجوه الناس وكبار القواد فى حضرته ، كما كانت تؤخذ البيعة فى الأمصار الإسلامية بحضور الوالى نيابة عن الخليفة . وهذه طريقة « قد جمعت فى نفسها - كما يقول سيد أمير على[1] - كلا من النظام الديمقراطى ونظام الحكم المطلق فى آن واحد ، مع تجردها من مزايا كل منهما ؛ إذ كانت البيعة تتم بأية طريقة ، سواء أكانت بالوعيد أو بالوعود الخلابة ، ويصبح الانتخاب شرعيا على أى حال » . على أن هذا النظام قد أدى إلى ظهور العداوة والبغضاء بين أفراد البيت الأموى ، وأوغر صدورهم بعضهم على بعض ؛ فقام النزاع بينهم وتعدى ذلك إلى القواد والعمال ، مما كان له أكبر الأثر فى زوال الخلافة الأموية .

ويقول سيد أمير على (pp. 405—6) « كانت الحكومة فى العهد الأموى حكومة مطلقة مشبعة بحرية القول التى فطر عليها عرب الصحراء والعلماء ورجال الدين ، تلك الحرية التى مكنتهم من تغيير نزعة الخليفة ، معتمدين فى ذلك على آية من القرآن أو بيت من الشعر » .

وبعد أن ولى يزيد الخلافة (رجب سنة ٦٠ هـ) شرع فى أخذ بيعة هؤلاء النفر الذين امتنعوا عن بيعته فى عهد أبيه ، وهم : عبد الله بن عمر ، وعبد الله ابن الزبير ، والحسين بن على ، وعبد الرحمن بن أبى بكر ، وعبد الله بن العباس . وبايعه عبد الله بن عمر وعبد الله بن العباس ، وخرج الحسين بن على وعبد الله ابن الزبير من المدينة ، وامتنعا عن مبايعته . وكتب أهل الكوفة إلى الحسين يطلبون إليه الخروج إلى العراق لمبايعته ، فاستمع إلى كلامهم ، وانتهى الأمر بقتله فى موقعة كربلاء[2] المشهورة . وكان لمقتله أثر كبير فى إذكاء نار التشيع فى نفوس الشيعة وتوحيد صفوفهم ، بعد أن كان التشيع قبل مقتله رأيا سياسيا نظريا لم يتغلغل

---

(١) A Short Hist. of The Saracens, p. 185.

(٢) موضع فى طرف الصحراء عند الكوفة .

فى قلوبهم ، وعدا العداء بين الأمويين والعلويين شديد الخطر بعد كارثة كربلاء .

تلا ذلك نهب المدينة المنورة ، التى كره أهلها حكم يزيد وخلعوا واليه وضيقوا على من كان بها من بنى أمية ؛ فبعث إليهم مُسْلِم بن عقبة المُرِّى (بضم الميم وتشديد الراء مع كسرها) فحاصرها من جهة الحرة [١] ، وفتحها وأباحها ثلاثة أيام . ثم حاصر الحصين بن نمير قائد يزيد مكة ليقضى على الفتنة التى أثارها عبد الله بن الزبير الذى ادعى الخلافة لنفسه بعد مقتل الحسين بن على .

مات يزيد وجند بنى أمية على حصار مكة ، فخلفه ابنه معاوية الثانى الذى لم تدم خلافته أكثر من أربعين يوماً ، وتزل عن الخلافة وترك الأمر شورى للناس وقال لهم : « فأنتم أولى بأمركم فاختاروا له من أحببتم » [٢] ، ثم صعد المنبر وخطب الناس قائلا :

« يأيها الناس ! إن جدى معاوية نازع الأمرَ أهلَه ، ومن هو أحق به منه لقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على بن أبى طالب ، وركب بكم ماتعلمون حتى أتته منيته ، فصار فى قبره رهيناً بذنوبه وأسيراً لخطاياه . ثم قُلِّدَ أبى الأمرَ ، فكان غيرَ أهلٍ لذلك وركب هواه ، وأخلفه الأمرُ وقَصُرَ عنه الأجل وسار فى قبره رهيناً بذنوبه وأسيراً لجرمه » . ثم بكى حتى جرت دموعه على خديه ثم قال : « إن من أعظم الأمور علينا علمنا بسوء مصرعه ، و بؤس مُنْقَلَبِه وقد قتل عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأباح الحَرَم وخَرَّب الكعبة . وما أنا بالمتقلد ولا بالمتحمل تبعاتكم فشأنكم وأمركم . والله لئن كانت الدنيا خيراً فلقد نلنا منها حظا ، ولئن كانت شراً فكفى ذرية أبى سفيان ما أصابوا منها ألا فليصل بالناس حسان بن مالك ، وشاوروا فى خلافتكم رحمكم الله » . ثم دخل منزله وتغيب حتى مات فى سنته بعد أيام » [٣] .

---

(١) بفتح الحاء وفتح الراء مع التشديد موضع بظاهر المدينة .

(٢) ابن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٠٩ .

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ١ ص ١٦٤ .

٣ — انتقال الخلافة إلى بيت مروان بن الحكم :

ولما مات معاوية الثانى احتدم النزاع بين عرب الشام على الخلافة ، وساء قبيلة قيس حكم بنى أمية الذى اعتمد على اليمنيين . فاجتمعت بزعامة الضحاك ابن قيس الفهرى بمرج راهط وبايعت عبد الله بن الزبير ، كما اجتمعت كلب بالجابية[1] . وهناك مال فريق إلى خالد بن يزيد بن معاوية ، وفريق آخر مال إلى مروان بن الحكم بن العاص . غير أنه ظهر لهم أن الفرع السفيانى ليس فيه من يستطيع مناهضة ابن الزبير ، فقد كان صغيراً . فعدلوا عنه إلى مروان بن الحكم لسنه وشيخوخته ، واتفقوا على أن يلى الخلافة من بعده خالد بن يزيد ثم عمرو ابن سعيد بن العاص . وسرعان ما عاجلت مروان منيته سنة ٦٥ هـ بعد أن عهد بالخلافة لابنيه عبد الملك ثم عبد العزيز . وبذلك نقض مروان العهد الذى أخذه على نفسه فى مؤتمر الجابية ببلاد الشام .

وفى عهد عبد الملك بدأت أبهة الملك تظهر ظهوراً بيناً . فقد تشبه هو ومن جاء بعده من الخلفاء بالملوك ، فكان الخليفة يجلس على عرشه وعلى يمينه الأمراء وعلى يساره كبار رجال الدولة ورجال البلاط ، ثم يقف أمامه من يريد المثول بين يديه من رسل الملوك والشعراء والكتاب والفقهاء وغيرهم . وصفوة القول أن عبد الملك هو — كما يقول البلاذرى — « أول من تجبر من الخلفاء » .

ولى الخلافة بعد عبد الملك ابناه الوليد (٨٦ — ٩٦ / ٧٠٥ — ٧١٥) ، وسليمان (٩٦ — ٩٩ / ٧١٥ — ٧١٧) الذى دب الترف والبذخ فى عهده فى البلاط الأموى .

ولما مرض سليمان بن عبد الملك عزم على مبايعة بعض أبنائه ، فنهاه سالم السدى (بضم السين مع تشديدها وكسر الدال مع تشديدها) أحد خاصته وأشار عليه بأن يختار رجلا صالحا ، فاستشاره فى عمر بن عبد العزيز فأثنى عليه ،

---

(١) مرج راهط والجابية : موضعان فى نواحى دمشق .

فكتب سليمان عهده وختمه بدير سمعان من أعمال حمص ، ودعا أهل بيته وقال لهم : «بايعوا لمن عهدت إليه فى هذا الكتاب ، ولم يعلمهم به ، فبايعوا . ولما مات سليمان جمعهم ذلك الرجل الذى أشار بمبايعة عمر بن عبد العزيز ، وكتم موت سليمان عنهم وقال لهم : بايعوا مرة أخرى ! فبايعوا . ولما رأى أنه أحكم الأمر أعلمهم بموت سليمان فبايعوه ، ولم يتخلف إلا سعيد وهشام ابنا عبد الملك » .

وقد قيل فى سبب تولية عمر العهد : إن سليمان بن عبد الملك خبره ، فوجد أنه لم يكن من بين الأمويين من يصلح لهذا الأمر غيره ، لورعه وتمسكه بأهداب الدين وحفظه العهود والمواثيق . يقول السيوطى : «ثم إن الوليد عزم على أن يخلع أخاه سليمان من العهد وأن يعهد إلى ولده ، فأطاعه كثير من الأشراف طوعاً وكرهاً ، فامتنع عمر بن عبد العزيز وقال : لسليمان فى أعناقنا بيعة ، وصمم فطيّن عليه (حبسه) الوليد ، ثم شفع فيه بعد ثلاث فأدركوه وقد مالت عنقه ، فعرفها له سليمان ، فعهد إليه بالخلافة » .

ولى عمر بن عبد العزيز (٩٩ — ١٠١ / ٧١٧ — ٧٢٠) الخلافة ، وكان البون شاسعاً بينه وبين غيره من خلفاء بنى أمية ، حتى اعتبر بعض المؤرخين حكمه «غرة فى جبين ذلك القرن الذى امتلأ بالزيغ عن الدين ، وتلطخ بالاستبداد وسفك الدماء» . ويقول سعيد بن المسيب : «إنما الخلفاء ثلاثة : أبو بكر وعمر وعمر بن عبد العزيز» ، ويعتبر المسلمون خلافته كخلافة عمر ابن الخطاب فى عدله وزهده . فلا عجب إذا نبشت قبور الخلفاء الأمويين بعد قيام الدولة العباسية إلا قبر عمر بن عبد العزيز .

وإن صفات عمر لتتجلى فى خطبته التى ألقاها على الناس بعد أن ولى الخلافة ، قال : «أيها الناس ! إنه لا كتاب بعد القرآن ، ولا نبى بعد محمد صلى الله عليه [illegible] ألا ، إنى لست بقاض ولكنى منفذ ، ولست بمبتدع ولكنى متبع ، ولست

بخير من أحدكم ولكنى أثقلكم حملا ، وإن الرجل الهارب من الإمام الظالم ليس بظالم ، ألا لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق » .

٤ — نهاية الخلافة الأموية :

خلف عمر بن عبد العزيز يزيد (١٠١ — ١٠٥ / ٧٢٠ — ٧٢٤) وهشام (١٠٥ — ١٢٥ / ٧٢٤ — ٧٤٣) ابنا عبد الملك . اشتهر يزيد باللهو والخلاعة والتشبب بالنساء ، على حين كان هشام غزير العقل حليما عفيفا ، اشتهر بالتدبير وحسن السياسة ، حتى قيل إن السواس من بنى أمية ثلاثة : « معاوية وعبد الملك وهشام » . وكان المنصور العباسى يقتدى بهشام فى سياسته وتدبيره لشئون الدولة .

ابتدأ حبل بنى أمية فى الاضطراب بعد خلافة هشام بن عبد الملك . فقد عرف الوليد بن يزيد بن عبد الملك (١٢٥ / ٧٤٣) باللهو والمجون . واشتد الاضطراب فى عهد يزيد وإبراهيم ابنى الوليد بن عبد العزيز (١٢٦ — ١٢٧ / ٧٤٤ — ٧٤٥) ، حتى قال بعض المؤرخين : إن أخاه إبراهيم بويع بعد وفاته بيعة لم تأت بطائل ، « فكان ناس يسلمون عليه بالخلافة ، وناس بالإمارة ، وناس ربما لا يسلمون عليه بواحدة منهما » . ولم يلبث أن خلعه مروان بن محمد وقتله ونكل بأنصاره مما أذكى نار العصبية بين النزارية (أو المضرية) ، وبين القحطانية (أو اليمنية) ، وتعصب مروان لنزار على اليمن ، وانصرفت اليمنية عنه ومالوا إلى الدعوة العباسية .

بويع مروان بن محمد (١٢٧ — ١٣٢ / ٧٤٤ — ٧٤٩) بدمشق . وفى عهده انتشرت الفتن والقلاقل ، ونشطت الشيعة فى بث دعوتها ، وظهرت عقيدة المهدى التى كان لها أثر كبير فى سقوط الدولة الأموية ، وانتشر الخوارج فى عهده فى الجزيرة وفلسطين وحضرموت واليمن . أضف إلى ذلك ظهور روح العصبية بين عرب الشمال وعرب الجنوب ، أو بين مضر واليمن ، وانغماس بعض الخلفاء فى البذخ والترف اللذين أخذوهما عن البلاط البيزنطى ، وتعصب الأمويين للعرب .

ولم يكد مروان بن محمد يفرغ من الخوارج حتى ظهرت الدعوة لبنى العباس ، وقد انكشف أمرهم بوقوع كتاب فى يد مروان بن محمد أرسله إبراهيم الإمام (ابن محمد بن على بن عبد الله بن العباس) إلى أبى سلمة الخلال الذى كان يقوم بنشر الدعوة العباسية باسمه فى العراق . فأمر مروان بالقبض على إبراهيم ، وحبسه وقتله . وأوصى إبراهيم الإمام قبل موته بالخلافة لأخويه أبى العباس ثم أبى جعفر ، وأمر أهله بالرحيل إلى الكوفة . وقد اختار العباسيون بلاد خراسان مركزاً لدعوتهم لبعدها عن دمشق حاضرة الخلافة الأموية ، ولأن أهلها قد قاسوا الأمرين من نير الأمويين .

استطاع أبو مسلم الخراسانى بما أوتيه من الدهاء والمهارة أن يفرق بين القبائل العربية فى هذه البلاد . ولما أمن اجتماع كلمة العرب فى خراسان حارب نصر بن سيار أمير هذه البلاد من قبل بنى أمية وهزمه . ثم سار أبو مسلم إلى العراق ودخل الكوفة ونادى بأبى العباس السفاح خليفة . وقد ندب أبو العباس عمه عبد الله بن على لقتال مروان بن محمد ، فلقيه على إحدى ضفاف نهر الزاب بالعراق ، وأوقع به ، ومازال عبد الله يطارده حتى وصل إلى الفسطاط ، فترك عبد الله أمر تتبعه إلى أخيه صالح بن على ، فلحقه فى قرية بوصير فى الفيوم ، حيث قتله واحتز رأسه وأرسله إلى السفاح بالكوفة . وبهزيمة مروان بن محمد رفرف العلم الأسود شعار العباسيين فوق حصون دمشق ، وقامت الدولة العباسية سنة ١٣٢ هـ وانتهى بذلك سلطان بنى أمية .

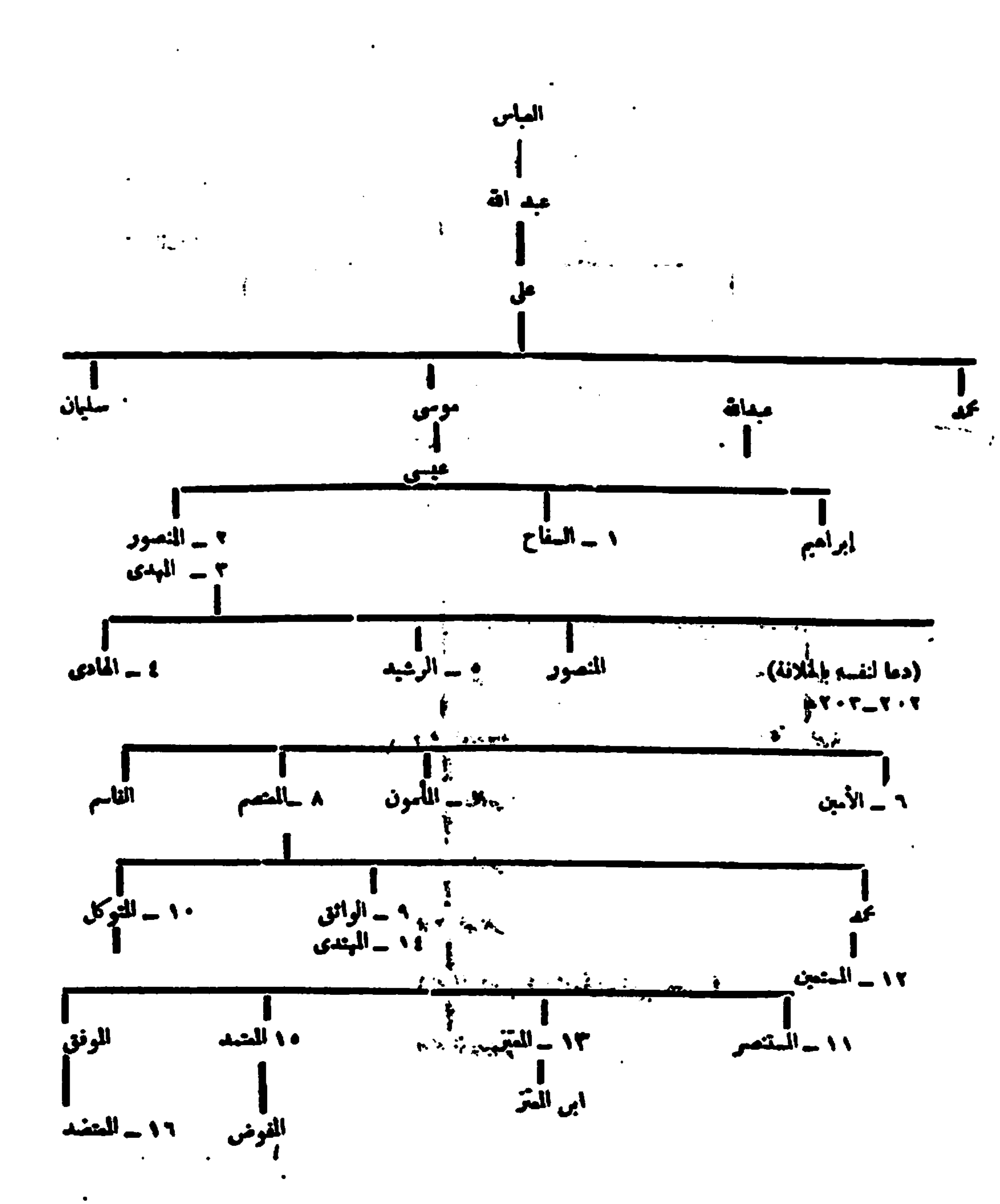
(د) الخلافة العباسية

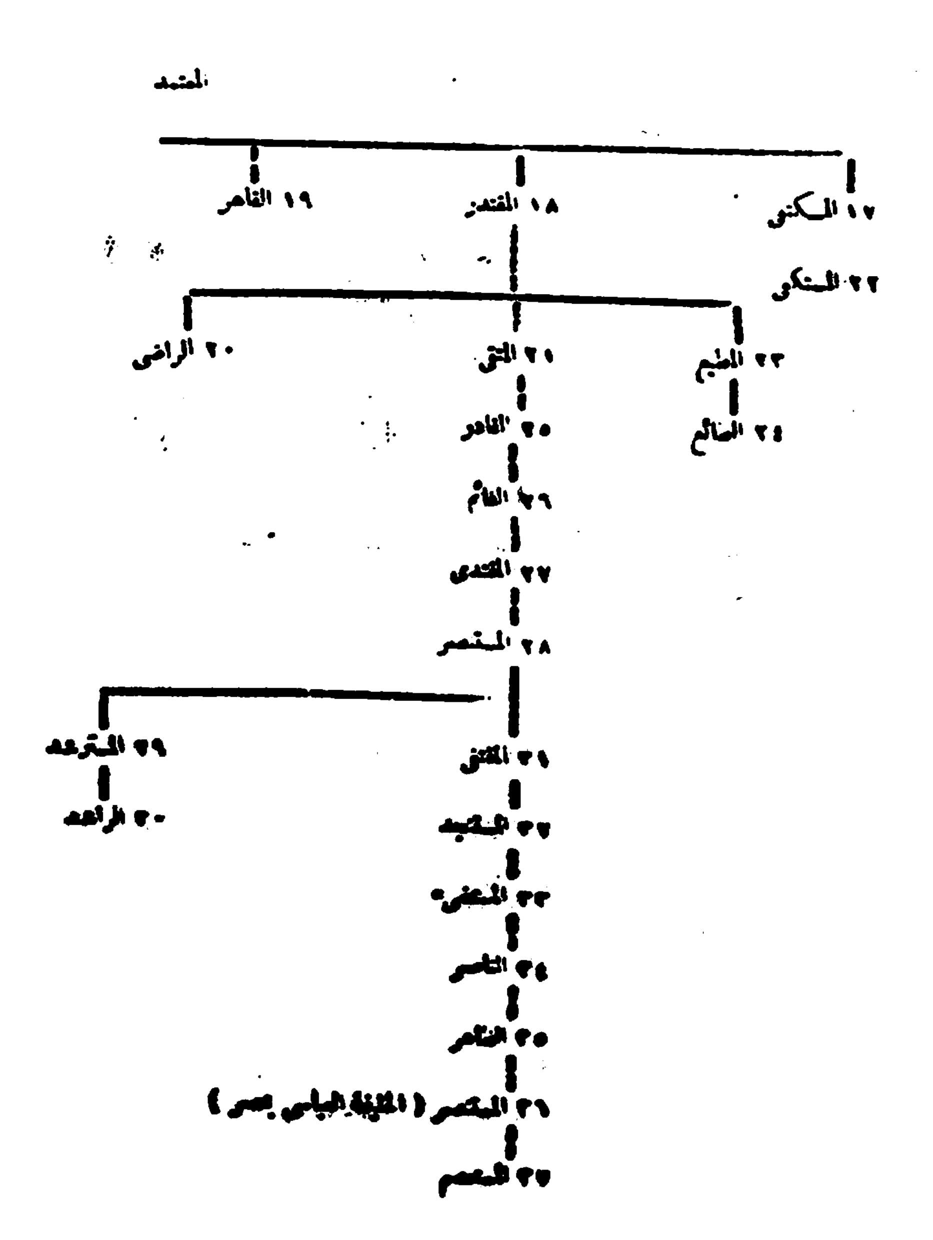
(١٣٢ – ٦٥٦/ ٧٥٠ – ١٢٥٨)

تسلسل نسب الخلفاء العباسيين

١	١٣٢ هـ	السفاح	٧٥٠م
٢	١٣٦	المنصور	٧٥٤
٣	١٥٨	المهدى	٧٧٥
٤	١٦٩	الهادى	٧٨٥
٥	١٧٠	الرشيد	٧٨٦
٦	١٩٣	الأمين	٨٠٩
٧	١٩٨	المأمون	٨١٣
٨	٢١٨	المعتصم	٨٣٣
٩	٢٢٧	الواثق	٨٤٢
١٠	٢٣٢	المتوكل	٨٤٧
١١	٢٤٧	المنتصر	٨٦١
١٢	٢٤٨	المستعين	٨٦٢
١٣	٢٥٢	المعتز	٨٦٦
١٤	٢٥٥	المهتدى	٨٦٩
١٥	٢٥٦	المعتمد	٨٧٠
١٦	٢٧٩	المعتضد	٨٩٢
١٧	٢٨٩	المكتفى	٩٠٢
١٨	٢٩٥	المقتدر	٩٠٨
١٩	٣٢٠	القاهر	٩٣٢

٢٠	٣٢٢ هـ	الراضى	٩٣٤م
٢١	٣٢٩	المتقى	٩٤٠
٢٢	٣٣٣	المستكفى	٩٤٤
٢٣	٣٣٤	المطيع	٩٤٦
٢٤	٣٦٣	الطائع	٩٧٤
٢٥	٣٨١	القادر	٩٩١
٢٦	٤٢٢	القائم	١٠٣١
٢٧	٤٦٧	المقتدى	١٠٧٥
٢٨	٤٨٧	المستظهر	١٠٩٤
٢٩	٥١٢	المسترشد	١١١٨
٣٠	٥٢٩	الراشد	١١٣٥
٣١	٥٣٠	المقتفى	١١٣٦
٣٢	٥٥٥	المستنجد	١١٦٠
٣٣	٥٦٦	المستضىء	١١٧٠
٣٤	٥٧٥	الناصر	١١٨٠
٣٥	٦٢٢	الظاهر	١٢٢٥
٣٦	٦٢٣	المستنصر	١٢٢٦
٣٧	٦٤٠ — ٦٥٦	المستعصم	١٢٤٢ — ١٢٥٨


العباس
عبد الله
على
محمد
عبد الله
موسى
سليمان
عيسى
إبراهيم
١ ـ السفاح
٢ ـ المنصور
٣ ـ المهدى
(دعا لنفسه بالخلافة) ٢٠٢ـ٢٠٣ هـ
المنصور
٥ ـ الرشيد
٤ ـ الهادى
٦ ـ الأمين
المأمون
٨ ـ المعتصم
القاسم
محمد
٩ ـ الواثق
١٤ ـ المهتدى
١٠ ـ المتوكل
١٢ ـ المستعين
١١ ـ المنتصر
١٣ ـ المعتز
١٥ المعتمد
الموفق
ابن المعتز
المفوض
١٦ ـ المعتضد


المعتضد
١٧ المكتفي
١٨ المقتدر
١٩ القاهر
٢٢ المستكفي
٢٠ الراضي
٢١ المتقي
٢٣ المطيع
٢٤ الطائع
٢٥ القادر
٢٦ القائم
٢٧ المقتدي
٢٨ المستظهر
٢٩ المسترشد
٣٠ الراشد
٣١ المقتفي
٣٢ المستنجد
٣٣ المستضيء
٣٤ الناصر
٣٥ الظاهر
٣٦ المستنصر (الخليفة العباسي بمصر)
٣٧ المستعصم

١ — مميزات الخلافة العباسية :

انتقل الحكم إلى العباسيين على أثر انهزام الأمويين فى موقعة الزاب سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) على ماتقدم ، وقد حكمت الدولة العباسية زهاء خمسة قرون، أى من سنة ١٣٢ هـ وهى السنة التى ولى فيها أبو العباس السفاح الخلافة إلى أن زالت من بغداد على أيدى التتار سنة ٦٥٦ هـ .

وبقيام الدولة العباسية تطور نظام الخلافة . فإن تلك الدولة قامت على أكتاف الفرس الذين سخطوا على الأمويين لعدم مساواتهم بالعرب فى الحقوق السياسية والاجتماعية ، مع منافاة ذلك لمبدأ المساواة الذى أقره القرآن والسنة . وقد حذا العباسيون حذو الأمويين فى توريث الحكم . ولما نال العباسيون الخلافة تحت ستار الدفاع عن آل على الذين كانوا يعتقدون أول الأمر أنهم أصحاب الخلافة الشرعيون ، لم يعدل العلويون عن المطالبة بدعواهم ، وظلوا يناضلون ويكافحون ابتغاء الوصول إليها ، فاضطهدهم العباسيون كما اضطهدهم الأمويون من قبل .

والخلافة العباسية أوجدها الفرس الذين يقولون بنظرية الحق الملكى المقدس The Divine Right of Kings ، بمعنى أن كل رجل لا ينتسب إلى البيت المالك ويتولى الملك يعتبر مغتصباً لحق غيره . لذلك أصبح الخليفة العباسى يحكم بتفويض من الله لا من الشعب ، كما يتجلى ذلك من قول أبى جعفر المنصور: « إنما أنا سلطان الله فى أرضه » . وذلك يخالف ما كانت عليه الخلافة فى عهد الخلفاء الراشدين الذين استمدوا سلطانهم من الشعب . يدل على ذلك قول أبى بكر عقب توليته الخلافة : « إن أحسنت فشجعونى وإن أسأت فقومونى بحد سيوفكم » ، وقول عمر بن عبد العزيز : « لست بخير من أحدكم ولكنى أثقلكم حملا » .

ويقول سيد أمير على[1] : « لقد ظل نظام الحكم فى الدولة العباسية

(١) A Short Hist. of the Saracens, pp. 405—406.

استبدادياً إلى عهد الرشيد ، على الرغم من أن أصحاب الدواوين أو البارزين من أفراد البيت العباسي كانوا بمثابة مستشارين غير رسميين . أما الخليفة فكان مصدر كل سلطة ، كما كان مرجع كل الأوامر المتعلقة بإدارة الدولة .

وكان من أثر ميل الخلفاء العباسيين إلى الفرس أن أصبح نظام الحكم في عهدهم مماثلا لما كان عليه في بلاد الفرس أيام آل ساسان . يقول پالمر :

« لما كان العباسيون يدينون بقيام دولتهم للنفوذ الفارسي ، كان طبيعياً أن تسيطر الآراء الفارسية . ولهذا فإننا نجد وزيراً من أصل فارسي على رأس الحكومة ، كما نجد أيضاً أن الخلافة تدار بنفس النظام الذي كانت تدار به إمبراطورية آل ساسان » . وهذا يفسر لنا استبداد هؤلاء الخلفاء بالسلطة ، فتسلطوا على أرواح الرعية ، واحتجب الخليفة عن رعيته ، واتخذ الوزير والسياف. فأحيط شخص الخليفة بالقداسة والرهبة والجبروت ، وظهرت الأزياء الفارسية في البلاط العباسي ، واحتفل بالنيروز والمهرجان والرام[1] وغيرها من الأعياد الفارسية القديمة . لهذا لا نعجب إذا أصبح الخليفة العباسي يعيش معيشة الأكاسرة تحوطه الأبهة والعظمة ، وينحني أمامه الداخل عليه ويقبل الأرض بين يديه ، وإذا قرب منه قبّل رداءه ، وهو شرف لا يناله إلا رجالات الدولة البارزون[2] .

أضف إلى ذلك ارتداء الخليفة بردة النبي صلى الله عليه وسلم عند توليته الخلافة ، أو حضوره في الحفلات الدينية ، وذلك باعتباره نائباً عنه في حكم المسلمين. كذلك نجد أن الخليفة العباسي تلقب بلقب « إمام » توكيداً للمعنى الديني في خلافة العباسيين ، وأنهم قد أصبحوا أئمة الناس بعد أن كان يطلق هذا اللقب في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين على من يؤم الناس في الصلاة ، على حين كان الشيعيون يطلقونه على أفراد البيت العلوي الذين كانوا يعتقدون أنهم أحق

---

(١) عيد لهم في اليوم الحادي والعشرين من كل شهر من شهور الفرس ؛ وأصل معنى الكلمة الراحة والفرح .

(٢) Palmer, Haroun al-Rachid, pp. 37—38.

بالخلافة . و بعد أن صارت الخلافة العباسية تستند إلى نظرية الحق الإلهى قرّب الخلفاء إليهم العلماء ورجال الدين لنشر هذه النظرية بين الناس ، التى أصبح لها شأن فى الحياة السياسية فى الدولة العباسية .

٢ — ولاية العهد :

سار العباسيون على نظام تولية العهد أكثر من واحد وغلوا فيه . فقد عهد السفاح (١٣٢ ـ ١٣٦هـ) بالخلافة إلى أخيه أبى جعفر المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨ هـ) ، ثم إلى ابن أخيه عيسى بن موسى (بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس) . فلما آلت الخلافة إلى المنصور وكبر ابنه المهدى شغف به شغفاً شديداً ، فخلع عيسى ابن موسى وبايع للمهدى وجعل عيسى من بعده . ولما ولى المهدى (١٥٨ـ١٦٩هـ) الخلافة خلع عيسى بن موسى من ولاية العهد ، وولى ولديه الهادى ثم هارون الرشيد . كذلك عول الهادى (١٦٩ ـ ١٧٠ هـ) على خلع أخيه هارون والبيعة لابنه جعفر ، مقتديا فى ذلك بما فعله أبوه مع عيسى بن موسى ، ولم يحترم العهد الذى أخذه على نفسه حين ولاه أبوه عهده ، وضيق على أخيه هارون وحط رجال بلاطه من شأنه حتى مال إلى النزول عن حقه ، لولا أن حالت وفاة الهادى دون ضياع الخلافة من يده .

جاء هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣ هـ) فولى عهده أولاده الثلاثة : الأمين والمأمون والمؤتمن ، وقسم البلاد بينهم ، فخص المأمون بالشرق وجعل مركزه مرو ، والأمين بالعراق والمؤتمن بالمغرب ، وأعطى كلا منهم الفرصة للدفاع عن حقه ، مما أدى إلى وقوع الفرقة وقيام الفتن والحروب الداخلية . فقد أراد الأمين (١٩٣ ـ ١٩٨ هـ) أن يخلع أخاه المأمون ويولى ابنه الخلافة . على أن الواثق (٢٢٧ ـ ٢٣٢ هـ) خرج على هذا النظام ، فلم يعهد لابنه محمد . وقد سئل وهو فى مرضه الأخير أن يوصى بالخلافة لولده ، فقال كلمته المأثورة : « لا يرانى الله أتقلدها حياً وميتاً » ، مقتفياً فى ذلك أثر عمر بن الخطاب ومعاوية الثانى .

ولا يخفى ما جرته هذه السياسة من إثارة البغضاء والعداوة بين أفراد البيت المالك ، فإنه لم يكد يتم الأمر لأحد المتنافسين حتى يعمل على التنكيل بمن ساعد خصمه على إقصائه من ولاية العهد . وهكذا تطورت المنافسة بين أفراد البيت المالك تطوراً غريباً ، وأصبحت خطراً على الدولة العباسية .

***

ويعتبر سير توماس أرنولد سنة ٨٠٠ م (١٨٤ هـ) ، وهى سنة تتويج شارلمان وتأسيس الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، أكبر مدى لما بلغته الدولة الإسلامية من النفوذ ، على الرغم من استقلال الأمويين ببلاد الأندلس (١٣٨ / ٧٥٦) والأدارسة بالمغرب الأقصى (١٧٢ / ٧٨٨) والأغالبة بتونس (١٨٤ / ٨٠٠) . ومن هنا نرى الدولة العباسية تأخذ فى الضعف والتفكك بخطى مسرعة .

(هـ) الخلافة فى العصر العباسى الثانى

(٢٣٢ — ٦٥٦ هـ)

يمكن تقسيم هذا العصر ثلاثة أقسام :

(الأول) ويتناول الكلام على الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق سنة ٢٣٢ هـ إلى أن استبد بنو بويه بالسلطة فى بغداد سنة ٣٣٤ هـ .

(الثانى) ويتناول الكلام على الخلافة فى عهد بنى بويه سنة ٣٣٤ هـ إلى أن انتقل الحكم إلى السلاجقة سنة ٤٤٧ هـ .

(الثالث) ويتناول الكلام على الخلافة فى عهد السلاجقة إلى أن زالت من بغداد على أيدى التتار سنة ٦٥٦ هـ .

أولا – الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق

إلى أن استولى بنو بويه على بغداد

(٢٣٢ – ٣٣٤ هـ)

١ – من المتوكل إلى عصر إمرة الأمراء :

ازداد ضعف الخليفة العباسى بعد وفاة الواثق . فقد كان الخليفة المتوكل (٢٣٢ — ٢٤٧) أول من سبق الخلفاء العباسيين إلى حب الترف .

وقد عهد المتوكل قبل وفاته لأولاده المستنصر فالمعتز فالمؤيد ، ثم رأى بعد ذلك أن يقدم ابنه المعتز لمحبته لأمه . ولما علم المنتصر بذلك ، اتفق مع الأتراك على قتل أبيه ، فدخل ستة منهم على المتوكل فقتلوه هو ووزيره الفتح بن خاقان . ولما آلت الخلافة إلى المنتصر (٢٤٧ — ٢٤٨ هـ) خلع أخويه المعتز والمؤيد من ولاية العهد ، ولكنه لم يلبث أن توفى ، فخلفه أحمد بن محمد بن المعتصم الذى تلقب بالمستعين بالله (٢٤٨ — ٢٥١ هـ) . وسرعان ما خلعه الأتراك وبايعوا المعتز بالله (٢٥٢ — ٢٥٥ هـ) ، وأخرج الخليفة المعزول إلى واسط ، ثم قتل .

كان الخليفة فى ذلك العصر كالأسير فى يد الأتراك ، إن شاءوا أبقوه وإن شاءوا خلعوه وإن شاءوا قتلوه . وليس أدل على مدى تغلغل الأتراك فى أمور الدولة ، وتسلطهم على حياة الخلفاء أنفسهم من هذه العبارة التى تنقلها عن ابن طباطبا[1] : « لما جلس المعتز على سرير الخلافة قعد خواصه وأحضروا المنجمين وقالوا لهم : انظروا كم يعيش وكم يبقى فى الخلافة ؟ وكان بالمجلس بعض الظرفاء فقال : أنا أعرفُ من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته . فقالوا : كم تقول إنه يعيش وكم يملك ؟ قال : ما أراد الأتراك ، فلم يبق فى المجلس إلا من ضحك » .

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٢١ .

وفى عهد المعتز تفاقمت ثورة الأتراك والمغاربة والفراغنة (نسبة إلى فرغانة بيلاد ماوراء النهر) .

ولى المهتدى بن الواثق (٢٥٥ — ٢٥٦ هـ) الخلافة بعد قتل المعتز . وكان من أحسن الخلفاء سيرة ، وأظهرهم ورعا ، وأكثرهم عبادة . وكان يتشبه بعمر بن عبد العزيز ويقول : « إنى أستحى أن يكون فى بنى أمية مثله ولا يكون مثله فى بنى العباس » . وكان يجلس للمظالم فيحكم بين الناس بالقسطاس المستقيم . وكان كغيره من الخلفاء الذين جاءوا بعد المتوكل ألعوبة فى يد الأتراك .

وسرعان ما اجتمعت كلمة الأتراك على قتله ، على أثر قتله بعض الموالى ، فقاموا بثورة ضده ، ثم أسروه وخلعوه من الخلافة ، ولم يكتفوا بذلك بل عذبوه حتى مات .

بويع المعتمد بن المتوكل بالخلافة (٢٥٦ — ٢٧٩) . وفى عهده غلب عليه أخوه الموفق ، حتى لم يبق له من الخلافة إلا اسمها ، وكان الخليفة المعتمد على حد قول السيوطى : « هو أول خليفة قُهر وحجر عليه ووكل (بضم الواو مع تشديد الكاف وكسرها) به » . ولا غرو فقد شل أخوه الموفق يده عن مباشرة أمور الدولة حتى أصبح مسلوب السلطة . وقد قيل إنه احتاج يوماً إلى ثلاثمائة دينار فلم يجدها فقال :

أليس من العجائب أن مثلى يرى ماقلّ ممتنعاً عليه
وتؤخذ باسمه الدنيا جميعاً وما مِن ذاك شئ فى يديه
إليه تُحمل الأموال طرًّا ويُمنع بعض ما يُجبى إليه ؟

ولما مات الموفق اجتمع القواد وبايعوا ابنه أبا العباس بولاية العهد بعد المفوض بن المعتمد ولقبوه المعتضد بالله (٢٧٩ — ٢٨٩ هـ) . وقد هابه الناس وسكنت الفتن فى أيامه ، وعم الرخاء والأمن ، ورفع الظلم عن الرعية . وكان يسمى السفاح الثانى لأنه جدد ملك بنى العباس .

توفى المعتضد فى شهر ربيع الآخر سنة ٢٨٩ هـ ، بعد حياة حافلة بالجد والظفر . ولا غرو فقد أحيا ما درس من أطلال الخلافة حتى أصبحت قوية مهيبة تخشاها الدول . على أن حياته لم تطل ، وجاء بعده ابنه أبو محمد الذى تلقب بالمكتفى بالله (٢٨٩ – ٢٩٥ هـ) . وكان مبذراً كثير البذل والإنفاق . ولم يعمر فى الخلافة ، فمات سنة ٢٩٥ هـ . وخلفه أخوه أبو الفضل جعفر بن المعتضد وهو فى الثالثة عشرة من عمره ، وتلقب بالمقتدر (٢٩٥ – ٣٢٠ هـ) . وكان كالريشة فى مهب الريح ، وقد حمل بعض ذوى الأغراض على خلعه وتولية عبد الله بن المعتز الخلافة من بعده . ولما بلغ ذلك المقتدر أعطى ابن المعتز بعض الأموال ، فعدل عن رغبته فى الخلافة . غير أن هذا لم يمنع أنصاره من تحقيق سياسته ، فلم ير المقتدر بداً من الهرب (٢٠ ربيع الأول سنة ٢٩٦ هـ) . فحضر القواد والقضاة والأعيان وبايعوا عبد الله بن المعتز بالخلافة ولقبوه الغالب بالله . ولكنه لم يعمر فى الخلافة ، واستقر الأمر للمقتدر من جديد .

وكان عهد المقتدر عهد فتن وقلاقل . فقد تدخل النساء فى أمور الدولة وأصبح الأمر والنهى بيد أمه التى يطلق عليها المؤرخون اسم « السيدة » ، وبلغ من ازدياد نفوذها أنها كانت إذا غضبت هى أو قهرمانتها[1] نومال من من أحد الوزراء كان مصيره العزل . وليس هذا كل ما كانت تتمتع به السيدة من نفوذ ، فقد اتسع سلطانها إلى حد أنها استطاعت أن تعين قهرمانتها صاحبة المظالم . فكانت تجلس لسماع الشكاوى فى أيام الجمع فى مكان بنته لها « السيدة » فى الرصافة[2] .

اضطربت أحوال الدولة العباسية فى عهد خلافة المقتدر ، فخرج عليه مؤنس الخادم أحد القواد فى سنة ٣١٧ هـ ، وأرغم الخليفة على الهرب ، ثم بايع هو وغيره

(١) القهرمانة : المسيطرة المحافظة على من تحت يدها .

(٢) ابن الأثير جـ ٨ ص ٢٥ .

من الأمراء محمد بن المعتضد بالخلافة ولقبوه القاهر بالله . وطلب الجند أرزاقهم في الوقت الذي قامت فيه الاحتفالات بتقليد الخليفة الجديد الخلافة ، وحملوا المقتدر على أعناقهم وردوه إلى دار الخلافة ، وعزلوا القاهر فأخذ يبكي ويقول : « الله الله في نفسي » . فاستدناه المقتدر وقبله وقال له : « يا أخي أنت والله لا ذنب لك ، والله لا جرى عليك مني سوء أبداً ، فطب نفساً » .

وعلى الرغم مما عرف به المقتدر من الضعف ، وما كانت عليه الخلافة في عهده من التفكك والوهن ، ظهرت الدولة العباسية في عهده بمظهر القوة والعظمة . يدلك على ذلك أنه لما علم أن رسول إمبراطور الروم في طريقه إلى بغداد لطلب المدنة وتبادل الأسرى ، أنشأ داراً لاستقبال رسول إمبراطور الروم ، عرفت بدار الشجرة . وقد وصفها الخطيب البغدادي بهذه العبارة : « فغرشت الدار بالفروش الجميلة ، وزينت بالآلات الجليلة ، ورتب الحجاب وخلفاؤهم والحواشي على طبقاتهم ؛ على أبوابها ودهاليزها وممراتها ومخترقاتها وصحونها ومجالسها ، ووقف الجند صفين بالثياب الحسنة ، وتحتهم الدواب بمراكب الذهب والفضة ، وبين أيديهم الجنائب على مثل هذه الصورة » . وقد وصف الخطيب البغدادي شجرة الفضة التي وضعت في الدار المسماة باسمها فقال : « وكانت شجرة من الفضة وزنها خمسمائة ألف درهم عليها أطيار مصوغة من الفضة تصفر بحركات قد جعلت لها ، فكان تعجب الرسول من ذلك أكثر من تعجبه من جميع ما شاهده » .

وقد وصف السيوطي هذا الاحتفال فقال : « وفي سنة ٣٠٥ هـ قدمت رسل ملك الروم بهدايا وطلبت عقد هدنة ، فعمل المقتدر موكباً عظيماً ، فأقام العسكر ، وصفهم بالسلاح وهم مائة وستون ألفاً ، من باب الشماسية إلى دار الخلافة ، وبعدهم الخدام وهم سبعة آلاف خادم ، ويليهم الحجاب وهم سبعمائة حاجب ، وكانت الستور التي نصبت على حيطان دار الخلافة ثمانية وثلاثين ألف ستر من الديباج ،

والبسط اثنين وعشرين ألفاً ، وفى الحضرة مائة سبع فى السلاسل إلى غير ذلك » .

أما شخص الخليفة المقتدر فقد وصفه صاحب كتاب تاريخ بغداد فقال :
« ووصلوا إلى حضرة المقتدر بالله وهو جالس فى التاج مما يلى دجلة ، بعد أن لُبّس بالثياب الدبيقية[1] المطرزة بالذهب على سرير آبنوس قد فرش بالدبيقى المطرز بالذهب ، وعلى رأسه الطويلة ، ومن يمنة السرير تسعة عقود مثل السبح معلقة ؛ ومن يسرته تسبة أخرى من أفخر الجواهر وأعظمها قيمة غالبة الضوء على ضوء النهار ، وبين يديه خمسة من ولده ، ثلاثة يمنة واثنان ميسرة .

كانت حالة الدولة العباسية مضطربة فى الداخل والخارج فى عهد الخليفة المقتدر . ويرجع السبب فى ذلك إلى ازدياد نفوذ الأتراك فى عهده ، وتدخل الجند فى أمور الدولة حتى أصبح فى يدهم أمر تولية الخليفة وعزله ، وضعف وزرائه . هذا إلى صغر سنه وعجزه عن مباشرة أمور الدولة لانشغاله بملذاته وتدخل حرمه فى أمور الدولة ، الأمر الذى شجع كبير أمرائه مؤنس الخادم على الخروج عليه وعزله . على أنه لم يمض على عودته إلى الخلافة سنة واحدة حتى خرج عليه مؤنس مرة ثانية (سنة ٣٢٠ هـ) ، وحاربه بجنده من البربر ، وانتهى الأمر بقتل الخليفة على يد أحدهم .

ولى الخلافة بعد المقتدر أخوه أبو منصور محمد ولقب « القاهر بالله » (٣٢٠ — ٣٢٢ هـ) . وفى عهده انتشرت الفتن وشغب عليه الجند ، وعول كبار رجال دولته وقائدهم مؤنس ووزيره ابن مقلة على خلعه ، فهجموا عليه وسملوه[2] ، وأصبح يفرج عنه حيناً ويحبس حيناً آخر . ثم حبس إلى أن مات سنة ٣٣٩ هـ ، وذلك فى عهد الخليفة الطائع[3] .

---

(١) الدبيقية : نسبة إلى دبيق بلدة بمصر .
(٢) سمل العين : فقؤها بحديدة محماة .
(٣) الفخرى ص ٢٤٥ .

٢ — عصر إمرة الأمراء (٣٢٤ – ٣٣٤ هـ) : الراضى – المتقى – المستكفى

ازداد ضعف الخليفة العباسى منذ مستهل القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) بسبب ازدياد شوكة القواد من الأتراك وتفاقم خطر الدول المستقلة . فقد ازدادت شوكة على بن بويه فى فارس ، وأصبحت الرى وأصبهان وبلاد الجبل فى يد أخيه الحسن بن بويه ، كما استقل بنو حمدان بالموصل وديار بكر وديار ربيعة ومضر . أما مصر والشام فقد استقل بإدارتهما محمد بن طغج الإخشيد ، واستقل بخراسان نصر بن أحمد السامانى . ولم تكن الحالة فى المغرب بأحسن منها فى المشرق ؛ فقد أعلن عبد الرحمن الثالث الأموى (٣٠٠ – ٣٥٠ هـ) بالأندلس نفسه خليفة ، وتلقب بلقب أمير المؤمنين الناصر لدين الله . فأصبح فى العالم الإسلامى فى ذلك الوقت ثلاث خلافات : الخلافة العباسية فى بغداد ، والخلافة الفاطمية فى بلاد المغرب ، والخلافة الأموية فى الأندلس .

وقد اختلت أمور الخلافة فى أوائل عهد الراضى (٣٢٢ – ٣٢٩ هـ) الذى أسند الوزارة إلى رجال لم يقوموا بأى عمل فى سبيل إصلاح شئون البلاد وإقالتها من عثرتها ، لازدياد نفوذ كبار القواد وتدخلهم فى أمور الدولة مما دعا الخليفة الراضى إلى استمالة ابن رائق ، وكان يلى واسط والبصرة ، وسلم إليه مقاليد الحكم ، ولقبه بلقب « أمير الأمراء » ، فازدادت سلطته وعلت على مرتبة الوزير . يقول مسكويه : فأنفذ إليه الراضى . . . وعرّفه أنه قلده الإمارة ورئاسة الجيش ، وجعله أمير الأمراء ، ورد إليه تدبير أعمال الخراج والضياع وأعمال المعاون فى جميع النواحى ، وفوض إليه تدبير المملكة ، وأمر بأن يُخطب له على جميع المنابر فى الممالك وبأن يُكَنَّى ، وأنفذ إليه الخلع واللواء . . وبطل يومئذ أمر الوزارة ، فلم يكن الوزير ينظر فى شىء من أمر النواحى ولا الدواوين ولا الأعمال ، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط . . . وصار ابن رائق وكاتبه ينظران

فى الأمر كله ، وكذلك كل من تقلد الإمارة بعد ابن رائق إلى هذه الغاية »[1] .

انحرف الخليفة الراضى عن ابن رائق وصرح بذلك على ملأ من الناس، فدعا بَجْكَم ليخلصه مما هو فيه . ودارت الحرب بين بجكم وابن رائق ، وانتهت بانهزام ابن رائق وتقلد بجكم إمرة الأمراء . على أن حالة الخلافة العباسية لم تكن فى عهد تقلد بجكم إمرة الأمراء أقل سوءاً واضطرابا : فقد عاد ابن رائق إلى بغداد ، وأثار سخط الأهلين على بجكم وحل محله فى إمرة الأمراء ، وازدادت قوته (٣٢٧ هـ) .

وليس أدل على ما بلغته الدولة العباسية من ضعف ووهن فى عهد تقلد ابن رائق وبجكم إمرة الأمراء ، مما رواه الصولى فى كتابه الأوراق عن الخليفة الراضى ، الذى عبّر عما كان يجيش بنفسه من آلام لانصراف آبائه إلى اللهو واللعب واعتمادهم على الموالى من الأتراك ، حتى ضاعت حرمة الخلافة .

وصفوة القول أن حالة الدولة العباسية أصبحت من الضعف والانحلال حتى إن الخليفة لم يتمكن من أن يدفع من أرزاق الجند ولا أن يحصل على ما يكفى نفقاته الشخصية . وقد وصف ابن طباطبا[2] ما امتاز به الخليفة الراضى فقال : « ختم الخلفاء فى أشياء منها : « أنه آخر خليفة دوّن له شعر ، وآخر خليفة انفرد بتدبير الملك ، وآخر خليفة خُطب على منبر يوم الجمعة ، وآخر خليفة جالس الندماء ووصل إليه العلماء قال أبو بكر :

لم تستفد الخلافة العباسية فائدة من نظام إمرة الأمراء الذى أدخله الراضى بإنشاء منصب « أمير الأمراء » لإقالة الخلافة من عثرتها ، بل على العكس من ذلك ، زادت أحوالها سوءاً . وإن من يستقصى عهد الراضى والمتقى

(١) تجارب الأمم ج ٢ ص ٧٢ .
(٢) الفخرى ص ٢٥١

(٣٢٩ — ٣٣٣ هـ) . — ذلك العهد الذى انتهى بدخول بنى بويه بغداد ، واستبدادهم بالأمر دون الخليفة وأمير الأمراء — فإنه يجده عبارة عن سلسلة منازعات لا تكاد تنقطع بين رجالات الدولة العباسية ، الذين عمل كل منهم على الاستئثار بالسلطة وتولى إمرة الأمراء .

نعم ! لقد قام النزاع بين أبى رائق وأبى عبد الله البريدى صاحب الأهواز ، ثم خرج بجكم التركى على ابن رائق الخزرى وانتزع من يده إمرة الأمراء سنة ٣٢٧ هـ ، وظل فيها إلى أن قتل سنة ٣٢٩ هـ ، ثم دخل البريدى بغداد ، ولحق به منافسه ابن رائق . وانتهى النزاع بينهما بخروج ابن رائق ومعه الخليفة المتقى إلى ناصر الدولة بن حمدان بالموصل ، فقتل هذا ابن رائق حتى لا يحول بينه و بين منصب إمرة الأمراء . وسرعان ما دخل ابن حمدان بغداد ومعه الخليفة العباسى ، وتقلد أعباء هذه الوظيفة فى مستهل شعبان سنة ٣٣٠ هـ . على أن أيام الحمدانيين (٣٣٠ — ٣٣١ هـ) لم تطل فى بغداد ، ولم تكن حال بغداد فى عهدهم بأحسن منها فى عهد من سبقهم من أمراء الأمراء . فقد طردهم منها توزون التركى رئيس الشرطة فى شهر رمضان سنة ٣٣١ هـ ، وطارد جيوشهم إلى الموصل وتقلد إمرة الأمراء .

بيد أن الصفاء لم يدم بين توزون والخليفة بسبب تآمره عليه وعمله على صرفه . فقبض توزون عليه (صفر سنة ٣٣٣) . وأخذ منه البردة والقضيب والخاتم وسلمها إلى المستكفى بالله . و بلغ ذلك القاهر فقال : قد صرنا بحقيق محتاج إلى ثالث ، يعرض بالمستكفى بالله . وظل المتقى مسجونا خمسة وعشرين سنة . إلى أن مات فى شهر شعبان سنة ٣٥٧ هـ[1] .

٣ — أثر التنازع على إمرة الأمراء .

وكان من أثر تنازع الأمراء على إمرة الأمراء ، أن استعان بعضهم ببعض فقد استعان أبو عبد الله البريدى بعلى بن بويه الذى أصبح صاحب النفوذ

(١) الصولى : أخبار الراضى بالله والمتقى لله ص ٢٨١ — ٢٨٥

فى فارس . واستعان ابن رائق بالحمدانيين ضد البريدى على حين عجز عن إخراجه من بغداد التى استولى عليها على أثر وفاة بجكم سنة ٣٢٩ هـ . وقد أدى هذا التنازع على إمرة الأمراء وما أعقبه من الفوضى والاضطراب إلى دخول معز الدولة ابن بويه مدينة بغداد على أهون سبيل (٣٣٤ هـ) .

من ذلك نقف على مبلغ ضعف الخلافة العباسية فى ذلك الوقت الذى انقسم فيه المسلمون إلى شيع وطوائف ، فاشتد خطر القرامطة ، وتفاقم شر البيزنطيين ، وطمع فيها الولاة فاستبدوا بالسلطة ، واستقل كثير منهم بالحكم . ولا غرو فقد ازدادت شوكة الموالى من الأتراك الذين اتخذهم الخلفاء العباسيون حرساً لهم ، فما لبثوا أن أصبحوا سادة . واجتمعت السلطة كلها فى يد رجل منهم هو أمير الأمراء الذى فوض إليه الخليفة أمر تدبير الخلافة ، فلم يعد للخليفة من الأمر شىء سوى السلطة الدينية ، ممثلة بذكر اسمه فى الخطبة ، ونقشه على السكة . ولم يكن هذا إلا لأغراض سياسية ، غايتها احتفاظ هؤلاء الحكام بمراكزهم أمام الجمهور .

ثانياً — الخلافة العباسية فى عهد بنى بويه

(٣٣٤ — ٤٤٧ ﻫ)

تسلسل نسب سلاطين بنى بويه فى العراق

- بويه
  - (١) معز الدولة
    - (٢) عز الدولة بختيار
  - عماد الدولة
  - كن الدولة
    - (٣) عضد الدولة
      - (٤) صمصام الدولة
      - (٥) شرف الدولة
      - (٦) بهاء الدولة
        - (٧) سلطان الدولة
          - (١٠) عماد الدين أبو كاليجار
            - (١١) خسرو فيروز
            - أبو على خسرو فلاستون
        - (٨) مشرف الدولة
        - قوام الدولة
        - (٩) جلال الدولة
    - مؤيد الدولة
    - حر الدولة
      - مجد الدولة
      - مس الدولة
        - اء الدولة

٣٢٠هـ	معز الدولة أبو الحسين أحمد	٩٣٢م
٣٥٦	عز الدولة بختيار	٩٦٧
٣٦٧	عضد الدولة (فى فارس)	٩٧٧
٣٧٢	شرف الدولة (فى فارس)	٩٨٢
٣٧٩	بهاء الدولة أبو نصر فيروز	٩٨٩
٤٠٣	سلطان الدولة (فى فارس)	١٠١٢

١ — المطيع والطائع :

كان معز الدولة أحمد أول من تولى من بنى بويه، وكان أصغر إخوته . وقد قوى أمره، وحجر على الخليفة المستكفى وقدّر له خمسة آلاف درهم . وسرعان ماخلع هذا الخليفة وسملت عيناه .

ولم يسلم الخلفاء العباسيون من عسف بنى بويه الذين إتبعوا معهم سياسة تنطوى على الأثرة والأنانية . وكان بنو بويه من الشيعة المغالين فى عقائد هذا المذهب . ولذلك كانوا — كما يقول سير توماس أرنولد — « لا يعترفون بحق الخليفة العباسى السنى فى السيادة على جميع العالم الإسلامى » .

وقد عمل سلاطين بنى بويه على أن يكونوا مطلقى التصرف فى العراق، ولم يتورعوا عن التعدى على أشخاص الخلفاء العباسيين وينتقصوا حقوقهم . فإن معز الدولة لما دخل بغداد فكر فى وضع حد للخلافة العباسية وإقامة خلافة علوية مكانها . ولكنه عدل عن هذه السياسة لما قد يتعرض له سلطانه من خطر، بسبب وجود خلافة علوية يطيعها الجند، ويعترف بها الديلم ويكونون أداة فى يد الخليفة يستعملها لمصلحته متى شاء . وقد ذكر ابن الأثير أن معز الدولة عند مافكر فى تنفيذ فكرة إقامة خلافة علوية فى بغداد على أنقاض الخلافة العباسية، أشار عليه أحد أنصاره بالعدول عنها وقال له : « إنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة، ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلين

دمه . ومتى أجاست بعض العلويين خليفة كان معك من تعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته ، فلو أمرهم بقتلك لفعلوه » .

وفي سنة ٣٦٧ هـ قامت الحرب بين عز الدولة بختيار وعضد الدولة ، وأسر عز الدولة وقتل . « وخلع الطائع على عضد الدولة خلع السلطنة ، وتوَّجه بتاج مجوهر ، وطوَّقه وسوره وقلده سيفاً وعقد له لواءين بيده ، أحدهما مفضض على رسم الأمراء ، والآخر مذهب على رسم ولاة العهود ، ولم يعقد هذا اللواء الثانى لغيره قبله ، وكتب له عهداً وقرىء بحضرته . . . ولم تجر العادة بذلك ، إنما كان يدفع العهد إلى الولاة بحضرة أمير المؤمنين ، فإذا أخذه قال أمير المؤمنين : هذا عهد إليك فاعمل به » .

نعم ! لقد عمل عضد الدولة على ذكر اسمه فى الخطبة ، ولما تسلم من الخليفة الطائع الخلع السبع والعمة السوداء والسوار ، وتوج ، وعقدله اللواءان على ماجرت به العادة فى عهد بنى بويه ، حمله على أن يعطيه تفويضاً كالتفويض الذى كان يعطيه الخلفاء لولاة عهودهم ، كما أمر بأن يقرأ التفويض على ملأ من الناس مع مخالفة ذلك لتقاليد الخلافة ، إذ كان الخليفة يعطى التفويض لولى عهده مغلقاً ويقول له : « هذا التفويض منحته لك ، وعليك أن تراعى العمل على مايقضى به » . ولم يكن هذا كل مافرضه عضد الدولة على الخليفة الطائع ، فقد اضطره إلى الخروج لاستقباله عند عودته إلى بغداد من إحدى رحلاته .

ولما ساءت العلاقة بين الخليفة العباسى الطائع وعضد الدولة ، أمر عضد الدولة بحذف اسم الخليفة من الخطبة فى بغداد وغيرها من المدن طوال شهرين ، وحمله على أن يصدر أوامره بضرب الدبادب[1] أمام داره ثلاث مرات فى اليوم : فى

---

(١) الدبادب : جمع دبداب وهو الطبل .

وقت الصبح والمغرب والعشاء ، مع أن ذلك كان من الأمور التى انفرد بها الخليفة دون غيره فى بغداد .

على أن هذا كله لم يقلل من شأن الخليفة العباسى فى نظر الأهلين . فقد ذكر السيوطى عند كلامه على حوادث سنة ٣٦٩ هـ كيف كان عضد الدولة ينظر إلى الخليفة الطائع نظرة الإجلال والإعظام ، وكيف كان يظهر أمام الناس أنه يستمد نفوذه من الخليفة ويتمتع برضاه ليكتسب بذلك ثقة الأهلين وطاعتهم إياه .

وفى سنة ٣٧٢ هـ مات عضد الدولة ، فخلفه فى السلطنة ابنه صمصام الدولة ، ولقبه الخليفة بلقب « شمس الملة » وخلع عليه سبع خلع وتوّجه وعقد له لواءين[1] .

٢ — القادر والقائم :

ازداد نفوذ بهاء الدولة فى عهد القادر ، فاستبد بالسلطة دون الخليفة ، وتعصب للشيعة ، وناصر الفاطميين . وأضمر كل من الخليفة العباسى وسلطان بنى بويه العداوة والبغضاء للآخر .

وقد تعرض نفوذ بنى بويه فى العراق للخطر ؛ ففى سنة ٤٠١ هـ خطب قرواش بن المقلد أمير بنى عقيل الذى آلت إليه السيادة فى الموصل والأنبار والمدائن والكوفة للخليفة الحاكم الفاطمى ، فأرسل إليه بهاء الدولة جيشاً اضطره إلى إعادة الخطبة للخليفة العباسى . وإنما كان بهاء الدولة يرمى بهذه السياسة إلى الاحتفاظ بنفوذ بنى بويه فى العراق ، والوقوف فى سبيل من يعمل على الحد من هذا النفوذ . هذا إلى أن الخليفة العباسى لم يكن له من الأمر شىء .

ولى الخلافة بعد القادر ابنه القائم (٤٢٢ — ٤٦٧/١٠٣١ — ١٠٧٥) .

---

(١) السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٢٧١ .

ولم يقل استبداد بنى بويه بالسلطة فى عهده عنه فى عهد من سبقه من الخلفاء حتى أصبح هؤلاء الخلفاء — كما يقول سير توماس أرنولد — : «لا قيمة لهم ، فى الوقت الذى غدا غيرهم أكثر قوة ونفوذاً ، وأصبحوا يدبرون أمور العالم الإسلامى من غير أن يشيروا أو يحفلوا بمن يدعى أنه أمير المؤمنين . بل لقد أصبحوا ألاعيب فى أيدى سلاطين بنى بويه ، يجلسونهم على العرش ويعزلونهم متى شاءوا وشاءت أهواؤهم » . وسرعان ما استبد البساسيرى بالسلطة ، فأرسل الخليفة القائم كتاباً إلى طغرلبك السلجوقى ، فقدم فى سنة ٤٤٧ هـ وانتصر على البساسيرى كما سيأتى :

وصفوة القول أن الخلافة العباسية أصبحت فى عهد بنى بويه تستند إلى قوة أسرة أجنبية ، ولم يعد للخليفة من الأمر شىء سوى سلطته الدينية ممثلة بذكر اسمه فى الخطبة ونقشه على السكة . ولم يكن ذلك إلا لأغراض سياسية ، غايتها احتفاظ هؤلاء الحكام بمراكزهم أمام الجمهور . وعلى الرغم من أن الخليفة قد أصبح مسلوب السلطة ، كان بنو بويه يراعون مظاهر احترامه فى الحفلات ، وينظرون إليه باعتباره الرئيس الأعلى للجماعة الإسلامية . فكان الخليفة يستقبل السفراء ، ويلبس بردة النبى صلى الله عليه وسلم ، ويضع أمامه مصحف عثمان توكيداً لسلطته الدينية . وقد امتد نفوذ بنى بويه فى عهد عضد الدولة فى البلاد الممتدة بين بحر قزوين (أو بحر طبرستان) والخليج العربى ، ومن أصبهان إلى حدود سورية ، وأصبح اسمه يذكر فى الخطبة وينقش على السكة .

ثالثا – الخلافة العباسية فى عهد سلاطين السلاجقة

(٤٤٧ – ٦٥٦ / ١٠٥٥ – ١٢٥٨).

تسلسل نسب سلاطين السلاجقة فى العراق:

- سلجوق
  - أرسلان بيغو
    - قتلمش (جد سلاجقة آسيا الصغرى – الروم السلاجقة وسلاجقة أرضروم)
  - ميكائيل
    - (١) طغرلبك
    - شغرى بك داود
      - (٢) ألب أرسلان
        - (طغارستان) تكش
        - (٣) ملكشاه
          - محمود
          - سنجر
          - (٥) محمد ٥١١ هـ +
            - سلجوق شاه
            - (٧) طغرل الأول
              - أرسلان شاه ٥٥٥ هـ +
                - طغرل الثانى
            - سليمان شاه
            - داود
            - (٨) مسعود ٥٤٧ هـ + (بدء عهد الأتابكة)
            - (٦) محمود ملكشاه
              - (٩) محمد
              - ملكشاه
              - داود
          - (٤) بركيارق ٤٨٥ – ٤٩٨
        - تتش
          - دقاق
          - رضوان
      - قاورد (جد سلاجقة كرمان)
  - إسرائيل
  - موسى

ينتسب السلاجقة إلى سلجوق بن تقاق أحد رؤساء التركمان ، وموطنه الأصلى بلاد ما وراء النهر . وقد غزا طغرلبك السلجوقى بلاد خراسان ، واستولى على الولايات الغربية للدولة الغزنوية ، كما أدخل تحت سلطانه أملاك بنى بويه ، ودخل بغداد فى سنة ٤٤٧ هـ ، وبقى فيها هو وأولاده من بعده إلى أن استولى عليها التتار سنة ١٢٥٨/٦٥٦ .

١ — ثورة البساسيرى — حالة الخلفاء العباسيين فى عهد السلاجقة :

وفى سنة ٤٥٠ هـ قدم أرسلان التركى الذى يعرف بالبساسيرى بغداد ، وأحل الهزيمة بجيوش الخليفة العباسى ، ودعى للمستنصر الفاطمى على منابر بغداد نحواً من سنة ، وزيد فى الأذان عبارة « حىّ على خير العمل » . ثم قبض البساسيرى على الخليفة العباسى وحبسه . وسرعان ما رد طغرلبك الخليفة إلى داره مكرماً (٤٥١ هـ) وحارب البساسيرى وظفر به وقتله وحمل رأسه إلى بغداد . ولما عاد الخليفة إلى داره لم ينم بعدها إلا على فراش مصلاه ، ولزم الصيام والقيام . روى أنه لما سجنه البساسيرى كتب قصته وأنفذها إلى مكة فعلقت فى الكعبة ، وفيها يشكو إلى الله فعل البساسيرى ، ويطلب إليه أن يجازيه على بغيه وعدوانه .

ولم تكن حالة الخلفاء العباسيين فى أيام السلاجقة تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه فى أيام بنى بويه . فإنه بينما كان أمراء بنى بويه يقيمون فى بغداد ويجمعون كل السلطة فى أيديهم ، كان نواب السلاجقة العسكريون يحكمون العراق ويستأثرون بالسلطة .

وكان الخلفاء العباسيون يعيشون فى أيام السلاجقة من إقطاعات مقررة ، يديرها عمال على رأسهم الوزير وكاتب الإنشاء كما كانت الحال فى أيام بنى بويه .

ولم يكن للخلفاء العباسيين من الأمر شيء سوى ذكر اسمهم في الخطبة ، وكانوا يقضون أوقاتهم في بناء القصور وترميمها .

على أن معاملة السلاجقة السنيين للخلفاء العباسيين كانت أحسن بكثير من معاملة البويهيين الشيعيين لهم . فقد وصف لنا ابن الأثير الاجتماع الذي عقد بين السلطان طغرلبك عند ما عاد إلى بغداد سنة ٤٤٩ ﻫ — على أثر إخضاعه الموصل وقضائه على مناوأة دُبَيْس بن مَزيد وقريش بن بَدْران — وبين الخليفة القائم فقال : « وجلس الخليفة يوم السبت لخمس بقين من ذى القعدة جلوساً عاماً، وحضر وجوه عسكر السلطان وأعيان بغداد ، وحضر السلطان في الماء وأصحابه حوله في السميريات[1] . فلما خرج من السميرية أركب فرساً من مراكب الخليفة فحضر عند الخليفة ، والخليفة على سرير عال من الأرض نحو سبعة أذرع ، وعليه بردة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبيده القضيب الخيزران ؛ فقبّل السلطان الأرض وقبّل يده ، وأجلس على كرسى . فقال الخليفة لرئيس الرؤساء : قل له إن أمير المؤمنين شاكر لسعيك ، حامد لفعلك ، مستأنس بقربك . وقد ولاك جميع ماولاه الله من بلاده ، وردّ عليك مراعاة عباده . فاتق الله فيما ولاك ، واعرف نعمته عليك في ذلك ، واجتهد في نشر العدل وكف الظلم وإصلاح الرعية . فقبّل (السلطان طغرلبك) الأرض ، وأمر الخليفة بإفاضة الخلع عليه ؛ فقام إلى موضع لبسها فيه ، وعاد وقبّل يد الخليفة ووضعها على عينيه ، وخاطبه الخليفة بملك المشرق والمغرب ، وأعطى العهد وخرج » .

من هذا الوصف نقف على مبلغ احترام طغرلبك السلجوقي للخليفة العباسي، كما نذكر ماحدث عند اجتماع الخليفة الطائع بعضد الدولة بن بويه ، الذى لم يكن همه إلا إظهار ما كان يتمتع به من نفوذ وسلطان أمام رسول الخليفة الفاطمى العزيز .

(١) السميريات : ضرب من السفن

وإن هذه العلاقات الطيبة التي ربطت الخلفاء العباسيين بسلاطين السلاجقة ، لتتجلى في هذه الخلع التي كانوا يتبادلونها . فقد كان الخليفة إذا ما ارتقى عرش الخلافة يبعث في طلب السلطان السلجوقي لأخذ البيعة وحمل الخلع السلطانية والهدايا ، كما كان السلطان السلجوقي يتسلم بعد توليته السلطنة التقويض من الخليفة العباسي . ويعزو المؤرخون هذه العلاقات الحسنة إلى هذه الحقيقة وهي أن السلاجقة كانوا يعتنقون المذهب السني مذهب الخلفاء العباسيين . وذكر سير توماس أرنولد في كتابه الخلافة « أن السلاجقة كانوا يحترمون الخليفة العباسي لا لمركزه السياسي بل لأنه خليفة الله » .

وتظهر لنا تلك العلاقات واضحة جلية في ارتباط البيتين السلجوقي والعباسي برباط المصاهرة ، وهي أحكم رابطة يرتبط الأمر بعضها ببعض : فقد تزوج طغرلبك من ابنة الخليفة القائم ، كما تزوج ابنه المقتدي من ابنة السلطان ألب أرسلان في سنة ٤٦٤ هـ . وكذلك تزوج الخليفة المستظهر (٤٨٧ – ٥١٢ هـ) من ابنة السلطان ملكشاه في سنة ٥٠٢ هـ ، وتزوج الخليفة المقتفي (٥٣٠ – ٥٥٥ هـ) من فاطمة بنت محمد بن ملكشاه وأخت السلطان محمود .

على أن هذه الروابط الوثيقة لم تحل دون قيام النزاع بين الخلفاء العباسيين وسلاطين السلاجقة الذين سيطروا على سلطة الخلفاء وانتهكوا حرمتها : فقد غضب السلطان ملكشاه على الخليفة المقتدي وحمله على الخروج من بغداد والذهاب إلى البصرة ، وذلك بسبب تدخله في شئون الحكم ، أو لرغبة ملكشاه في إسناد الخلافة إلى جعفر بن المقتدي . وذكر سير توماس أرنولد[1] : أن السلاجقة اتخذوا لأنفسهم لقب « ظل الله » الذي كان يحتفظ به الخلفاء العباسيون لأنفسهم ، وأنهم أخذوا من الخليفة المسترشد (٥١٢ – ٥٢٩ هـ) بردة الرسول التي كان يلبسها الخلفاء عند توليتهم الخلافة أو حضورهم الحفلات الدينية .

---

(1) T. W. Arnold. The Caliphate, p. 80.

كذلك لقب ملكشاه نفسه بلقب « أمير المؤمنين » ، ذلك اللقب الذى لم يطلق إلا على الخلفاء أنفسهم . غير أن هذه الأعمال لم تصدر عن السلاجقة إلا فى القليل النادر .

٢ — عود النفوذ إلى الخلفاء العباسيين : المقتدى والمسترشد :

على أنه ينبغى ألا يعزب عن البال أن معاملة سلاطين السلاجقة للخلفاء العباسيين بالحسنى ، قد أحيت فى نفوسهم الأمل فى إعادة ما كان للخلافة العباسية من نفوذ وسلطان ، حتى إنهم استطاعوا فى أواخر عهد السلاجقة أن يظفروا بشىء من السلطة ، وبخاصة عند ماقام النزاع بين أفراد البيت السلجوقى .

نعم ! لقد تدخل الخليفة المقتدى (٤٦٧ — ٤٨٧ هـ) فى شئون الحكم فى أيام السلطان ملكشاه السلجوقى ، فأمر هذا السلطان بإبعاده عن حاضرة الدولة على ما تقدم . وقد ذكر ابن خلكان أن ملكشاه لما دخل بغداد فى آخر مرة أبى إلا أن يقصى الخليفة إلى البصرة .

وإذا كان الخليفة المقتدى قد نهج هذه السياسة فى أيام السلطان ملكشاه السلجوقى الذى قبض على أزمة الأمور فى العراق ، فقد سار خلفاؤه من بعده على نهجه ، وبخاصة فى عهد المسترشد (٥١٢ — ٥٢٩ / ١١١٨ — ١١٣٥) الذى حاول أن يعيد ما كان لخلفاء العصر العباسى الأول من النفوذ بطريق القوة ، ولكنه أخفق فى هذه السبيل ، برغم ماعرف عنه من الورع والتقوى وبعد الهمة .

وقد ذكر المؤرخون « أن الخليفة المسترشد خرج فى سنة ٥٢٠ هـ على السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه وهزم قواته ، وكاد يستقل بأمور الخلافة ، لولا مساعدة زنكى والى البصرة للسلطان . ولما مات هذا السلطان أخذ المسترشد يحرض بعض أمراء البيت السلجوقى على الخروج على السلطان الجديد . ثم حارب زنكى وشتت جيوشه وطاردها حتى الموصل حيث حاصره ثلاثة أشهر

(٥٢٧ هـ) ، ثم سار بجيشه مع أحد أمراء البيت السلجوقى ، والتقى مع جند مسعود على مقربة من همذان .

وقد هزم جند السلطان مسعود الخليفة المسترشد ، ووضعوه فى خيمة وقتلته طائفة من الباطنية [1] ، وبذلك خلا الجو للسلطان مسعود .

الراشد والمقتفى :

ولى الخلافة بعد المسترشد ابنه الراشد (٥٢٩ — ٥٣٠/١١٣٥ — ١١٣٦) ؛ فسار على سياسة أبيه . وقد حزن لوفاة أبيه ، ودفعه حب الثأر له إلى إهانة رسول السلطان مسعود ، وإثارة العامة عليه وتحريضهم على تدمير داره . وكانت خاتمته كخاتمة أبيه ؛ فقد سار مسعود إلى بغداد وحاصرها ، وأرغم الخليفة على الهرب إلى الموصل والاحتماء بزنكى . بل إننا نرى السلطان مسعود يجمع القضاة والشهود ويحملهم على الكتابة بذم الخليفة ، وكُتب محضر بخلعه وأقر القضاة هذا الخلع ، وأجلس المقتفى على سرير الخلافة . ولم يلبث أن قتل الراشد سنة ٥٣٢ هـ . وقيل: إن ذلك كان على يد الباطنية كما قتل أبوه من قبله .

ولما آلت الخلافة إلى المقتفى (٥٣٠ — ٥٥٥/١١٣٦ — ١١٦٠) عول على ترسم خطى آبائه ، ونجح كثيراً فى هذه السبيل .

مات السلطان مسعود سنة ٥٤٦ هـ ، وولى السلطنة من بعده ابن أخيه ملكشاه محمود بن محمد ، فقضى وقته فى اللهو واللعب وأدمن على الخمر ، وترك شئون الدولة إلى خاصبك بن بلنكرى ؛ فلم ير فيه السلطانَ الذى يستطيع النهوض بأعباء السلطنة ، فاستدعى ابن أخيه محمد بن محمود وولاه السلطنة . وهنا دخل النزاع بين الخليفة العباسى والسلطان السلجوقى فى طور جديد . وهو — كما يقول

---

(١) الباطنية : فرقة مغالية من الشيعة خرجت عن جميع فرق الإسلام فى تعاليمها ومعتقداتها؛ فقد قال صاحب الفرق بين الفرق : «إن ضرر الباطنية على فرق المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم ، بل أعظم من مضرة الدهرية وسائر أصناف الكفرة عليهم» .

السيوطى — قد حدّد معالم الإمامة ، ومهد رسوم الخلافة ، ولم تزل جيوشه منصورة حيثما يممت . وقد حاصر السلطان مسعود مدينة بغداد ، ولكنه عاد مخذولا .

٣ — احتفاظ العباسيين بسلطتهم الدينية :

على الرغم من أن الخليفة العباسى قد أصبح طوال عصر انحلال الدولة العباسية ألعوبة فى أيدى أمراء الأتراك أولا ، ثم فى أيدى بنى بويه والسلاجقة ثانياً ، ظل محتفظاً بسلطته الدينية فى عهد السلاجقة ، كما كان محتفظاً بهذه السلطة عند غيرهم من الأمراء الذين كونوا إماراتهم بقوة السيف ، لأنه قد ثبت فى أذهان الناس أن الخلافة نظام لابد منه لصلاح العالم واستقامة أموره ، وأن الخليفة هو مصدر السلطات .

ويتضح لنا مدى رسوخ هذه العقيدة فى الأذهان ، عندما زالت عن الخليفة العباسى سلطته الزمنية ، وصار عاجزاً حتى عن التصرف فى شئونه الخاصة ، وأصبح ألعوبة فى أيدى رجال الدولة الأقوياء يسجنونه أو يعزلونه أو يقتلونه ؛ بل لقد جاء وقت أصبح يتصدق فيه على الخليفة كما يتصدق على السائل والمحروم. فى ذلك الوقت نرى الخليفة يتمتع بسلطته الدينية ، حتى لقد اعترف كثير من أمراء المسلمين بسلطته ولجئوا إليه للحصول على تفويض بالحكم باعتباره خليفة للنبى صلى الله عليه وسلم ومصدر قوة المسلمين .

وإنما لجأ هؤلاء الأمراء الذين وصلوا إلى الحكم بالقوة إلى هذه السياسة ليكسبوا حكمهم صفة شرعية فى نظر الشعوب المحكومة . نعم ! لقد اعترف بالخليفة العباسى السلطان محمود الغزنوى (٣٨٨ — ٤٢١/٩٩٨ — ١٠٣٠) ، واعترف

يوسف بن تاشفين زعيم المرابطين[1] بخلافة المقتدى العباسى (٥٣٠ — ٥٥٥هـ)، وطلب إليه أن يعطيه تفويضاً شرعياً بتثبيته فى بلاده ؛ فأرسل إليه الخليفة التفويض، وأقر اللقب الذى كان قد تلقب به وهو « أمير المسلمين ». وفى ذلك يقول السيوطى : «وفى يوم سنة تسع وسبعين (وأربعمائة) أرسل يوسف بن تاشفين صاحب سبتة ومراكش إلى المقتدى يطلب أن يسلطنه وأن يقلده ما بيده من البلاد ؛ فبعث إليه الخلع والأعلام والتقليد ولقبه بأمير المسلمين، ففرح بذلك وسر به فقهاء المغرب، وهو الذى أنشأ مدينة مراكش ».

من ذلك نرى أن الخلفاء العباسيين ما زالوا يتمتعون فى ذلك الوقت بسلطة أدبية كبيرة فى داخل بغداد وفى خارجها. ويقول سير توماس أرنولد : إن الخليفة لم يكن من القوة بحيث يستطيع أن يمارض فى شيء، بل يحتمل أنه كان يقابل مثل هذه المطالب بالارتياح والقبول، لأنها اعتراف بسلطته النظرية فى وقت امتدت فيه رقعة الدولة الفاطمية على حساب الدولة العباسية المنحلة المتداعية. على أن الدولة الفاطمية ما لبثت أن تطرق إليها الوهن والانحلال، فسقطت فى سنة ٥٦٧ (١١٧١)، وظهر على مسرح السياسة صلاح الدين يوسف بن أيوب

---

(١) معنى المرابطين الذى حرفه الأسبان الى Al-Moravides والفرنسيون الى Marabout، الأتقياء المجاهدون المرابطون فى سبيل الله. وهنا اللفظ مشتق من الرباط وهو حراسة الحدود، إذ كان المخلصون للدين يسيرون الى الحدود لمساعدة حاميتها. وقد دعا عبد الله بن ياسين البربر الى الجهاد، فلبى دعوته أهل لمتونة والمصامدة بقيادة أبى بكر، ويوسف بن تاشفين وساروا إلى سجلماسة وأغمات سنة ٤٦٠ هـ (١٠٦٨ م). وقد أسس المرابطون مدينة مراكش، ثم مدوا فتوحهم الى فاس ومكناس وسبتة وطنجة وغربى بلاد المغرب. وفى سنة ٤٦٠ هـ استنجد المسلمون ببلاد الأندلس يوسف بن تاشفين لمحاربة ألفونس السادس أمير قشتالة ولإخراجه من مدينة طليطلة، فانتصر فى موقعة الزلاقة المشهورة. وكانت هذه الموقعة بدء عهد جديد فى تاريخ بلاد الأندلس. ولما رأى ابن تاشفين ما فى هذه البلاد من الخيرات وما عليه أهلها من الضعف دخلها فى سنة ٤٧٩ هـ فاتحا واستولى على غرناطة، ثم على إشبيلية وقرطبة وغيرها من الولايات الإسلامية. وقد ظل عرب الأندلس تحت حكم المرابطين حتى خضعوا للموحدين فى سنة ٥٤٠ هـ (١١٤٥ م).

الذي خطب للخليفة المستضيء العباسي (٥٦٦ — ٥٧٥ / ١١٧٠ — ١١٨٠) على منابر مصر واليمن وسورية ؛ فمنحه الخليفة تفويضاً بحكم هذه البلاد ، كما منح الخليفة المستنصر (٦٢٣ — ٦٤٠ / ١٢٢٦ — ١٢٤٢) نور الدين عمر (١٢٢٩ — ١٢٤٩ م) تفويضاً بحكم بلاد اليمن ، وأعطى مثل هذا التفويض ايلتتمش Iltutmish أحد الملوك العبيد الذي اتخذ مدينة دلهي حاضرة لمملكته ، ومنحه لقب سلطان ، فنقش اسم الخليفة على السكة .

رابعاً — نهاية الخلافة العباسية

١ — حالة العالم الإسلامي — دولة خوارزم :

بموت مسعود سنة ٥٤٧ هـ أفل نجم البيت السلجوقي وتقاسمت ملك السلاجقة دول شتى ، تعرف بدول الأتابكة[١] .

وفي مستهل القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) كانت هناك دويلات إسلامية منفصلة متعادية في غربي آسيا وشمالي إفريقيا . فكانت مصر وفلسطين ومعظم بلاد الشام تحت سلطان خلفاء صلاح الدين الأيوبي . وبسط السلاجقة سلطانهم على آسيا الصغرى ، في الوقت الذي كانت فيه الخلافة العباسية لا تزال قائمة في بغداد ، كما قامت في الشرق إمبراطورية خوارزم العظيمة ، وهي بلاد الأمراء الترك الذين جاءوا من خيوه[٢] Khiva ، واستولوا

---

(١) ويعبر عن صاحبها بأتابك العساكر . قال القلقشندي في « صبح الأعشى » في تاريخه : وأصله أطابك ومعناه الوالد الأمير ، وأول من لقب بذلك نظام الملك وزير ملكشاه بن ألب أرسلان السلجوقي حين فوض إليه ملكشاه تدبير المملكة سنة خمس وستين وأربعمائة ، ولقبه بألقاب منها هذا ، وقيل أطابك معناه أمير أب ، والمراد أبو الأمراء ، وهو أكبر الأمراء المقدمين بعد النائب الكافل ، وليس له وظيفة ترجع إلى حكم وأمر ونهي ، وغايته رفعة المحل وعلو المقام (القلقشندي ج ٤ ص ١٨) .

(٢) هي بلدة « خيوق » (بفتح وكسر أوله وسكون ثانيه وفتح الواو وآخره قاف) ، وهي بنواحي خوارزم . وأهل خوارزم يقولون « خيوه » . وأهلها شافعية دون بلاد خوارزم ، فإنها كلها حنفية معتزلة .

على أنقاض الدولة السلجوقية، ونشروا سلطانهم فيما بين نهرى الكنج (بالهند) ودجلة (بالعراق)، وإن كان هذا السلطان لم يتوطد تماماً بين سكان فارس والهند.

وقد أسس هذه الدولة محمد بن أنوشتكين، وكان أبوه مملوكاً لأحد أمراء البيت السلجوقى؛ قلده حبشى قائد بَرْ كيارُوق بلاد خُوارزم، ولقبه خُوارزم شاه، أى ملك خوارزم. ولما ملك السلطان سنجر بلاد خراسان، أقر محمد خوارزم شاه على خوارزم وأعمالها، ثم خلفه ابنه أتْسِز، فسار سيرة أبيه واكتسب محبة السلطان ورسخت أقدام هذا البيت إلى سنة ٦٢٨ هـ حيث زال على أيدى التتار.

وفى عهد المستضىء بالله العباسى (٥٦٦ — ٥٧٥ / ١١٧٠ — ١١٨٠) توفى خوارزم شاه إيل أرسلان بن أتسز، وخلفه ابنه الأصغر سلطان شاه تحت وصاية أمه، فخرج عليه أخوه الأكبر علاء الدين تُكُش، واستولى على بلاد خوارزم واستقل بها، وقضى على ملك السلاجقة بالعراق (٥٩٦ هـ).

وقد بقى علاء الدين تكش فى الحكم إلى سنة ٥٩٦ هـ، حيث خلفه ابنه قطب الدين محمد إلى سنة ٦١٧ هـ (وهى السنة التى بدأت فيها غزوات المغول). ثم جاء بعده جلال الدين منكبرتى، وهو آخر شاهات هذه الأسرة فبقى فى الحكم إلى سنة ٦٢٨ هـ.

امتد ملك علاء الدين تكش من أقاصى بلاد ماوراء النهر شرقاً إلى بلاد الرى التى استولى عليها بعد أن قضى على السلاجقة. ولكن ملكه بالرى لم يكن ثابتاً؛ فقد عول الخليفة الناصر على أن تكون له سيادة الرى بعد رحيل خوارزم شاه عنها، فأرسل إليها جيشاً استردها من عامل علاء الدين تكش، فعادهذا إلى الرى واستردها من جند الخليفة. وبعد وفاة علاء الدين سنة ٥٩٦ هـ،

خلفه ابنه خوارزم شاه قطب الدين محمد . وقد طلب إلى الخليفة العباسى أن يأمر بذكر اسمه فى الخطبة بدل السلاجقة ، فأبى ذلك ، واشتدت العداوة والبغضاء بينهما ، حتى حذف قطب الدين اسم الخليفة من الخطبة على منابر بلاده .

٢ ـ زوال الخلافة العباسية فى بغداد : المستعصم وهولاكو :

وكان من أثر ازدياد العداوة بين الخليفة العباسى وخوارزم شاه ، أن اعتقد بعض المؤرخين أن الخليفة الناصر استدعى التتار ليشغل بهم خوارزم شاه ، حتى يأمن شره ، ويحول بذلك دون ما يُحدق ببلاده من خطر هجوم جيوش خوارزم شاه .

وفى شهر نوفمبر سنة ١٢٥٧ م (٦٥٥ هـ) سار هولاكو التتارى إلى بغداد ، وكان بصحبته كثير من أمراء المسلمين .

ويصف ابن طباطبا [١] حالة أهل بغداد عند دخول المغول وكيف أسروا الخليفة المستعصم وأودعوه هو وأسرته فى معسكر ، ثم استقر هولاكو فى قصر المأمونية فى شرقى بغداد . وقد ذبح المغول السواد الأعظم من الأهلين كما تذبح الشياه ، وأضرموا النيران فى المدينة ، فأتلفت مسجد الخليفة وضريح موسى الكاظم ، الإمام السابع عند طائفة الإمامية الاثنا عشرية ، كما أتلفوا مقابر الخلفاء فى الرصافة ، وخربوا معظم الشوارع والطرقات والبيوت حتى أصبحت للمدينة أثراً بعد عين .

وقد انتهت هذه الحوادث المحزنة بقتل الخليفة المستعصم وأولاده ، ثم استأنفت جموع المغول سيرها لمواصلة الفتح والنهب ، وأمر هولاكو قبل رحيله بتجديد بناء مسجد الخليفة وضريح موسى الكاظم .

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٩٤ ــ ٢٩٧ .

٣ - تعدد الخلافة في المغرب والأندلس وغيرهما :

كان الشائع على ألسنة العلماء أن الخلافة لا يمكن أن تكون متحدة فى شخص خليفة واحد ، وإن وُجد أكثر من خليفة ، فإن سلطانه يكون غير شرعى ، بل تجب محاربته والقضاء عليه . ولكن بعد أن ضعفت الخلافة العباسية ولم يعد للخليفة شيء من السلطان تعدد الخلفاء :

١ - فقامت الخلافة الفاطمية فى بلاد المغرب أولا (٢٩٧ هـ) ثم فى مصر ثانياً (٣٦٢ هـ) :

٢ - وقامت الخلافة الأموية ببلاد الأندلس فى عهد عبد الرحمن الثالث (٣٠٠ - ٣٥٠ هـ) ، أعظم أمراء الدولة الأموية فى هذه البلاد . وتلقب عبد الرحمن بلقب أمير المؤمنين بعد أن قنع أسلافه بلقب « بنى الخلفاء » ، واتخذ لنفسه لقب « أمير المؤمنين الناصر » ، وأمر بأن يخاطب بهذا اللقب الجديد ، وأن يدعى له به على المنابر . وبذلك أصبح هناك ثلاث خلافات : الخلافة العباسية فى المشرق ، والخلافة الفاطمية ببلاد المغرب ، والخلافة الأموية بالأندلس ، كما تلقب حكام الموحدين فى المغرب الأقصى فيما بعد بلقب أمير المؤمنين .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الخلافة العباسية قامت على الحق الإلهى فى الحكم ، وأن الخلافة الفاطمية قامت على نظام التوريث الذى كان سائداً عند الفرس أيام آل ساسان ، وأن الخلافة الأموية بالأندلس لم تستمد من الله سبحانه ولا من الشعب ، وإنما هى نتيجة قوة عبد الرحمن الثالث ، كما كان نظام الخلافة الموحدية فى المغرب وراثياً .

٣ - وفى سنة ٣٤٢ هـ (٩٥٣ م) اتخذ حاكم سجلماسة (الواقعة جنوبى جبال أطلس) لقب أمير المؤمنين .

٤ ـ ثم جاء المرابطون[1] (٤٤٨ ـ ٥٤١ / ١٠٥٦ ـ ١١٤٧) : فلم يحاولوا أن يلقبوا أنفسهم بلقب خليفة أو أمير المؤمنين ، بل اكتفوا بلقب أمير المسلمين وناصر الدين ، ودعوا للخليفة العباسى ببغداد ، واتخذوا السواد شعار العباسيين شعاراً لهم فى ملابسهم وأعلامهم . وإنما لجأ المرابطون إلى هذه السياسة لكى يكسبوا حكمهم صبغة شرعية . وفى ذلك يقول السلاوى الناصرى[2] :

« وإنما تسمى (يعنى يوسف بن تاشفين زعيم المرابطين) دون أمير المؤمنين (يعنى الخليفة المستظهر بالله العباسى) أدباً مع الخليفة ، ولأن لقب أمير المؤمنين خاص بالخليفة ، والخليفة من قريش » .

وقد ذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن يوسف بن تاشفين اتخذ لقب أمير المسلمين وناصر الدين بعد انتصاره فى موقعة الزلاقة المشهورة على ألفونس السادس وحلفائه من المسيحيين بالأندلس فى سنة ٤٧٩ هـ[3] (١٠٨٧ م) ، وأن أول من دعاه بهذا اللقب هو المعتمد بن عباد صاحب إشبيلية ، وأقره على ذلك الخليفة العباسى . على أن يوسف بن تاشفين اتخذ هذا اللقب ، على ما ذهب إليه بعض المؤرخين ، فى سنة ٤٦٦ هـ ، أى قبل موقعة الزلاقة بثلاث عشرة سنة .

وقد ذكر صاحب كتاب الحلل الموشية[4] أن زعيم المرابطين كان يلقب

---

(١) معنى المرابطين : الأتقياء المجاهدون فى سبيل الله . وهذا اللفظ مأخوذ من الرباط وهو حراسة الحدود ، إذ كان المخلصون يذهبون الى الحدود لمساعدة حامياتها ، وقيل إنه مأخوذ من الخلوة التى اتخذها عبد الله بن ياسين بجزيرته بنهر السنغال ، وقيل ان تسمية المرابطين بهذا الاسم ترجع الى موقعة حربية استبسلت فيها قبيلة لمتونة الصنهاجية ، فأطلق عليهم عبد الله بن ياسين اسم المرابطين لصبرهم وحسن بلائهم ورباطة جأشهم .

(٢) الاستقصاء ، لأخبار دول المغرب الأقصى ج ٢ ص ٥٣ انظر ص ٧٤ .

(٣) انفرد عبد الواحد المراكشى (المعجب فى تلخيص أخبار المغرب ص ١٣٥) بتحديد تاريخ موقعة الزلاقة ، فذكر أنها وقعت فى يوم الجمعة ١٢ رمضان سنة ٤٨٠ هـ ، على حين أجمع غيره من المؤرخين على أنها وقعت فى سنة ٤٧٩ ، مع اختلافهم فى الشهر الذى وقعت فيه هذه الموقعة .

(٤) لمؤلف مجهول الاسم توفى حول منتصف القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) ص ١٧ .

أول الأمر بلقب أمير المرابطين . وكان الأمير أبو بكر بن عمر أول من تلقب به بعد وفاة عبد الله بن ياسين سنة ٤٥١ هـ . ولما سار أبو بكر بن عمر إلى الصحراء لحرب أعداء قبيلة لمتونة أصحاب اللثام فى الجنوب ، وخلّف مكانه يوسف ابن تاشفين : أطلق عليه أمير المغرب (أى المغرب الأقصى) : وكان هذا هو أول لقب تلقب به يوسف بن تاشفين الذى ظل من الناحية الرسمية عاملا على المغرب من قبل أبى بكر بن عمر . وظل ابن تاشفين أميناً على عهده لأبى بكر ابن عمر حتى توفى أبو بكر سنة ٤٨٠ هـ . يدل على ذلك أن السكة المغربية ظلت تحمل اسم أبى بكر بن عمر إلى سنة ٤٨٤ هـ . ولما استنجد المعتمد بن عباد ملك إشبيلية بيوسف بن تاشفين مستنصراً إياه على الفونس السادس زعيم المسيحيين فى الأندلس ولبى نداءه ، تلقب يوسف بن تاشفين بلقب أمير جند المسلمين ، وذلك مقابل تسمية ألفونس السادس أمير المسيحيين .

فلما انتصر يوسف بن تاشفين فى موقعة الزّلاّقة المشهورة ، لقبه المسلمون بهذا اللقب تقديراً لجهاده وانتصاره على المسيحيين[1] .

ولقد قامت حول هذا اللقب مشكلة شرعية وهى : هل يجوز لخطباء المساجد أن يدعوا ليوسف بن تاشفين باعتباره أميراً للمسلمين ؟ على أن يوسف لم يصرح للخطباء بإقامة الدعوة له إلا بعد أن أرسل بعثة من رجال الدين إلى الخليفة العباسى المستظهر يستفتيه فى جواز حمل هذا اللقب ، فلم ير الخليفة بدأ من عرض هذا الأمر على الفقهاء الذين اجتمعوا برياسة الإمام الغزالى سنة ٤٨٤ هـ ، وأفتوا باستحقاق يوسف بن تاشفين لهذا اللقب بعد أن أحرز هذا النصر الإسلامى المؤزر على المسيحيين فى موقعة الزلاقة[2] . وهذا يدل دلالة واضحة على أن يوسف كان

---

(١) السلاوى : الاستقصا ج٢ ص١٧ .

(٢) أحمد فريد رفاعى . حلقة الغزالى (القاهرة ١٩٣٦) ص ١١٨ — ١١٩

يصدر فى أعماله بوازع دينى لا جرياً وراء الشهرة لأن حياته كلها كانت تتسم بالزهد والتقشف .

٥ ــ ثم قامت الدعوة الموحِّدية على يد المهدى محمد بن تومرت : وقد رحل إلى المشرق الإسلامى فى مستهل القرن السادس الهجرى (الثانى عشر الميلادى) . ولما وصل إلى بغداد تلقى العلم على فقهاء عصره مثل أبى بكر الشاشى الذى أخذ عنه أصول الفقه ، وأصول الدين ، كما أخذ علم الحديث عن المبارك بن عبد الجبار ، وكان من أشهر المحدثين فى عصره ، ثم على الفقيه أبى بكر الطرطوشى فى مدينة الإسكندرية . وقد قيل إنه بدأ يتلقى العلم فى قرطبة ، ومنها رحل إلى المشرق . وقيل أيضاً إنه لقى الإمام الغزالى فى الشام ، وإن كان هذا يبدو مثاراً لاختلاف المؤرخين ، لأنه قد ثبت أن ابن تومرت رحل إلى المشرق فى مطلع القرن السادس الهجرى ، وفى سنة ٥٠١ هـ على وجه التحديد ، على حين أجمع المؤرخون على أن الإمام الغزالى قد رحل عن بغداد فى سنة ٤٩٩ هـ وحيث عينه نظام الملك وزير السلطان ملكشاه السلجوقى أستاذاً بالمدرسة النظامية بنيسابور . ولم يثبت أن المهدى بن تومرت زار نيسابور حيث ظل بها الغزالى حتى توفى سنة ٥٠٥ هـ .

وقد وقف ابن تومرت على ضعف الخلافة العباسية فى العراق والخلافة الفاطمية فى مصر . ولما عاد إلى المغرب الأقصى بدأ دعوته الدينية الإصلاحية بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وكان ابن تومرت ينتسب إلى النبى صلى الله عليه وسلم عن طريق الأدارسة الذين دخلوا المغرب سنة ١٧٢ هـ ، ونادى بوجوب الأخذ بمذهب التوحيد ، وأطلق على أنصاره « الموحدين » . ولما انتشرت دعوة ابن تومرت ولمعت شهرته العلمية أطلق عليه أتباعه لقب « المهدى المنتظر » ، مقتفين فى ذلك أثر أتباع عبيد الله المهدى مؤسس الخلافة الفاطمية فى أواخر القرن الثالث الهجرى .

وتعتبر دعوة الموحدين من أهم حركات الإصلاح فى الإسلام ، حتى إن بعض المؤرخين فضلوا المهدى بن تومرت على الإمام الغزالى ، لأنه (أى ابن تومرت) أظهر نظرياته العلمية فى شكل عملى ، على حين نشر الغزالى علمه من الناحية النظرية دون أن يجرؤ على مناوأة السلطان ، أى الخليفة العباسى . وكان الموحدون يرون أنهم أحق بالخلافة من غيرهم ، لأنهم أكثر المسلمين إيماناً وأصحهم مذهباً . ولا غرو فقد استولى الموحدون على الأندلس ، وامتد نفوذهم إلى طرابلس شرقاً وإلى المحيط الأطلسى غرباً ، وحاولوا فى عهد يعقوب المنصور الموحدى الاستيلاء على مصر وما يليها من بلاد الشرق الإسلامى ، وكان عصرهم فى المغرب والأندلس من أزهى العصور .

وقد أقر المهدى محمد بن تومرت على الجيش : عبد المؤمن بن على ، وقال لأتباعه . « أنتم المؤمنون وهذا أميركم[1] » . وبهذا لم يجد أتباع المهدى ابن تومرت حرجاً فى أن يلقبوا عبد المؤمن بلقب أمير المؤمنين بعد أن خلف المهدى فى زعامة المسلمين . وبذلك اتخذ عبد المؤمن بن على موسى دولة الموحدين فى المغرب لقب خليفة ، وتسمى أمير المؤمنين ، ولا سيما أنه كان ينتسب أيضاً إلى بيت النبوة . وبذلك تحددت رسوم الخلافة ببلاد المغرب فى الوقت الذى أشرفت فيه الخلافة الفاطمية على الزوال (٥٦٧ / ١١٧١) :

وبعد سقوط دولة الموحدين فى المغرب والأندلس (٦٦٧/١٢٢٩) ظلت الدعوة الموحدية فى إفريقية (وهى بلاد تونس الحالية) حيث أقيمت على أيدى الحفصيين (٦٢٥ - ٩٤١/١٢٢٨ - ١٥٣٤) ، وهم فرع من الموحدين ، ينتسبون إلى الشيخ إبى حفص يحيى بن عمر الهنتاتى (من هنتاتة إحدى بطون مصمودة) . وقد قام الشيخ أبو حفص يحيى بدور هام فى نشر دعوة المهدى محمد بن تومرت وفى إسناد الخلافة

---

(١) المراكشى : المعجب فى تلخيص أخبار المغرب ص ١٨٨ .

الموحدية إلى عبد المؤمن بن على ودعم نفوذ الموحدين فى المغرب والأندلس ، بفضل زعامته لقبائل مصمودة التى تعتبر أكبر قبائل المغرب كافة [1] . ويرى أكثر المؤرخين أن الحفصيين ينتسبون إلى عمر بن الخطاب ، وكان يكنى أبا حفص عمر ، وقيل إنهم ينتسبون إلى حفصة بنت عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

وبفضل انتساب الحفصيين إلى قريش وانتسابهم إلى الرسول وقرابتهم من الموحدين ، استطاعوا أن يكسبوا حكمهم صبغة شرعية وأن يؤسسوا دولة مستقلة امتد نفوذها الأدبى فى عهد السلطان أبى زكريا الحفصى سنة ٦٢٦ هـ من طرابلس شرقا إلى سَبْتَة غربا وإلى سجلماسة جنوباً . وأعلن ابنه أبو عبد الله محمد ابن أبى زكريا الحفصى نفسه خليفة وتلقب بلقب أمير المؤمنين المستنصر فى سنة ٦٥٧ هـ (١٢٥٩ م) ، أى بعد زوال الخلافة العباسية من بغداد على أيدى التتار وقتل الخليفة المستعصم العباسى بسنة واحدة . وعلى أثر ذلك بايع شريف مكة وأهل الحجاز الخليفة الحفصى باعتباره وارثاً للخلافة العباسية . وبذلك اكتسبت هذه البيعة الخلافة الحفصية صبغة شرعية ، وأقيمت الخطبة للخليفة الحفصى على منابر المغرب ، كما أقيمت على منابر الأندلس بعد أن مُنيت بهذه الهزيمة فى موقعة العُقاب (Das Navas de Tolosa) فى سنة ٦٨١ هـ (١٢٨٢ م) . وزال عنها سلطان الموحدين ، وسقطت البلاد فى أيدى الأسبان ، ولم يبق فى أيدى المسلمين سوى منطقة جبلية فى جنوب شرقى أسبانيا ، حيث قامت مملكة غرناطة الأسبانية على أيدى بنى نصر أو بنى الأحمر الذين بايعوا الخليفة الحفصى أقوى حكام المغرب فى ذلك الحين ، وأقاموا له الخطبة على منابرهم ، وذلك لحماية دولتهم الناشئة من إغارات الأسبان [2] .

---

(١) المراكشى : المعجب ص ٢٣٩ — ٢٤١

(٢) السلاوى : الاستقصا ج ٢ ص ٣٢١ — ٣٢٣

وقد اقتدى بنو مرين فى المغرب الأقصى (٥٩١ ـ ٨٧٥/١١٩٥ ـ ١٤٧٠) ، وبنو زيّان [١] فى المغرب الأوسط (٦٣٣ ـ ٧٩٦/١٢٣٥ ـ ١٣٩٣) ، الذين كونوا دولتين على أنقاض الدولة الموحدية ، بملوك بنى نصر أو بنى الأحمر ، فأقاموا الدعوة للخليفة الحفصى لكى يكسبوا حكمهم صبغة شرعية فى نظر شعوبهم . وقد ظلت الحال على ذلك إلى أن أقام يعقوب المنصور المرينى (٦٥٦ ـ ٦٨٥ هـ) (أو الذهبى) الدعوة لنفسه . وبذلك ظهرت فى المغرب الكبير خلافة قوية هى الخلافة الحفصية التى امتد سلطانها الروحى على بلاد الحجاز شرقا ، وإلى المغرب والأندلس غربا ، وغدت حاضرتها تونس مركزاً سياسياً وثقافياً هاماجذب إليها السفراء والعلماء من كافة أرجاء العالم .

ويذكر السلاوى الناصرى أنه برغم تأصّل الدعوة الموحدية فى نفوس أهل المغرب ، رأى بنو مرين أنهم بحاجة لتأييد الحفصيين ، فأقاموا الدعوة لهم « تأليفاً لأهل المغرب واستجلابا لمرضاتهم وإثباتاً لهم من ناحية أهوائهم ، إذ كانت صبغة الدولة الموحدية قد رسخت فى قلوبهم [٢] » .

ولعل بنى مرين الذين ينتمون إلى قبيلة زناتة البُتْرية خطبوا ود الحفصيين المصامدة الذين هم أشد قبائل المغرب وأكثرهم عدداً [٣] . وهم ينتمون إلى البرانس كما أنهم لم ينسوا مالحق بهم من هزائم على أيدى هؤلاء المصامدة الذين أقاموا الدولة الموحدية . والمرينيون الزناتيون كانوا ـ كما ذكرنا ـ من البتر . وحينئذ فإن مناوأة المرينيين للحفصيين معناه إشعال نار الحرب بين قبائل البرانس وقبائل البُتر مما قد يؤدى إلى القضاء على دولتهم . فكانت مسالمة المرينيين للحفصيين سياسة تدل على بعد النظر .

وقد شعرت مصر بخطر الخلافة الحفصية التى كانت تهدف إلى مد نفوذها إلى سورية والحجاز ، تلك السياسة التى كانت تتعارض مع السياسة التقليدية

(١) أو بنو حمو أو بنو عبد الواحد أو بنو يغمراسن .

(٢) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ج ٣ ص ٢٨ .

(٣) ابن خلدون .

التى كانت مصر تنتهجها منذ عهد الطولونيين (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ) ، فحرصت مصر على مد سلطانها إلى الحجاز والسيطرة على تجارة البحر الأحمر ، وعمل السلطان بيبرس أحد سلاطين المماليك الذى يرجع إليه الفضل فى صد غارات المغول وإلحاق الهزيمة بزعيمهم هولاكو فى موقعة عين جالوت[١] المشهورة ، وبالصليبيين فى الشام - حرصت على إحياء الخلافة العباسية فى مصر بعد أن زالت من بغداد سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) . وكان بيبرس يرمى من وراء ذلك إلى تقوية عرشه وجعل حكمه شرعياً فى البلاد ، كما كان يرمى إلى مد سلطانه على الحجاز والبحر الأحمر ، وإلى إضعاف نفوذ الحفصيين الأدبى فى المشرق[٢] .

ولما دب الضعف إلى الخلافة الحفصية أبطل يعقوب المنصور المرينى الدعوة للدولة الحفصية بالأندلس والمغرب ، واتخذ ملوك بنى الأحمر فى غرناطة لقب خليفة . وأخذ بنو مرين يتدخلون فى شئون الدولة الحفصية واستولوا على تونس غير مرة ، وتلقب سلاطينهم بلقب أمير المسلمين[٣] .

وفى سنة ٦٥٦ هـ سقطت الدولة العباسية ، فانتهت الخلافة بنظامها القديم ، واختل نظامها حتى أصبح فى استطاعة كل أمير قوى تغلب على بلد من البلاد الإسلامية أن يلقب نفسه بلقب الخلافة ، ولم ير ما يدعو إلى الالتجاء إلى الخلفاء العباسيين للحصول على تفويض شرعى بالحكم . ولذلك نرى المغول بعد أن اعتنقوا الإسلام لا يحفلون بالخلفاء العباسيين فى القاهرة : ففى فارس اعتنق غازان (١٢٩٥ - ١٣٠٤م) الإسلام ، ودُعى له على المنابر بهذه الألقاب وهى « السلطان الأعظم وسلطان الإسلام والمسلمين » . وتلقب الشاه رُخْ بلقب خليفة ، كما تلقب أبو عبد الله محمد الحفصى فى تونس (١٢٤٩ - ١٢٧٧ م) بلقب خليفة ، وتلقب

---

(١) هى بليدة بين بيسان ونابلس من أعمال فلسطين .

(٢) انظر أحمد مختار العبادى : منشورات جمعية نبراس الفكر - تطوان ١٩٦١ ص ١٥١ وما يليها .

(٣) السلاوى : الاستقصا ج ٣ ص ٢٨ .

أبو عنان فارس (١٣٤٨ - ١٣٥٨ م) أحد أمراء الأسرة المرينية فى المغرب بألقاب خليفة وأمير المؤمنين وإمام ، واتخذ علاء الدين خَلجى وأوزون حسن التركانى (١٤٥٣ - ١٤٧٧ م) لقب الخلافة . وكذلك كان شأن محمد شيبانى (١٥٠٠ - ١٥١٠ م) مؤسس دولة أزبك Uzbeck فى بلاد ما وراء النهر ، بل لقد أطلق سلاطين المماليك فى مصر - مثل قايتباى وقانصوه الغورى - على أنفسهم لقب إمام .

وبهذا التعدد فى نظام الخلافة أصبحت كلمة « خليفة » لا تدل على الحاكم الروحى المتسلط على العالم الإسلامى ، وإنما أصبحت تدل (كما يقول سير توماس أرنولد فى كتابه الخلافة ص ٨٨) على مجرد حاكم ، أى أن سقوط بغداد كان معناه انقراض الخلافة بمعناها التقليدى .

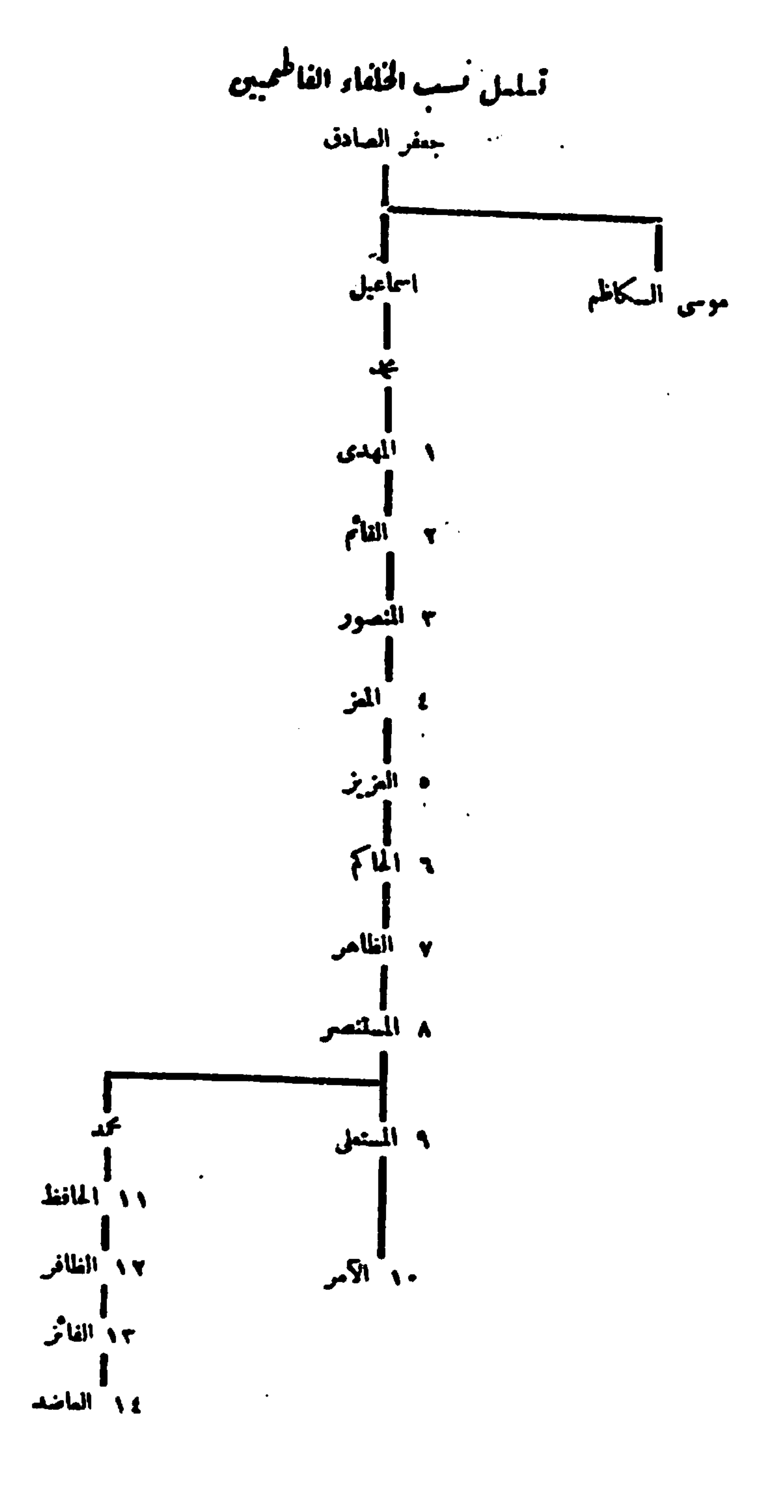
(و) الخلافة الفاطمية

(٢٩٧ — ٥٦٧ / ٩٠٩ — ١١٧١)

جدول الخلفاء الفاطميين

	هجرية	ميلادية		هجرية	ميلادية
١ المهدى أبو محمد عبيد الله	٢٩٧	٩٠٩	٨ المستنصر أبو تميم معد	٤٢٧	١٠٣٥
٢ القائم أبو القاسم محمد	٣٢٢	٩٣٤	٩ المستعلى أبو القاسم أحمد	٤٨٧	١٠٩٤
٣ المنصور أبو طاهر اسماعيل	٣٣٤	٩٤٥	١٠ الآمر أبو على المنصور	٤٩٥	١١٠١
٤ المعز أبو تميم معد	٣٤١	٩٥٢	١١ الحافظ أبو الميمون عبد المجيد	٥٢٤	١١٣٠
٥ العزيز أبو منصور نزار	٣٦٥	٩٧٥	١٢ الظافر أبو المنصور اسماعيل	٥٤٤	١١٤٩
٦ الحاكم أبو على المنصور	٣٨٦	٩٩٦	١٣ الفائز أبو القاسم عيسى	٥٤٩	١١٥٤
٧ الظاهر أبو الحسن على	٤١١	١٠٢٠	١٤ العاضد أبو محمد عبد الله	٥٥٥	١١٦٠
				٥٦٧	١١٧١

تسلسل نسب الخلفاء الفاطميين



١ — قيام الخلافة الفاطمية فى بلاد المغرب :

قامت الخلافة الفاطمية فى بلاد المغرب سنة ٢٩٧ ﻫ ، ثم انتقلت إلى مصر فى عهد المعز لدين الله الفاطمى سنة ٣٦٢ ﻫ . والفاطميون هم أولاد علىّ بن أبى طالب وفاطمة بنت النبى صلى الله عليه وسلم . ويطلق على مناصريهم «الشيعة» الذين كانوا يعتقدون أن العلويين وحدهم أحق الناس بالخلافة ، وأن أبا بكر وعمر وعثمان ، وكذا الخلفاء من بنى أمية و بنى العباس ، انتزعوا حق الإمامة من على .

نشأ التشيع عقب وفاة النبى صلى الله عليه وسلم واشتد فى أواخر أيام عثمان ابن عفان . على أن الدعوة الشيعية قد فترت حتى قتل الحسين بن على فى عهد يزيد بن معاوية (سنة ٦١ ﻫ) ، ثم اشتدت بعد مقتله ، وظهرت فرقتان هما : الكيسانية التى تذهب إلى تولى محمد بن الحنفية بن على بن أبى طالب ، والإمامية وتنقسم إلى عدة فرق : الإمامية الاثنا عشرية ، ويسوقون الخلافة بعد الحسين إلى ابنه على زين العابدين ، ثم إلى أبنائه من بعده حتى موسى الكاظم ، ثم إلى الثانى عشر من أئمتهم وهو محمد المنتظر . وتتفق الإمامية الإسماعيلية أو السبعية مع الإمامية الاثنا عشرية إلى جعفر الصادق ، ويخالفونهم فى موسى الكاظم ، ويسوقون الخلافة إلى ابنه إسماعيل ، ثم إلى أبنائه حتى محمد الحبيب . ولهذا سموا الإسماعيلية . وهذه الفرقة ينتسب إليها الفاطميون .

وقد ظهرت جهود الإمامية ظهوراً بيناً منذ وفاة الإمام الحادى عشر سنة ٢٦٠ ﻫ (٨٧٣ م) ، مما حدا الخلفاء العباسيين إلى تضييق الخناق على طائفة الإسماعيلية ؛ فاضطروا إلى مغادرة سَلَمية (بالقرب من حماة) مركز دعوتهم فى بلاد الشام ، ومواصلة جهودهم فى بلاد أكثر صلاحية لبث هذه الدعوة ، وهى شمالى إفريقية .

وقد وقع اختيار الشيعيين على هذه البلاد ، لبعدها عن السلطة المركزية فى بغداد ، وعدم استعداد أهلها من البربر لقبول الحضارة الإسلامية فى بادئ الأمر ، وبغضهم لولاتهم من العرب الذين أثقلوا كاهلهم بالضرائب .

وقد مهدت الحالة السياسية التى سادت شمالى إفريقية ، وميول بنى كُتامة الدينية الذين أينعت فيهم تعاليم دعاة الشيعة ، السبيل للمهدى ليظهر للناس على أنه الإمام المنتظر وسليل آل علىّ . وفى سنة ٢٩٧ هـ بايع رؤساء كتامة عبيد الله المهدى ولقبوه « المهدى أمير المؤمنين » .

كان قيام الخلافة الفاطمية فى المغرب فى أواخر القرن الثالث الهجرى نتيجة لهذا الصراع المنيف بين السنيين والشيعيين . فقد ظل العلويون يعتقدون أنهم أحق بزعامة المسلمين ، لأنهم أولاد علىّ كرم الله وجهه ، وهو ابن عم الرسول الكريم وزوج ابنته فاطمة الزهراء . وظل العلويون يناضلون فى سبيل هذه الزعامة ، بالسيف تارة ، وبالدهاء تارة أخرى ، حتى تُوجت جهودهم بقيام الخلافة الفاطمية فى المغرب التى أصبحت تنافس الخلافة العباسية فى المشرق .

وقد قامت الخلافة الفاطمية على أساس فكرة تقديس الإمام وعصمته . ولم يكن استيلاء الفاطميين على مصر سنة ٣٥٨ هـ ومدّ نفوذهم نحو الشرق ، إلا وسيلة للقضاء على نفوذ العباسيين السياسى ، وجعل السيادة للمذهب الإسماعيلى مذهب الفاطميين . ومن ثم نرى الخليفة الفاطمى يقف من الخليفة العباسى موقف المنافس ، كما نرى نفوذه ينتشر فى كثير من البلاد ويُدْعى له على المنابر فى المغرب ومصر والشام واليمن .

وقد لقيت نظرية الحق الملكى المقدس التى كانت سائدة فى بلاد الفرس فى عهد آل ساسان ، والتى أخذها عنهم الخلفاء العباسيون فيما بعد ، قبولا

عند الخلفاء الفاطميين ، وأصبح الإمام فى نظر الناس ظل الله فى الأرض ، كما أصبح شخصاً مقدساً .

وكان الخلفاء الفاطميون يلقبون بألقاب كثيرة منها ، الخليفة الفاطمى أو العلوى ، وأمير المؤمنين . ومن الألفاظ المحببة إلى الإسماعيلية ، لقب إمام ، وصاحب الزمان ، وسلطان ، والشريف القاضى ، كما يظهر من مخاطبة قاضى القضاة الخليفة فى صلاة الجمعة « الشريف القاضى الخطيب » . وكان السنيون يطلقون عليهم « العبيديين » ، نسبة إلى عبيد الله المهدى أول الخلفاء الفاطميين . كما كان يطلق عليهم « العلويون » نسبة إلى على بن أبى طالب ، و « الفاطميون » ، نسبة إلى فاطمة الزهراء ؛ كما كان يطلق عليهم « السلاطين » . وكان الفاطميون يقرنون اسم الله سبحانه بأسمائهم : فنجد مثلا : المعز لدين الله ، والعزيز بالله والحاكم بأمر الله ، والظاهر لدين الله ، والمستنصر بالله .

وقد حذا الفاطميون حذو الأمويين والعباسيين فى تولية أبنائهم العهد . فكان الخليفة إذا شعر بدنو أجله ، عهد بالخلافة إلى أحد أبنائه ، ثم تتجدد هذه البيعة بعد وفاته . وكثيراً ما كان الخليفة الجديد يستر موت أبيه إذا وجد ما يهدد ملكه . فقد أخفى الخليفة القائم موت أبيه عبيد الله المهدى سنة ٣٢٢ هـ ، وأخفى المنصور موت أبيه القائم سنة ٣٣٤هـ حتى قضى على ثورة أبى يزيد فى سنة ٣٣٦هـ . ثم أصبح اختيار الخليفة بيد القواد وغيرهم من كبار رجال الدولة ، فلم يراعوا فى اختياره أن يكون أكبر أبناء أبيه . كما فعل بدر الجمالى وابنه الأفضل من تفضيل المستعلى على أخيه نزار الذى كان أبوه المستنصر قد عهد إليه بالخلافة من بعده لأنه أكبر أبنائه .

والواقع أن الفاطميين كانوا ينظرون إلى الخليفة الفاطمى باعتباره إماماً يرث أباه عن طريق التعيين بالنص ، وأنه لابد أن يُعَيِّنَ الخليفة أو الإمام ولى عهده

قبل وفاته ، حتى لا يخلو العالم من إمام . وكان لهذه الطريقة ميزاتها وعيوبها . فقد كان صغر سن الخليفة وقلة تجاربه ونقص كفايته من عوامل ضعف الخلافة الفاطمية وسقوطها فى النهاية[١] .

ولم تكن العلاقة بين الخليفة الفاطمى وبين الأمويين بالأندلس علاقة مودة وصفاء ، لأن الدولة الفاطمية كانت تخالف دولة الأمويين فى الأندلس فى النزعة الدينية ، ولما كان بينهما من المنافسة على بسط نفوذهما فى بلاد المغرب . لذلك كان الأسطول الأندلسى كثيراً مايغير على ثغور الدولة الفاطمية .

٢ — فتح مصر — المعز لدين الله — العزيز بالله .

وقد عمل المهدى (٢٩٧ — ٣٢٢ هـ) على توطيد خلافته فى بلاد المغرب كما عمل على غزو مصر ، لكنه لم يفلح . وحذا حذوه ابنه القائم (٣٢٢—٣٣٤ هـ) وحفيده المنصور (٣٣٤ — ٣٤١ هـ) . على أن هذه الجهود التى قام بها الفاطميون فى سبيل استيلائهم على مصر لم يكن قد حان أوانها ، لأن الخلافة العباسية كانت لاتزال من القوة بحيث تستطيع دفع الفاطميين عن مصر .

وعلى الرغم من عدم نجاح الفاطميين فى غزو مصر ، صادفت فيها الدعوة للبيت العلوى نجاحاً عظيما ، لأن الفاطميين كانوا يدمجون فى صفوف جندهم دعاة يعلمون المصريين عقائد المذهب الفاطمى ، فلم يلبث أن صار فى مصر قبل الفتح الفاطمى عدد كبير يدين بعقائد هذا المذهب .

٣ — النزارية والمستعلية :

وقد خلف الحاكم ابنه الظاهر (٤١١ — ٤٢٧ هـ) وله من العمر ست عشرة سنة ؛ فقامت عمته ست الملك بالوصاية عليه فى الفترة الأولى من حكمه ، وأظهرت

---

(١) انظر حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ص ٢٦٢ — ٢٦٧ .

كفاءة ممتازة فى إدارة شئون البلاد ، و بذلت العطاء للجند ، وظلت تشرف على أعمال الدولة إلى أن توفيت سنة ٤١٥ هـ .

ولما توفى الظاهر خلفه ابنه المستنصر (٤٢٧ — ٤٨٧ هـ) ، وظل فى الخلافة ستين سنة . غير أن مصر لم تتمتع فى عهده بالرخاء والطمأنينة إلا فترة قصيرة من الزمن ؛ إذ حلت بها المصائب ، وتزعزع مركز الخلافة ، وأصبحت السلطة بيد الجنود التركية الذين ارتكبوا أعمال العنف والشدة . ثم انخفض ماء النيل ، وانتشر الوباء ، وعمت المجاعة سبع سنين ، حتى تداركها بدر الجمالى والى عكاء ، الذى تقلد الوزارة ، وحكم البلاد حكماً مطلقاً إلى أن توفى سنة ٤٨٧ هـ ؛ فخلفه ابنه الأفضل شاهنشاه . وظل الخليفة المستنصر فى عهد وزارته كالمحجور عليه ، إلى أن مات بالقاهرة فى أول شوال من تلك السنة .

وكان المستنصر قبيل وفاته قد شرع فى أخذ البيعة لابنه نزار ؛ غير أن الوزير الأفضل بن بدر الجمالى ماطله حتى توفى الخليفة قبل أن تتم بيعته ، وبادر بتولية ابنه أبى القاسم أحمد ولقبه « المستعلى بالله » . فسار نزار إلى الإسكندرية وبايعه أهلها ، ولكنه قتل بعد قليل . وكان من أثر تدخل الأفضل فى تولية المستعلى أن قام النزاع بين الإسماعيلية أنصار الفاطميين فى مصر ، فذهب فريق منهم إلى أحقية المستعلى بالخلافة ، وأصبح فريق آخر يعتقد فى أحقية نزار ، وأدى ذلك إلى انقسام أشياع الفاطميين إلى فريقين : فريق نادى بإمامة المستعلى فسموا المستعلية ، وفريق آخر نادى بإمامة نزار الابن الأكبر للخليفة المستنصر ، فسموا النزارية . وقد نشر الحسن الصباح الدعوة النزارية فى فارس وخراسان ، وانتشرت هذه الدعوة فى هذه البلاد وفى بلاد الشام . وقام النزارية بدور هام فى محاربة المستعلية والسلاجقة والصليبيين . ويعرفون بالباطنية والحشاشين . وقد قيل إنهم سموا بهذا الاسم لأنهم كانوا يقلون نوعاً من

النبات ، فإذا شربوا عصيره غابوا عن الوجود وتوهموا أن المناظر الجميلة هى جنة المؤمنين ، وقيل لأنهم أمعنوا فى قتل أعدائهم من السنيين .

وكان المستعلى مسلوب السلطة مع الأفضل . لذلك لا نعجب إذا رأينا هذا الوزير ينتهز فرصة ضعف الخليفة الفاطمى ، فيقبض على زمام الأمور فى مصر ويصبح مطلق التصرف فى شئون البلاد .

وقد استبد بالسلطة فى عهد الآمر الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى . وقد اعتنق مذهب الإمامية الاثنا عشرية ؛ فأبطل الموالد الأربعة التى كان يحتفل بها الفاطميون فى كل سنة ، وهى مولد النبى صلى الله عليه وسلم ، ومولد على كرم الله وجهه ، ومولد فاطمة الزهراء ، ومولد الإمام الحاضر (الآمر). ولكن هذه الموالد قد أعيد الاحتفال بها بعد أن قتل الوزير الأفضل بتدبير هذا الخليفة ، وذلك سنة ٥١٥ هـ .

٤ — زوال الخلافة الفاطمية :

ولى الحافظ (٥٢٤ — ٥٤٤ هـ) الخلافة بعد مقتل ابن عمه الآمر على يد فريق من النزارية . وقد تخلص هذا الخليفة من الطفل الذى أنجبه الآمر وقامت الدعوة لذلك الطفل ، ولقب الإمام الطيب . واتخذ أنصاره مدينة الإسكندرية مركزاً لحركتهم ومستقراً لدعوتهم . وقد خرجت بلاد اليمن عن طاعة الخليفة الحافظ ولم تعترف بشرعية حكمه ، وانقسمت الدعوة الإسماعيلية بسبب ذلك إلى مستعلية نسبة إلى المستعلى بن المستنصر ، وطيبية نسبة إلى الطيب بن الآمر وحفيد المستعلى ، كما انقسمت هذه الدعوة بعد وفاة المستنصر إلى مستعلية ونزارية[1] .

واستبد بالسلطة فى عهد الحافظ ، الوزير أبو على بن الأفضل ، ثم قبض عليه

---

(١) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ص ١٧٦ — ١٧٧ ، ٢٦٦ — ٢٦٧ .

وحبسه واستولى على ما فى القصر من الذخائر والأموال . وكان إمامياً كأبيه ، أسقط اسم إسماعيل بن جعفر إمام الطائفة الاسماعيلية التى ينتسب إليها الفاطميون ، وأضاف إلى ألقابه ألقاباً جديدة اختارها لنفسه ؛ مثل : « ناصر إمام الحق ، وهادى القضاة إلى اتباع شرع الحق واعتماده ، مولى النعم ، ورافع الجور عن الأمم ، مالك فضيلتى السيف والقلم » . وقد أثارت سياسة الوزير أبى على الأكمل غضب دعاة الفاطميين والأمراء حتى دبروا مؤامر لاغتياله ؛ فقتل سنة ٥٢٦هـ ، وعادت السلطة ثانية إلى الإسماعيلية ، فقوى نفوذ الخليفة الحافظ .

وقد استطاع صلاح الدين الأيوبى أن يوطد سلطته فى مصر ، وانضوى تحت لوائه كلُّ رجالات الدولة . فانتهز فرصة مرض الخليفة العاضد الفاطمى ودعا للخليفة المستضىء العباسى (المحرم ٥٦٧ / ١١٧١) ، كما أمر بالدعاء له أيضاً على منابر بلاد اليمن والشام وفلسطين التى كانت تابعة للخلافة الفاطمية ، فمنحه الخليفة العباسى تفويضاً بحكم هذه البلاد ، وتمّ هذا التغيير دون أن يلقى أية مقاومة . وفى ذلك يقول ابن الأثير : « فلم ينتطح فيها عنزان » . ولم يلبث الخليفة الفاطمى أن توفى فى العاشر من المحرم سنة ٥٦٧ هـ .

وكان من أثر هذا الانتصار أن أصبحت مصر منذ ذلك الحين تابعة للخلافة العباسية تبعية إسمية ، وأصبح يدعى للخليفة العباسى على المنابر .

وقد نافست الخلافة الفاطمية الخلافة العباسية وتفوقت عليها ، وبسطت سلطانها على البلاد الممتدة من المحيط الأطلسى غرباً إلى نهر الفرات شرقاً ، ومن آسيا الصغرى شمالاً إلى بلاد النوبة جنوباً . كما امتد نفوذها على جزيرة صِقلّية وعلى بلاد الحجاز ، واعترف بنفوذها الروحى كل من اليمن والموصل و بلاد ما وراء النهر ، ودُعى لخليفة مصر على منابر هذه البلاد .

(ز) إحياء الخلافة الأموية فى الأندلس

كان أمراء بنى أمية فى الأندلس يلقبون أنفسهم بألقاب منها أمير وسلطان وابن الخلائف ، حتى اعتلى عبد الرحمن الثالث العرش فى سنة ٣٠٠ هـ . وكان أمراء هذه البلاد يعتقدون أن الخلافة العباسية هى الخلافة الحقة ، لأن الخليفة العباسى يسيطر على بلاد الحجاز مهد الإسلام ومهبط الوحى ، إذ كان المسلمون يعتقدون أن الخليفة. لا يصح أن يكون خليفة إلا إذا كان حامى الحرمين . فلما ضعفت الخلافة العباسية ، وأصبح الخلفاء ألعوبة فى أيدى الأتراك ، وتلقب الفاطميون فى بلاد المغرب بلقب خليفة ، اتخذ عبد الرحمن الثالث من هذا الضعف فرصة لتحقيق سياسته .

وقد أدرك عبد الرحمن الخطر الذى يهدد بلاده من ناحية الخلافة الفاطمية الشيعية فى المغرب ، ووجد أنه ليس أقل من العباسيين والفاطميين أثراً فى الدفاع عن العالم الإسلامى ضد أوربا المسيحية — لذلك فكر فى إقامة الدعوة لنفسه باعتباره أمير المؤمنين ، وخطب له بذلك على منابر بلاده[1] . وعلى ذلك أصبح فى العالم الإسلامى فى ذلك الوقت ثلاث خلافات : الخلافة العباسية فى بغداد ، والخلافة الفاطمية فى المهدية فى إفريقية (وهى بلاد تونس الحالية) ، والخلافة الأموية فى قرطبة ، وأصبح عبد الرحمن الناصر لا يحفل بالنظرية القديمة التى تشترط السيادة على الحرمين لمن يدّعى الخلافة وإمرة المؤمنين .

وقد أفاد عبد الرحمن من هذا التغيير الخطير فى نظام الحكم ، فظهر فى نظر رعاياه بمظهر لا يقل عظمة عن الخلفاء العباسيين والفاطميين ، وتمتع بمركز ممتاز بين أمراء المسلمين بما أحرزه من انتصارات على الأوربيين ، حتى إنهم

---

(١) ابن عذارى : البيان المغرب ج ٢ ص ٢١٢ . المقرى : نفح الطيب ج ١ ص ١٥٦

— وعلى رأسهم أوتو الأكبر إمبراطور ألمانيا الذى غدا فيما بعد إمبراطوراً للدولة الرومانية المقدسة — لجئوا إليه لوقف غارات عرب الفرا كسينيت فى فرنسا .

وقد قرن عبد الرحمن اسم الله باسمه ، متشبهاً فى ذلك بالعباسيين والفاطميين ، فتلقب بلقب « الناصر لدين الله » ، وسن بعمله هذه السُّنة التى سار على نهجها أبناؤه من بعده ، فتلقب ابنه الحكم « المستنصر بالله » ، وتلقب حفيده هشام « المؤيد بالله » وهكذا .

وقد احتفظت الخلافة الأموية فى الأندلس بقوتها فى عهد الحكم المستنصر الذى شعر نصارى الشمال فى عهده بقوة الخلافة ، وخُطب له على منابر المغرب ، وقضى على نفوذ الأدارسة فى بلاد الريف .

ولكن هذه الخلافة تطرق إليها الضعف فى عهد هشام المؤيد الذى أصبحت أمه « صُبْح » تتمتع بالنفوذ المطلق فى الدولة . ثم تولى ابن أبى عامر الحجابة (وهى الوزارة كما كانت تسمى فى الشرق) وأصبح الحاكم الحقيق للدولة الأموية فى الأندلس ، وحجر على الخليفة الذى انزوى فى قصره ، ولم يبق له من الخلافة إلا اسمها .

ولما مات ابن أبى عامر (٣٩٣ ﻫ) ، استأثر ابنه عبد الملك بالسلطة دون الخليفة ، وتلقب « المظفر » ، ثم تقلد الحجابة من بعده أخوه عبد الرحمن الذى تلقب الناصر ، ولكنه لم يلبث أن خلع ثم قام محمد بن هشام بن عبد الجبار ابن عبد الرحمن الناصر وخلع هشام المؤيد (٣٩٩ ﻫ) وتلقب « المهدى » . لكن هشام بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر الذى تلقب « المستعين » دخل قرطبة سنة ٤٠٠ ﻫ ، ولكنه طرد على يد « المهدى » الذى لم يلبث أن طرد بدوره وقتل ، ودخل « المستعين » قرطبة من جديد ، وقتل هشام المؤيد سرا وجلس على عرش الخلافة الأموية المتداعى نحوا من أربع سنين (٤٠٣ — ٤٠٧ ﻫ)

استقل فيها كثير من أمراء الأطراف ، من أمثال باديس بن حبوس فى غرناطة والبرزالى فى قرمونة ، وصار الملك طوائف فى آخرين ، مثل ابن عبّاد فى إشبيلية ، وابن الأفطس ببطليوس ، وابن ذى النون بطُلَيطلة ، وابن أبى عامر ببلنسية ، وابن هود بسرقسطه ، ومجاهد العامرىّ بدانية الجزائر . وفى سنة ٤٠٧ ﻫ ملك قرطبة بنو حمود الذين ينتسبون إلى إدريس بن عبد الله العلوى مؤسس دولة الأدارسة بالمغرب [١] وقتلوا سليمان المستعين وأزالوا الخلافة الأموية فى الأندلس التى حكموها نحواً من أربعين سنة تخللتها صحوات عاد فيها الملك إلى بعض أفراد البيت الأموى . ولكن كيف يقبض هؤلاء الأمويون على العرش بأيديهم الضعيفة فى ذلك الوقت الذى قامت فيه الفتن والثورات ، واشتدت منافسة الزعماء من البربر والصقالبة والعرب والأسبان ؟ [٢] .

(ط) إحياء الخلافة العباسية بمصر فى عهد دولتى المماليك (٦٤٨–٩٢٣/١٢٥٠ – ١٥١٧)

١ — الظاهر بيبرس والخلافة :

كانت شجر الدر قبل ظهور دولة المماليك الذين كانوا يكونون السواد الأعظم من جيش زوجها الملك الصالح أيوب تتقرب من أمراء الدولة وتمنحهم الإقطاعات، كما خفضت الضرائب عن الأهلين لتستميل قلوبهم إليها . ولكن الناس مع ذلك كرهوا حكمها ، إذ لم تجر عادة المسلمين أن يتقلد حكمهم امرأة . ولما أرسل أمراء المماليك إلى الخليفة العباسى المستعصم يطلبون منه إقرار تولية شجر الدر حكم مصر ، أرسل إليهم كتاباً يقول فيه : « إن كانت الرجال قد عُدمت عندكم ، فأعلمونا حتى نُسيِّر إليكم رجلا [٣] » .

---

(١) كان على بن حمود يلى مدينة سبتة وأخوه القاسم يلى الجزيرة الخضراء جنوبى الأندلس.

(٢) حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسى ج ٣ ص ١٨٢ ، ١٨٥ ، ٢٥٣، ٢٥٥.

(٣) المقريزى : السلوك ج ١ القسم الثانى ص ٣٦٨

ولما علمت بذلك شجر الدر ، آثرت المحافظة على كيان الدولة ، ورغبت في أن تخلع نفسها من الحكم حفظاً لكرامتها أن تمتهن بالعزل . فأشار عليها القضاة والأمراء بأن تتزوج من عز الدين أيبك التركاني أتابك العسكر[1] ، وتفوض إليه أمور المملكة ، فنزلت عن حكم مصر بعد ثمانين يوماً[2] ، أبانت فيها عن خبرة وحكمة نادرة في تصريف الأمور ، كما أقامت الدليل على أن المرأة تستطيع أن تقوم بمهام الملك ، وإن لم يكن في تقاليد الإسلام ما يؤيد ولايتها.

ولكن شجر الدر سرعان ما دبرت قتل أيبك بسبب خطبته إحدى أميرات الموصل ، فانتقم له ابنه نور الدين الذي تولى السلطنة من بعده ، وأوعز إلى بعض الجواري فقتلنها .

ولما وصل إلى مصر نبأ إغارة المغول على بغداد وقتلهم الخليفة العباسي المستعصم سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) ، اجتمع القواد وخلعوا نور الدين ، وأقاموا قطز سلطاناً على مصر ، فبادر إلى صد غارات المغول عنها ، وخرج على رأس جيش كبير ، وهزم زعيمهم هولاكو في موقعة عين جالوت بين بيسان ونابلس بفلسطين . ويرجع الفضل في هذا الانتصار إلى بيبرس أحد قواد المماليك ، الذي لم يلبث أن ازداد نفوذه وتولى الحكم .

انتقلت الخلافة إلى مصر في عهد بيبرس ، وكان يرمى من وراء ذلك إلى تقوية عرشه ، والقضاء على أطماع منافسيه من المماليك ، وجعل حكمه شرعياً في البلاد ، وإحاطة مملكته بسياج من الهيبة والاحترام .

---

(١) ومعناه مربي الأمير ، وأول من لقب بهذا اللقب نظام الملك وزير ملكشاه السلجوقي الذي فوض إليه تدبير المملكة سنة ٤٦٥ هـ . وقد تحول هذا اللقب لقباً عسكرياً في عهد المماليك ، فأصبح يطلق على القائد العام للجيش .

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور جـ ١ ص ٩٠ .

فلذلك نراه يستقدم الأمير أحمد بن الإمام الظاهر أحد رجال الدولة العباسية، وكان قد نجا من المغول، ويستقبله عند وصوله إلى القاهرة بمظاهر التكريم والإجلال، وركب الأمير العباسي وهو مرتد شعار العباسيين ومعه بيبرس إلى قلعة الجبل . فلما وصلوا إليها رفض بيبرس أن يتقدم الأمير في الدخول أو أن يجلس على كرسي أو مرتبة منه .

وقد عقد بيبرس مجلساً حضره القضاة والعلماء والأمراء وسائر عظماء الدولة ، لبحث نسب هذا الإمام، فأقروا جميعاً بأنه الإمام أحمد بن الخليفة الظاهر بأمر الله ابن الخليفة الناصر لدين الله المتصل النسب بالعباس بن عبد المطلب ، وقبل قاضي القضاة شهادتهم ، وحكم بصحة نسبه ، وبايعه هو والقضاة ولقبوه «المستنصر بالله» . وفي هذا الاجتماع تلي تفويض الخليفة العباسي للظاهر بيبرس بالسلطنة[1] ثم بايع بيبرس الخليفة العباسي « على كتاب الله وسنة رسوله ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله ، وأخذ أموال الله بحقها وصرفها في مستحقها » . ثم أخذ له الظاهر البيعة من الناس على اختلاف طبقاتهم ، ونقشت السكة في مصر باسميهما ، وأمر بالدعاء للخليفة قبل الدعاء له في خطبة الجمعة ، ودعاه ليخطب ويصلي بالناس صلاة الجمعة بجامع القلعة ، فخطب الناس خطبة بليغة أثنى فيها على فضل الملك الظاهر بيبرس الذي أعاد الخلافة إلى بني العباس .

وفي ٤ من شعبان سنة ٦٥٩هـ ، عقد اجتماع تلي فيه تفويض الخليفة العباسي للملك الظاهر بيبرس ، وذلك تقوية لعرشه ضد أعدائه من أمراء المماليك وإثباتاً لأحقية المماليك عامة في تولي شئون مصر .

---

(١) راجع نص هذا التفويض في النويري : نهاية الأرب في فنون الأدب مخطوط ج ٢٨ ورقة ١٨ ا . المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ القسم الأول ص ٤٥٩ .

ثم عزم بيبرس على إعادة الخلافة العباسية فى بغداد ، وتقليدها للخليفة المستنصر بالله ؛ فرحل مع الخليفة إلى دمشق ، وهناك فهم أن تأسيس خلافة قوية فى بغداد قد يكون خطراً على ملكه ؛ فعاد إلى مصر وترك الخليفة وحده . وحاول الخليفة بمساعدة بعض الفرسان الوصول إلى بغداد ، فلما علم التتار بقصده حاربوه ، وانتهى الأمر بقتله . فلما سمع بيبرس بذلك حزن عليه ، ولكنه — جريا على سياسته فى استمرار إحياء الخلافة العباسية — أرسل فى طلب أمير عباسى آخر ، فجاءه الأمير أبو العباس أحمد سنة ٦٦١هـ . وتمت مظاهر استقباله وطريقة مبايعته ، وفحص نسبه على النحو الذى سار عليه بيبرس مع الخليفة السابق ، ولقب « الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين » . وبذلك تحولت الخلافة العباسية من بغداد إلى القاهرة . على أنه لم يكن هناك فى هذه المرة تفكير فى الاستيلاء على بغداد ، كما أن الخلفاء العباسيين قد أصبحت سلطتهم مقصورة على الأمور الدينية .

ولم تمض ثلاث سنوات على مبايعة بيبرس للخليفة الحاكم بأمر الله ، حتى أرسل على أثر وصوله إلى بغداد رجلين ، ادعى أحدهما أنه مبارك بن الإمام المستعصم ، وقال الثانى إنه من أولاد الخلفاء . كما وفد على مصر إذ ذاك على بن الخليفة المستعصم . وبذا نرى أن أبناء البيت العباسى اعتبروا القاهرة مكاناً أميناً لإيوائهم .

ويظهر أن بيبرس رأى فى هجرة هذين الأميرين العباسيين إلى مصر استمراراً للخلافة العباسية بمصر وصيانة للملك . وبذلك أصبحت سلطة الخليفة الجديد روحية فحسب . وكذلك كان بيبرس يرى من استمرار إحياء الخلافة العباسية فى مصر أن يمد ملكه ويوسع سلطانه بمساعدة الخليفة باعتباره حامى الدين . وهذا منتهى الدلالة على أن هذا النظام الخلافى أصبح صورياً ، كما ظل

هذا النظام سائدا فى مصر حتى فتح السلطان سليم الأول مصر ثم نقلت الخلافة إلى القسطنطينية ، فلم يلقب بلقب « خليفة » أى عباسى فى مصر بعد ذلك الوقت .

٢ — الخلافة فى مصر بعد بيبرس

وقد سار على خطة بيبرس إزاء الخليفة من جاء بعده من سلاطين المماليك، فلم يجعلوا للخليفة شيئاً من السلطة ، إذ أصبح كل عمله إسباغ الصبغة الدينية على السلاطين بتوطيد دعائم ملكهم . ولا غرو فإن انفصال السلطتين : الدينية والزمنية كان لها أثر يذكر فى إضعاف سلطة الخليفة واستبداد السلطان بالنفوذ ، بخلاف ما كانت عليه الحال فى عهد الخلفاء الراشدين والأمويين وخلفاء العصر العباسى الأول ، حين كان الخلفاء يتمتعون بالسلطتين معاً . ولم يباشر الخليفة العباسى فى القاهرة أى عمل من أعمال الدولة ، بل كان يقضى وقته فى العبادة وزيارة بعض العلماء وذوى الحيثية . وكان يؤتى به فى الحفلات الرسمية ، وبخاصة عند تولية سلطان جديد ، ليعترف بلقب السلطان باعتباره الرئيس الأعلى لجماعة المسلمين ، كما كان يبارك الجيش ويدعو له بالنصر ، ويتبع هو وكبار رجال القصر السلطان فى حملاته الحربية . وقد استمرت الخلافة العباسية الإسمية فى مصر زهاء قرنين ونصف من الزمان .

وفى الحق : أن جُل عمل الخلفاء العباسيين فى القاهرة إنما كان ينحصر فى منح السلاطين تفويضاً بالحكم . ولم يكن هؤلاء السلاطين يكنون له من الاحترام الذى يتفق وصفته الدينية على الأقل ، كما أن بعضهم لم يهتم بالحصول على ذلك التفويض بالحكم ، كما حدث عند تولى السلطان قلاوون (٦٧٨ — ٦٨٩ / ١٢٧٩ — ١٢٩٠) وابنه الناصر محمد ، الذى قبض على الخليفة المستكفى بالله واعتقله بقلعة الجبل ، ومنعه من الاجتماع بالناس ، ثم نفاه هو وأولاده وأهله

إلى قوص من أعمال صعيد مصر سنة ٧٠٧ ﻫ وخصص لهم بعض النفقات .

وظل هذا الخليفة فى قوص إلى أن مات بها فى شهر شعبان سنة ٧٤٠ ﻫ .

من ذلك يتضح أن الخليفة العباسى كان مهيض الجانب . أما فى غير مصر فلم يكن اسمه يذكر على منابر بلاد الحجاز ، على الرغم من أنها كانت تحت سلطان المماليك ، اللهم إلا إذا استثنينا الخليفة المستعين بالله الذى بويع بالسلطنة والخلافة معاً على أثر قتل الناصر فرج . وقد تردد هذا الخليفة فى قبول السلطنة أول الأمر ، واشترط لذلك احتفاظه بالخلافة إذا خلع عنها . وكان لخبر تقلده الحكم رنة فرح وسرور فى أرجاء دمشق . وفى ذلك يقول سير وليام ميور : « إن تلك الفرصة كانت فرصة غريبة ، لأنها أتاحت لخليفة المسلمين الذى أهمل أمره منذ زمن بعيد أن يتوج ولو إسمياً . وقد فرح تقاة المسلمين لانتعاش الخلافة وعودة شىء من السيطرة إليها كما كانت من قبل » .

ولما عاد المستعين إلى مصر أقام بالقلعة ، وأصبحت الأوامر والمراسيم ترسل إليه ليوقع عليها . غير أن أبا النصر شيخ لم يرقه ذلك ، فعمل على عدم توقيعه على المراسيم إلا بعد أن تعرض عليه ، فاستاء الخليفة من ذلك ، وتوترت العلاقة بينهما ، حتى طلب أبو النصر شيخ من الخليفة أن يفوض إليه السلطنة ، فوافق على ذلك على أن يسمح له بالنزول من القلعة إلى بيته ، فرفض أبو النصر شيخ إجابة هذا الطلب وقبض على زمام الأمور ، وتلقب بالملك المؤيد ، وخلع المستعين وبايع أخاه « داود » . ونقل الخليفة المخلوع إلى أحد دور القلعة ، وعهد إلى بعض رجاله بمنعه من الاجتماع بالناس . ولما علم بذلك نوروز نائب الشام جمع القضاة والعلماء ، واستفتاهم فى موقف أبى النصر شيخ إزاء الخليفة ؛ فأفتوا بعدم جواز خلعه ، فأجمع على قتال المؤيد .

ولما وقف الملك المؤيد على نوايا نوروز ، خرج إليه على رأس جيش كبير

سنة ٨١٧ هـ، وأرسل المستعين إلى الإسكندرية ، فظل معتقلا بها ، إلى أن أطلق سراحه مُطَر الذى ولى سلطنة مصر بعد وفاة الملك المؤيد ، وسمح له بالعودة إلى القاهرة ، ففضل الإقامة فى الإسكندرية حتى توفى سنة ٨٣٣ هـ . وقد نجح الملك المؤيد فى إيقاف نوروز عند حده ، فاعتقله وظل فى السجن حتى قتل ، وعلقت رأسه على أحد أبواب القاهرة .

(ح) العثمانيون والخلافة

١ — بيعة الخليفة المتوكل والسلطان سليم الأول :

فى شهر مايو سنة ١٥١٦ م ، ترك الجيش المصرى تحت قيادة السلطان قانصوه الغورى الديار المصرية بصحبة الخليفة المتوكل العباسى وقضاة المذاهب الأربعة . وفى أغسطس من هذه السنة هزم السلطان سليم الجيش المصرى فى موقعة « مرج دابق » على مقربة من حلب . وفى هذه الموقعة قتل السلطان قانصوه . واستقبل السلطان سليم بعد ذلك الخليفة العباسى فى معسكره بظاهر مدينة حلب . ولما عرف السلطان سليم أن موطنه الأصلى هو بغداد عزم على إرساله إليها ، وخلع عليه ووصله بالمال ، وسمح له بالعودة إلى حلب . وفى نهاية سبتمبر من هذه السنة دخل سليم دمشق وتبعه الخليفة إليها .

وقد رأى المماليك فى القاهرة ضرورة انتخاب سلطان منهم ، فبايعوا طومان باى ، ورأوا أنه لم يكن بد من وجود الخليفة فى الاحتفال بتنصيب السلطان الجديد وفق المراسيم المتبعة . وكان هناك المتمسك « أبو المتوكل » ، وكان قد اعتزل الخلافة سنة ١٥٠٩ م لشيخوخته ، فناب عن ابنه فى الحفل الذى أقيم فى شهر أكتوبر سنة ١٥١٦ م .

وفى شهر ديسمبر من هذه السنة واصل السلطان سليم السير إلى مصر ، وهزم الحامية المصرية فى غزة ، كما أوقع بجيش « طومان باى » فى الريدانية (٢٢ يناير

سنة ١٥١٧ م). وفى اليوم التالى أقيمت الخطبة لسليم فى مساجد القاهرة ، ودعا الخطباء له بهذه الكلمات : « اللهم انصر السلطان ابن السلطان ، ملك البرين والبحرين . . . سلطان العراقين ، وخادم الحرمين ، الملك الناصر ، السلطان سليم شاه » .

وفى يوم الثلاثاء دخل « طومان باى » القاهرة ونشب القتال فى شوارع المدينة بين الجند المصريين والعثمانيين ثلاثة أيام ، أقيمت الخطبة بعدها لطومان باى . غير أن سليما نجح فى هذا اليوم فى إخراج المماليك من المدينة ، وفر طومان باى إلى الوجه البحرى : ودارت المفاوضات بين المماليك والسلطان العثمانى ، وطلب سليم أن يحمل الخليفة والقضاة الأربعة كتاب المماليك إليه ، ولكن الخليفة اعتذر عن قبول هذا الطلب وأرسل نائباً عنه . ثم قبض سليم على طومان باى وشنقه بعد أن أمنه .

ويظهر أن السلطان سليما قد أعطى الخليفة بعض السلطة ، كما أشركه فى إدارة البلاد ، حتى إن قصره قد غص بالمتظلمين الذين هرعوا إليه ، يلتمسون منه التوسط لدى سليم لقضاء حاجاتهم . وإنما لجأ سليم إلى هذه السياسة ليقرب بين أهالى القاهرة والحكومة الجديدة ، ويمهد بذلك السبيل لانتقال الحكم إلى العثمانيين . ويقال إن الهدايا قد انهالت على الخليفة المتوكل إلى حد لم يسبقه إليه من جاء قبله من الخلفاء فى القاهرة . على أن الخليفة قد داخله الغرور ، فزعم أن له شيئاً من الأهمية والخطورة ، فنفاه سليم إلى القسطنطينية (يونية سنة ١٥١٧ م) ، ولم يتقابل معه إلا بعد عودته فى شهر يولية سنة ١٥١٨ م .

وقد أولى سليم الخليفة بعض احترامه . ولكنه ما لبث أن تغير عليه لما بلغه من تشاحنه مع ذوى قرباه على توزيع مخصصاته ، وظهوره بمظهر التبذير والإسراف فى شراء الجوارى والمغنيات ، مما أثار غضب سليم عليه ، فاعتقله فى أحد القصور

حيث ظل فيه إلى سنة ١٥٢٠ م ، ثم عاد إلى القاهرة فى عهد السلطان سليمان القانونى حاملا لقب الخلافة كما كان من قبل ، وقام فى سنة سنة ١٥٢٣ م بمراسيم تنصيب أحمد باشا والى مصر ، الذى ثار على السلطان سليمان واستقل بهذه البلاد ردحاً من الزمن .

هذا ما دونه لنا التاريخ عن آخر عمل قام به الخليفة « المتوكل » العباسى الذى عاش فى القاهرة إلى أن مات سنة ١٥٤٣ م .

ويقول سير توماس أرنولد نقلا عن فون هامر Von Hammer : « على أن لقب خليفة كان يطلق فى ذلك العصر على صغار الأمراء ، حتى إنه لم يبق له شىء من مظاهر الاحترام والتقديس التى كانت له فى العصور الأولى . ولا يبعد أن يكون سليم قد وجد أن لقب خليفة قد أصبح شائع الاستعمال مبتذلا . وكان يعلم أن منافسه الذى كان يضمر له الكراهية والبغضاء — وهو الشاه إسماعيل الصفوى — قد عيّن أحد الخصيان أميراً على بغداد بعد استيلائه عليها سنة ١٥٠٨ م ، وأسند إليه منصب الخلافة ولقبه « خليفة الخلفاء » .

وكان سليمان وأسلافه يتمتعون منذ زمن طويل بمثل ما كان يتمتع به الخلفاء من نفوذ وسلطان ؛ وكانوا يستعملون لقب الخلافة قبل فتح مصر ، فرأى فى نزول الخليفة المتوكل العباسى له أمراً لا معنى له ، حتى لا يكون عالة على شخص ليس له نفوذ كالخليفة العباسى فى القاهرة ، الذى فقدت الخلافة القديمة مع أسرته كل ما كان لها من هيبة ونفوذ ، وذلك على أثر ما أصاب الخلافة من الضعف فى غضون قرنين ونصف قرن من الزمان ، خضعوا فيها لأهواء المماليك وتقلباتهم . وإذا كان ثمة ما يشير إلى أسرة من الأسرات التى تمتعت بهذا الشرف الرفيع — شرف الخلافة — فلم يكن هنالك غير أسرة آل عثمان .

أما الزعم بأن آخر الخلفاء العباسيين فى مصر قد سلّم مقاليد الخلافة إلى السلطان سليم بطريقة رسمية ، فقد كان موراجى دوسون Mouraji d'Hosson أول من قال به سنة ١٧٨٧ م فى كتابه (سلسلة عامة لنسب آل عثمان) . على أنه موراجى دوسون لم يشر إلى مصدر من المصادر التى يؤيدبها هذا الزعم ، بل لم يحاول أحد من المؤرخين الذين أخذوا عنه أن يكشف عن حقيقة هذا القول . ومن ثمّ انتقلت هذه الفكرة من كتاب إلى آخر من الكتب التاريخية ، شرقية كانت أو أوربية ، وأصبحت أمراً متفقاً عليه غير منازع فيه من حيث الدعاية الأوربية التى انتشرت فى العالم الإسلامى لتأييد دعوى العثمانيين للخلافة .

وقد علق سير توماس أرنولد على ذلك بقوله : « ونستطيع أن نحكم على صحة هذا القول من اللقب الذى فضله سليم نفسه فى هذه الخطبة التى أقيمت له فى مساجد القاهرة فى اليوم الذى أحرز فيه النصر الأعظم ، وهو يوم ٢٣ يناير سنة ١٥١٧م . فقد كان لقب « سلطان » هو وحده الذى تكرر فى هذه الخطبة. ولا غرو فقد كان يفضل أن يذكر اسمه فى الخطبة مصحوباً بهذا اللقب ، كما ورد فى هذه الخطبة أيضاً لقب « خادم الحرمين » الذى كان يعتز به كما تقدم » .

وقد شعر العالم الإسلامى بقوة العثمانيين ، بعد أن أقام سليم ملكه بقوة المدفع والسيف ، وأصبح أكبر حاكم إسلامى فى زمانه ، وبخاصة لما أحرزه من النصر والظفر على الفرس ، وقضائه على دولة المماليك فى مصر ، ووقوفه فى وجه المسيحيين فى أوربا ، ثم لاستيلائه على الحرمين اللذين كانا معرضين لغارات البرتغال من ناحية البحر الأحمر . ولا يخفى ماهنالك من الارتباط بين الحرمين والخلافة فى عصور الإسلام . وقد أصبح المسلمون يعتقدون أن الخليفة لا يصح أن يكون خليفة إلا إذا كان حامى الحرمين . وليس من العسير أن ندلل على صحة هذا الرأى:

فلنرجع إلى عهد يزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان حين قامت خلافة عبدالله ابن الزبير فى مكة ، وما حدث فى عهد العباسيين حين وقع الحرمان فى أيدى القرامطة بين سنتى ٣١٨ ، ٣٣٨ هـ (٩٣٠ ، ٩٥٠ م) ، ثم بين سنتى ٦٣٦ و ٦٤٨ هـ (١٢٣٨ ، ١٢٥٠ م) ، حين أصبحت مكة تحت حكم الدولة الرسولية التى كان مقرها بلاد اليمن ، وكما كانت الحال بالنسبة إلى الفاطميين والأيوبيين والمماليك فى مصر الذين بسطوا سلطانهم على الحجاز . وهذا يفسر لنا مبلغ عناية الدولة الإسلامية بأمر الحرمين ، ويوضح كيف أن سليما بانتصاره على المماليك واستيلائه على أملاكهم أصبح الحرمان فى حوزته فتلقب بلقب «خادم الحرمين» الذى اعتز به كثيراً كما تقدم .

وعلى الرغم من أن السلطان سليماً تلقب بلقب الخلافة قبل فتح مصر كما تلقب آباؤه بهذا اللقب مدة قرن ونصف ، كان من الطبيعى أن تستمر هذه التسمية بقية عهده . بيد أننا نرى أن تلقيبه بلقب الخلافة بعد فتح مصر قد انعدم أوكاد. ومن ثم لانجد اختلافاً ما فى الألقاب التى كان يطلقها عليه « قضاة بروسة » بعد الفتح ، والذى كان يخاطَب بها هو وأجداده قبل هذا الفتح ، وذلك مثل «صاحب الجلالة ظل الله ، بادى شاه ، حامى العالم ، فليثبت الله هذه الأسرة التى تحمل دعائم الخلافة » . وهو نفس الأسلوب الذى كان يستعمل فى مخاطبة سلاطين العثمانيين منذ مائة وخمسين سنة . هـذا إلى أننا لا نقف على استعمال لفظى إمام وأمير المؤمنين .

من ذلك نرى أن سليما لو اعتبر نفسه خليفة للمسلمين بدل الخلفاء العباسيين لاستعمل ألقاب الخلافة بالأسلوب القديم . ومما يؤيد هذا الرأى أيضاً أن سليمان لم يذكر فى مراسلاته مع أبيه سليم لقب الخلافة ولا أى لقب آخر يتصل به» . كذلك

لا نجد فى رسائل سليم الأول إلى كبار الموظفين بعد اعتلائه العرش أن أباه كان خليفة بالمعنى الإسلامى القديم ، وإنما أشار إليه باعتباره سلطاناً فحسب ، فيقول : « السلطان، الخاقان ، خادم الحرمين » ، وغيرها من الألقاب التى كان يتلقب بها العثمانيون من قبل ، مع استثناء لقب خادم الحرمين . ومن ذلك أيضاً هذه الألقاب التى نقشت على لوحة بإحدى مدارس القاهرة التى أسسها سليمان باشا الصدر الأعظم سنة ١٥٤٣ م وهى « الخاقان الأعظم ملك ملوك العرب والعجم ... الخ » .

على أننا مع ذلك نجد بعض المتصلين بالسلطان سليم يطلقون عليه لقب الخلافة فى مدائحهم . ومن هؤلاء المؤرخ « ابن زُنبل » الذى صحبه فى فتح مصر ، فلقبه بلقب « خليفة الله فى الأرض » . ووصفه المؤرخ قطب الدين الذى كان مفتى مكة بلقب « خاقان » و « خير الخلفاء » . كما كتب شريف مكة بركات بن محمد ابن بركات إلى سليمان سنة ١٥٢٠ م مهنئاً إياه بالعرش ولقبه « خليفة الله » ، ولقب قطب الدين مفتى مكة السلطان سليمان الثانى (١٥٦٦ — ١٥٧٤ م) بلقب الخلافة . وإن استعمال لفظ خلافة قبل فتح مصر فى العصر الذى كان يقصد به مجرد حاكم قوى مستقل ، لمن أقوى الأدلة على أن سلاطين العثمانيين لم يكونوا خلفاء أو أئمة بالمعنى الذى كان يقصد به أيام الخلفاء الراشدين والأمويين.

وقد حذا متأخرو السلاطين العثمانيين حذو من سبقهم من السلاطين ، فلم يحفلوا بألقاب « الخليفة » و « الإمام » و « أمير المؤمنين » ، حتى إننا لا نرى ذكراً لها فى المكاتبات الرسمية . وربما كان ذلك راجعاً إلى تأثر العثمانيين بمذهب أبى حنيفة الذى كانوا يسيرون على أحكامه . وكان أبو حنيفة يرى أن الخلافة الحق لم تدم إلا ثلاثين سنة .

كما أننا لا نقف على هذه الألقاب فيما كتبه الفقيه التركى إبراهيم الحلبى فى

كتابه « ملتقى الأبحر » الذى أصبح مرجعاً هاماً فى التاريخ العثمانى » ، وما دونه فريدون بك سكرتير الصدر الأعظم « محمد صقلى » ، الذى قدمه للسلطان مراد الثالث سنة ١٥٧٥ م ، وهو مجموعة من الرسائل السياسية ، وبه عشرون نموذجاً للمكاتبات السلطانية الرسمية . ونحن لانعثر على ذكر لقب الخلافة إلا فى أربعة منها ، وذلك بطريقة عرضية حيث لا يلقب السلطان بلقب خليفة ، وإنما ترد كلمة الخلافة على هذا النحو « مرتبة الخلافة أو روضة الخلافة .. الخ » .

ولم نلاحظ أن سلاطين العثمانيين تلقبوا بلقب الخلفاء إلا فى القرن الثامن عشر الميلادى ، إذ أصبحوا يستعملون لقب الخلافة بشكل جديد فى معاملاتهم الدولية مع المسيحيين . وكان ذلك لأغراض سياسية ، غايتها أن يكون لهم شىء من النفوذ الدينى على العالم الإسلامى ، الذى كان كثير منه تحت سلطان الدول المسيحية . ففى معاهدة كچوك كينارچى Kuchuck Kainarji التى أبرمت بين السلطان عبد الحميد الأول وكترين الثانية ملكة الروسيا سنة ١٨٧٤ م ، اقترن اسم عبد الحميد بلقب إمام وخليفة ، وأعطت هذه المعاهدة السلطان العثمانى السلطة الدينية على المسلمين فى شبه جزيرة القرم ، كما منحته حق تفويض والى هذه البلاد بالحكم وتعيين القضاة والمفتين . وقد رأى الروس أن هذه المادة تمهد السبيل لتدخل العثمانيين السياسى فى هذه البلاد ، فألغوا هذه المعاهدة سنة ١٧٨٣ م .

وإن اتخاذ سلاطين العثمانيين لقب الخلافة بالمعنى القديم — الذى يقصد به السيطرة على كافة المسلمين — لم يظهر إلا فى القرن التاسع عشر ، وذلك فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى . فقد ظهر هذا اللقب بصفة رسمية فى دستور مدحت باشا الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ م ، حيث نصت الفقرة الثالثة منه على أن السلطنة العثمانية العظمى التى آلت إليها الخلافة الإسلامية العظمى سوف تؤول

إلى أكبر أبناء البيت المالك ، وتنص الفقرة الرابعة على أن حضرة صاحب العظمة السلطان بصفته خليفة المسلمين قد أصبح حامى الدين الإسلامى .

هـذا مارواه المؤرخون المحدثون فى مسألة تحويل الخلافة إلى العثمانيين ، مخالفين فى ذلك ما تواضع عليه المؤرخون القدامى ، من أن الخليفة العباسى المتوكل نزل لهم عن حقه فى الخلافة إن طوعاً وإن كرهاً ، فأصبح السلطان سليم يدعى من ذلك الحين أمير المؤمنين . ونعود الآن إلى مجرى حديثنا موجزين القول عن زوال الخلافة العثمانية .

٢ — زوال الخلافة العثمانية من القسطنطينية .

بقيت الخلافة العثمانية ضعيفة الجانب إلى أن زالت نهائياً فى سنة ١٩٢٤ . وكان اعتلاء السلطان عبد الحميد العرش فى وقت أخذت فيه الدولة العثمانيـة فى الضعف والانحلال . فقد اشتد ضغط الدول المسيحية عليهـا ، وقامت الفتن والثورات فى الولايات المسيحية التابعة لها . وأعلنت الروسيا الحرب عليها سنة ١٨٧٧ ، واستقلت رومانيا والصرب والجبـل الأسود عنها استقلالا تاماً ، وأصبحت بلغاريا دولة مستقلة تحت إشراف الدولة العثمانية .

وقد رأى السلطان العثمانى إزاء هذه الحالة السيئة أن يحوّل وجهه شطر العالم الإسلامى ، عساه يظفر بمساعدة المسلمين له ، ولا سيما من كان منهم تحت سيطرة الدول الأوربية المناوئة للعثمانيين . وقد رمى السلطان عبد الحميد بهذه الحركة إلى إيجاد رابطة قوية بين المسلمين ، وساعده على ذلك ظهور الصحف فى بلاده . على أن هذه السياسة لم تصادف النجاح المطلوب ، وذلك لعدم مهارة رسله إلى البلاد الإسلامية وجهلهم لغاتها ، وتمسك أهل السنة بوجوب قيام الخلافة فى قريش ، ووقوع بعض الأمم الإسلامية تحت نفوذ الدول الغربية ، مما جعل

توحيد المسلمين دينياً وسياسياً أمراً بعيد الاحتمال . وأخيراً ثار على هذا السلطان الأحرار فى سنة ١٩٠٨ ، وخلعوه لعمله على تأييد حكمه الاستبدادى فى بلاده بإلغائه الدستور ووقوفه فى سبيل الإصلاح .

وساءت حالة الدولة العثمانية بعد ذلك ، واحتل الحلفاء سواحل بحر مرمرة واسطنبول . وفى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ عقدت هدنة مودانيا التى نصت على جلاء الحلفاء عن هذه البلاد . ثم أعلن المجلس الوطنى الكبير إلغاء السلطنة العثمانية ، وأعلنت الجمهورية التركية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ، وانتخب مصطفى كمال رئيساً لها .

رأى الأتراك أن بقاء الخليفة قد يثير حوله حركات رجعية ، وأن فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية فى الإسلام لا يتفق ونظام الخلافة ، فألغوا الخلافة الإسلامية فى ٢ مارس سنة ١٩٢٤ ، ولم تقم لها قائمة حتى الآن ، برغم قيام جمعيات إسلامية ، ولا سيما فى الهند ، تطالب بإعادة الخلافة الإسلامية .

٢ — الوزارة

(ا) الوزارة فى عهد النبى وعهد الخلفاء الراشدين والأمويين

« الوزير » كلمة مشتقة من الوِزْر وهو الثِّقَل ، لأن الوزير يحمل أعباء الحكومة ؛ أو من الوَزَر وهو الملجأ أو المعتصَم ، بمعنى أنه يُلجأ إليه ويُرجع إلى رأيه وتدبيره .

قال ابن خلدون (١) : « إن السلطان فى نفسه ضعيف يحمل أمراً ثقيلا ، فلا بد من الاستعانة بأبناء جنسه ؛ وإذا كان يستعين بهم فى ضرورة معاشه وسائر

---

(١) مقدمة ص ٢٠٤ .

مِهَنه ، فما ظنك بسياسة نوعه ومَنْ استرعاه من خَلْقه وعباده » . وقد طلب موسى من الله سبحانه وتعالى أن يمده برجل من أهله ، يستعين به على القيام بأعباء الحكم فقال (وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي) (سورة طه ٢٠ : ٢٩ — ٣١) .

والوزارة فارسية الأصل وليست من مستحدثات الإسلام ، بل هي أقدم عهداً من ملوك آل ساسان ، فقد عُرفت في بنى إسرائيل .

وإذا أُريد بالوزارة استعانة الأمير أو السلطان بمن يشد أزره أو يعاونه فى الحكم ، فهى تتصل بصدر الإسلام ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشاور أصحابه فى الأمور العامة والخاصة ، ويخص أبا بكر ببعض الأمور ، حتى إن العرب الذين اختلطوا مع الروم والفرس قبل الإسلام وعرفوا هذا الاسم عنهم ، كانوا يسمون أبا بكر وزير النبي .

كذلك كان حال عمر مع أبى بكر ؛ فقد كان عمر يقوم بالقضاء وتوزيع الزكاة . وكذلك كان شأن عثمان وعلىّ مع عمر ، فإنه كثيراً ما كان يستعين بهما ، ويستنير بآرائهما ، ويعهد إليهما القيام بكثير من شئون الدولة وأعمال الرعية . فقد كان علىّ يقوم بكتابة الرسائل والقضاء بين الناس والنظر فى أمور الأسرى وفداء أسرى المسلمين .

وقد ذكر المؤرخون أن عمر بن الخطاب لما أراد أن يبعث إلى الكوفة بإمام يعلّم الناس ، اختار عبد الله بن مسعود وقال : إنى بعثت إليكم بعمار بن ياسر أميراً ، وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً . هذا إذا صح أن عبد الله بن مسعود كان يضطلع بأعباء الوزير فى هذه البلاد على النحو الذى كان يعرف به عند الفرس والروم .

وكان هؤلاء الأعوان يعملون عمل الوزير، وإن كان اسم الوزير لم يطلق عليهم لأنه لم يكن معروفاً عند العرب فى ذلك العصر لبساطة الإسلام و بعده عن أبهة الملك[1]. وكان الخليفة يستعين فى إدارة شئون الدولة بمجلس من الشيوخ، يتألف من كبار الصحابة وأعيان المدينة ورؤساء القبائل؛ وكانوا يجتمعون فى مسجد المدينة. وكان الخليفة لا يقطع أمراً دون استشارتهم، و بذلك كان نظام الحكم فى ذلك العهد أقرب إلى النظام الجمهورى.

ولما انتقلت الخلافة إلى بنى أمية واستحالت إلى مُلك وراثى يقوم على السياسة والدهاء، احتاج الخلفاء إلى من يستشيرونه و يستعينون به؛ فاختاروا بعض ذوى الرأى وقربوهم إليهم، فكان هؤلاء يقومون بعمل الوزراء، وإن لم يُطلق عليهم هذا اللقب. ومع ذلك فإنا نجد زياد بن أبيه يُلقب بلقب الوزير فى عهد معاوية بن أبى سفيان، وروح بن زنباع الجذامى فى عهد عبد الملك.

(ب) الوزارة فى العصر العباسى الأول:

ولما انتقلت الخلافة إلى العباسيين، اتخذوا نُظم الحكم عن الفرس — كما تقدم — ومنها الوزارة. وكان الوزير فى عهدهم ساعد الخليفة الأيمن، يقضى باسمه فى جميع شئون الدولة: فكان له الحق فى تنصيب العمال وصرفهم، والإشراف على جمع الضرائب، والقيام على موارد الدولة ومصارفها. كما كان له الإشراف على ديوان الرسائل، فكان ينوب عن الخليفة فى حكم البلاد، و يجمع فى شخصه السلطتين المدنية والحربية، بجانب الواجبات العادية من نصح الخليفة ومساعدته. وفى ذلك يقول ابن خلدون[2]: «فلما جاءت دولة بنى العباس، واستفحل المُلك وعظمت مراتبه وارتفعت، عظم شأن الوزير، وصارت إليه

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٦.
(٢) مقدمة ص ٢٠٧.

النيابة فى إنفاذ الحل والعقد ، وتعينت مرتبته فى الدولة وعنت لها الوجوه ، وخضعت لها الرقاب ، وجُعل لها النظر فى ديوان الحُسْبان ، لما تحتاج إليه خطته من قَسْم الأعطيات فى الجند ، فاحتاج إلى النظر فى جمعه وتفريقه . وأُضيف إليه النظر فيه ، ثم جُعل له النظر فى القلم والترسيل لصون أسرار السلطان ، ولحفظ البلاغة لمّا كان اللسان قد فسد عند الجمهور ، وجُعل الخاتم لسجلات السلطان ليحفظها من الذّياع والشياع ، ودُفع إليه . فصار اسم الوزير جامعاً لخطتى السيف والقلم وسائر معانى الوزارة والمعاونة ، حتى لقد دعى جعفر ابن يحيى (البرمكى) بالسلطان أيام الرشيد ، إشارة إلى عموم نظره وقيامه بالدولة ، ولم يخرج عنه من الرتب السلطانية كلّها إلا الحجابة ، التى هى القيام على الباب ، فلم تكن له لاستنكافه عن مثل ذلك » .

أما عن تاريخ مركز الوزير ، فقد كفانا ابن طباطبا مؤنة البحث حيث يقول : « لا بد قبل الخوض فى ذلك من تقديم كلمات فى هذا المعنى ، فأقول : الوزير وَسِيط بين الملك ورعيته ، فيجب أن يكون فى طبعه شطرٌ يناسب طباع الملوك ، وشطر يناسب طباع العوامّ ، ليعامل كلا من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة ، والأمانة والصدق رأس ماله . قيل : إذا خان السفير بطَلَ التدبير . وقيل : ليس لمكذوب رأى . والكفاءة والشهامة من مهماته ، والفطنة والتيقظ والدهاء والحزم من ضرورياته ، ولا يستغنى أن يكون مِفضالا مِطْماماً ، ليستميل بذلك الأعناق ، وليكون مشكوراً بكل لسان ، والرفقُ والأناة والتثبت فى الأمور والحلمُ والوقار والتمكّنُ ونفاذ القول مما لا بد منه . . .

والوزارة لم تتمهد قواعدها وتتقرر قوانينها إلا فى دولة بنى العباس . فأما قبل ذلك فلم تكن مُقنّنة القواعد ، ولا مقررة القوانين ، بل كان لكل واحد من الملوك أتباعٌ وحاشية ، فإذا حدث أمر استشار ذوى الحجا والآراء الصائبة ؛ فكل

منهم يجرى مجرى وزير : فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة ، وسمى الوزير وزيراً ، وكان قبل ذلك يسمى كاتباً أو مشيراً »[1].

من هنا نعلم أن الوزارة كانت عند المسلمين قبل أيام العباسيين ، وإن لم تكن قد تميزت وتقررت قواعدها . ولكن مركز الوزير كان محفوفاً بالمخاطر ؛ فإن أبا سلمة الخلال الذى كان يلقب بوزير آل محمد اغتيل على يد السفاح ، واستوزر السفاح بعده أبا الجهم ثانى وزراء الدولة العباسية . ثم استوزر السفاح خالد بن بَرْمَك جدّ البرامكة الذين نبغوا منذ ذلك الوقت ، وعظم شأنهم إلى أن اشتدت سطوتهم فى أيام الرشيد[2].

وإذا ما رشح شخص للوزارة ، أرسل إليه الخليفة اثنين من الأمراء يحملان كتاب الخليفة إليه ، فيسير إلى دار الخلافة ، ثم يَمْثُل بين يدى الخليفة ، ثم ينصرف إلى حجرة أخرى ليرتدى لباس « التشريف » ، ثم يمثل به أمام الخليفة فيقبل يده وينصرف . فإذا بلغ الباب وجد حصاناً مزيناً فى انتظاره ، فيمتطيه ويسير إلى دار الوزارة ، وقد سبقه كبار الموظفين والقواد ورجال البلاط ، وحجّاب القصر ، والموالى . فإذا وصل ترجّل وسط مظاهر الاحتفال ، ثم يُقرأ سجل تعيينه .

وكانت حكومة الخليفة تعرف بديوان العزيز ، كما كانت تعرف حكومة تركيا بالباب العالى . وكان الوزير ، أو بعبارة أدق رئيس الوزراء ، يشرف على هذا الديوان ويلقب بلقب وزير ديوان العزيز . وكان رؤساء الدواوين المختلفة يلقبون أحياناً بالوزير ، ولكنهم كانوا دائماً تابعين لهذا الوزير الذى كان على رأس الحكومة .

وكان الوزراء فى العصر العباسى الأول يخافون على أنفسهم من بطش الخلفاء بهم ؛ فكان كل منهم يتجنب أن يسمى وزيراً بعد أن مات أبو الجهم على يد

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٣٦ — ١٣٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٧ — ١٣٩ .

أبى جعفر المنصور . وكان خالد بن برمك يعمل عمل الوزراء ولا يسمى وزيراً على الرغم من علو منزلته عند الخلفاء ؛ فقد قيل إن السفاح قال له يوماً : يا خالد ! ما رضيتَ حتى استخدمتنى ؟ ففزع الوزير وقال : كيف يا أمير المؤمنين وأنا عبدك وخادمك ؟ فضحك الخليفة وقال : إن رَيْطة ابنتى تنام مع ابنتك فى مكان واحد ، فأقوم بالليل فأجدهما قد سَرَّح الغطاء عنهما فأرده عليهما ! فقبّل خالد يد السفاح وقال : مولى يكتسب الأجر فى عبده وأمته .

ولما آلت الخلافة إلى أبى جعفر المنصور سمّ أبا الجهم الذى استوزره السفاح مدة ، لأن المنصور كان يحقد عليه ؛ فلما أحس أبو الجهم بالسم قام لينصرف ، فقال له المنصور إلى أين ؟ قال : إلى حيث بعثتنى يا أمير المؤمنين[1] .

هكذا كان حال الوزارة فى أيام أبى جعفر المنصور ، بل فى الصدر الأول من أيام العباسيين . وقد استوزر هذا الخليفة بعد خالد البرمكى أبا أيوب الموريانى ، وكان من أهل موريان ، وهى قرية من نواحى خورستان . اشتراه المنصور صبياً قبل أن يلى الخلافة ، فثقفه وعلمه ، واتفق أن أرسله مرة إلى أخيه الخليفة السفاح ومعه هدية له ، فلما رآه أعجب بهيئته وفصاحته ، فأبقاه عنده وأعتقه ، وجعله من أخص رجاله المقربين إليه ، وأدر عليه عطاءه وصلاته ، وظل على ذلك حتى ولى المنصور الخلافة فقلده الوزارة ، وكان مصيره مصير من سبقه من الوزراء إلا خالد ابن برمك[1] .

وقد قيل فى سبب قتله : إنه كان يحرص على جمع المال ليتقرب به إلى أبى جعفر المنصور إذا أحس شره ، وكلمه المنصور يوماً عن أحد أولاده واسمه صالح ، وقال إنه لا يملك ضيعة ، فقال له الوزير : إن بالأهواز أرضاً تحتاج إلى

---

(١) ابن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٤٠ .

ثلثمائة ألف درهم لعمارتها ، فإذا استثمرت أدرت عليه الخير الكثير ، فأقره الخليفة على ذلك ، وأمره بعمارتها . فأخذ الموريانى المال وأبقاه عنده ولم يعمل فى الضيعة شيئاً ، وصار يحمل فى نهاية كل سنة عشرين ألف درهم يدفعها ريعاً للضيعة الموهومة ، وظل على ذلك مدة .

على أن أعداء الوزير وجدوا من ذلك سبيلا إلى السعاية به عند الخليفة ، فكاشفوه بالحقيقة ، فركب إلى الضيعة بنفسه ، فوجدها على ما كانت عليه من قبل ، فنكبه وقتله هو وأقاربه واستصفى أموالهم (١٥٢ ﻫ) . وقد يعذر الموريانى إذا أبقى هذا المال عنده ابتغاء التقرب إلى المنصور واتقاء لشره ، وإن كان هذا العمل فى ذاته خيانة لمولاه ، وهو ما يحمله على سوء التدبير من جانب هذا الوزير[1] .

وبعد قتل هذا الوزير استوزر أبو جعفر المنصور الربيع بن يونس ، الذى لقى حتفه فى عهد الهادى . وكان نبيلاً حازماً ، عاقلاً فطناً خبيراً بالأمور الحسابية ، ملمّاً بشئون الدولة ، محبّاً لفعل الخير ، عارفاً بآداب الملوك . رأى أبو جعفر المنصور يوماً فى بستانه شجيرة من شجر يسمى الخلاف ، فلم يدر ما هى ، فقال : يا ربيع ! ما هذه الشجرة ؟ فقال الربيع: إجماع ووفاق ، وكره أن يقال خلاف . ولم يزل الربيع حائزاً ثقة أبى جعفر المنصور إلى أن مات المنصور، فقام بأخذ البيعة لابنه المهدى ، وظل على ذلك إلى أن قتله الهادى فى خلافته[2] .

وعلى الجملة ، فقد كان الوزير فى الدولة العباسية — وفى غيرها — واسطة بين الخليفة والرعية ، وعليه تنفيذ رغبات الخليفة وأوامره ، وإسداء النصح والإرشاد

(١) ابن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٥٧ — ١٥٩ .
(٢) المصدر نفسه ص ١٥٩ — ١٦٠ .

لمولاه إذا استأنس برأيه فى أمر من أمور الدولة ، والمحافظة على حسن سمعة الخليفة عند رعيته .

ومن هنا نقف على مبلغ ضعف الوزير فى ذلك العصر، كما نقف على خطورة مركز الوزراء ، إذ كانوا معرضين للقتل إذا ما تغير عليهم الخليفة لسبب من الأسباب ولو كان تافهاً . هذا على الرغم مما كان يظهر به الوزير فى أعين الناس من هيبة ونبل . ولقد أصاب ابن طباطبا[1] فى وصفه مركز الوزير فى أيام أبى جعفر المنصور حيث يقول : « لم تكن الوزارة فى أيامه طائلة ، لاستبداده واستغنائه برأيه وكفاءته ، مع أنه كان يشاور فى الأمور دائماً ، وإن كانت هيبته تصغر لها هيبة الوزراء . وكانوا لايزالون على وجل منه وخوف ، فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق » .

بلغ نفوذ الوزير غايته فى عهد هارون الرشيد . فقد اتخذ يحيى بن خالد البرمكى وزيراً له ، وقال له : « قلدتك أمر الرعية ، وأخرجته من عنقى إليك ، فاحكم فى ذلك بما ترى من الصواب ، واستعمل من رأيت ، واعزل من رأيت ، وامض الأمور على ما ترى » . ثم دفع إليه خاتمه الخاص ، وسلمه خاتم الخلافة ، حتى صار بيده الحل والعقد فى كل شئون الدولة . ثم خلفه ابنه جعفر بن يحيى بن خالد البرمكى .

فى عهد هذا الوزير قبض البرامكة على أزمة الحكم ، وصار بيدهم الدخل والخرج ، « حتى كان هارون يطلب اليسير من المال فلا يصل إليه إلا عن طريق البرامكة . فغلبوه على أمره ، وشاركوه فى سلطانه ، فعظمت آثارهم ، وبعد صيتهم ، وعمروا مراتب الدولة وخططها بالرؤساء من ولدهم وصنائعهم واحتازوها لأنفسهم عمن سواهم من وزارة وقيادة وكتابة ، وانصرفت نحوهم الوجوه ،

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٥٧ .

وخضعت لهم الرقاب ، وتخطت إليهم من أقصى التخوم هدايا الملوك ، وأفاضوا فى رجال الشيعة وعظماء القرابة العطاء » .

ومما يدل على ارتفاع مكانة جعفر من نفس الرشيد وخطورة مركزه فى الدولة العباسية ما ذكره ابن طباطبا[1] ، وهو أن عبد الملك بن صالح العباسى طلب إلى جعفر البرمكى أن يخاطب الرشيد فى ثلاث حوائج ، هى : أن يقضى عنه ديناً مقداره ألف ألف درهم ، وأن يولى ابنه إحدى الولايات ليرتفع بذلك قدره ، وأن يزوج هذا الابن من ابنة الخليفة لأنها بنت عمه . فقضى له جعفر هذه الحوائج الثلاث من فوره ، وقال له : أما المال ففى هذه الساعة يحمل إلى منزلك ، وأما الولاية فقد وليت ابنك مصر ، وأما الزواج فقد زوجته فلانة ابنة مولانا أمير المؤمنين على صداق مبلغه كذا وكذا ، فانصرف فى أمان الله .

وإنما فعل جعفر ما فعل لشدة ثقته بنفسه عند الرشيد ، فإن عبد الملك لما عاد إلى منزله وجد أن المال قد سبقه . ولما كان الغد حضر جعفر عند الرشيد ، وأعلمه بما جرى فأقره على تصرفه . ولم يخرج جعفر حتى كتب لابن عبد الملك تقليد ولاية مصر ، وعقد عقده على ابنة الرشيد .

من ذلك نستطيع أن نقف على مبلغ خطورة مركز الأسرة البرمكية فى أيام هارون الرشيد ، الذى وثق بهم ، وفوض إليهم أمور دولته . ولهذا لا نعجب إذا انصرف الناس إليهم ، ونظموا القصائد الرائعة فى مدحهم ، والتفنى بكرمهم وجودهم الذى أصبح مضرب الأمثال . وقد قيل : إن الرشيد حج ومعه يحيى ابن خالد بن برمك ، ومعه ابناه الفضل وجعفر . فلما وصلوا إلى المدينة المنورة جلس الرشيد ومعه يحيى فأعطيا الناس ، وجلس الأمين ومعه الفضل بن يحيى

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٨٨ .

فأعطيا الناس ، وجلس المأمون ومعه جعفر فأعطيا الناس . وقد ضربت الأمثال بكثرة هذه الأعطيات الثلاث ، حتى كانوا يسمون هذا العام عام الأعطيات الثلاث . وفى ذلك يقول الشاعر :

أتانا بنو الآمال من آل برمك ... فيا طيبَ أخبارٍ ويا حسن منظر
لهم رحلة فى كل عام إلى العِدا ... وأخرى إلى البيت العتيق المستّر[1]
إذا نزلوا بطحاء مكة أشرقت ... بيحيى وبالفضل بن يحيى وجعفر
فتُظلِم بغداد وتجلو لنا الدُّجى ... بمكةَ ما تمحو ثلاثةُ أقمر
فما خُلِقت إلا لجود أكفهم ... وأقدامُهم إلا لأعواد مِنبر
إذا راض يحيى الأمر ذلت صعابه ... وناهيك من راعٍ له ومُدبر

ولكن هارون الرشيد قسا بعد ذلك فى معاملة جعفر ، فأمر بقتل جعفر وحبس يحيى وبقية أولاده ؛ حتى مات يحيى والفضل فى السجن ، وظل سائر البرامكة فى السجون حتى عفا عنهم الأمين . ويعرف ذلك الحادث فى التاريخ باسم « نكبة البرامكة » .

(ج) نوعا الوزارة : وزارة التفويض – وزارة التنفيذ .

انقسمت الوزارة فى عهد العباسيين قسمين :

١ — وزارة التنفيذ : وهى التى تكون فيها مهمة الوزير تنفيذ أوامر الخليفة وعدم التصرف فى شئون الدولة من تلقاء نفسه ، بل كان يعرض أمور الدولة على الخليفة ويتلقى أوامره فيها . ولم يكن الوزير بهذا سوى واسطة بين الخليفة ورعيته.

٢ — وزارة التفويض : وهى أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل يفوض إليه النظر فى أمور الدولة والتصرف فى شئونها دون الرجوع إليه . ولم يبق للخليفة بعد ذلك إلا ولاية العهد ، وسلطة عزل من يوليهم الوزير .

---

(١) يعنى الكعبة وكسوتها .

وقد أفرد الماوردى[1] باباً تكلم فيه عن وزارتى التفويض والتنفيذ. فقال: « فأما وزارة التفويض فهو أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه، وإمضاءها على اجتهاده، وليس يمتنع جواز هذه الوزارة. قال الله تعالى على لسان نبيه موسى عليه السلام: (قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي، وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرا وَنَذْكُرَكَ كَثِيراً، إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرا[2]). فإذا جاز ذلك فى النبوة كان فى الإمامة أجوز؛ ولأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه، إلا باستنابة ونيابة الوزير المشارك له فى التدبير أصح فى تنفيذ الأمور من تفرده بها ليستظهر به على نفسه، وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل ».

وقد عدد الماوردى الشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يتقلد وزارة التفويض فقال: « ويعتبر فى تقليد هذه الوزارة شروط الإمامة إلا النسب وحده، لأنه ممضى الآراء ومنفذ الاجتهاد، فاقتضى أن يكون على صفات المجتهدين، ويحتاج فيها إلى شرط زائد، وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمرى الحرب والخراج، خبرة بهما ومعرفة بتفصيلهما. فإنه مباشر لهما تارة ومستنيب فيهما أخرى، فلا يصل إلى استنابة الكفاة إلا أن يكون منهم، كما لا يقدر على المباشرة إذا قصر عنهم. وعلى هذا الشرط مدار الوزارة وبه تنتظم السياسة. حكى أن المأمون رضى الله عنه كتب فى اختيار وزير: إنى التمست لأمورى رجلا جامعاً لخصال الخير، ذا عفة فى خلائقه، واستقامة فى طرائقه، قد هذبته الآداب وأحكمته التجارب، إن ائتمن على الأسرار قام بها، وإن قلد مهمات الأمور نهض فيها،

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٦ وما يليها.
(٢) سورة طه ٢٠ : ٢٥ — ٣٤.

يسكته الحلم وينطقه العلم ، وتكفيه اللحظة ، وتغنيه اللمحة ، له صولة الأمراء ، وأناة الحكماء ، وتواضع العلماء ، وفهم الفقهاء . إن أحسن إليه شكر ، وإن ابتلى بالإساءة صبر ؛ لا يبيع نصيب يومه بحرمان غده ، يسترق قلوب الرجال بخلابة لسانه وحسن بيانه » .

ثم يستطرد الماوردى فيوضح لنا مدى سلطة وزير التفويض فى هذه العبارة فيقول :

« ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه ، وأن يقلد الحكام ، كما يجوز ذلك للإمام ، لأن شروط الحكم فيه معتبرة . ويجوز أن ينظر فى المظالم ويستنيب فيها ، لأن شروط المظالم فيه معتبرة . ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه ، وأن يقلد من يتولاه ؛ لأن شروط الحرب فيه معتبرة . ويجوز أن يباشر الأمور التى دبرها ، وأن يستنيب فى تنفيذها ، لأن شروط الرأى والتدبير فيه معتبرة » .

ثم يبين لنا الماوردى الأعمال التى لا يجوز لوزير التفويض مباشرتها فيقول :

« وكل ما صح من الإمام صح من الوزير ، إلا ثلاثة أشياء : أحدها — ولاية العهد ، فإن للإمام أن يعهد إلى من يرى ، وليس ذلك للوزير الثانى — أن للإمام أن يستعفى الأمة من الإمامة ، وليس ذلك للوزير . والثالث — أن للإمام أن يعزل من قلده الوزير ، وليس للوزير أن يعزل من قلده الإمام ، وما سوى هذه الثلاثة فحكم التفويض إليه يقتضى جواز فعله » .

أما عن وزارة التنفيذ فيقول الماوردى : «وأما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف وشروطها أقل ، لأن النظر فيها مقصور على رأى الإمام وتدبيره . وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاة ، يؤدى عنه ما أمر ، وينفذ عنه ما ذكر ، ويمضى ما حكم ، ويخبر بتقليد الولاة وتجهيز الجيوش ، ويعرض عليه ماورد من مهم وتجدد من حدث ملم ، ليعمل فيه ما يؤمر به . فهو معين فى تنفيذ الأمور ، وليس

يوال عليها ولا متقلداً لها . فإن شورك فى الرأى كان باسم الوزارة أخص ، وإن لم يشارك فيه كان باسم الواسطة والسفارة أشبه ، وليس تفتقر هذه الوزارة إلى تقليد ، وإنما يراعى فيها مجرد الإذن ، ولا تعتبر فى المؤهل لها الحرية ولا العلم ، لأنه ليس له أن ينفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية ، ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم . وإنما هو مقصور النظر على أمرين : أحدهما — أن يؤدى (بتشديد الدال مع كسرها صيغة المبنى للمعلوم) إلى الخليفة ، والثانى — أن يؤدى (بتشديد الدال مع الفتح صيغة المبنى للمجهول) عنه .

ثم يعدد الماوردى الشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يتقلد وزارة التنفيذ فيقول :

« يراعى فيه سبعة أوصاف : أحدها — الأمانة ، حتى لا يخون فيما قد اؤتمن عليه ، ولا يغش فيما قد استنصح فيه . والثانى — صدق اللهجة ، حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ويعمل على قوله فيما ينهيه . والثالث — قلة الطمع ، حتى لا يرتشى فيما يلى ولا ينخدع فيتساهل . والرابع — أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء ، فإن العداوة تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف ، والخامس — أن يكون ذكوراً لما يؤديه إلى الخليفة وعنه ، لأنه شاهد له وعليه . والسادس — الذكاء والفطنة ، حتى لا يدلس عليه فيشتبه[1] ، ولا يموه عليه فتلتبس[2] ، فلا يصح مع اشتباهها ، عزم ، ولا يصلح مع التباسها حزم .

والسابع — ألا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل ويتدلس عليه المحق من المبطل ، فإن الهوى خادع الألباب ، وصارف له عن الصواب ولذلك قال النبى صلى الله عليه وسلم : « حبك الشىء يعمى ويصم » .

---

(١) أى يصبح مشبوها فى نظر السلطان والرعية .

(٢) أى المسائل فيصعب حلها عليه .

فإن كان هذا الوزير مشاركا فى الرأى احتاج إلى وصف ثامن ، وهو الحنكة والتجربة التى تؤديه إلى صحة الرأى وصواب التدبير، فإن فى التجارب خبرة بعواقب الأمور . وإن لم يشارك فى الرأى لم يحتج إلى هذا الوصف ، وإن كان ينتهى إليه مع كثرة الممارسة ، ولا يجوز أن تقوم بذلك امرأة ، وإن كان خبرها مقبولا لما تضمنه معنى الولايات المصروفة عن النساء ، لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة » ، ولأن فيها من طلب الرأى وثبات العزم ما تضعف عنه النساء ، ومن الظهور فى مباشرة الأمور ما هو عليهن محظور . ويجوز أن يكون هـذا الوزير من أهل الذمة ، وإن لم يجز أن يكون وزير التفويض منهم » .

بعد ذلك يذكر الماوردى الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ فيقول:

« ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين بحسب الفرق بينهما فى النظرين ، وذلك من أربعة أوجه : أحدها — أنه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر فى المظالم ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والثانى — أنه يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاة ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والثالث — أنه يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحروب ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والرابع — أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف فى أموال بيت المال بقبض ما يستحق له ويدفع ما يجب فيه ، وليس فيما عدا هذه الأربعة ما يمنع أهل الذمة منها .. ولهذه الفروق الأربعة بين النظرين افترق فى أربعة من شروط الوزارتين: أحدها — أن الحرية معتبرة فى وزارة التفويض وغير معتبرة فى وزارة التنفيذ. والثانى — أن الإسلام معتبر فى وزارة التفويض وغير معتبر فى وزارة التنفيذ . والثالث — أن العلم بالأحكام الشرعية معتبر فى وزارة التفويض وغير معتبر فى وزارة التنفيذ . والرابع — أن المعرفة بأمرى الحرب والخراج معتبرة فى

وزارة التفويض وغير معتبرة فى وزارة التنفيذ . فافترقا فى شروط التقليد من أربعة أوجه ، كما افترقا فى حقوق النظر من أربعة أوجه ، واستويا فيما عداها من حقوق وشروط » .

وقد ختم الماوردى هذا الفصل الممتع عن وزارتى التفويض والتنفيذ بقوله : ويجوز للخليفة أن يقلد وزيرى تنفيذ على اجتماع وانفراد ، ولا يجوز أن يقلد وزيرى تفويض على الاجتماع لعموم ولايتهما ، كما لا يجوز تقليد إمامين لأنهما ربما تعارضا فى العقد والحل والتقليد والعزل . وقد قال الله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا[1] ﴾ .

(و) — الوزارة في العصر العباسي الثاني :

اشتهر فى العصر العباسى أسر فارسية ، كأسرة البرامكة ، وبنى سهل ، وبنى طاهر ، وبنى الفرات ، وبنى الجراح الذين نبغ فيهم علىُّ بن عيسى وزير المقتدر ، وعبد الرحمن بن عيسى وزير الراضى . ولما كان ضعف الخلفاء يؤدى حتما إلى ازدياد نفوذ الوزراء ، قويت المنافسة على الوزارة منذ أواخر القرن الثالث الهجرى . وكان يصحب هذه المنافسة تفشى الدّس والرّشوة وما إليهما . فإذا أراد أحدهم أن يتربع فى دست الوزارة ، أظهر استعداده لشراء هذا المنصب بدفع مبلغ من المال للخليفة .

قال ابن طباطبا[2] عند كلامه على محمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المقتدر (٢٩٥ — ٣٢٠ هـ) : إنه كان سيء السيرة والتدبير ، كثير التولية والعزل . قيل : إنه ولى فى يوم واحد تسعة عشر ناظراً للكوفة ، وأخذ من كل واحد رشوة . فانحدر واحد واحد ، حتى اجتمعوا فى بعض الطريق ، فقالوا :

---

(١) سورة الأنبياء ٢١ : ٢٢

(٢) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٤٠ — ٢٤١ .

كيف نصنع ؟ فقال أحدهم : إن أردتم النَّصَفة فينبغى أن ينحدر إلى الكوفة آخرنا عهداً بالوزير ، فهو الذى ولايته صحيحة ، لأنه لم يأت بعده أحد . فاتفقوا على ذلك ؛ فتوجه الرجل الذى جاء فى الأخير نحو الكوفة ، وعاد الباقون إلى الوزير فوزعهم على الأمصار . ومما قيل فيه :

وزيرٌ لا يملُّ من الرَّقاعه ... يُولى ثم يعزل بعد ساعه
ويُدنى من تعجّل منه مالٌ ... ويبعد من توسّل بالشفاعه
إذا أهل الرُّشا صاروا إليه ... فأحظى القوم أوفرهم بضاعه

مما تقدم نرى كيف ساءت حالة الدولة فى عهد هذا الوزير ، حتى إن الخليفة المقتدر لم ير بداً من عزله وتعيين علىّ بن عيسى سنة ٣٠١ هـ . وكان من كبار الكتاب اشتهر بالورع والزهد . وفيه يقول صاحب الفخرى[1] : « ما أعلم أنه وزر لبنى العباس وزير يشبه على بن عيسى فى زهده وعفته ، وحفظه للقرآن ، وعلمه بمعانيه وكتابته وحسابه ، وصدقاته ومبراته » .

وكان هذا الوزير يعطف على الفقراء والمعوزين ، وكان ينفق عليهم نصف مال ضياعه ، وكانت غلتها تدر عليه نيفاً وثمانين ألف دينار فى كل سنة ، كما وقف كثيراً من الأوقاف ، وأفرد لها ديواناً سماه ديوان البر ، خصص الأموال التى ترد إليه لإصلاح الثغور والحرمين الشريفين .

ولم تقتصر إصلاحات هذا الوزير على ذلك ، فقد ضبط الدواوين ، ونظم شئون الدولة الداخلية ، فاستتب الأمن فى عهده ، وعادت الأمور إلى نصابها ، بفضل حسن سياسته ومهارته الإدارية ، وحرصه على نشر العدل بين الرعية ، حتى كان يجلس للمظالم بنفسه .

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٤١ .

خلف على بن عيسى فى الوزارة حامد بن العباس ، وكان كريماً ، يدقق فى استخراج الأموال . غير أنه كان قليل الخبرة بأمور الوزارة ؛ فضم إليه الخليفة المقتدر وزيره السابق علىّ بن عيسى ، وكان فى الحبس فأطلق سراحه ، وعين نائباً للوزير . فاستطاع علىّ بن عيسى بفضل خبرته الإدارية ، وإلمامه بشئون الدولة أن يقبض على زمام الأمور ، وأصبحت كلمته نافذة على جميع الولاة . أما الوزير الأصلى حامد بن العباس فقد أصبح مسلوب السلطة .

وكان حامد يلبس السواد شعار الدولة العباسية ، ويجلس فى دَست الوزارة . أما على بن عيسى فكان يجلس بين يديه كالنائب بملابسه المعتادة ، وقال فى ذلك بعض الشعراء :

أعجبُ من كل ما رأينا أن وزيرين فى بلاد
هذا سوادٌ بلا وزير وذا وزير بلا سواد[1]

(هـ) ضعف شأن الوزارة :

كان لكل وزير أتباع ومحاسيب ، يرتفع ذكرهم وتتحسن أحوالهم بتوليته الوزارة . فإذا ما عُزل عُزلوا معه وشتتوا . وكان الوزير يحرص على تقديم المال للخليفة ونساء قصره وخدمه ليضمن بقاءه فى الوزارة ، كما كان يثقل كاهل الأهلين بالضرائب ، ويستعمل أساليب العَسف والشدة مع الأهالى فى جمعها ، ويصادر أتباع الوزير المخلوع .

وقد استعان الخليفة الراضى فى شئون دولته ببعض وزراء ضعاف ، كانوا يبذلون للخليفة كثيراً من المال ليرفعهم إلى مرتبة الوزارة . وليس أدل على ذلك مما بذله أبو على بن مقلة عندما تقلد الوزارة للمرة الثالثة فى عهد الراضى ؛ فقد دفع

---

(١) ابن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٤١ — ٢٤٢ .

للخليفة خمسمائة ألف دينار ، غير أنه لم يتمتع بالوزارة طويلاً ، إذ ثار عليه الجند ، وقامت فى البلاد فتنة انتهت بعزله ، واستوزر الراضى عبد الرحمن ابن عيسى بن داود بن الجراح ، فظهر عجزه عن إدارة البلاد . فقلد الراضى أخاه الوزارة ، فاختلت أمور الدولة فى عهد وزارته . ولم يلبث أن استقال من منصبه ، فحل محله أبو جعفر محمد بن القاسم الكَرْخِىّ . وكان كغيره من الوزراء الذين سبقوه ، ضعيف الجانب ، لم يقم بأى عمل فى سبيل إصلاح شئون البلاد وإقالتها من عثرتها ، بل لقد اشتد ضعف الدولة فى عهده ، واضطر أخيراً إلى الاختفاء حتى لا يلحق به أذى الأهلين .

ولما رأى الخليفة الراضى أن الكرخى قد عجز عن النهوض بأعباء الوزارة ، استوزر سليمان بن الحسن بن مَخْلد ، فعجز هو أيضاً عن إدارة شئون البلاد ، لازدياد نفوذ كبار القواد وتدخلهم فى أمور الدولة ، مما دعا الخليفة الراضى إلى استمالة ابن رائق الذى كان يلى واسط والبصرة ، وسلم إليه مقاليد الأمور ولقبه بلقب « أمير الأمراء » ، « وصار ابن رائق وكاتبه ينظران فى كافة شئون الدولة » ، وصارت أموال النواحى تحمل إلى خزائن الأمراء ، فيأمرون وينهون فيها ، وينفقونها كما يرون ويطلقون لنفقات السلطان ما يريدون ، وبطلت بيوت الأموال[1] » . وهكذا ضعف شأن الوزارة فى عهد الراضى ، وحلت محلها إمرة الأمراء ، وأصبح أمير الأمراء يتدخل فى تعيين الوزراء وعزلهم .

(و) الوزارة فى عهد السلاجقة :

كانت بلاد العراق فى العصر السلجوقى الأول (٤٤٧ — ٥٥١ هـ) مليئة بالحوادث . فقد امتد شر الباطنية إلى الخلفاء وكبار رجال الدولة . على أن هذا

---

(١) مسكويه : تجارب الأمم جـ ١ ص ١٩٢ .

العصر كان ـ على الرغم من ذلك ـ يمتاز بمزايا عدة . فقد ظهر فيه كثير من الوزراء . فقد كان أبو شجاع وزير المقتدى (٤٦٧ — ٤٨٧ هـ) يجلس للمظالم بعد صلاة الظهر ، وكان الحجاب ينادون فى الناس : « من كانت له حاجة فليعرضها » . وكان هذا الوزير ليناً حليماً متسامحاً ، فلما وقعت الفتن بين أهل السنة والشيعة بالكرخ وباب البصرة فى بغداد ، حرص على تهدئة الخواطر وحال دون إراقة الدماء .

ومن وزراء هذا العهد أبو على الحسن بن على بن صَدَقة ، وزر للمسترشد سنة ٥١٣ هـ ، وكان كما وصفه صاحب الفخرى : « عالماً بقوانين الرياسة خبيراً » . وقد لقبه المسترشد بهذه الألقاب ، وهى : « جلال الدين ، سيد الوزراء ، صدر الشرق والغرب ، ظهير أمير المؤمنين » . ولكن الخليفة المسترشد قبض عليه وعزله عن الوزارة ، لأن وزير السلطان السلجوقى كان يحقد عليه . وسرعان ما زال ما بين الوزيرين من سوء التفاهم ، فأعيد ابن صدقة إلى الوزارة ، وخلع عليه الخليفة المسترشد ، وأمر أرباب الدولة أن يمشوا بين يديه إذا سار إلى ديوان الوزارة ، فكان ـ كما يقول ابن طباطبا[1] ـ « أول وزير مشى أربابُ الدولة بين يديه رجّالة » .

ومن وزراء المسترشد الشريف أبو القاسم الزينبى ؛ وكان ملماً بقوانين الوزارة . ولما استوزره قال له : كل من رُدت إليه الوزارة شرف بها إلا أنت فإن الوزارة شرفت بك ، وأمر أرباب المناصب بالمسير بين يديه إلى الديوان .

وكان ابن هبيرة من أحسن الوزراء ، وكانت له اليد الطولى فى تدبير الدولة وضبط المملكة ، مع تفوقه فى العلم والتأليف والشعر .

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٧٠ .

ومن وزراء هذا العصر أبو نصر أحمد ابن الوزير نظام الملك المشهور : حكم بين الناس بالعدل ورفع عنهم الظلم . روى ابن طباطبا[1] أن الخليفة المسترشد لما عزم على عمارة سور بغداد فرض على الناس خمسة عشر ألف دينار ؛ فقام هذا الوزير فأداها عن الناس من ماله .

ومن وزارة هذا العصر أبو شروان خالد بن محمد القاشانى وزير المسترشد . فقد تولى الوزارة للخلفاء العباسيين وسلاطين السلاجقة . وكان يعتذر عن قبول الوزارة ، وصنف له الحريرى المقامات الحريرية ، واشتهر بالتواضع حتى كان يقوم لكل من دخل عليه .

روى ابن طباطبا[2] أن الخليفة الناصر (٥٧٦ — ٦٢٢ هـ) لما استوزر مؤيد الدين القُمّى خلع عليه خلع الوزارة ، ثم جلس فى منصب الوزارة والناس بين يديه ، فبرز من حضرة الخليفة مكتوب لطيف فى قدر الخنصر بخط يد الناصر ، فقرىء على الناس ، فكان فيه : بسم الله الرحمن الرحيم ؛ من محمد ابن برز القمى نائبنا فى البلاد والعباد ، فمن أطاعه فقد أطاعنا ، ومن أطاعنا فقد أطاع الله ، ومن أطاع الله أدخله الجنة ، ومن عصاه فقد عصانا ، ومن عصانا فقد عصى الله ، ومن عصى الله أدخله النار . فنبُل القمى بهذا التوقيع فى عيون الناس ، وعلت مكانته .

(ز) الوزارة فى مصر :

لم يتقلد الوزارة فى مصر أحد فى عهد تبعية الخلفاء الراشدين والأمويين ، لأن هؤلاء الخلفاء لم يكونوا قد استحدثوا نظام الوزارة بعد ، بل اكتفوا

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٧٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٣٦ .

بأن يرسلوا إلى مصر ولاة يصرفون شئونها ، ولم تعرف الوزارة فى مصر قبل عهد الإخشيديين . وكل ما نعرفه هو أن أحمد بن طولون اتخذ أحمد بن محمد الواسطى كاتباً له ، يعتمد عليه فى إدارة شئون الدولة . ولما خرج إلى الشام سنة ٢٦٤ هـ ، واستخلف ابنه العباس على مصر ، ضم إليه كاتبه الواسطى ليكون ناصحاً له ومشيراً ، وأوصى ابنه العباس باتباع مشورته وقال له : يا بنى ! أحمد ابن محمد قد عجم أمرى وخبر ما يصلحه ، فأقبل عليه وفوض إليه ، وتضافرا على حسن الأثر فيما أنتما بسبيله . فكان الكاتب يقوم بعمل الوزير ، أو بعبارة أخرى يضطلع بأعباء ما يسمى وزارة التفويض .

١ — الوزارة فى عهد الفاطميين :

وممن تقلد منصب الوزارة فى مصر فى عهد العباسيين والإخشيديين أبو الفضل جعفر بن الفرات . وقد أبى جوهر فى بادئ الأمر أن يلقبه بالوزير ، ولكنه أقره فى منصبه ، تمشياً مع سياسته العامة التى كانت ترمى إلى عدم إحلال الشيعيين محل السنيين فى المناصب دفعة واحدة حتى لا يقف دولاب الأعمال الحكومية . ولم يبق لابن الفرات من منصبه إلا الاسم فقط ؛ فقد عين جوهر خادماً يراقبه فى حركاته وسكناته . ومن ثم ضعف نفوذ هذا الوزير . ويحدثنا ياقوت أن جعفر بن الفرات اعتذر عن البقاء فى منصب الوزارة بعد وصول الخليفة المعز إلى مصر[١] .

وقد عهد المعز إلى يعقوب بن كلس وعُسلوج بن الحسن بإدارة شئون الدولة الحربية والمدنية ، كما قلدهما (١٤ المحرم سنة ٣٦٣ هـ) الخراج والحسبة

---

(١) ابن ميسر : تاريخ مصر ص ٥١ .

والسواحل والأعشار(١) والجوالى(٢) والأحباس(٣) والمواريث والشرطتين .

وفى أوائل عهد الخليفة الحاكم (٣٨٦ - ٤١١ هـ) عزل الوزير عيسى بن نسطورس ، وتقلد الوزارة ، التى أصبح يطلق عليها « الوساطة » أبو محمد الحسين ابن عمار زعيم الكتاميين المغاربة ، وكانوا عصب الخلافة الفاطمية وقوتها فى مصر ، ولقب أمين الدولة . ثم أسندت الوزارة من بعده إلى برجوان أستاذ الحاكم ومستشاره . وقد ظل الخليفة الحاكم تحت إشراف برجوان الذى قتل فى شهر ربيع الثانى سنة ٣٩٠ هـ(٤).

وعلى الرغم من كل هذه العظمة التى كان يتمتع بها الوزير فى ذلك العصر ، كانت سلطته محدودة؛ إذ كان بقاؤه فى مركزه متوقفاً على تمتعه برضى الخليفة وتعضيده . غير أن تلك العظمة لم تلبث أن تبدلت ، ولا سيا فى العهد الأخير من أيام الفاطميين (٤٦٥ - ٥٦٧ / ١٠٩٣ - ١١٧١) ، بمعنى أن الوزارة أصبحت وزارة تفويض .

وفى عهد الخليفة المستنصر الفاطمى (٤٢٧ - ٤٨٧ هـ) قامت وزارة التفويض كوزارة يحيى وجعفر البرمكى فى عهد هارون الرشيد . فقد استدعى المستنصر بدر الجمالى والى عكاء ، لإصلاح أمور مصر بعد « الشدة العظمى » التى استمرت بها سبع سنوات (٤٥٧ - ٤٦٥ هـ) ، بعد أن أخفق الوزير اليازورى فى تخفيف

---

(١) الأعشار : فرضها عمر بن الخطاب فى بادىء الأمر على التجار غير المسلمين .

(٢) الجوالى : هى عبارة عن اختيار الأحسن من كل شىء ، سواء الممتلكات أو الشاة .

(٣) الأحباس : هى كل ما يوقف على جهة من جهات الخير ، ويصرف ما يتحصل من أموالها حسبما أراده الواقف

(٤) أبو شجاع : « ذيل كتاب تجارب الأمم ج ٣ ص ٢٢٢ . ابن منجب الصيرفى : الاشارة إلى من نال الوزارة ص ٢٧

وطأتها . ويتبين لنا مبلغ تزعزع مركز الدولة الفاطمية[١] من تعاقب أربعين وزارة مختلفة فى تسع سنوات . وكان الخليفة المستنصر ومن جاء بعده من الضعف بحيث لم يبق لهم من النفوذ شىء حتى أطلق على هذا العصر « عصر الوزراء العظام » .

ولا غرو فقد تلاشت شخصية الخلفاء ، وزادت سلطة الوزراء ، وأصبح فى أيديهم أمر تعيين الخلفاء وعزلهم ، وكانوا يختارون أضعفهم إرادة حتى يكون ألعوبة فى أيديهم . وقد ظهر ذلك واضحاً فى عهد الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى الذى كان يتمتع بالسلطة المطلقة ، وأصبحت فى قبضة يده موارد الدولة الفاطمية الواسعة ، كما غدت داره المحور الذى تدور عليه الأعمال الحكومية .

وليس أدل على ذلك مما حدث فى عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمى ، لولا أن أتاح الله لها بدر الجمالى والى عكاء الذى استطاع بعزمه وشدة بأسه أن يعيد إلى البلاد النظام والحياة . وقد قبض بدر الجمالى على زمام السلطة سنة ٤٦٥ هـ ، وظل فى مصر إلى أن مات فى خلافة المستنصر ؛ فتولى الوزارة بعده ابنه شاهنشاه الذى استبد بالسلطة حتى أصبح المستنصر فى عهده كالمحجور عليه . وهنا نرى الدولة الفاطمية تدخل فى طور جديد أصبح الوزير فيه رب السيف والقلم ، وفى هذا العصر ازدادت سلطة الوزراء وتضخمت ثروتهم .

على أثر وفاة المستنصر استبد الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى بالسلطة ، فولى المستعلى الخلافة دون أخيه نزار الذى ولاه أبوه عهده . وتذكر لنا المصادر العربية أن الوزير الأفضل دخل مرة من أحد أبواب قصر المستنصر راكباً بغلة ،

---

(١) ابن منجب ص ٤٠ — ٤١ .

فلما رآه نزار قال له : « انزل يا أرمنى يا نجس » ؛ فحقد عليه الأفضل وانتهز فرصة وفاة المستنصر وحال دون تقلد نزار الخلافة كما تقدم .

كان الوزير فى هذا العهد يتمتع بالسلطة المطلقة ، كما كان فى قبضة يده خراج الدولة . وكانت داره المحور الذى تدور عليه أعمال تلك الدولة الواسعة ، التى لم تكن تابعة للخلفاء إلا إسماً فقط .

وكان المستعلى مسلوب السلطة مع الأفضل ، وظل على ذلك إلى عهد الآمر (٤٩٥ ـ ٥٢٤ هـ) الذى فكر فى قتله ، وتم له ذلك ، فآلت الوزارة إلى أبى عبد الله المأمون بن البطائحى .

واعتلى الوزارة فى أواخر أيام العاضد الفاطمى (٥٥٥ ـ ٥٦٧ هـ) أسد الدين شيركوه بعد أن قتل شاور بأمر نور الدين . ولكن شيركوه مات بعد أن حكم شهرين ، وخلفه فى هذا المنصب ابن أخيه صلاح الدين يوسف بن أيوب ، الذى لقب نفسه بالملك الناصر ، وقضى على الدولة الفاطمية وأسس الدولة الأيوبية .

٢ — الوزارة فى عهد المماليك :

وظلت الوزارة قائمة فى مصر فى عهد المماليك ؛ فقد اتخذ بيبرس وزيراً له ، وكان يستشيره فى أمور الدولة ، كما كان واسطة بينه وبين الرعية . وكان هذا الوزير يقوم بتنفيذ رغبات السلطان وأوامره ، وإسداء النصح والإرشاد له ، إذا ما استأنس برأيه فى أمر من أمور الدولة . غير أن هذا الوزير لم يكن يتمتع بكامل سلطته لقيام « النائب[1] » مقام السلطان أثناء غيابه . وكان يراقب السلطان

(١) ويعبر عنه بالنائب الكافل ، وهو يحكم فى كل ما يحكم فيه السلطان ، ويعلم فى التقاليد والتواقيع والمناشير وعلى كل ما يعلم عليه السلطان : ويستخدم الجند من غير مشاورة السلطان ، ويعين أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة وكتابة السر ؛ وقل ألا يجاب فيمن يعينه ، وهو سلطان مختصر بل هو السلطان الثانى (صبح الأعشى ج ٤ ص ١٦ ـ ١٧) .

فى أسفاره وحروبه وزير آخر يعرف باسم « وزير الصحبة » ليتسنى للوزير الأصلى أن يقيم بالقاهرة مقر عمله. وقد ظلت الوزارة قائمة، حتى ولى الناصر محمد ابن قلاوون (١٢٩٠ — ١٣٤١ م) سلطنة مصر، فلم يتخذ له وزيراً واعتمد على « ناظر الخاصة » فى إدارة شئون البلاد. وكانت رتبته تلى رتبة الوزارة.

بذلك نرى أن سلاطين المماليك فى ذلك العصر لم يُعنوا بأن يتخذوا لهم وزراء يعاونونهم فى إدارة شئون الدولة، كما كانت الحال فى عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية؛ فأضعفوا أولا من نفوذهم ثم استبدلوا بهم بعض كبار الموظفين، وأصبح كل من « ناظر الدولة » و « ناظر الخاصة » يقوم بمهام الوزارة. ولعلهم عمدوا إلى ذلك خشية أن يزداد نفوذ الوزراء فيعملون على تقويض سلطتهم وخلعهم من عروشهم، كما كانت الحال فى أواخر عهد العباسيين والفاطميين.

أما عن مركز الوزير فى عهد المماليك فيقول ابن خلدون: « ثم جاءت دولة الترك آخراً بمصر، فرأوا أن الوزارة قد ابتُذلت بترفّع أولئك عنها، ودفعها لمن يقوم بها للخليفة المحجور. ونظرهُ مع ذلك متعقّب بنظر الأمير، فصارت مرءوسة ناقصة، فاستنكف أهل هذه الرتبة العالية فى الدولة عن اسم الوزارة، وصار صاحب الأحكام والنظر فى الجند يسمى عندهم بالنائب لهذا العهد، وبقى اسم الحاجب فى مدلوله، واختص اسم الوزير عندهم بالنظر فى الجباية ».

(ح) الوزارة فى الأندلس:

لم يكن إطلاق لفظ الوزارة فى الدولة الأموية شائعا كما كان فى الدولة العباسية فى المشرق وفى الدولة الفاطمية فى مصر. بل كان يطلق على من يتقلد الوزارة فى الأندلس اسم الحاجب تارة واسم الوزير أو ذى الوزارتين تارة أخرى. ولهذا نرى أن الحاجب فى الدولة الأموية فى الأندلس لم يُقصد به ذلك الموظف

الذى يحجب السلطان عن الخاصة والعامة ، كما كانت الحال عند الخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين ، وإنما قصد به هنا مَنْ يتولى الوزارة بمعناها المعروف ، فكان الحاجب ، كما ذكر ابن خلدون[١] ، يقوم بعمل رئيس الوزراء اليوم ، ويتولى رياسة مجلس الوزراء الذى يشرف على شئون الدولة .

وقد وزعت أعباء الوزير أو رئيس الوزراء كما يسمى اليوم بين جماعة من كبار موظفى الدولة للاستعانة بهم ومشاورتهم ، ويختار منهم الأمير أو الخليفة شخصاً يسميه الحاجب ، وجعل للمالية وزيراً ، وللرسائل وزيرا ، والمظالم وزيرا ، والنظر فى أحوال أهل الثغور أو الولايات وزيراً وهكذا . وجعل لهم مكان خاص يجتمعون فيه وينفذون أوامر السلطان ، كل فى دائرة اختصاصه . واختير أحدهم للتردد على الأمير أو الخليفة والنيابة عنه فى كل وقت ، وقد عرف باسم الحاجب . وظلت الحال على ذلك حتى عهد ملوك الطوائف ، فأصبح اسم الوزارة عاما لكل من مجالس الملوك ويختص بهم ، وغدا الوزير الذى ينوب عن الملك يعرف بذى الوزارتين[٢] .

ولم يكن مجلس الحاجب ، أو بعبارة أخرى مجلس الوزراء ، هو وحده الذى يدير شئون الدولة ، بل كان إلى جانبه مجلس آخر يسمى «مجلس الشورى» يرأسه الأمير أو الخليفة ، ويضم كبار رجال الدولة وبعض الأمراء من أفراد البيت الأموى .

وكان عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ — ٣٥٠ هـ) أول مَنْ لقب وزيره بذى الوزارتين ، مقتدياً فى ذلك بالعباسيين ، لجمعه بين خطتى السيف والقلم . فى سنة ٣٢٧ هـ (٩٣٨ م) لقب الخليفة الأموى فى الأندلس أحمد بن عبد الملك بن شهيد

---

(١) مقدمة ص ٢٠٨ .

(٢) المقرى : نفح الطيب ج ١ ص ١٠٢ .

ذا الوزارتين ، وضاعف له راتبه . وكان هذا الموظف يقوم ببعض أعمال الحاجب إذا اشتد ضغط العمل عليه . وقد أسند الأمويون الوزارة أحياناً إلى غير المسلمين من أهل الذمة ، كما فعل عبد الرحمن الناصر مع حسداى بن شبروط الذى بعث به سفيراً إلى « أوتو » إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة .

ولما ضعفت الدولة الأموية فى الأندلس ازداد نفوذ الحاجب ، حتى إن الخليفة لم يعد له من الأمر شىء . وأحسن مثل لذلك المنصور بن أبى عامر الذى تخلص من جعفر المُصْحَفى الحاجب فى عهد هشام المؤيد (٣٦٦ — ٣٩٩ هـ) ليصفو له الجو فى بلاد الأندلس ، وخلفه فى كرسى الحجابة ، وأصبح الحاكم المطلق للدولة الأموية فى هذه البلاد ، حتى دعى له على المنابر ، وضربت السكة باسمه بعد الخليفة ، ونقش اسمه على الملابس المنسوجة بالذهب كما كان ينسج اسم الخلفاء[١] .

راتب الوزير :

ولم يكن راتب الوزير محدوداً ، كما أنه لم يكن مقصوراً على الوزير نفسه ، بل كان يعطى أولاده وإخوته رواتبَ معيّنة . هذا إلى ما كان يمنحه الوزير من الإقطاعات والهدايا والخلع فى المواسم والأعياد . وكان راتب يعقوب بن كلس وزير الخليفة العزيز بالله الفاطمى مائة ألف دينار فى السنة . وقد ترك بعد وفاته أربعة آلاف من الشبان الذين اتخذهم من حُرّ ماله ، ومن الجواهر الثمينة ماقُدرت قيمته بأربعة آلاف دينار ، ومن المصوغات ما بلغت قيمته خمسمائة ألف دينار ، وغير ذلك كثير .

---

(١) أنظر حسن ابراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسى ج ٣ (الطبعة السادسة ، القاهرة ١٩٦٢) ص ٢٦٣ — ٢٦٤ .

وقد بلغت ثروة الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى من الضخامة مبلغاً كبيراً . فقد كان فى داره التى بناها سنة ٥٠١ هـ، ستة آلاف ألف دينار من الذهب ، وثلاثة آلاف ألف دينار من الورق (الفضة) . وكانت له عشرة بيوت فى كل منها عشرة مسامير من ذهب ، كل مسمار وزنه مائتا مثقال . وكان عنده من الأبقار والجاموس والأغنام والجمال ما بلغ ضمان ألبانه وضياعه أربعين ألف دينار فى السنة . وبلغ راتب يحيى بن هبيرة وزير الخليفة المقتفى العباسى (٥٣٠ — ٥٥٥ هـ) مائة ألف دينار فى السنة .

٣ — الكتابة

(ا) الكتابة فى عهد الخلفاء الراشدين :

ظهر بتوالى الأيام أن الأعباء التى كان يقوم بها الوزير مُرْهقة لا يستطيع القيام بها رجل واحد . لذلك أصبح من الضرورى تعيين موظفين يعاونون الوزير للإشراف على الدواوين أى الوزارات فى العصر الحديث) .

وكان الكاتب من أكبر أعوان الخليفة . قال ابن خلدون : « إن أحوال السلطان وتصرفاته لا تعدو أربعة ، لأنها :

إما أن تكون فى أمور حماية الكافة وأسبابها من النظر فى الجند والسلاح والحروب وسائر أمور الحماية والمطالبة ، وصاحب هذا هو الوزير المتعارف فى الدول القديمة بالمشرق ، ولهذا العهد بالمغرب ، وإما أن تكون فى أمور مخاطباته لمنْ بَعُدَ عنه فى المكان أو فى الزمان ، وتنفيذه الأوامر فيمنْ هو محجوب عنه ، وصاحب هذا هو الكاتب .

وإما أن تكون فى أمور جباية المال وإنفاقه وضبط ذلك من جميع وجوهه أن يكون بمضيعة ، وصاحب هذا هو صاحب المال والجباية .

وإما أن يكون فى مدافعة الناس ذوى الحاجات عنه أن يزدحموا عليه فيشغلوه عن فهمه ، وهذا راجع لصاحب الباب الذى يحجبه .

وكان الخليفة يختار كاتبه من بين الذين يجيدون الخط ، وكان أغلبهم يعبر عن رأيه بأبلغ العبارات . وكان عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلىّ بن أبى طالب ، وزيد بن ثابت ، ومعاوية بن أبى سفيان ، والمغيرة بن شعبه ، وسعيد ابن العاص ، يكتبون القرآن ويحررون الكتب التى كان الرسول الكريم يرسلها إلى الملوك والأمراء .

ولما ولى أبو بكر الخلافة اتخذ عثمان بن عفان كاتباً له ، واتخذ عمر زيد ابن ثابت وعبدالله بن الأرقم ، واتخذ عثمان مروان بن الحكم . وروى الجهشيارى[١] أن على بن أبى طالب قال لكاتبه : « يا عبد الله ، ألِق[٢] دواتك ، وأطِل شَباة[٣] قلمك ، وفرّج بين السطور وقرْمِط[٤] بين الحروف » .

(ب) الكتابة فى عهد الأمويين والعباسيين :

ولما انتقلت الخلافة إلى بنى أمية تعدد الكتاب لتعدد مصالح الدولة ، وأصبح الكتاب خمسة : كاتب الرسائل ، وكاتب الخراج ، وكاتب الجند ، وكاتب الشرطة ، وكاتب القاضى . وكان كاتب الرسائل أهم هؤلاء الكتاب . وكان الخلفاء لا يولون هذا المنصب إلا أقرباءهم وخاصتهم ، وظلوا على ذلك إلى أيام العباسيين[٥] .

---

(١) كتاب الوزراء والكتاب ص ٢٣ .
(٢) الاق الدواة يليقها أصلح مدادها .
(٣) بفتح الشين سن القلم .
(٤) القرمطة الدقة فى الكتابة والتقريب بين الحروف .
(٥) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٥ ــ ٢٠٦ .

وكان ديوان الرسائل فى عهد العباسيين من الدواوين الهامة فى الدولة . وكانت مهنة صاحب هذا الديوان ، الذى لا يقل مركزه عن مركز الوزير ، إذاعة المراسيم والبراءات ، وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة بعد اعتمادها من الخليفة ، ومراجعة الرسائل الرسمية ووضعها فى الصيغة النهائية وختمها بخاتمه . كما كان كاتب الرسائل يجلس مع الخليفة فى مجلس القضاء للنظر فى المظالم وختم الأحكام بخاتم الخليفة . وقد جرت العادة أن يتسلم الشاكى أو المدعى صورة من الحكم ، ثم تحفظ الصورة الأصلية فى دار السجلات . وقد قضت طبيعة العمل المتصل بهذا الديوان وماله من أهمية وخطر ، وحرص الخلفاء على أن تدون الرسائل بأسلوب شائق بليغ ، أن كان الخلفاء يختارون رجال الأدب من أعرق الأسر ممن عرفوا بسعة العلم ورصانة الأسلوب .

ومن الكتاب الذين ذاع صيتهم فى عهد بنى أمية زياد بن أبيه كاتب أبى موسى الأشعرى ، وسالم كاتب هشام بن عبد الملك، وعبد الحميد الكاتب كاتب مروان بن محمد .

وكان كاتب الرسائل يتولى مكاتبة الأمراء والملوك عن الخليفة ، وكثيراً ما كان يتولى الخليفة ذلك بنفسه . فقد أثر عن أبى جعفر المنصور أنه لما جاءه كتاب محمد ابن عبد الله بن الحسن العلوى، هم كاتبه أن يجيبه ، فقال له المنصور : « لا ! بل أنا أجيبه إذ تقارعنا على الأحساب ، فدعنى وإياه » . كذلك كان الوزير يتولى الكتابة أحياناً .

وقد زخر العصر العباسى الأول بطائفة من الكتاب لم يسمح الدهر بمثلهم . فقد اشتهر يحيى بن خالد البرمكى والفضل بن الربيع فى عهد هارون الرشيد ، والفضل والحسن ابنا سهل وأحمد بن يوسف فى عهد المأمون ، واشتهر محمد بن عبد الملك الزيات والحسن بن وهب وأحمد بن المدبر فى عهد المعتصم والواثق .

« وكان ملوك فارس يسمون كتّاب الرسائل تراجمة الملوك ، وكانوا يقولون لهم : لا تحملنكم الرغبة فى تخفيف الكلام على حذف معانيه ، وترك ترتيبه والإبلاغ فيه ، وتوهين حججه » .

(ج) الكتابة فى عهد الطولونيين :

لم تعرف الوزارة فى مصر قبل عهد الإخشيديين ، بل كان ولاة مصر قبل ذلك يستعينون بالكتّاب الذين كانوا يؤدون أعمال الوزير ، وإن لم يطلق عليهم هذا الاسم . وقد اتخذ احمد بن طولون أحمد بن محمد الواسطى كاتباً له. ولما أنفذه إلى سامرّا ، حاضرة الدولة العباسية فى ذلك الحين ، اتخذ رجلا من أهل مصر كاتبا له . على أنه يظهر أنه لم يكن من الكفاية بحيث يستطيع الاضطلاع بأعباء هذا المنصب ، بدليل نصيحة أحمد بن خاقان الوزير بن طولون بصرفه ، فقال له ابن طولون : « أنا أحتمله لأنه مصرى » ، فقال خاقان : « أراك أيها الأمير تفضل الكاتب المصرى على الكاتب البغدادى قال : لا والله ، ولكن أصلح الأشياء لِمَنْ ملك بلداً أن يكون كاتبه منه ، وأن يكون شمل الكاتب فيه ؛ فإنه يجتمع له فى ذلك البلد أمور صالحة ، منها: أن تكون بطانة الكاتب وحاشيته فى ذلك البلد،فيعود مرفقه على فريق من أهله،ومنها : رغبته فى اعتقاد المستغلات به صفاقا (ضمانا) لجناياته . وهو مع هذا وشمله ظاهرون ومستقرون فى خدمتى . والكاتب العراقى ليس كذلك ؛ لأنه يعتقد المستغلات فى بلده النائى عنه وعنى ، ويستبطن الرباع ، ومَنْ يشير عليه أن يعمّر بلده الذى يعمل فيه ، وهو فى كل وقت متطلع إلى بلده .فبهذا السبب زهدت فى كتّاب سرّ من رأى (أى سامرا) ، مع علمى بتقدمهم فى الكتابة والرجاحة فصوبت رأيه ورأيت عذره »[١] .

---

(١) ابن الداية : سيرة أحمد بن طولون ص ١٥ .

وقد نهج ابن طولون هذه السياسة ليتألف بذلك قلوب المصريين ، لأنهم أدرى بمصلحة بلادهم وأحرص على تقدمها ورقيها .

اتخذ ابن طولون أيضاً كاتب السر ، وهو بمثابة سكرتيره الخاص . كما اتخذ كاتب الإنشاء والمراسلات ، ومهنته تحرير الكتب التي يرسلها الأمير إلى غيره من الملوك والأمراء ، وما يترتب على ذلك من تبادل الرسائل بينه و بينهم .

(و) الكتابة في عهد الفاطميين :

وكانت الكتابة في عهد الفاطميين تلي الوزارة في الرتبة ، فقد كانت إحدى المناصب العالية التي كان الخلفاء لا يسندونها إلا لمن أنسوا فيهم الكفاية والقدرة على معالجة الأمور ، كما كانت الخطوة الأولى إلى الوزارة إذا ما حاز صاحبها رضاء الخليفة .

اتخذ الخليفة المعز لدين الله الفاطمي جوهراً الصقلي كاتباً له سنة ٣٤١ هـ ، لأنه كان كاتباً بليغاً ، كما كان عفاً جم الأدب في كتابته . وكان الكاتب في عهد الفاطميين في مصر يقوم بعمل الوزير إذا استغنى عنه الخليفة ، وكان يسمى أحياناً صاحب الوساطة . ومن ثم لم يكن هناك اختلاف في الوظيفة بين الوزير والكاتب وصاحب الوساطة .

وكان صاحب الإنشاء والمكاتبات في عهد الفاطميين يتقاضى راتباً شهرياً قدره مائة وخمسون ديناراً ، ويتقاضى كل كاتب من الكتاب الذين يعملون تحت إدارته ثلاثين ديناراً . ويلي صاحب الإنشاء في الرتبة صاحب القلم الدقيق ، الذي كان يوقع على المظالم ، ويجالس الخليفة في خلوته ، فيدارسه كتاب الله ويتلو عليه سير الأنبياء والخلفاء والعظماء والرجال ، ويحدثه عن مكارم الأخلاق ، ويعلمه تجويد الخط ، وكان راتبه مائة دينار في كل شهر ، وإذا جلس وضعت أمامه دواة محلاة بالذهب والفضة ، فإذا انتهى المجلس ألقى في هذه الدواة عشرة دنانير

مكافأة له ، وقرطاس فيه ثلاثة مثاقيل ند[1] ممزوج بالمسك ، ليتبخر به عند دخوله على الخليفة فى المرة التالية .

ولما أصبح الوزير فى آخر أيام الدولة الفاطمية صاحب السيف والقلم أخذ مجلس المظالم ، وإلى جانبه صاحب القلم الدقيق بدل كاتب السر . وكانت له سلطة التوقيع تحت توقيع الوزير ، بل النظر فى الشكاوى قبل انعقاد مجلس النظر فى المظالم . ويلى صاحب القلم الدقيق فى الرتبة صاحبُ القلم الجليل ، ويقوم بتسلم رقاع المظالم من صاحب القلم الدقيق ووضعها فى الصيغة القانونية قبل أن تعرض على الخليفة للتصديق عليها . وكان الكتاب يُختارون عادة ممن اشتهروا بسعة الاطلاع فى الأدب وامتازوا بالقدرة فى فن الإنشاء[2] .

وقد نبغ القُضاعى المتوفى سنة ٤٥٤ هـ (١٠٦٢ م) فى الكتابة فى أيام الفاطميين حتى صار من كتّاب البلاط ، مما جعل أبا القاسم الجَرْجرائى يعهد إليه فى أن يكتب العلامة أو الإشارة ، التى تذيّل بها الأوارق الرسمية لإعطائها الصيغة الرسمية ، وتتكون من هذه العبارة : « الحمد لله شكراً لنعمته[3] » . كذلك تقلد ديوان الرسائل فى عهد الخليفة الآمر الفاطمى ابن مُنجب الصّيرفى ، وكان من البارزين فى طبقة البلاط والمؤرخين .

وممن نبغ فى الكتابة فى عهد الأيوبيين القاضى الفاضل عبد الرحيم البيسانى المتوفى سنة ٥٩٦ هـ (١١٩٩ م) . وقد تقلد منصب الوزارة فى عهد صلاح الدين الأيوبى وولديه من بعده ، وخلف لنا كثيراً من الرسائل التى تمتاز بغزارة المادة التاريخية ، كما تمتاز بسلامة الأسلوب ووضوحه .

---

(١) الند (بالفتح) : عود يتبخر به ، وقيل : العنبر .
(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ج٣ ص ٤٩٠ — ٤٩٢ .
(٣) [illegible] ج ٣ ص ٤٨٧ — ٤٨٨ .

(هـ) الكتابة فى عهد المماليك :

ومن كبار موظفى الدولة فى عهد المماليك صاحب الإنشاء . وكان ديوان الإنشاء يتكون من طبقتين من الكتاب ، تُعرف الطبقة الأولى منهم بكتاب الدست ، وقد سُمّوا بذلك لجلوسهم للكتابة بين يدى السلطان ، ومهمتهم قراءة القصص على السلطان بعد أن يفرغ من قراءتها رئيس الديوان . أما الطبقة الثانية فتعرف بكتاب الدَّرْج ، وقد عرفوا بذلك لكتابتهم الرسائل والمنشورات على ورق مستطيل مركباً من عدة أوصال . وكانوا يقومون بكتابة ما يدونه صاحب الإنشاء وكتاب الدست على القصص وغير ذلك من المكاتبات والمراسيل. وكان عددهم يزداد كلما ازداد عدد كتاب الدست .

وقد تولى رئاسة ديوان الإنشاء فى أيام الملك الظاهر بيبرس فخر الدين بن لقمان ، وهو من الكتاب الذين اشتهروا بسعة الاطلاع فى الأدب والمقدرة فى فن الإنشاء. وكانت مهمته تسلم المكاتبات الواردة وعرضها على السلطان لبحثها واعتمادها ثم تولى الرد عليها . وكان رئيس هذا الديوان يلقب بصاحب ديوان الإنشاء ، غير أن ذلك اللقب لم يلبث أن تغير عندما ولى الديوان القاضى فتح الدين بن القاضى محيي الدين بن عبد الظاهر فى أيام المنصور قلاوون ، فلقب بكاتب السر ، وصار منذ ذلك الوقت يلقب بهذا اللقب كل من ولى ديوان الإنشاء .

وكان هذا الديوان يقوم فى ذلك العصر مقام وزارة الخارجية فى الوقت الحاضر ، إذ كانت تأتى إليه المكاتبات من جميع أنحاء الولايات والممالك التى كان بينها وبين مصر علاقات ، كما كانت تحرر به الكتب التى يرسلها السلطان إلى حلفائه .

ومن كتاب عهد المماليك شهاب الدين بن فضل الله العُمَرى المتوفى سنة ٧٥٥هـ

(١٣٥٤ م) : وقد تقلد ديوان الإنشاء فى عهد الناصر محمد بن قلاوون ونظم كثيراً من القصائد والأراجيز والموشحات . ومن أشهر كتبه كتاب مسالك الأبصار ويقع فى أربعة أجزاء .

٤ — الحجابة

(ا) الحجابة فى عهد الخلفاء الراشدين والأمويين :

كان الخلفاء الراشدون لا يمنعون أحداً من الدخول عليهم، بل كانوا يخاطبون الناس على اختلافهم بلا حجاب . فلما انتقلت الخلافة إلى بنى أمية اتخذ معاوية ومن جاء بعده من الخلفاء ، الحجّاب بعد حادثة الخوارج مع علىّ ومعاوية وعمرو ابن العاص ، وذلك خوفاً على أنفسهم من شر الناس ، وتلافياً لازدحامهم على أبوابهم ، وشغلهم عن النظر فى مهام الدولة[1] .

والحاجب موظف كبير يشبه كبير الأمناء فى هذا العصر . وكان يشغل منصباً سامياً فى البلاط ، ومهمته إدخال الناس على الخليفة ، بحسب أهمية مراكزهم . لكنهم كانوا يبيحون الدخول لثلاثة فى أى وقت شاءوا ، فقد قال عبد الملك ابن مروان لما ولى حاجبه : « قد وليتك حجابة بابى إلا عن ثلاثة : المؤذن للصلاة فانه داعى الله ، وصاحب البريد فأمرٌ ما جاء به ، وصاحب الطعام لئلا يفسد » .

كذلك أوصى عبد الملك أخاه عبدالعزيز واليه على مصر (٦٥ — ٨٦ هـ) فقال : « أبسط بِشْرك ، وألِنْ كَنَفَك ، وآثر الرفق فى الأمور ، فإنه أبلغ بك . وانظر حاجبك فليكن من خير أهلك ، فإنه وجهك ولسانك ، ولا يقفنّ أحد ببابك ، إلا أعلمك مكانه لتكون أنت الذى تأذن له أو ترده » .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٢٠٥ — ٢٠٦

(ب) الحجابة فى عهد العباسيين :

وقد اقتدى الخلفاء العباسيون ببنى أمية ، فاتخذوا الحجاب ، وزادوا فى منع الناس عن لقاء الخليفة إلا فى الأمور الهامة . وهـذا ما يسميه ابن خلدون[١] بالحجاب الثانى . فصار بين الناس و بين الخليفة داران : دار الخاصة ودار العامة، يقابل كل طائفة فى مكان معين على ما يراه الحجاب . ثم تطرقوا عند انحطاط الدولة إلى حجاب ثالث أشد من الأولين . يقول ابن خلدون : « هذا اللقب كان مخصوصاً فى الدولة الأموية والعباسية بمن يحجب السلطان عن العامة ، ويغلق بابه دونهم أو يفتحه لهم على قدره فى مواقيته . وكانت هذه منزلة يومئذ عن الخطط مرءوسه لها ، إذ الوزير متصرف فيها بما يراه » .

وقد علت مرتبة الحاجب بارتقاء الحضارة الإسلامية فى أيام العباسيين ، فأصبح يستشار فى كثير من أمور الدولة . ومن أبرز الحجاب فى العصر العباسى الأول « الفضل بن الربيع » الذى أوقع بالبرامكة عند الرشيد ، والذى كان له أثر ظاهر فى إحداث الخلاف بين الأمين وأخيه المأمون ، حين أغرى الأمين على أخذ العهد لابنه وخلع أخيه المأمون عن ولاية العهد . ويقول البيهقى[٢] : « قال الواثق لابن أبى دؤاد : من أولى الناس بالحجبة ؟ فقال مولى شفيق ، يصون لطلاقة وجهه من ولاه ويستعبد الناس لمولاه . فنظر الواثق إلى إيتاخ — وكان واقفاً على رأسه — فقالوا : قد ولاه أبو عبد الله الحجبة . فكان إيتاخ يعرف ذلك ويتقدم بين يديه إلى أن يبلغ مرتبته » .

وكثيراً ما كان الحاجب يتدخل فى أمور الدولة العباسية ويستبد بالنفوذ

---

(١) مقدمة ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .
(٢) كتاب المحاسن والمساوى ج ١ ص ١٢٤ .

دون الوزير ، ويلزم أصحاب الدواوين بالرجوع إليه فى كل أمور الدولة ، ويحتم عليهم بألا يفصلوا فى الأعمال إلا بعد موافقته .

(ح) الحجابة فى مصر والأندلس :-

ولم يكن الحاجب فى عهد الفاطميين يتمتع بذلك النفوذ الذى كان يتمتع به فى البلاد الإسلامية الأخرى . ولم تقتصر الحجابة على الخلفاء الفاطميين وحدهم ، بل لقد اتخذ قاضى القضاة أو الوزير حاجبا أو أكثر يقضون بين يديه إذا جلس للحكم. ولكن الحاجب كان ، بلا ريب ، من رجال البلاط الفاطمى ، بدليل ما ذكره القلقشندى عند كلامه على مجلس الملك فى عهد الفاطميين .

ويقول ابن خلدون عن الحجابة عند الفاطميين : « ثم لم يكن فى دول المغرب وإفريقية ذكر لهذا الاسم للبداوة التى كانت فيهم ، وربما يوجد فى دولة العبيديين بمصر عند استعظامها وحضارتها ، إلا أنه لقليل » . وكان صاحب الباب من كبار الموظفين فى عهد الفاطميين .

ومن أهم وظائف البلاط السلطانى فى عهد المماليك وظيفة « الحاجب » . وكانت مهمته إدخال الناس على السلطان ، حسبما تقضى الضرورة بالسماح لهم بالمثول بين يديه ، مراعياً فى ذلك مقامهم وأهمية أعمالهم . ولم تقف مهمته عند هذا الحد ، بل كان يفصل فيما يحدث بين الأمراء والجند بعد استشارة السلطان أو نائبه ، ثم أخذت سلطته تتسع تدريجياً حتى أصبح يقضى بين المغول الذين استوطنوا مصر طبقاً لأحكام السياسة (أو الياسة) التى وضعها جنكيزخان .

ويلى الحاجب فى الرتبة « الأستادار » و « الدوادار » و « والأمير جاندار » ؛ وكان يعهد إلى الأول بإدارة البيوت السلطانية ، ويبلغ الثانى الرسائل للسلطان

ويقدم إليه المنشورات للتوقيع عليها . أما الدوادار فكان يقف على باب السلطان ويستأذنه فى استقبال رجال الدولة وأعيانها .

أما عن الحجابة فى الدولة الأموية بالأندلس ، فقد « كانت — كما قال ابن خلدون — لمن يحجب السلطان عن الخاصة والعامة ، ويكون واسطة بينه وبين الوزراء فمن دونهم ، فكانت فى دولتهم رفيعة الغاية ، كما تراه فى أخبارهم كابن حديد وغيره من حجابهم . ثم لما جاء الاستبداد على الدولة اختص المستبد باسم الحجابة لشرفها ، فكان المنصور بن أبى عامر وأبناؤه كذلك . ولما بدوا فى مظاهر الملك وأطواره ، جاء من بعدهم من ملوك الطوائف فلم يتركوا لقبها ، وكانوا يعدونه شرفاً لهم . وكان أعظمهم ملكا بعد انتحال ألقاب الملك وأسمائه لا بد له من ذكر الحاجب وذى الوزارتين ، يعنون به السيف والقلم ، ويدلون (بضم الياء من الدلال بمعنى يتكبرون على الناس) بالحجابة على حجابة السلطان عن العامة والخاصة ، وبذى الوزارتين على جمعه لخطتى السيف والقلم .

الباب الثانى

النظام الإدارى

١ ــ الإمارة على البلدان

(١) نظام الحكم عند العرب قبل الإسلام :

كانت القبيلة عبارة عن جماعة من الناس تقيم فى مكان واحد ، ولها نظام حكومى على رأسه شيخ القبيلة ، ويرتبط أهل القبيلة بعضهم ببعض برابطة النسب والدم ، ويسعون لما فيه مصلحة القبيلة . ولم يكن للعرب نوع من الحكومات المعروفة الآن ، كما لم يكن هناك قضاء يحتكمون إليه ، أو شرطة تقرّ الأمن والنظام ، وجيش يدرأ عنهم الأخطار الخارجية . كذلك لم يكلفوا بدفع الضرائب لعدم وجود حكومة تقبض على زمام السلطة التنفيذية ، وتضرب على أيدى المعتدى وتوقع عليه العقاب المتناسب مع جرمه ؛ إنما كان للشخص المعتدَى عليه أن يثأر لنفسه بنفسه ، وعلى قبيلته أن تشد أزره ، ولا يصبح للمعتدى عليه حق فى المطالبة بالثأر إذا دفع المعتدى تعويضاً . أما إذا كان المعتدى أحد أقرباء المعتدى عليه ، أخذ الثأر منه وحده لا من قبيلته كلها . وكان الأحرار من العرب يحاربون تحت إمرة الأمير فى وقت الحرب ، أما فى وقت السلم فقد كانت الأسرة هى الشىء الوحيد المنظم .

كانت حكومة القبيلة ديمقراطية ، فقد كان شيخ القبيلة يجمع رؤساء العشائر الذين كان يتألف منهم شبه مجلس شيوخ القبيلة ، وذلك للتشاور والفصل فى الأمور التى تتعلق بإعلان الحرب و إقرار السلم ، أو التى تخص نظام القبيلة . ولم يكن للقبيلة قانون تسير على وَفق نصوصه ، بل كانت تحكم بما جرى عليه العرف ، كقتل القاتل عمداً ، وتقسيم أموال من يموت من رجالها . وقد قام العرف عندهم مقام القانون ؛ ومن ثَمّ تختلف القبيلة عن الدولة الحديثة التى تستند إلى القانون فى الأحكام .

(ب) نظام الحكم فى عهد الرسول

وكان من أظهر آثار الدين الإسلامى أنه آخى بين المسلمين على اختلاف قبائلهم ومراتبهم ، وأحل الوحدة الدينية محل الوحدة القومية ،فأصبحوا متساوين جميعاً — لا فرق بين السيد أو العبد — وغدوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . وقد مَنّ الله سبحانه وتعالى على المسلمين بقوله (وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ هُوَ الَّذِى أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (سورة الأنفال ٨ : ٦٢ — ٦٣) .

ولم تكن حكومة النبي صلى الله عليه وسلم حكومة دينية فحسب ، بل كانت حكومة سياسية أيضاً . فقد كان يقود الجيوش ويفصل فى الخصومات ويجبى الأموال . ومن ثم كان يجمع فى يده السلطتين : الدينية والدنيوية معًا . على أن هذه السلطة السياسية إنما جاءت عَرَضًا ، إذ كان الغرض الأول الذى بعث الرسول الكريم من أجله هو نشر الدعوة الإسلامية . لذلك كان الرسول يستشير كبار المهاجرين والأنصار ، من أمثال أبى بكر وعمر وعلى ويعمل برأيهم فى المسائل غير الدينية . وكان كثيراً ما يقول : « أشيروا علىّ أيها الناس » . أما فى المسائل الدينية فقد انفرد بها . وممن استشارهم الرسول حمزة وجعفر وأبو بكر وعمر وعلىّ وعبدالله بن مسعود وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وأبو ذرّ الغفارى والمقداد بن الأسود وبلال ؛ وقد سموا النقباء لأنهم ضمنوا للرسول إسلام قومهم .

وقد وضع الرسول نواة النظام الإدارى ؛ فقد كان يبعث إلى القبائل التى دخلت فى الإسلام مَنْ يقرئها القرآن . ولما هاجر إلى المدينة وضع نظام الدولة الإسلامية على ماتقدم : وكان يُنيب عنه عمالا على القبائل وعلى المدن ، وكان

على كل مدينة كبيرة بالحجاز واليمن وعلى كل قبيلة كبيرة عامل من قبله . وكانت وظيفة هؤلاء العمال الإمامة فى الصلاة وجمع الصدقات ، إذ لم يكن هناك خراج . ومن ثم لم يكن لهؤلاء العمال صفة سياسية . كذلك كان النبى إذا خرج للغزو أناب عنه بالمدينة أحد أصحابه لإمامة الناس فى الصلاة ، كما كان ينيب عنه أحياناً قائداً يقود سرية من السرايا . وكان يتخير عماله ممن اشتهروا بالصلاح والتقوى والعلم والتفقه فى الدين . وقد فرض النبى لعتاب بن أسيد (بضم الألف وفتح السين وسكون الياء على صيغة التصغير) الذى ولاه مكة درهما كل يوم ، فكان هذا الراتب أول ما وضع من الرواتب للعمال . أما كبار الصحابة فكانوا يعطون نصيبهم من الغنائم وغيرها .

(ج) الإمارة على البلدان فى عهد الخلفاء الراشدين

ظل النظام الإدارى للحكومة الإسلامية فى الجملة على ما كان عليه فى بلاد الفرس والروم . وقد وجد العرب أن هذه الأمم التى بنوا حضارتهم على أنقاضها كانت ذات تاريخ مجيد عريق ، من حيث الحضارة والمدنية والنظم السياسية وغيرها . كما وجد العرب فى تلك البلاد التى فتحوها نظاماً إدارياً ثابتاً ، فلم يكن بدٌ من قبول هذا النظام وإبقائه على ما كان عليه من قبل ، ثم إحداث ماعسى أن يتطلبه الإصلاح من التغيير الذى لا غنى للعرب عنه ، مما يتفق وعقائدهم الدينية ، ويتمشى مع مصلحة الشعوب التى دانت لحكم المسلمين . وكان النظام الإدارى فى صدر الإسلام وفى عهد بنى أمية نظاماً بسيطاً أولياً ، فلم يتبع نظام توزيع الأعمال على الإدارات المختلفة ، واختصاص كل إدارة بأعمال معينة كما فعل العباسيون فيما بعد .

ولما ولى أبو بكر الخلافة أقر عمال الرسول فى أعمالهم ، وقال له أبو عبيدة : أنا أكفيك المال ، وقال عمر : وأنا أكفيك القضاء : وكان أبو بكر يشاور أهل الرأى والفقه ، من أمثال عمر وعثمان وعلىّ وعبدالرحمن بن عوف ومُعاذ (بضم الميم)

ابن جبل وأبىّ (بضم الألف وفتح الباء وتشديد الياء مع ضمتين) بن كعب وزيد ابن ثابت . وكان ولاة المدينة هم الذين يختارون القضاة ويولونهم .

وقد قسمت بلاد العرب فى عهد أبى بكر إلى عدة ولايات ، هى : مكة والمدينة والطائف وصنعاء وحضرموت وَخولان وزَبيد (بفتح الزاى) ورِمَع (بكسر الراء وفتح الميم) والجَنَد (بفتح الجيم والنون) ونجران وجُرَش . (بضم الجيم وفتح الراء) والبحرين .

ولما اتسعت رقعة الدولة العربية فى خلافة عمر بن الخطاب ، قسم الدولة أقساما إدارية كبيرة ، ليسهل حكمها والإشراف على مواردها ، وهى ولاية الأهواز والبحرين ، وولاية سجستان ومُكران وكرمان ، وولاية طبرستان ، وولاية خراسان . وجعل بلاد فارس ثلاث ولايات ، بلاد العراق وقد قسم قسمين أحدهما حاضرته الكوفة ، والآخر حاضرته البصرة . وقسم بلاد الشام قسمين : أحدهما حاضرته حمص ، والثانى حاضرته دمشق ، وجعل فلسطين قسما قائماً بذاته . وقسم إفريقية إلى ثلاث ولايات : مصر العليا ، ومصر السفلى ، وغربى مصر وصحراء ليبيا .

لذلك كان عمر أول من وضع النظام الإدارى للدولة الإسلامية ونظم إدارتها . وكانت سياسته ترمى إلى تماسك بلاد العرب وإدماج بعضها فى بعض لتكون أمة واحدة هى الأمة العربية . وكانت سياسته ترمى إلى عدم اختلاط العرب بأهالى البلاد التى فتحوها حتى لا تضيع قوميتهم .

وقد عين عمر على هذه الولايات عمالا أو ولاة كانوا يستمدون سلطتهم من الخليفة ، الذى كان يجمع فى يده السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية .

وكان أمراء الأقاليم يسمون « عمالا » . ومعنى عامل يفيد أن صاحبه ليس مطلق السلطة . على أنه فيما بعد استعملت كلمة « والى » ، وهذا يشعر بالنفوذ والسلطان ، كما كانت الحال بالنسبة إلى الحجاج بن يوسف الثقفى والى العراق من قبل عبد الملك بن مروان ومن قبل ابنه يزيد من بعده . كذلك أطلقت عليه كلمة

« أمير » . وإن تطور اللفظ على هذا النحو ليدل على السلطة الاستبدادية التى تمتع بها الولاة . وأصبحت كلمة عامل فى عهد بنى أمية تطلق على رئيس الناحية الإدارية كالمدير الآن . وما يزال لقب عامل مستعملا فى كثير من البلاد العربية حتى الآن . كاليمن وبلاد المغرب . ويقول متز : كان حكام الولايات يلقبون بلقب أمير ، ذلك اللقب الذى كان يطلق على أمراء البيت المالك ، ولم يكن ثمة صلة بين لقب أمير أو عامل ولقب أمير الأمراء الذى أدخله الخلفاء العباسيون فى سنة ٣٢٤ هـ ، وتلقب به قائد القواد مؤنس الخادم الذى لم يعتبر نفسه أميراً قط . ثم جاء كافور الإخشيد فرفض أن يلقب بلقب أستاذ .

وكان فى كل إقليم عامل (أو والى أو أمير) يقوم بإمامة الناس فى الصلاة والفصل فى الخصومات وقيادة الجند فى الحرب وجمع المال ، وما إلى ذلك من مهام الدولة . وكان عامل الخراج أهم هؤلاء العمال ، فقد كان يعمل مع الوالى جنباً إلى جنب ـ هذا يدير دفة السياسة ، وذاك يتولى شئون الولاية المالية ـ وكان بمثابة الرقيب على أعمال الوالى ، مما أدى إلى تنازع السلطة والمنافسة بين الرجلين، الأمر الذى يعلل قصر عهد الولاة وعمال الخراج . وكان عامل الخراج يعين من قِبَل الخليفة مباشرة ، ولكن الأمير كانت له السيطرة التامة .

وقد اختار عمر بن الخطاب الولاة من العرب ، وسار على هذه السياسة من جاء بعده من الخلفاء الراشدين . وقد خطب عمر الناس يوما فقال : « أيها الناس! إنى والله ما أرسل اليكم عمالاً ليضربوا أبشاركم (جلودكم) ، ولا ليأخذوا أعشاركم (أموالكم) ، ولكن أرسلهم ليعلموكم دينكم وسنتكم . فمن فُعل به شىء سوى ذلك فليرفعه إلىّ . فوالذى نفس عمرَ بيده لأُقُصَّنَّه[1] له منه »[2]

وكان عمر يقتص من عماله ، وإذا اشتكى إليه عامل جمع بينه مَنْ شكاه . وكان إذا عقد اللواء للقواد أوصاهم بتقوى الله ، وأن لا يعتدوا ولا يجبنوا عند

---

(١) همزة فوق الألف مع الفتح وضم القاف وفتح الصاد والنون مع التشديد .

(٢) الطبرى ج ٥ ص ٢٠

اللقاء ، ولا يمثّلوا عند القدرة ، ولا يسرفوا عند الظهور ، ولا يقتلوا هَرِماً ولا امرأة ولا وليداً ، وأن يتوقّوا قتلهم إذا التقى الزحفان . وكان عمر يسأل الرعية اذا وفدت عليه فى موسم الحج عن حال أمرائهم وسيرتهم فيهم . وكان الوفد إذا قدم على الخليفة سألهم عن أمرائهم وسيرتهم فيهم فيقولون خيراً ، فيقول : هل يعود مرضاكم ؟ فيقولون نعم ! فيقول : هل يعول العبد ؟ فيقولون : نعم ! فيقول : كيف صنيعه بالضعيف ؟ هل يجلس على بابه ؟ فإن قالوا لخصلة منهالا ! «عزله».[1]

ولما ولى عثمان الخلافة سار على سياسة عمر ، وكان أول ما كتبه إلى أمراء الأجناد « قد وضع لكم عمر مالم يغب عنا ، بل كان على ملأ منا ، ولا يبلغنى عن أحد منكم تغيير ولا تبديل ، فيغيّر الله ما بكم ويستبدل بكم غيركم » . وقد ضعفت الإدارة فى النصف الأخير من عهد عثمان لشيخوخته ، مما أدى إلى تذمر المسلمين فى الولايات الإسلامية ، فشقوا عصا الطاعة ، وأضرموا نار الفتنة التى انتهت بقتله . ثم ولى علىّ بن أبى طالب الخلافة فبادر بعزل عمال عثمان .

وكان الخلفاء الراشدون يستعينون فى إدارة شئون الدولة بمجلس من الشيوخ يتألف من كبار الصحابة وأعيان المدينة ورؤساء القبائل ، وكانوا يجتمعون فى مسجد المدينة ، ولا يقطع الخليفة أمراً دون استشارتهم . وكان نظام الحكومة فى الثلاثين سنة الأولى للإسلام أقرب ما يكون إلى النظام الجمهورى .

علاقة المسجد بإدارة شئون الدولة :

وقد بحث سير توماس أرنولد[2] علاقة المسجد باعتباره مكان العبادة (أى المكان الذى يؤم فيه الخليفة أو الوالى الناس فى الصلاة) بإدارة شئون الدولة السياسية والاجتماعية ، وكيف يجمع الخليفة أو الوالى بين إمامة المسلمين

(١) الطبرى جـ٥ ص ٣٣ .

(٢) The Caliphate, pp. 36—38.

فى الصلاة و بين إدارة شئون الدولة أو الولاية ، فقال :

« لم يكن المسجد مكاناً للعبادة فحسب ، بل كان أيضاً مركز الحياة السياسية والاجتماعية . فكان النبى يستقبل فى المسجد السفراء ، و يدير شئون الدولة ، ويخطب جماعة المسلمين على المنبر فى الأمور السياسية والدينية . . . فمن فوق منبر المدينة أعلن عمر تقهقر جيوش المسلمين فى العراق ، واستحث قومه على السير إلى هذه البلاد . ومن فوق المنبر أيضاً ، وقف عثمان يدافع عن نفسه ، كما كان الخليفة عند استخلافه يلقى من فوق المنبر على الجمهور خطبته الأولى التى هى بمثابة بيان عن سياسته فى الحكم » .

فكان المنبر بذلك أشبه بالعرش يلقى منه بيان سياسة الدولة فى الأمم الدستورية .

ونستطيع أن نضيف إلى ماتقدم ، أن المساجد كانت تستخدم منذ ظهور الإسلام لاجتماع العلماء فيها ، كما اتخذها علماء التفسير والحديث مقراً لهم . ثم استخدمت المساجد معاهد للتعليم ، يتلقى فيها الأطفال اللغة العربية وأصول . الدين ، كما اتخذها القضاة مكانا لعقد جلسانهم . وصفوة القول أنه لما لم يمكن الفصل بين السياسة والدين ، كان المسجد المكان الذى تذاع فيه الأخبار الهامة التى تتعلق بالصالح العام .

وقد ذكر سير توماس أرنولد أن المساجد سرعان ما فقدت أهميتها السياسية والاجتماعية ، فلم تعد تمثل عرش الخليفة وكرسى الوالى ولا منصة القاضى . وغدا عمل المسجد مقصوراً على إقامة الصلوات ، يمجد فيها الله ، ويصلى على النبى ، ويترحم على الصحابة ، ويدعى الخليفة باعتباره نائباً عن رسول الله فى المحافظة على الدين . ولم يبق فيها من مظاهر السياسة إلا ذكر اسم الخليفة فى الخطبة ، ليكون ذلك اعترافا من الولايات الإسلامية بسلطة الخليفة الاسمية .

(ى) نظرية الإمارة على البلدان :

وقد صاغ الفقهاء نظرية الإمارة على البلدان على النحو الآتى : إمارة عامة ، وإمارة خاصة . فالعامة على نوعين : إمارة استكفاء بعقد عن اختيار ، وإمارة استيلاء بعقد عن اضطرار .

والإمارة عن اختيار تشمل سبعة أمور ، أوردها الماوردى[1] فيما يلى :

١ — « النظر فى تدبير الجيوش ، وترتيبهم فى النواحى ، وتقدير أرزاقهم .

٢ — النظر فى الأحكام وتقليد القضاة والحكام .

٣ — جباية الخراج ، وقبض الصدقات ، وتقليد العمال فيهما ، وتفريق ما استحق منهما .

٤ — حماية الدين ، والذبّ عن الحريم ، ومراعاة الدين من تغيير أو تبديل

٥ — إقامة الحدود فى حق الله وحقوق الآدميين .

٦ — الإمامة فى الجُمَع والجماعات ، حتى يُؤم بها أو يُستخلف عليها .

٧ — تسيير الحجيج من عمله ومَن سلكه من غير أهله حتى يتوجهوا متعاونين عليه .

فإن كان هذا الإقليم ثغراً متاخماً للعدو اقترن بها ثامن ، وهو جهاد من يليه من الأعداء ، وقسّم غنائمهم فى المقاتلة ، وأخذ خمسها لأهل الخمس » .

والإمارة عن اضطرار — وهى التى يأخذها الوالى ويقرها الخليفة ، وفيها يكون الوالى مستبداً بالسياسة والتدبير . ولكن المسائل المتعلقة بالدين تكون من اختصاص الخليفة ، فلا يمكنه أن يغض النظر عن بدعة أو إهمال . وفى ذلك يقول الماوردى :

---

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٨ وما يليها .

« وأما إمارة الاستيلاء التي تعقد عن اضطرار ، فهي أن يستولى الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها ، ويفوض إليه تدبيرها وسياستها ؛ فيكون الأمير باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدبير ، والخليفة بإذنه منفذاً لأحكام الدين ، ليخرج من الفساد إلى الصحة ، ومن الحظر إلى الإباحة . وهذا ، وإن خرج عن عُرْف التقليد المطلق في شروطه وأحكامه ، ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية مالا يجوز أن يُترْك مختلا مدخولا ، ولا فاسداً معلولاً ، فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار ، لوقوع الفرق بين شروط المكنة والعجز » .

وأما عن الإمارة الخاصة فيقول الماوردى : « يكون الأمير مقصور الإمارة على تدبير الجيش ، وسياسة الرعية ، وحماية البَيْضة[1] والذبّ عن الحريم ، وليس له أن يتعرض للقضاء والأحكام ، ولجباية الخراج والصدقات » .

وكانت إمارة العمال على إماراتهم في العهد الأول عامة ، ثم رؤى بعد ذلك أن تخصص . فإمرة عمرو بن العاص على مصر كانت عامة ، فقد كان يقود الجيش ويقضى في الخصومات ويجبى المال . ولكن بعد قليل عين عمر بن الخطاب عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح لجباية الخراج بعد أن استقل الخراجَ الذى جباه عمرو بن العاص . وبذلك تخصصت إمارة عمرو بعد أن كانت عامة . وبعد قليل ولى عمر بن الخطاب على مصر قاضياً يفصل في الخصومات ، فصارت سلطة الوالى مقصورة على قيادة الجيش وإمامة الصلاة .

(هـ) الإمارة على البلدان في عهد الأمويين

وبلغت الدولة الإسلامية أقصى اتساعها في عهد الأمويين ، وكانت مقسمة إدارياً إلى خمس ولايات كبرى ، هى :

(١) البيضة : بفتح الباء وسكون الياء : المجتمع وموضع السلطان ومستقر الدعوة .

١ — الحجاز واليمن وأواسط بلاد العرب .

٢ — مصر .

٣ — العراقان : العربي ، وهو عبارة عن بلاد بابل وآشور القديمة ؛ والعجمى ، وهو عبارة عن بلاد فارس نفسها .

وعُمَان والبحرين ، وكرْمان وسِجِسْتان ، وكابلُ وخراسان ، و بلاد ما وراء النهر ، والسند ، و بعض أجزاء البنجاب . وكانت كل هذه الأقطار تكوّن ولاية كبيرة يتولى أمرها والى العراق وحاضرته الكوفة . وكان يلى خراسان وماوراء النهر عامل من قِبل والى العراق ، ومركزه مدينة مَرْو عادة . وكانت بلاد البحرين وعُمان تحت إشراف عامل البَصرة من قِبل والى العراق . وكان يلى بلاد السند والبنجاب عامل آخر من قبل والى العراق .

٤ — بلاد الجزيرة ويتبعها أرْمِينيةُ وأذرَبيجان (بفتح الراء) وبعض أراضى آسيا الصغرى .

٥ — إفريقيا الشمالية — حتى غربى مصر و بلاد الأندلس وجزر صِقِلّية وسَرْدانية والبليار ومركزها القَيروان . وقد أناب والى إفريقية وِلاة من قبله لحكم طنجة وجزر البحر الأبيض المتوسط و بلاد الأندلس التى كانت حاضرتها قرطبة .

وقد سار الخلفاء الأمويون على سياسة الخلفاء الراشدين فى اختيار الولاة من العرب . و بلغ من اهتمامهم باختيار الولاة أن كان بعضهم يسند هذا المنصب الكبير إلى أفراد من البيت المالك . ويقول سيد أمير على[1] : إن هناك نقصاً قد تطرق إلى النظام الإدارى فى أواخر عهد بنى أمية ، ولا سيا فى عهد يزيد بن عبد الملك

(١) A Short History of the Saracens, p. 187 —188,190.

وأدى إلى أسوأ العواقب فيما بعد . ذلك أنه كان يفرض على ولاة الأقاليم أن يقيموا فى حواضر ولاياتهم . أما فى عهد الأمويين ، فكان بعضهم يقيم فى دمشق ويعينون من قبلهم رجالا يحكمون الولايات نيابة عنهم . وكان من أهم أغراض هؤلاء الحكام ، الإثراء على حساب بيت المال وإرضاء هؤلاء الولاة بما يدرون عليهم من الأموال . وكان هؤلاء الولاة يستعينون فى إدارة البلاد بطائفة من كبار الموظفين ، أهمهم عامل الخراج أو صاحب بيت المال والقاضى والقائد أو صاحب الشرطة » .

وكان معاوية بن أبى سفيان يستعمل من العمال من ثبتت كفاءته . ويمكن القول إن النظام الإدارى والسياسى للولايات الإسلامية فى عهد الدولة الأموية لم يكن من عمل معاوية ، وإن عبد الملك بن مروان هو المؤسس الحقيقى لهذا النظام ؛ فهو الذى صبغ الإدارة والمالية بالصبغة العربية . وكان عبد الملك يكره الرشوة . بلغه أن أحد كتابه قبل هدية ، فقال له : والله إن كنت قبلت هدية لاتنوى مكافأة المهدى لها إنك لئيم دنىء ، وإن كنت قبلتها تستكفى رجلا لم تستكفه لولاها إنك خائن ، وإن كنت نويت تعويض المهدى عن هديته لاتخون له أمانة ، ولا تثلم له دينا ، فلقد قبلت ما بسط عليك لسان معامليك ، وأطمع فيك سائر مجاوريك ، وسلبك هيبة سلطانك ؛ ثم صرفه عن عمله .

كانت سلطة الوالى فى عهد الأمويين مطلقة حتى على الأرواح ، كما يتبين من خطب زياد بن أبيه ، والحجاج بن يوسف ، ومن سيرة موسى بن نصير . وكان الحجاج يجمع الأموال حسبما يرى دون مراجعة الخليفة ، وسار على خطته عمال كثيرون . كذلك طالت مدة حكم الوالى الأموى حتى بلغت عند بعض الولاة نحو عشرين سنة ، كولاية الحجاج بن يوسف بالمشرق ، وعبد العزيز بن مروان بمصر . وكادت سلطة بعض الولاة تطغى على سلطة الخليفة . ولما بويع عمر بن

عبد العزيز ، صرف عمال مَنْ كان قبله من بنى أمية ورد المظالم ، وأمر عماله الجدد ألاّ يقتلوا أحداً إلا بعد الرجوع إليه .

ويقول الأستاذ كرد على : « لا جَرَم أن إدارة الأمويين لم تكن فى كل أيام خلفائهم بريئة من العيوب ، ولم تضعف فى الحقيقة إلا فى أيام يزيد بن الوليد ، وكان على غير طريقة أسلافه فى أعماله . وكان آخرهم مروان بن محمد على عِظَم همته وشدة بأسه مشغولا بالدفع عن الخلافة ، وكثرت الفتوق فضعفت إدارة المملكة . كانت حكومتهم عربية صرفة يتولاها أهل البيوتات والأشراف على الأكثر . وقيل إن من أوكد الأسباب فى زوال سلطان بنى أمية استئثار الأخبار عنهم وإغضاب قواد الدولة ، وانقسام البيت الأموى على نفسه بسبب ولاية العهد. ثم كان تأخير العطاء عن الجند ، فظاهروا غيرهم من العباسيين » .

(و) الإمارة على البلدان فى عهد العباسيين :

أما فى العصر العباسى الأول (١٣٢ — ٢٣٢ هـ) ، فقد أصبح النظام الإدارى نظاماً مركزياً ، وأصبح العمال على الأقاليم مجرد عمال لا ولاة مطلق السلطة ، بعكس ولاة الأمويين كالحجاج بن يوسف وزياد بن أبيه ، كما أنهم لم يكونوا من الشخصيات البارزة . لذلك استحال النظام اللامركزى إلى نظام مركزى ، مما يشعر بتقلص نفوذ العمال . وكانت أهم مناصب الموظفين فى الولايات الإسلامية فى عهد الدولة العباسية ، هى صاحب المال وصاحب البريد والقاضى ، واقتصر عمل الوالى على الصلاة وقيادة الجند .

و بتزايد ضعف الدولة العباسية صار العمال يفضلون البقاء فى بغداد ، و ينيبون عنهم من يلى الأمر باسمهم فى الأقاليم ، ولما اشتد ضعف السلطة المركزية ساءت الحال فى الأقاليم ، حتى جنح العمال إلى الثورة والاستقلال بولاياتهم ؛

فظهرت فى مصر الدولة الطولونية والدولة الإخشيدية ، وقامت فى المشرق الدول الطاهرية والصفارية والسامانية ، حتى استحالت الدولة العباسية إلى دويلات كثيرة .

وقد وضع أبو جعفر المنصور النظام السياسى الذى سارت عليه الدولة العباسية والدويلات التى انفصلت عنها . يقول الأستاذ نيكلسون ، إن نفس الأحوال التى دعت إلى نقل حاضرة العباسيين إلى بغداد قد أدت إلى تغيير كبير فى جميع نظم الحكم ، يتناسب مع حالة الحكومة الجديدة . فإن الأمويين ، وإن كانوا يمثلون الأرستقراطية العربية ، فقد عاد العباسيون إلى نفس النظام الاستبدادى الذى كان منتشراً فى الشرق ، والذى كان مألوفاً عند الفرس منذ أيام داريوس وأجزركسيس Xerxes . وبذلك تمكن العباسيون من أن يحكموا البلاد حكما مطلقاً على النحو الذى كان يحكم به ملوك آل ساسان من قبل .

وقد ظل نظام الحكم فى الدولة العباسية استبداديا إلى عهد هارون الرشيد ، على الرغم من أن أصحاب الدواوين والبارزين من أهل البيت العباسى كانوا بمثابة مستشارين غير رسميين . أما الخليفة ، فكان مصدر كل قوة ، كما كان مرجع كل الأوامر المتعلقة بإدارة الدولة . وأما الوزير فكان ساعد الخليفة الأيمن ، يقضى باسمه جميع شئون الدولة ، فكان له الحق فى تنصيب العمال وصرفهم والإشراف على جمع الضرائب ، والقيام على موارد الدولة ومصروفاتها ، كما كان له الإشراف على ديوان الرسائل ، فكان بذلك ينوب عن الخليفة فى حكم البلاد ، جمع فى شخصه السلطتين المدنية والحربية بجانب الواجبات العادية من نصح الخليفة ومساعدته . هذا كان شأن الوزراء فى العصر العباسى الأول ، حيث كانوا يستمدون سلطتهم من الخلفاء ، وينفذون أوامرهم . وقد ظهر بتوالى الأيام أن هذه الأعباء كانت مرهقة لا يستطيع القيام بها رجل واحد ؛ ومن ثم أصبح من الضرورى تعيين موظفين يعاونون الوزير فى الإشراف على الدواوين المختلفة وإدارة شئونها .

أما الإدارة فكانت تقوم على قواعد محددة مماثلة للنظم الحديثة فى الأمم المتحضرة؛ بل قد يمكن القول بأنها كانت متقدمة من بعض الوجوه عما هى عليه فى أيامنا. فكانت كل مناصب الدولة — كما كانت الحال فى الدولة العثمانية — مفتوحة أمام كل من المسلمين واليهود والنصارى على سواء، ولا شىء يفرق تماماً بين الأمويين والعباسيين فى ناحية الحكم مثل هذا النظام المعقد الذى نشأ فى عهد العباسيين والذى انتهجته كل الدول الإسلامية.

وكان الخليفة يختار عمال الأقاليم بنفسه للقيام على إدارة شئونها، بيد أن سلطتهم المدنية والقضائية لم تكن خالصة من كل قيد؛ فلم يترك العامل فى ولايته زمناً طويلا، فإذا ما عزل من منصبه، طلب إليه أن يقدم بياناً مفصلا عن شئون ولايته. وكان أقل شك فى صدقه كافياً لمصادرة كل أملاكه. وفى أيام أبى جعفر المنصور لم تكن مهمة الوالى بأى حال أكثر من وظيفة صورية. أما السلطة القضائية فكانت فى يد قاضى ذلك الإقليم، يعاونه عدد من القضاة فى المدن المختلفة. ومع ذلك اكتسب بعض الولاة امتيازات خاصة، حيث كانوا يقطعون هذه الولايات نظير اعترافهم بالسيادة للخليفة وتقديم بعض المساعدات المادية.

وكانت حكومة الخليفة تعرف بديوان العزيز؛ وكان الوزير يشرف على هذا الديوان، كما كان رؤساء الدواوين يلقبون أحيانا بالوزراء ولكنهم كانوا تابعين لهذا الوزير.

ويذكر الأستاذ كرد على أن المعتصم وابنه الواثق لم يبتدعا شيئا جديداً فى الإدارة لم يعرفه المأمون والرشيد، بل إن الخلافة العباسية قامت على الأساس الذى وضعه المنصور. ولم يكن لها بعد منتصف القرن الثالث الهجرى تلك الروعة التى كانت لها فى عهد الخلفاء الأول. وبعد المأمون قل عدد الخلفاء المعروفين بذكائهم وتجاربهم، فأصيبت الخلافة بعد عظائمها بفتور، وأصيبت أعمالهم بقلة

الرواء والاتساق ومن أهم دواعى هذا الانحطاط فساد الادارة ، واختلال نظام القضاء وشراهة نفوس العمال والوزراء وإضاعة الحقوق .

(ز) نظام الحكم فى مصر

(أولا) من الفتح العربى إلى الفتح الفاطمى :

أصبحت مصر بعد الفتح الإسلامى ولاية تابعة للخلافة الإسلامية ، وظلت على هذه التبعية أكثر من قرنين وربع قرن ، إلى أن استقل بحكمها الطولونيون (٢٥٤—٢٩٢ / ٨٧٦—٩٠٥) .

وقد ظل النظام الادارى للحكومة الجديدة على ما كان عليه فى عهد الحكم الرومانى ، وبقى هذا النظام وسار عليه الولاة من العرب وغيرهم دون أن يدخل عليه تغيير يستحق الذكر ، اللهم إلا ما كان عليه نظام الحكم فى عهد الفاطميين .

وقد بقى بعض أكابر حكام الروم فى أعمالهم ، وسار عامة الروم على منهاجهم ، ولكن خلت أعمال كثيرة بعد أن نزح عمالها من الروم الذين لم يرضوا أن يكونوا من رعايا المسلمين ، فعين العرب فى مكانهم عمالا من القبط ؛ وبذلك صار معظم عمال الدولة من المسيحيين بعد زمن قليل ، وانصرف المسلمون إلى الجهاد .

وكان الوالى أعظم موظفى الدولة الإسلامية ، وكان يعين من قبل الخليفة وينوب عنه فى حكم البلاد ، وهو الرئيس الأعلى للقضاء والصلاة والخراج والجند والشرطة وما إليها من أعمال الدولة .

وكانت الصلاة أهم أعمال الوالى ، لارتباطها بالإمامة الدينية ، وهى منشأ الحكم فى الإسلام . وكان على الوالى أن يقيم الصلاة فى الجمع والأعياد ، ويؤم الناس فى الصلاة أو يستخلف عليها . وقد قضت الضرورة بذلك حين تعددت المساجد

الجامعة ، بعد أن أخذ الإسلام ينتشر فى مصر على أثر إقبال المسلمين على الزواج من القبطيات .

وقد تولى الولاة الصلاة بأنفسهم فى عهد الخلفاء الراشدين والأمويين وفى الصدر الأول من أيام العباسيين ، وظلوا على ذلك حتى ولى مصر ولاة من غير العرب ممن لا يحسنون العربية ، فندبوا غيرهم للصلاة . ولم يقتصر هذا الندب على الولاة ، بل تعداهم إلى الخلفاء ، حين أخذت عنايتهم بإقامة الصلاة تقل شيئاً فشيئاً لوقوعهم تحت نفوذ الأتراك ثم سلاطين بنى بويه .

(ثانيا) فى عهد الفاطميين :

ولم يدخل على النظام الإدارى فى مصر الإسلامية تغيير يستحق الذكر ، حتى جاءت الدولة الفاطمية ، فأدخلت عليه كثيراً من التعديل .

وكان جوهر الصقلى ينوب عن الخليفة الفاطمى فى إدارة شئون مصر بعد الفتح الفاطمى . فقد أفسح المجال أمام المغاربة الذين فتحت مصر على أكتافهم لكى يستطيعوا الإلمام بالنظم الإدارية التى كانت تسير عليها الحكومة المصرية فى عهد الإخشيديين .

وقد رأى جوهر أن ينفذ سياسته تدريجياً ، حتى لا يثير شعور السنيين الذين كانت إليهم إدارة أمور الدولة ، فتتعطل الأعمال الادارية ويضطرب حبل الأمن والنظام فى البلاد .

وفى عهد الفاطميين كانت هناك عدة دواوين على رأس كل منها موظف كبير ، منهم صاحب ديوان الجيش ، وكانت تعرض عليه الأجناد وخيولهم ، وديوان خزائن الكسوة والطراز ، ويتولاه رجل من كبار الموظفين من أرباب الأقلام ، وديوان الأحباس ، ويشبه وزارة الأوقاف اليوم ، وديوان الرواتب .

وكانت استمارات الرواتب (كشوف المرتبات) تعرض فى كل سنة على الخليفة فيزيد من يزيد .

وكان عدد الموظفين فى عهد الفاطميين كبيراً : منهم صاحب الباب ، وحامل مظلة الخليفة ، وصاحب الرسالة ، وكان يحمل كتب الخليفة إلى الوزير وغيره من كبار الموظفين ، وصاحب بيت المال ، وهو بمثابة وزير المالية فى العصر الحاضر ، وحامل دواة الخليفة . وهناك كثير من المناصب الدينية ، من أهمها منصب قاضى القضاة ، وله النظر فى الأحكام الشرعية ، والإشراف على دُور السكة وضبط عيارها .

وكان يلى قاضى القضاة فى الرتبة داعى الدعاة ، وكان يقوم بنشر الدعوة الفاطمية فى دار العلم والمساجد . ومن كبار الموظفين فى عهد الفاطميين ، المحتسب ، وكان له النظر فى الأسواق والمحافظة على الآداب والفضيلة والأمانة ، والإشراف على الموازين والمكاييل ، وعلى استيفاء الديوان . وكان ينتخب من وجوه المسلمين ، لأن وظيفته كانت دينية إلى حد كبير ، وكان يتقاضى راتباً شهرياً قدره ثلاثون ديناراً .

ومن بين كبار موظفى الدولة فى العهد الفاطمى وكيل بيت المال ، ونائب صاحب الباب ، وكان يستقبل سفراء الدول ويُنزل كلا منهم فى المكان اللائق به . وكان هناك عدد كبير من القراء يقرءون القرآن بحضرة الخليفة فى مجالسه ومواكبه ، يقال لهم قراء الحضرة[1] .

---

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٩٠ ، ٥٢٥ — ٥٣٢ .

(ثالثاً) فى عهد المماليك :

وقد حدثت فى عهد المماليك تغييرات جوهرية فى النظام الإدارى فى مصر . فقد استعان السلطان الظاهر بيبرس فى إدارة شئون دولته بالأمراء المقربين إليه فولاهم أرقى المناصب ، كما أحيا وظيفة نائب السلطان التى أنشئت فى عهد الدولة الأيوبية ، وذلك لكثرة تغيبه عن مصر ، ولرغبته فى أن ينوب عنه أثناء اشتغاله بالحروب الخارجية أحد كبار رجال دولته . فكان هذا النائب يقوم مقام السلطان أثناء غيابه، ويشترك معه فى توزيع الإقطاعات وترشيح الأكفاء المناصب الدولة ، ولاتساع سلطته سمى « كافل الممالك والسلطان الثانى » .

كذلك اتخذ المماليك وزراء لم يستأنسون بآرائهم ، ولكن سلطتهم لم تكن كاملة لقيام « النائب » مقام السلطان أثناء غيابه . وكذلك كان يرافق السلطان فى أسفاره وزير يعرف باسم « وزير الصحبة » . وظلت الوزارة قائمة فى مصر فى عهد المماليك حتى ألغاها الناصر محمد بن قلاوون واعتمد على « ناظر الدولة » فى إدارة شئون البلاد . وكانت رتبته تلى الوزارة ، ويعاونه كثير من الموظفين يعرفون بالمستوفين ، ولهم رئيس يسمى « مستوفى الصحبة » ، مهمته إعداد المراسيم الخاصة بتنظيم شئون الدولة وتعيين صغار الموظفين .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد ألغى الناصر وظيفة النائب واضطلع بما كان يقوم به النائب والوزير . كما استحدث وظيفة « ناظر الخاصة » ، وكانت مهمته مقصورة على إدارة أموال السلطان ، غير أن نفوذه لم يلبث أن ازداد لكثرة تقربه من السلطان ، حتى أصبح يتدخل فى أموره الخاصة .

وقد ملأ سلاطين المماليك — وخاصة منذ عهد الظاهر بيبرس — بلاطهم بكثير من الموظفين ، نخص بالذكر منهم « الحاجب » ، ومهمته إدخال الناس على

السلطان . ويليه المكانة « الأستادار » و « الدوادار » و « الأمير جاندار » . وكان يعهد إلى الأول بإدارة البيوت السلطانية ، ويُبلغ الثانى الرسائل للسلطان ويقدّم إليه المنشورات للتوقيع عليها . أما الأمير جاندار فمهمته الوقوف على باب السلطان ، واستئذانه فى استقبال كبار الدولة وأعيانها .

وفى عهد المماليك استحدثت وظائف أخرى ، منها « رأس نوبه الأمراء » ، و « أمير المجلس » و « أمير السلاح » . وكان يتولى الأول الرئاسة على أمراء الدولة ويعهد إليه بمحاكمة المماليك السلطانية . أما « أمير المجلس » ، فكان يقوم بحراسة السلطان ، وازداد قربه منه حتى أصبح يحرسه فى داخل قصره ، بل فى حجرة نومه . واختص « أمير السلاح » بالإشراف على مخازن الأسلحة ومعدات الحرب .

وكان للسلطان نواب ينوبون عنه فى إدارة شئون الدولة المصرية ، ومهمتهم تنفيذ الأوامر الصادرة منه ، وجمع الخراج والرسوم الجمركية . وكانت الإسكندرية أعظم الولايات شأناً فى ذلك العصر لأهميتها التجارية ، وكذلك ثغر عيذاب أحد ثغور مصر على البحر الأحمر ، وكانت تمرّ به تجارة الشرق . وكان الوجه القبلى مقسماً إلى عدة ولايات من أهمها : قوص والأشمونين والبهنسا والجيزة . أما الوجه البحرى فأهم ولاياته : بلبيس ومنوف والمحلة الكبرى ودمنهور وقليوب ودمياط .

ومن الوظائف الهامة التى ظهرت فى عصر المماليك ، وظيفة صاحب العسس ، ووظيفة « الولاية » ، وهى تقابل ما يعرف فى العصر الإسلامى الأول بالشرطة ، كما تقدم .

٢ – الدواوين

(ا) الدواوين فى عهد الخلفاء الراشدين

أدخل عمر بن الخطاب نظام الدواوين بعد أن أشار عليه بذلك أحد مرازبة[1] الفرس بعد أن توالت الفتوح الإسلامية، وأثرت الدولة العربية بما ملكته من كنوز الفرس. وقد رأى عمر توزيع هذا الأموال على المسلمين، فدوّن الدواوين وفرض العطاء، وجعل لكل واحد من المسلمين عطاء، مراعياً فى ذلك السّبق إلى الإسلام ونصرة الرسول فى حروبه؛ واستخدم الكُتّاب فى الدواوين، فرتبوا الناس طبقات، مبتدئين بالعباس عم النبى صلى الله عليه وسلم، ثم ببنى هاشم، ثم بمن بعدهم، وجرى الحال على ذلك فى عهد خلافة عمر وخلافة عثمان الذى أدخل تعديلا يستحق الذكر[2].

و «الديوان» كلمة فارسية معناها سجل أو دفتر. وقد أطلق اسم الديوان من باب المجاز على المكان الذى يحفظ فيه الديوان.

أخذ عمر نظام الدواوين عن الفرس، فأنشأ ديوان الجند لكتابة أسماء الجند وما يخص كلا منهم من العطاء، وديوان الخراج أو الجباية لتدوين مايرد إلى بيت المال وما يُفرض لكل مسلم من العطاء.

---

(١) جمع مرزبان، وهو رئيس الفرس. والفظ مرزبان مركب من «مرز» و «بان» أى حافظ الحدود.

(٢) ضحى الإسلام ج ٤ ص ١٦٢ — ١٦٣

(ب) الدواوين فى عهد الأمويين

١ — ديوان الخاتم

انحصرت الأعمال فى عهد بنى أمية فى أربعة دواوين أو وزارات وهى :

١ — ديوان الخراج .

٢ — ديوان الرسائل ، وكان لصاحبه الإشراف على الولايات والرسائل التى ترد من الولاة .

٣ — ديوان المستغلات أو الإيرادات المتنوعة .

٤ — ديوان الخاتم ، وقد أنشأه معاوية بن أبى سفيان ، وهو أكبر دواوين الحكومة ، وكان فيه نواب مهنتهم نسخ أوامر الخليفة وإيداعها هذا الديوان بعد أن تحزم بخيط وتختم بالشمع وتختم بخاتم صاحب الديوان ، كما هو الحال اليوم فى قلم « الأرشيف » أو السجلات .

وكان بجانب هذه الدواوين الأربعة مصالح أخرى أقل أهمية من هذه ، منها ماهو خاص بصرف نفقات الشرطة وما هو خاص بنفقات الجند .

ويرجع السبب فى إنشاء هذا الديوان إلى أن معاوية أحال رجلا على زياد ابن أبيه عامله على بلاد العراق بمائة ألف درهم . ففض ذلك الرجل وقرأ الكتاب ـ وكانت توقيعاتهم غير مختومة ـ وجعل المائة مائتين . فلما رفع زياد حسابه إلى معاوية تنبه إلى هذه المغالطة فى العدد وقال : « ما أحلته إلا بمائة ألف » ، ثم استعاد المائة ألف من الرجل ووضع ديوان الخاتم ، فصارت التوقيعات تصدر مختومة ، لا يعلم أحد ما تشتمل عليه ولا هو يستطيع أن يغيرها فى شىء[1] .

---

(١) ابن طباطبا : كتاب الفخرى ص ١٠٢

على أن ختم الرسائل والصكوك كان قبل ذلك . فقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يكتب إلى هرقل إمبراطور الروم قيل له : إن العجم لا يقبلون كتابا إلا إذا كان مختوماً ، فاتخذ الرسول خاتماً من فضة ونقش فيه « محمد رسول الله » ، وختم به أبو بكر وعمر وعثمان إلى أن سقط من يد عثمان فى بئر أريس ، فصنع خاتم آخر على مثاله : أما فى الدولة العباسية فقد كان يختم على الرسائل بخاتم السلطان ، وكان هذا الختم يغمس فى طين أحمر مذاب بالماء — ويسمى طين الختم — ويطبع به على طرف السجل عند طيه وإلصاقه .

وقد ظل ديوان الخاتم معدوداً من الدواوين الكبرى من خلافة معاوية إلى أواسط الدولة العباسية ، ثم ألغى لتحوُّل الأعمال إلى الوزراء والسلاطين وغيرهم . ولما أراد هارون الرشيد أن يستوزر جعفر بن يحيى البرمكى بدل أخيه قال لأبيهما : « ياأبت ! أنى أردت أن أحوّل الخاتم من يمينى إلى شمالى » ، فكنى له بالخاتم عن الوزارة . وقد بلغ من أهمية الخاتم أن كان الوزير إذا تناوله ليختم به كتاباً ، وقف تعظيما للخلافة وإجلالا لاسم الخليفة .

ويقول الجهشيارى إنه كان للأكاسرة أربعة خواتيم : فكان على خاتم الحرب والشُّرط الأناة ، وعلى خاتم الخراج والعمارة التأييد ، وعلى خاتم البريد الوحاء (العجلة والإسراع) ، وعلى خاتم المظالم العدل .

٢ — ديوان الطراز [١] :

ولما فتح المسلمون بلاد الفرس والروم واتسع ملكهم وعظمت دولتهم ،

---

(١) هو أن ترسم أسماء الملوك والسلاطين أو علامات تختص بهم فى طراز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج ، تعتبر كتابة خطها فى نسج الثوب إلحاما وسدى (يعنى بذلك الخيوط الطويلة والعرضية التى تنسج بها الأثواب) بخيط الذهب أو مايخالف لون الثوب من الخيوط الملونة من غير الذهب على ما يحكه الصناع فى تقدير ذلك . مقدمة ابن خلدون) .

اقتدوا بالأكاسرة والقياصرة ، فاتخذوا الطراز عن الروم ، ولكنهم لم يستحسنوا اتخاذ الصور لتحريمها فى الإسلام ، بل استعاضوا عنها بكتابة أسمائهم وكلمات أخرى تجرى مجرى الفأل والدعاء : وقد ظل المسلمون على ذلك إلى عهد عبد الملك ابن مروان ، فنقله إلى العربية ، و بدأ بالقراطيس ـ وكانت تُنسج بمصر ـ وطرازها (باسم الأب والابن وروح القدس) ، فأمر عبد الملك بترجمة هذه العبارة . فلما وقف عليها عظم عليه أمرها وقال : ما أغلظ هذا فى أمر الدين والاسلام .وكتب إلى أخيه عبد العزيز عامله على مصر بإبطال هذا الطراز ، واستبدال تلك العبارة بإحدى الشهادتين (لا إله إلا الله) . ففعل ، وظل هذا الطراز فى سائر الدول الإسلامية ولم يُغيّر شىء من جوهره . وكتب عبد الملك إلى عماله بإبطال القراطيس المطرزة بطراز الروم و إنزال العقاب بمن يخالف هذا الأمر .

وقد بنى الخلفاء فى دورهم دوراً لنسيج أثوابهم : فكان القائم عليها يسمى « صاحب الطراز » ، وكان ينظر فى أمور الصياغ والحاكة ، ويجرى عليهم أرزاقهم ويشرف على أعمالهم . و بلغت هذه الدور أوج عظمتها فى أيام الأمويين والعباسيين .

ولما حُملت هذه القراطيس إلى بلاد الروم وعلم الإمبراطور بها ، أنكر ما فيها . فكتب إلى عبد الملك بن مروان : « إن عمل القراطيس بمصر وسائر ما يطرز هناك للروم ، ولم يطرز بطرازهم ، فإن كان من تقدمك من الخلفاء قد أصاب فقد أخطأتَ ، وإن كنتَ قد أصبت فقد أخطئوا ، فاختر إحدى الحالتين» . و بعث إليه بهدية يسترضيه بها للرجوع إلى الطراز . فرد عبد الملك هديته وأخبر الرسول أن لا ردّ عنده ، فأعاد إليه أضعافها وطلب الجواب . فلما لم يرد عليه جوابا غضب الإمبراطور وكتب إلى عبد الملك : «إنكم أحدثتم فى قراطيسكم كتاباً نكرهه ، فإن تركتموه وإلا أتاكم فى الدنانير من ذكر نبيكم ما تكرهونه » . فاستاء

عبد الملك من ذلك ، واستشار خالد بن يزيد بن معاوية فى هذا الأمر ، فقال له خالد : «يا أمير المؤمنين ، حرِّم دنانيرهم ، فلا يتعامل بها ، واضرب للناس سككا ولا تُعف هؤلاء الكفرة مما كرهوا فى الطوامير[1]» ، فقال عبد الملك : «فرّجتها عنى ، فرج الله عنك» .

غير أن الروم لما رأوا أن العرب قد عقدوا العزم على كتابة بعض الآيات القرآنية على رءوس الطوامير ، امتنعوا عن شراء الورق من العرب . وكان من أثر ذلك أن انقطعت العلاقات التجارية بين الروم والعرب فى ذلك الوقت .

٣ — تعريب الدواوين

فى عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) ارتقى نظام الدواوين ، وكان من سياسته عدم استعمال اللغتين اليونانية والفارسية فى الدواوين ، وإلغاء السكة الرومية ، ولاسيما عندما استعرت نار العداء بين عبد الملك بن مروان وبين قسطنطين الرابع وجستنيان الثانى . وكانت السجلات فى أوائل عهده تكتب باليونانية فى الشام وبالفارسية فى فارس ، فأمر بتعريبها .

وكان لتعريب الدواوين أثر كبير من الناحيتين السياسية والأدبية ؛ فقد أصبحت لغة الدواوين هى اللغة العربية . وقد ساعد ذلك على تقلص نفوذ أهل الذمة بعد أن انتقلت مناصبهم إلى أيدى المسلمين من العرب . أما من الناحية الأدبية فقد أصبحت اللغة العربية لغة التدوين ، فنقل إليها كثير من الاصطلاحات الفارسية والرومية ، وأخذت طبقة الكتاب تظهر منذ ذلك الحين .

وقد سار ولاة عبد الملك على سياسته فى تعريب الدواوين ، فلما ولى الحجاج ابن يوسف الثقفى بلاد العراق نقل دواوينها من الفارسية إلى العربية .

---

(١) الطوامير : جمع طومار وهو الصحيفة .

ويقول الجهشيارى فى كتابه الوزراء والكُتّاب إنه لم يزل بالكوفة والبصرة ديوانان : أحدهما بالعربية لإحصاء الناس وأعطياتهم ، كما رسمه عمر ، والآخر لوجوه الأموال بالفارسية . وكان بالشام مثل ذلك ، أحدهما بالرومية ، والآخر بالعربية ، فجرى الأمر على ذلك فى عهد عبد الملك بن مروان .

أما فى مصر فكانت اللغتان اليونانية والعربية مستعملتين فى دواوين الحكومة ، الأولى على أنها اللغة الرسمية التى كانت تدون بها الأعمال فى تلك الدواوين ، والثانية لأنها لغة الحاكم العربى . فقد لوحظ فى بعض الأوراق البردية التى عثر عليها الباحثون كتابات باللغة القبطية فى أسفل الصحف أو فى ظهرها إلى جانب اللغتين اليونانية والعربية مما يدلنا على أنها كانت فى الدرجة الثالثة من الأهمية .

وكان ديوان الخراج يكتب بالفارسية والرومية إلى عهد عبد الملك بن مروان ، فعرب عبد الملك هذا الديوان . وقد ظلت الدواوين تدوّن باليونانية فى مصر إلى أن انتقلت الخلافة إلى الوليد بن عبد الملك ، فسار على سياسة أبيه فى تعريب الدواوين ، فحول ديوان خراجها إلى العربية ، وقام بتنفيذ هذه السياسة واليه على مصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان سنة ٨٧ هـ .

٤ — إصلاح السكة :

ولما استقرت الأمور لعبد الملك بن مروان أعلن الحرب على الروم ، وألغى الصلح الذى عقده مع امبراطورهم . وكان يدفع إليه ألف دينار فى كل أسبوع ، فقرر عبد الملك سك عملة عربية إسلامية بدلاً من العملة الأجنبية ، وبنى داراً لضرب النقود فى دمشق ، وأمر بسحب العملة المستعملة فى جميع أنحاء الدولة

الإسلامية ، وضرب بدلها عملة جديدة مصنوعة من الذهب والفضة نقشت عليها بعض الآيات القرآنية .

وكان العرب إلى ذلك الوقت يتعاملون بالدنانير البيزنطية والدراهم الفارسية . فلما رأى الروم أن الأموال التي تؤدى إليهم قد كتبت عليها بعض الآيات القرآنية اعتبروا ذلك إهانة لهم ، لعدول العرب عن عملتهم من جهة ، وكتابة عبارات إسلامية على العملة التي يؤديها العرب إليهم من جهة أخرى ، مما أدى إلى وقوع الحرب بين الروم والعرب .

(ح) الدواوين في العصر العباسي

كان النظام الإداري في أيام العباسيين من حيث توزيعه للعمل يعادل خير النظم الحديثة ، وهاك أهم دواوين الدولة أو وزاراتها :

ديوان الخراج ، وديوان الدية ، وديوان الزمام ، وديوان الجند ، وديوان الموالى والغلمان وتسجل فيه أسماء موالى الخليفة وعبيده ، وديوان البريد ، وديوان زمام النفقات ، وديوان الرسائل ، وديوان النظر في المظالم ، وديوان الأحداث والشرطة ، وديوان العطاء ؛ كما كانت هناك إدارة خاصة للمحافظة على مصالح غير المسلمين ، ويدعى رئيسها كاتب الجهبذ .

وإلى جانب هذه الدواوين الرئيسية للدولة دواوين أخرى فرعية تتصل بالإدارة والسياسة والقضاء . هذا عدا ديوان المنح أو المقاصاة ، وديوان الأكرهة للإشراف على القنوات والترع والجسور وشئون الري .

ولم تكن الحكومة العباسية تتدخل في شئون الجماعات إلا بمقدار ، وإن كان عدم تدخلها يلحق بها الأضرار المالية أحياناً . فكانت كل قرية أو بلدة تدير شئونها الخاصة بنفسها ، ولا تتدخل الحكومة إلا في حالة قيام الفتن

أو الامتناع عن دفع الضرائب . غير أنها مع ذلك كانت تقوم بالرقابة الفعالة على جميع الشئون التى تتصل بالزراعة والرى من بناء القنوات وترميمها ، وما يتصل بها من شئون الرى التى كان يتوقف عليها غلة الدولة ودخلها . وقد وجه الفقيه أبو يوسف قاضى قضاة الرشيد نظره إلى أهمية حفر القنوات ، لترقية الزراعة وتطهير الترع والمحافظة عليها ، ومراقبة توزيع الماء بين أصحاب الأراضى . كما اقترح عليه ضرورة حراسة الأنهار وإزالة ما يعترض الملاحة فى الأنهار الكبيرة وبخاصة نهرى دجلة والفرات .

وكان ديوان الزمام — ويشبه ديوان المحاسبة اليوم — من أعظم النظم التى أدخلها الخليفة المهدى العباسى ، كما كان ديوان الخراج أم دواوين الدولة فى عهد بنى أمية ، وكانت مهنة صاحبه جمع ضرائب بلاد العراق أغنى أقاليم الدولة العباسية ، وتقديم حساب للضرائب فى الأقاليم الأخرى . ومن اختصاص صاحب هذا الديوان جمع الضرائب النوعية المسماة بالمعاون . ومن الدواوين الهامة فى الدولة ديوان الرسائل ، وكان صاحبه يتولى إذاعة المراسيم والبراءات وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة .

ويقصد بديوان الأزمة أو الزمام أن الدواوين تجمع لرجل يضبطها بزمام يكون له على كل ديوان ، فيتخذ دواوين الأزمة ويولى رجلا على كل منها . وقد أنشأ العباسيون ديوانا سموه ديوان النظر أو المكاتبات والمراجعات . ويقسم الديوان إلى أربعة أقسام : ديوان الجيش وفيه الإثبات والعطاء ، وديوان الأعمال ويتولى الرسوم والحقوق ، وديوان العمال ويختص بالتقليد والعزل ، وديوان بيت المال وينظر فى الدخل والخرج[1] .

---

(١) Von Kremer, Orient Under the Caliphs, pp 234—238.

٣ – الجيش

١ – الجهاد وأغراضه :

مكث الرسول بمكة ثلاث عشرة سنة يدعو الناس بالحجة والموعظة الحسنة . وقد أذاقته قريش هو والمسلمين كل صنوف الأذى فصبر على أذاهم ، وحثه الله تعالى على التدرع بالصبر بما أنزله عليه من الآيات ، وضرب له الأمثال فى الصبر والاحتمال . ولما تفاقم أذى قريش للرسول وصحبه ، أمره الله تعالى بقتال المشركين وهو مايُعبر عنه بالجهاد أو القتال فى سبيل الله ، وهو القتال الخالص لله تعالى . وقد أذن الله لرسوله وللمؤمنين بأن يقاتلوا فى سبيل الله فى آيات بعضها نزل بمكة و بعضها نزل بالمدينة .

وقد أذن للمسلمين بالقتال لأمور منها :

١ – الدفاع عن النفس .

٢ – تأمين الدعوة والدفاع عنها ضد من يقف فى سبيلها ، حتى لا يخشى من يريد الدخول فى الإسلام الفتنة عن دينه . ولما تمالأ أهل مكة مع غيرهم من العرب على قتال الرسول ، ونقض يهود المدينة العهد الذى أخذه الرسول عليهم وانضموا إلى مشركى قريش لقتاله ، أمره الله سبحانه وتعالى بقتالهم .

وكان عمل الجندى العربى ينحصر فى عدة أمور ، أهمها : رد الأمن إلى نصابه إذا قامت الفتن والثورات ، ورد المغيرين على البلاد ، وتثبيت دعائم الإسلام ، وفتح الفتوح وتوسيع رقعة بلاد العرب . وكان العرب يستعملون فى الحرب الجيش والأسطول .

٢ – الجيش فى عهد الرسول وعهد الخلفاء الراشدين والأمويين :

ولم يكن للعرب فى الجاهلية نظام خاص للجند، لأنهم كانوا على حالة البداوة الأولى ، فكان رجال القبيلة يذهبون للقتال مشاة وفرساناً إذا ما دعا داع ،

حاملين أسلحتهم المعروفة فى ذلك الوقت ، وهى السيف والرمح والقوس ، فإذا ما انتهى القتال عادوا إلى مساكنهم وانصرفوا إلى أعمالهم .

ولما جاء الإسلام ألف بين قلوب العرب ، وبدءوا يقاتلون فى سبيل نشر هذا الدين؛ ثم أخذ العرب فى الغزو والفتح . وكان عمر بن الخطاب أول من جعل الجند فئة مخصوصة ، وأنشأ « ديوان الجند » للإشراف عليهم ، بتقييد أسمائهم وأوصافهم ومقدار أرزاقهم وإحصاء أعمالهم .

وكان القتال فى عهد عمر قائماً على العاطفة الدينية والرغبة فى نشر الإسلام فى كثير من الأقطار . ولما تمكنت جيوش المسلمين من فتح العراق والشام وفلسطين ومصر ، أقام الجند فى هذه الأمصار فى معسكرات خاصة بهم ، وانصرفوا إلى الزراعة وجمع الثروة وامتلاك العقارات الثابتة . وبذلك انصرفوا عن الجندية وفترت الروح العسكرية . فقطن عمر إلى هذا الخطر ، وأمرهم أن ينصرفوا إلى الجهاد ، وضمن لهم أرزاقهم وأرزاق أسراتهم .

وإلى عمر يرجع الفضل فى إقامة الحصون والمعسكرات الدائمة لراحة الجند أثناء الطريق ، بعد أن كانوا يقطعون المسافات الطويلة على ظهور الإبل ، ولا يرتاحون إلا فى أكواخ مصنوعة من سعف النخل . ومن ثمّ بُنيت العواصم وأقيمت الحاميات فى عدة أماكن لصد هجمات الأعداء المفاجئة .

وكان عدد جند العرب عند فتحهم حصن بابليون فى مصر يتراوح بين ١٢٣٠٠ ، ١٥٦٠٠ ، ١٦٠٠٠ . ولما ولى عثمان الخلافة وحدثت فى عهده الفتنة التى أدت إلى انقسام المسلمين على أنفسهم ، أصبح القتال فى سبيل الدفاع عن الرأى الذى يراه كل مسلم صالحاً لاستقامة الأمور فى ذلك الوقت ، وليس فى سبيل نشر الدين كما كانت الحال أيام عمر .

وقد أكمل الأمويون ما بدأه عمر فى نظام الجندية (تنظيم ديوان الجند)، ولكن لما استقر الأمر نهائياً للأمويين، تقاعد المسلمون عن الحرب وانصرفوا عن القتال، فأرغمهم الأمويون على العدول عن ذلك بأن أدخل عبد الملك ابن مروان نظام التجنيد الإجبارى. وقيل إن عدد جند العرب بلغ فى عهد معاوية ٤٠ ألفاً من الجند المرتزقة والمتطوعة.

ولم تنقطع الحرب بين المسلمين والدولة البيزنطية منذ ظهور الإسلام. فقد حاول المسلمون الاستيلاء على القسطنطينية مرتين، إحداهما فى عهد معاوية بن أبى سفيان، والثانية فى عهد سليمان بن عبد الملك. ولما ارتقى قسطنطين الرابع (١٢٤ — ١٤٩ / ٧٤١ — ٧٧٥) عرش الإمبراطورية الرومانية فى الشرق، وجّه همته إلى إتمام تنظيم إمبراطوريته ودعته هجمات المسلمين المتصلة على بلاده إلى قيادة جيوشه بنفسه فى كثير من الأحيان، كما دعته الحالة الاجتماعية فى بلاده إلى عدم الاعتماد على قواده خوفاً من خروجهم عليه.

وكانت الحرب الأهلية قد فككت عُرَى العرب فى أواخر أيام الأمويين. فاتخذ قسطنطين من هذه الاضطرابات فرصة لشن الغارة على البلاد الإسلامية المتاخمة لبلاده. ولم ير المسلمون بُدًّا من أخذ الثأر لأنفسهم، فاستولوا على جزيرة قبرص. وفى سنة ١٣٠ هـ أبحر من الإسكندرية أسطول مؤلف من ألف سفينة، فكان مصير هذه الحملة الفشل، ولم ينج إلا القليل من سفن هذا الأسطول. وقد نظم المسلمون الغزوات على أراضى الدولة البيزنطية، وجعلوا يغزونها فى فصل الصيف من كل سنة، وهذا ما يسمى بالصائفة.

وكان الجيش فى عهد عبد الملك بن مروان يتكون من العنصر العربى، الدولة الأموية كانت — على ما نعلم — عربية لحماً ودماً. وظلت الحال على ذلك حتى توسع الأمويون فى فتوحهم، وضموا شمالى إفريقية وبلاد الأندلس، فاستعانوا

بالبربر فى الجيش . وقد سار الأمويون على عادة العرب فى الجاهلية فى استصحاب نسائهم معهم فى الحروب . وقد روى البلاذُرِى فى كتابه (فتوح البلدان) بصدد كلامه على الحملة التى أنفذها عبد الملك بن مروان بقيادة ابنه مسلمة لغزو بلاد الروم ، أن مسلمة بن عبد الملك لما غزا عَمُّورِية (وتقع شمالى قونية فى آسيا الصغرى) ، حمل معه نساءه وحمل من معه نساءهم .

وفى عهد العباسيين غزا قسطنطين بعض بلاد الشام فى سنة ١٣٨ هـ ، واستولى على مدينة مَلَطية وخرّب حصونها . غير أن المسلمين تمكنوا من استردادها فى السنة التالية وأقاموا فيها حامية كبيرة من جندهم . وتشتهر هذه الحملة بوجود اثنتين من عمات الخليفة المنصور كانتا قد نذرتا لتشتركان فى الجهاد ضد الكفار إن زال سلطان بنى أمية ، كما تشتهر هذه الحملة كذلك بتبادل الأسرى بين البيزنطيين والعباسيين ، وبعقد هدنة أجلها سبع سنين . بيد أن أمد هذه المدنة لم يدم طويلا ، بدليل استئناف الصائفة فى سنة ١٤٠ هـ . ولم تقم بين المسلمين والروم بعد هذه السنة حروب حتى سنة ١٤٦ هـ ، لاشتغال أبى جعفر المنصور بالعلويين ، ومن ثم استؤنفت الصوائف إلى سنة ١٥٥ هـ ، حين طلب قسطنطين الصلح على أن يؤدى للمنصور جزية سنوية .

٣ — الجيش فى عهد العباسيين :

استمد العباسيون قوتهم من الجيش الذى نما نموًّا عظيما على أثر دخول كثير من الناس فى الإسلام وانضوائهم تحت لوائه . وقد بلغ عدد الجند فى عهد العباسيين مئات الألوف ، ووصل هذا العدد فى العراق وحدها إلى ١٢٥٫٠٠٠ جندى . وكان هؤلاء الجند يكوّنون الجيش النظامى للدولة ، تدفع لهم رواتبهم بانتظام . ومن ثم قلّت أرزاقهم تبعاً لزيادة عددهم . ولما بلغت قوة العباسيين

أشدّها فى بغداد ، أصبح الجندى يتقاضى راتباً شهرياً قدره عشرون درهما (كان الدرهم يساوى أربعة قروش تقريباً) . وكان مع الجند النظامية طائفة أخرى من الجند المتطوعة من البدو ، وطبقة الزراع وسكان المدن الذين اشتركوا فى الحروب مدفوعين بعوامل دينية أو مادية .

وكان تقسيم الجند تابعاً لجنسية أفراده ؛ فنهم الحربية وهم الفرسان الذين كانوا يتسلّحون بالرماح ، وهؤلاء من جند العرب ، والمشاة وكانوا من الفرس ولا سيما الخراسانيين . وكان من سياسة الخلفاء أن يحكموا عرب الشمال والجنوب بترك بعضهم يحاربُ بعضاً ، حتى إذا ماانقضى العصر العباسى الأول دخل فى الجيوش العباسية عنصر جديد أصبح أشد خطراً من الخراسانيين ، وهو عنصر الأتراك الذين كانوا يكوّنون القسم الرابع من الجيش العباسى .

وكان الجند العربى حتى آخر عهد الدولة الأموية من العرب . ولما جاءت الدولة العباسية التى قامت على أكتاف الفرس دخل العنصر الفارسى فى الجيش العربى . وليس من عجب إذا تغلغل نفوذهم فى جسم الدولة .

ولما ولى المعتصم الخلافة سنة ٢١٨ هـ ، استكثر من الأتراك لأن أمه كانت تركية ، وزاد اعتماده على الأتراك حتى أربى عددهم على سبعين ألفاً ، فعمل المعتصم على تلافى هـذا الشر وبنى مدينة سامرّا شرقى دجلة واتخذها حاضرة لدولته .

وكان من أكبر القواد المعروفين فى أول عهد الدولة العباسية : أبو مسلم الخراسانى ، وكان تحت إمرته جند المشرق الخراسانية ، وعبدُ الله بن على العباسى ، وكان على جند المغرب وأكثرهم عرب من بلاد الجزيرة والشام . فلما خرج عبد الله بن علىّ على أبى جعفر المنصور وانتصر عليه أبو مسلم بجنده

الخراسانى ، كان هذا الانتصار فى الحقيقة انتصاراً للفرس على العرب ، ومن ثم رجحت كفة الخراسانيين فى الجيش . بيد أن المنصور خشى شرّ أبى مسلم وشر جنده ، فقضى عليه ، ورأى عدم الاعتماد على الخراسانيين ، لأن العصبية العربية كانت ماتزال فى قوتها ، فاصطنع كثيرين من العرب ، وسلمهم قيادة جنده كما استعان ببعض أهل بيته . ومن أعظمهم عيسى بن موسى الذى انتصر على محمد بن عبد الله (بن الحسن بن الحسن العلوى) ، الملقب بالنفس الزكية ، وأخيه إبراهيم .

وظهر من قواد العرب معن بن زائدة الشيبانى ، وكان من قواد الأمويين .

٤ — العصبية فى الجيش العباسى :

كان من أثر انتصار اليمنية أو عرب الجنوب على المُضَرية أو عرب الشمال فى موقعة مرج راهط ظهور سلطان الفرع المروانى ، كما كان من أثر النزاع الذى قام بين اليمنية والمضرية فى الشام والعراق انهزام مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية فى موقعة الزاب[1] وزوال الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية على أنقاضها .

وكما أن العصبية كانت السبب فى قيام الدولة العباسية ، فقد كانت السبب فى إضعافها . ولا غرو فقد كانت العصبية على أشدها فى بلاد المغرب بين الحجازيين الذين استوطنوا هذه البلاد بعد الفتح الإسلامى ، وبين الشآميين الذين نزحوا إليها فى العصر الأموى ، وتمكن البربر من مساعدة إدريس ابن عبد الله العلوى على تأسيس دولة الأدارسة فى أيام المغرب الأقصى . وفى بلاد الأندلس اشتدت العصبية بين اليمنية والمضرية . وكان لذلك أثر كبير فى زوال نفوذ العباسيين فى هذه البلاد وقيام الدولة الأموية فيها .

---

(١) موضع بين الموصل واربل من أول حدود أذربيجان ، ويقال له : الزاب الأعلى .

ولم تقتصر العصبية فى الجيش العبّاسى على العصبية العربية القَبَلية بين اليمنية والمضرية ، بل تعدت ذلك إلى العصبية القومية التى قامت بين الترك والعرب ، تلك العصبية التى ظهرت فى عهد المعتصم ، وكادت تُودى بحياته حين سار لمحاربة الإمبراطور البيزنطى تيوفيل . إلا أن المجال التى لم يتسع لهذه الحركة ، لأن الأتراك أقصوا العرب نهائياً وأصبح لهم الأمر والنهى ، بعد أن أزال المعتصم أسماء العرب من ديوان العطاء ، فاندمجوا فى الأهلين واشتغلوا بالزراعة والصناعة والتجارة .

٥ — أسلحة الجيش :

وكانت الدولة العربية تسخو فى تموين الجند وإمدادهم بما يحتاجون إليه من المؤن والأسلحة . وكان الجيش يتألف من الفرسان والرّجالة . وكان الفرسان يتسلحون بالدروع والسيوف والرماح ، ويتسلح الرجّالة بالدروع والحراب والأقواس والسهام .

وكان العرب فى الجاهلية يستعملون هذه الأسلحة ويعنون بها عناية كبيرة ، لأنهم كانوا يحمون بها أعراضهم ويستجلبون بها معاشهم ، وخصوصاً الأقواس التى كان لهم فى استعمالها مهارة فائقة ، لحدة أبصارهم ولحاجتهم إليها فى الصيد . وبلغ من مهارتهم فى الرمى بالقوس أن الرامى كان يرمى أحدى عينى الغزال دون الأخرى إذا أراد .

ولما جاء الإسلام ساعدت العرب مهارتهم الحربية على غلبة الروم ، لأن هؤلاء الروم لم يحسنوا الرمى . ولذلك كان قادة المسلمين يدربون رجالهم على إتقان الرمى بالنبال . وكان عليه الصلاة والسلام يقول : « ارموا واركبوا ، وأن ترموا أحب إلىّ من أن تركبوا » . ومن أقواله صلى الله عليه وسلم وهو

قائم على المنبر: « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة . ألا إن القوة الرمى ، ألا إن القوة الرمى ، ألا إن القوة الرمى » .

ولما سار الرسول إلى الطائف مطارداً فلول ثقيف الذين لجئوا إليها واعتصموا بحصونهم ورموا المسلمين بالنبال من فوقها ، اضطر الرسول أن ينصب المنجنيق ويرميهم به . وقد روى ابن هشام أن الرسول كان أول من رمى فى الإسلام بالمَنْجَنيق ، وهو أداة تُرمى بها الحجارة على الأعداء ، وقد استعمله لأول مرة فى قتال أهل الطائف . كذلك سير الرسول إليهم الدبابات ، وهى من آلات الحرب ، يدخل المحاربون فى جوفها ويدفعونها إلى جدار الحصن فينقبونه وهم فى داخلها تحميهم سقفها وجوانبها من نَبْل العدو . كذلك استعمل الرسول الضَّبور ليتقى به المسلمون النبل الموجَّه إليهم من عَل ، وهى كالدَّبابة تقريباً ، تُصنع من الخشب المغطى بالجلد ، ويكمن فيها المهاجمون ويقربونها للتحصن لقتال حاميته وهم فيها ، وتعرف بالسيارات المصفحة اليوم .

وكان الرماة أهم عنصر الرَّجالة فى الجيش . وكان هؤلاء الرجالة يقفون فى صفوف متراصة يتقدمهم حاملو الرماح لصد هجمات الفرسان ، ويرتدون أقبية قصيرة متدلية إلى تحت الركبة وسراويل ونعالا . وكان الفرسان يلبسون الدروع والخوذ المصنوعة من الصلب والحلاة بريش النسور .

وكان لاختلاط العرب بالفرس وغيرهم أثر فى تحسين نوع أسلحتهم . ولا يرجع تفوق العرب على أعدائهم إلى أسلحتهم التى استعملوها فقط ، بل إلى ما امتازوا به من النشاط والخفة وسرعة الحركة والمثابرة والصبر على تحمل الشدائد والحلم وبذل النفس ونصرة الدين .

وكان عرض الجيش جزءاً من تدريب الجند فى أوائل عهد الدولة العباسية ، وبخاصة فى عهد المنصور الذى اهتم اهتماماً كبيراً بالشئون الحربية . وكان يحب

أن يعرض جنده وهو جالس على عرشه لابساً خوذته . فكانت تصف الجنود أمامه فى ثلاثة أقسام : عرب الشمال (مضر) ، وعرب الجنوب (اليمن) والخراسانيون .

ومن أى جهة بحثنا فى الجيش ، فإننا نصادف مايصادفنا فى العصر الحديث . من ذلك نظام الجاسوسية عند العباسيين ، فقد كانوا يستخدمون فى ذلك كلا الجنسين من الرجال والنساء ، الذين كانوا يرحلون إلى البلاد المجاورة متنكرين فى أزياء التجار والأطباء وغيرهم لجمع الأخبار ونقلها إلى دولتهم .

ولكى يحمى العرب أنفسهم من غارات الإغريق أقاموا الحصون على تخوم دولتهم وهى الثغور . وهذا ضرب من الفنون الحربية التى تدل على نشاط العرب وولعهم بالحروب ونبوغهم الحربى الذى كان غريزيا فيهم . وكان حد سورية المقابل لآسيا الصغرى مصدراً للخطر بالنسبة إلى العرب. وقد تحاربت القوتان المتنافستان مدة طويلة ؛ فكانت كفة النصر ترجح مرة فى جانب العرب وأخرى فى جانب الإغريق. لذلك كانت هذه الثغور وهى : طَرَسوس، وأذَنة، والمصِّيصة، ومرعش ، وملطية ، تقع طوراً فى أيدى العرب وطوراً فى أيدى الروم .

ولما استولى أبو جعفر المنصور على المدن الرومية الواقعة على حد سورية المقابل لآسيا الصغرى مثل طرسوس ، وأذنة ، ومرعش ، وملطية ، حصنها وأحكم بناءها من جديد وأطلق عليها اسم « الثغور » .

ولما ولى هارون الرشيد الخلافة أنشأ ولاية جديدة سميت ولاية الثغور ، جعل لها نظاماً عسكرياً خاصاً ، وأقام فيها المعاقل ، كما أمدها بحاميات دائمة ، ومنح الجند علاوة على أرزاقهم أرضاً قاموا بتعميرها وزراعتها هم وأسراتهم ، فازدهرت هذه الثغور على الرغم من الحروب المتصلة ، وأصبحت أحوالها فى يسر

ورخاء إلى أيام الخليفة الواثق، ثم أخذت بعد ذلك فى الأفول . وطالما كان العلماء والشعراء الذين يؤثرون حياة الراحة والدّعة يلجئون إلى هذه الثغور للتفرغ للبحث والدرس .

٦ — إمرة الجيش :

كانت وحدات الجيش من القبائل العربية . وكان النبى صلى الله عليه وسلم قائد جيوش المسلمين . ولما جاء الخلفاء الراشدون من بعده أسندت إليهم قيادة الجيش . ولما تطورت الأحوال وتعددت الجيوش المقاتلة فى البلدان المختلفة بعد وفاة النبى ، أصبح من الصعب على الخليفة أن يقوم بهذه المهمة بنفسه ، فأخذ يختار أصلح الناس لقيادتها ممن عُرِف بالشجاعة والنجدة والإقدام ، واشتهر بالذكاء وحُسْن التدبير . وكان يعهد إلى هذا القائد باختيار الموظفين الذين يعملون تحت إمرته .

وقد عدّد ابن طباطبا[1] الصفات التى يجب أن تتوافر فى قائد الجيش فقال : «قال بعض حكماء الترك : ينبغى أن يكون فى قائد الجيش عشر خصال من أخلاق الحيوان : جُرأة الأسد ، وحَمْلة (أى قوة تحمله) الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على الجراح ، وغارة الذئب ، وحراسة الكُرْكى ، وسخاء الدّيك ، وشفقة الدجاجة على الفراريج ، وحذر الغراب ، وسِمَن تَغْرو ، وهى دابة تكون بخراسان تسمن على السفر والكدّ» .

وكانت طاعة القائد واجبة كطاعة الخليفة نفسه ، لأنه يُعتبر نائبه فى القيادة وفى إمامة الصلاة . وإذا اجتمع أكثر من قائد فى مكان واحد ، عيّن الخليفة

---

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٥٧ .

أحدهم الصلاة بالناس ، فيُصبح هذا القائد بمثابة « قائد القواد » . وإذا انتهى الفتح ووقف القتال أصبحت مهمة هؤلاء القواد مقصورة على النظر فى أمر الجند وتدريبهم وتحسين معداتهم وأسلحتهم كما هو المتبع فى عصرنا الحاضر . وكان ديوان الجند الذى استحدثه عمر بن الخطاب ، أكبر مساعد على تحسين نظام الجند وضبطه فى الإسلام .

ويرجع إلى قواد العرب تنظيم طريقة القتال ؛ فقد كان العرب فى الجاهلية يتبعون طريقة الكرّ والفرّ فى القتال ، فيكرون على العدو ، وإذا ما آنسوا فى أنفسهم ضعفاً فرّوا ، ثم عادوا فكرّوا ، وهكذا يسيرون على غير ضابط أو نظام .

غير أن قواد المسلمين لم يرتاحوا لهذه الطريقة ، ووجدوا أنها لا تكفل لهم النجاح ولا تصلح لقتال الجنود المنظمة ، ونزلت الآية الكريمة (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ)[1] . وأخذ المسلمون فى أيام النبى يقفون للقتال صفوفاً كما يفعلون فى الصلاة ، ثم يسيرون لملاقاة العدو متضامنين ، ليس لأحد منهم أن يتقدم عن الصف أو يتأخر عنه .

وفى عهد الأمويين والعباسيين اختلط العرب كثيرا بالفرس ، وأخذوا عنهم نظام التعبئة ، أى تقسيم الجيش إلى كتائب ، تكون إحداها فى الوسط تحت إمرة القائد العام وتسمى « قلب الجيش » ، وتوضع واحدة إلى يمينها وتسمى « الميمنة » ، وأخرى إلى يسارها وتسمى « الميسرة » ، ثم تكون أمامها كتيبة — من الفرسان فى الغالب — وتسمى « المقدمة » ، وخلفها كتيبة تسمى « ساقة الجيش » ؛ ولذلك تركوا نظام الصفوف . وبعد تقدمهم فى المدينة تفننوا فى طرق تعبئة الجيوش .

وقد عدل العرب عن اصطحاب نسائهم معهم إلى ميادين القتال ، بعد أن كن يصحبن الجيش ويخصّص لهن أماكن فى المدن الحصينة . وكان القواد يحافظون على حُسن سلوك الجند ويشددون العقاب على كل مَنْ يعبث بالنظام أو يتعرض لأهالى البلاد المفتوحة بسوء . ومما ساعد على حسن سلوكهم تحريم الخمر ، كما كان الجندى لا يمكث أكثر من أربعة أشهر إذا كان بعيدا عن أسرته . وكان الجند يُكبّرون ويتلون الآيات القرآنية فى أثناء سيرهم للغزو والجهاد وفى أثناء المعارك الحربية ، كما كانوا يدقون الطبول ويقرعون الصنوج لبث الحماس فى نفوسهم . وقد اتصف الجندى العربى بالتفانى فى القتال لاعتقاده بأن مَنْ يموت فى سبيل الله يكون مصيره إلى الجنة .

٧ — الجيش فى مصر

(١) الجيش فى مصر حتى نهاية عهد الفاطميين :

اتخذ ابن طولون جنداً كثيفاً من السودان والروم ، فضاقت داره بالخدم والعبيد والجند ، الذين كانوا يقيمون بمدينة العسكر التى أسسها صالح بن على العباسى وأبو عَوْن الذى خلفه فى ولاية مصر . ولما ضاقت مدينة العسكر بابن طولون ، اتخذ مدينة القطائع حاضرة لدولته ، وفيها أقامت القطائع المختلفة من سودان ونوبيين وغيرهم من الجند . وكان بقصر ابن طولون مكان يشرف منه فى يوم عرض الجيش ، فكان يخرج من الباب الأوسط ويخرج عسكره من البابين الآخرين فى عدد عظيم وفى أتم نظام وأكمله .

وفى عهد الإخشيد كانت مصر آمنة مطمئنة قوية بجيشها ومالها . ولا عجب فقد بلغ عدد جيوشه (وكانوا من الأتراك والروم) أربعمائة ألف مقاتل ، عدا حرسه الخاص به . وكانت رواتب هؤلاء الجند تدفع بانتظام من الموارد التى هيأتها ثروة هذه البلاد .

وقد استطاع جند مصر فى عهد الإخشيد أن يصد محمد بن رائق الخزرى الذى أراد أخذ مصر بتقليد من الخليفة العباسى ، وهزمه الإخشيد فى العريش سنة ٣٢٨ هـ ، كما صد سيف الدولة الحمدانى صاحب حلب ، وضم إلى حوزته مصر والمدينة والشام ، وأصبح من القوة بحيث يستطيع أن يأمر عماله وقواده بولاية العهد لابنه أنوجور .

وانقسم الجند فى عهد أنُوجُور بن الإخشيد إلى فريقين : الإخشيدية وهم مماليك الأسرة الإخشيدية وأنصارها ، والكافورية وهم أنصار كافور .

وقد وجه الفاطميون عنايتهم إلى إعداد جيش قوى يكون عدتهم وقت الحروب . وكان هذا الجيش يتكون من الأمراء وطوائف الجند . ولكل من هاتين الطبقتين مرتبة لا يجاوزها إلى غيرها ، فالأمراء كان يخلع على بعضهم بأطواق الذهب فى أعناقهم ، والبعض الآخر يركب فى المواكب بالقضب الفضية . أما طوائف الجند فكانت تتكون من عدة عناصر ، كالمغاربة والأتراك والأكراد والغُزّ والدَّيلم والسودان . ولكل طائفة من هؤلاء قائد يراقبهم ويقوم بترتيبهم فى مواقفهم ، وينسب بعض هذه الطوائف إلى الخلفاء كالحافظية نسبة إلى الخليفة الحافظ الفاطمى والآمرية نسبة إلى الخليفة الآمر الفاطمى ، والبعض الآخر ينسب إلى الوزراء كالجيوشية نسبة إلى أمير الجيوش بدر الجمالى ، والأفضلية نسبة إلى الأفضل بن بدر الجمالى .[1]

(ب) الجيش فى عهد الأيوبيين والمماليك :

وفى عهد الأيوبيين اتخذ السلطان صلاح الدين الأيوبى جيشاً من الأكراد ، ظل عدة الدولة الأيوبية ، حتى جاء الملك الصالح نجم الدين أيوب ، فاقتنى عدداً كبيراً من المماليك كان معظمهم من الأتراك . ويرجع السبب فى ذلك إلى المنافسة التى قامت على المُلك بينه وبين أخيه العادل الذى كان يرى أنه

---

(١) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٨٢ .

أحق منه بالملك ، فقبض عليه العادل وحبسه بقلعة الكرك ، فتفرق عنه جيشه من الأكراد ، ولم يبق معه غير مماليكه وطائفة من خواصه ، وأقاموا بالكرك حتى أطلق سراحه . فلما تولى نجم الدين أيوب سلطنة مصر بعد أخيه العادل ، حفظ للمماليك حسن ثباتهم حين تفرق الأكراد ، فاستكثر من شرائهم ، وبنى لهم قلعة بجزيرة الروضة ، جهزها بكثير من الأسلحة والآلات الحربية والأقوات ، كما أنشأ بها جامعاً وستين برجاً ، ولما تم بناؤها انتقل إليها الملك الصالح بأسرته واتخذها داراً للملك وأسكن فيها مماليكه البحرية .

وقد ظلت قلعة الروضة عامرة بالمماليك حتى زالت الدولة الأيوبية وتولى المعز أيبك سلطنة مصر ، فأمر بهدم قلعة الروضة ونقل جميع من بها إلى قلعة الجبل . وظلت الحال على ذلك حتى ولى الظاهر بيبرس عرش مصر ، فاهتم بعمارة هذه القلعة وإعادتها إلى ما كانت عليه فى عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب وأسكن الأمراء فى أبراجها .

ولما ولى المنصور قلاوون (٦٨١ هـ) سلطنة مصر ، نقل المماليك إلى قلعة الجبل ، ثم بنى الناصر محمد بن قلاوون « الطباق » بها وجعلها مقراً للمماليك السلطانية .

وقد وجه الملك الظاهر بيبرس عنايته إلى إعداد جيش قوى يكون عدته وقت الحروب ، فأخذ يستكثر من شراء المماليك لمحاربة أعدائه من الصليبيين والمغول ، كما عنى بتربيتهم تربية دينية وعسكرية ، فعين لكل طائفة منهم فقيهاً يعلمهم القرآن ومبادىء الدين والقراءة والكتابة حتى يصلوا إلى سن البلوغ ، ثم يمرنون بعد ذلك على الأعمال الحربية ، فإذا ما أتموا تعلمهم ألحقوا بجيش السلطان .

وكان هذا الجيش يتكون من المماليك السلطانية وجنود الحلقة . ولكل من هاتين الطائفتين مرتبة لا تجاوزها إلى غيرها . فالمماليك السلطانية هم أعظم الأجناد

شأناً وأرفعهم قدراً وأقربهم إلى السلطان منزلة ، ومنهم يؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة . أما جنود الحلقة فكان لكل أربعين جندياً منهم رئيس لا حكم له إلا إذا خرجوا للقتال ، فعليه ترتيبهم فى مواقفهم ، وليس له أن يخرج أحدهم من الخدمة إلا بإذن السلطان أو نائبه .

وكان جنود هاتين الطائفتين يلبسون على رءوسهم الكلوتات[1] الصفراء بغير عمامة ويلبسون قبية بيضاء ضيقة الأكام من القطن البعلبكى ، وفى بعض الأحيان تكون حمراء أو زرقاء ، ويشدون على أوساطهم بنوداً من القطن .

ومن الأسلحة التى كان يستعملها المماليك فى حروبهم : السيف والرمح والقوس والنشاب . وهناك أدوات حربية استعان بها المماليك فى حروبهم ضد الصليبيين والمغول ، نخص بالذكر منها المجانيق والدبابات ذوات العجل والزحافات والقطاطيع التى كان يهدم بها أسوار القلاع التى كانوا يستولون عليها .

ولم تكن هناك مرتبات ثابتة لهؤلاء الأمراء والأجناد ، بل استعيض عن ذلك بإقطاعات كان يمنحها السلطان لهم ، وكان المقطَع (بفتح الطاء)[2] منهم يحل فى الإقطاع محل السلطان ليتمتع بغلاته وإيراداته ، ثم يؤول جميع ذلك إلى السلطان بمجرد انتهاء مدة الإقطاع المتفق عليها وبسبب وفاة المقطع . على أن السلطان كان يكافىء أمراءه وجنوده الأوفياء بأن يهنزل لورثتهم عن حقه فى إقطاعاتهم . ولم تكن هذه الإقطاعات هى الشىء الوحيد الذى يمنحه السلطان لأمرائه وأجناده ، بل كان لهم نصيب معين فى الغنائم ، ولهم رواتب أخرى من اللحم والتوابل والعليق والزيت سوى الاقطاع على أنها هبة من السلطان ،

---

(١) وهى أغطية للرأس تلبس وحدها أو بعمامة .

(٢) أى الذى يمنح الإقطاع .

وكانت هذه الرواتب تصرف فى بعض الأحيان لمن لا إقطاع له من أولاد الأمراء.

ويعد بيبرس أول من نظم جيوش المماليك تنظيما تاماً، ولا عجب فقد كان قائداً ممتازاً، ظهرت كفاءته فى موقعة المنصورة، وكان سلفه عز الدين أيبك الذى تزوج من شجر الدر رئيساً لقواد المماليك. وقد تكوّن جيش المماليك عامة وفى عهد المؤيد خاصة من ثلاث طوائف: جنود نظامية تنفق عليهم الحكومة، ومماليك السلطان وتنفق عليهم الخاصة السلطانية، وهؤلاء هم حرس السلطان، وكانوا ذوى ثروة كبيرة ونفوذ عظيم، بحيث يستطيعون خلع السلطان. أما الطائفة الثالثة فهم مماليك الأمراء وينفق عليهم أمراؤهم، وكانوا يحرسون الأمراء ويساعدونهم ضد أعدائهم. وقد حافظ المماليك على صبغتهم الحربية حتى بعد ضعف شوكتهم باستيلاء السلطان سليم الأول على مصر سنة ١٥١٧ م. وكان المماليك فى حروبهم ينظمون جيوشهم على هيئة مربعات، يقف فرسانهم فى وسطها، ثم يدور القتال بغير نظام، وبذلك كان من السهل إلحاق الهزيمة بهم برغم ما امتازوا به من الشجاعة.

(ج) الجيش فى عهد العثمانيين:

وكان الجيش فى عهد الدولة العثمانية يتألف من الإنكشارية (الجيش الجديد) التى أنشأها السلطان أورخان العثمانى. وهؤلاء كانوا عضداً قوياً للدولة مدة من الزمن، فقد كانوا فى عهد السلطان سليمان القانونى يلبون نداء السلطان بمجرد دعوته إياهم للحرب. ولكن بعد عهد سليمان القانونى ضعفت الإنكشارية عن الدفاع عن الدولة، وأصبحت مهمتهم محصورة فى قبض الرواتب وأخذوا ينهبون الناس، فسيطروا على السلاطين، وتدخلوا فى السياسية، وانغمسوا فى الترف، وأهملوا الحرب، واهتموا بمظاهر الأبهة، وأصبحوا شرا مستطيرا على الدولة العثمانية.

وقد تمكن السلطان محمود الثانى من القضاء عليهم فى سنة ١٨٢٦ م وأحل محلهم جيوشاً حديثة قامت بتنظيمها بعثة أجنبية ، وأنشئت مدرسة حربية خاصة فى الآستانة . ولما خلفه السلطان عبد المجيد استحدث نظام التجنيد الإجبارى ، وقسم الجيش إلى فرق نظامية وفرق احتياطية . ونقف على مبلغ ضعف الجيوش التركية إذ ذاك من استنجاد السلاطين العثمانيين بمحمد على لقمع الثورات التى قامت فى ولايات الدولة ، ولا سيما فى حرب الوهابيين والبلقان .

(د) الجيش فى المغرب

عُرفت قبيلة لَمتُونة المرابطية بشدة البأس وبراعة الرى . ويعتبر يوسف بن تاشفين منشىء الجيش فى الدولة المرابطية التى امتدت أطرافها إلى السودان جنوباً والأندلس شمالا ، وإلى بلاد الجزائر شرقاً والمحيط الأطلسى غربا . وقد أدخل يوسف بن تاشفين على الجيش المرابطى تعديلات جوهرية حتى أصبح من أعظم جيوش العالم فى العصور الوسطى عدداً وسلاحاً . وكان يوسف ، باعتباره أمير المسلمين ، هو القائد الأعلى للجيش . وكان معظم حكام الولايات ينتمون إلى قبيلتى لمتونة وجُدالة . وقد عمل المرابطون على الاحتفاظ بخططهم الموروثة فى تنظيم المعارك[1] .

وقد اشتهر اللمتونيون بقوة البأس فى الحروب ، لايفرون أمام العدو مهما تفوق عليهم فى العدد . كما اشتهروا بركوب الخيل . لذلك كان معظم جيشهم من الفرسان . وكان أشجع جندهم من المشاة يقفون فى الصف الأول متقلدين الحراب الطويلة التى كانوا يغرسونها فى الأرض . وكانت قوة الفرسان لاتقل عن مائة ألف مقاتل من المدربين على الحروب والمزودين بأحسن السلاح . وكان

---

(١) أشباخ: تاريخ الأندلس فى عهد المرابطين والموحدين (القاهرة ١٩٥٨) ص ٤٧٨ .

الجيش المرابطى يتألف من فرق يحمل كل منها علماً خاصاً عليه نقوش تميزها عن سائر فرق الجيش ، وعلى كل من هذه الفرق قائد خاص . ويسير الجند إلى إلى حومة القتال بين قرع الطبول وأصوات الأبواق ، وقد رتبت صفوفه حسب القبائل المغربية على اختلافها .

وكان ترتيب الجند المرابطى يقوم على نظام خماسى ، وهو المقدمة ، والمؤخرة ، والميسرة ، والميمنة (ويؤلفان جناحى الجيش) ، والقلب : فالمقدمة تتألف من الجند المشاة ، والجناحان من وحدات الفرسان الخفيفة وحملة القسى وحملة النبال . ويتألف القلب من وحدات الفرسان الثقيلة ، وإليها يرجع الفضل غالباً فى إحراز النصر فى المعارك الحاسمة . أما القوى الخلفية أو الاحتياطية فكان يقودها يوسف بن تاشفين بنفسه باعتباره القائد الأعلى للجيش المرابطى . وتتألف هذه القوة من صفوة الجند وقوى الحرس على اختلافها[1] .

وكانت كل فرقة من الجيش المرابطى تنتمى إلى إقليم أو مدينة : فالأندلسيون مثلا يؤلفون قسما خاصا من الجيش ويحملون أعلام إشبيلية وقرطبة وجيّان ومالقة وغرناطة وغيرها . وكانت قوة الحرس الخاص تتألف من أكثر الجند شجاعة وتمتاز بحسن القوام وقوة البدن والشجاعة والبراعة . وقد استعان يوسف بن تاشفين بتجار الرقيق فى إقليم غانة ، واختار أمهرهم ودربهم على جميع الفنون الحربية ، وزودهم بالسلاح والخيل ، وأنشأ منهم حرسه الخاص ، وكان يتألف من ألفى جندى .

وكان جند المرابطين يحاربون بنفس الروح الإسلامية التى تحلى بها الجند فى صدر الإسلام ، يحاربون للجهاد ويظفرون بإحدى الحسنيين ، النصر أو الشهادة فى

---

(١) أشباخ ص ٤٧٩ .

سبيل إعلاء كلمة الله ونصرة الدين . وكان حب المرابطين للقتال فى سبيل الله يظهر ظهوراً واضحاً فى حروبهم ضد النصارى من الأسبان . ومن تقاليدهم الصلاة قبل بدء القتال وإذاعة أنباء النصر من أعلى المآذن وتلاوة البيانات الخاصة بالحروب من فوق المنابر فى كافة أرجاء الدولة المرابطية .

وكانت أسلحة الجيش المرابطى فى عهد يوسف بن تاشفين خفيفة تمثل البداوة . وكانت تتألف من دَرَق اللَّمْط وسيوف الهند ومزارق الزان والقنا الطوال . ولما طال مقام المرابطين فى الأندلس ، اقتبسوا كثيراً من أسلحة ملوك الطوائف والأسبان ، فاعتمدوا على الخيل مع اعتمادهم على الجمال التى يطلق عليها سفن الصحراء ، وتسلحوا بالزرد والدروع والسيوف . ويبدو أن أسلحة المسلمين فى الأندلس والمعارك التى خاضوها كانت فى مستهل الحكم المرابطى فى هذه البلاد على ماذكره أبو بكر الطرطوشى[1] حيث يقول :

« فأما صفة اللقاء وهو أحسن ترتيب رأيناه فى بلادنا (الأندلس) ، وهو تدبير نفعله فى لقاء عدونا ، أن تقدم الرَّجَّالة بالدَّرق الكاملة والرماح الطوال والمزاريق المسنونة النافذة ، فيصفُّوا صفوفهم ويركزوا مراكزهم ورماحهم خلف ظهورهم فى الأرض ، وصدورهم شارعةٌ إلى عدوهم وهم جاثمون فى الأرض . وكل رجل منهم قد ألقم الأرض ركبته اليسرى وترسه قائم بين يديه ، وخلفهم الرماة المختارون التى تمرق سهامهم من الدروع ، والخيل خلف الرماة . فإذا حملت الروم على المسلمين لم يتزحزح الرجالة عن هيئاتهم ، ولا يقوم رجل منهم على قدميه . فإذا قرب العدو رشقهم الرماة بالنُّشَّاب[2] والرجالة بالمزاريق ، وصدور الرماح

(١) سراج الملوك ص ١٧٩ .

(٢) بفتح النون والشين مع التشديد .

تلقاهم ، فأخذوا يمنة ويسرة ، فخرج خيل المسلمين بين الرماة والرجالة فقتال منهم ما شاء الله » .

ولننتقل الآن إلى الكلام على الجيش في عهد الموحدين :

كان النظام الذى وضعه المهدى محمد بن تومرت نظاماً عسكرياً بحتاً ، وكان ذلك أمراً ضرورياً فى الجهاد ، فوضع لأتباعه نظاماً يسمى « الطبقات » تتميز بمقتضاه كل طبقة عن الأخرى فى وقت السلم والحرب . وفى مقدمة هذه الطبقات أهل العشرة وهم صحابة ابن تومرت ووزراؤه ، ومنهم عبد المؤمن بن على الذى ولى الأمر بعد ابن تومرت . وكانت الطبقات كلها تشترك فى الحرب عند الضرورة . يدل على هذا موقعة البحيرة المشهورة التى هزم فيها المرابطون ابن تومرت هزيمة منكرة وفقد فيها جل صحابته وتوفى بعدها بقليل . ولم يتخذ الجيش الموحدى طابعه الكامل إلا فى عهد عبد المؤمن بن على الذى يعد من أعظم قواد العصور الوسطى[1] .

ولما آلت الخلافة إلى عبد المؤمن ألغى نظام الطبقات ولم يبق منه سوى مجلس الخمسين والسبعين . أما النظام الحربى فقد بقى على ما كان عليه فى عهد ابن تومرت .

وكان المرابطون – كما ذكرنا – يعتمدون على الفرسان . أما الموحدون فقد كانوا أهل جبال . لذلك كانوا يعتمدون فى حركاتهم على أنفسهم لا على دوابهم . وقد اقتبس عبد المؤمن تنظيم الصفوف من الطريقة الجرمانية ، ولعله أخذ هذه الطريقة عن جند الأسبان أو النورمانديين فى صقلية فى حرب تونس والمهدية . فقد جعل كل صف يتألف من عشرة جنود ، ولكل وحدة قائدها الخاص . وكان عبد المؤمن يعنى عناية خاصة بتدريب الجند والقواد الذين كانوا يتميزون بخفة

---

(١) أشباخ : تاريخ المرابطين والموحدين ص ٣٠٥ .

الحركة والبراعة الحربية . وكان الشاة فى الجيش الموحّدى يختارون من أبناء رجال القبائل الجبلية ولا سيا قبائل مصمودة ، ويحملون حراباً يبلغ طول كل منها اثنى عشر قدماً ، وتسمى « الأمراس » ، وكانوا يقذفون بها فى وجوه الأعداء فى قوة وسرعة[1] .

وكان الجيش الموحدى ينقسم بوجه عام قسمين : الأول هو الجيش النظامى ويختار من أبناء القبائل المغربية ، والثانى ويختار من رجال الحرس ، ويقوم أمير المؤمنين بنفسه باختيارهم من أشد الشبان قوة وأعظمهم إخلاصاً . ولا يشترط فيهم أن يكونوا من المغاربة ، بدليل وجـــود كثيرين من مسلمى الأندلس والصقالبة والسودانيين . وكان الجندى يتدرب تدريباً كافياً ويحصل على أكبر نصيب من المران الذى يعدّه للقتال ويتكفل له البراعة فى وضع الخطط الحربية .

وكانت الدولة الموحدية تزود الجند النظاميين بالسلاح والغذاء والملابس ، وتقدم القبائل كل ما يطلبه أمير المؤمنين من شبان القبائل للاشتراك فى المعارك أو الجهاد ضد نصارى الأندلس . وكان كثير من المتطوعين يقدمون أنفسهم للجهاد فى سبيل الله ، بخلاف الجند الذين كانت القبائل المغربية تقدمهم للخدمة العسكرية الإجبارية . وكذلك كانت القبائل تسهم فى تقديم الذخائر والمؤن عند نشوب الحروب .

وإذا عزم أمير المؤمنين على خوض غمار الحرب ضد أعدائه ، عقد مجلساً حربياً يشرح أمامه العوامل التى دعت إلى القتال ، ويبحث مع قواد جيشه خطة المعركة وما يتصل بها من الهجوم أو الارتداد والخدع . وكانت الخدع البارعة من أهم فنون الحرب عند الموحّدين ، كأن يتصنّعوا الفرار أو يتظاهروا بالانهزام أو نحو ذلك . وكان للموحدين عيون يبثونها للوقوف على مواطن القوة أو الضعف عند العدو ، ثم يضعون خططهم على ضوء ما يتوفر لديهم من المعلومات الصحيحة.

---

(١) الحلل الموشية ص ١١٥ — ١١٦ .

وإذا ما استقر الرأى على خوض غمار المعركة عرض أميرالمؤمنين الجيش واشترك فى ترتيبه ، ثم ضرب قبته الحمراء ، يخفق عليها علمه الأبيض ، وارتدى ملابس القتال ، وامتطى فرسه المطهمة وقبض على سيفه المسلول بإحدى يديه ، وحمل المصحف الشريف فى يده الأخرى . وكان ذلك إيذاناً بنشوب المعركة . وكانت المعركة عند الموحدين تقوم على فكرة التربيع[1] ، وتوضع كل فرقة من الجيش تحت إمرة قائد خاص تؤلف فرقته إحدى الزوايا الأربع التى يتألف منها المربع . وتتألف قوة الجيش الرئيسية من المشاة النظاميين الذين يقفون فى مقدمة الجيش ، وكان جندها يتسلحون بحراب طويلة . ويلى هؤلاء صفوف من الجند تسلحوا بالسيوف وعليهم الدروع ، ثم يليهم حملة النبال والقسى .

وقد تفوق الموحدون على المرابطين فى فن الحصار ، حتى إن أكثر المدن منعة كانت تتحطم أمام سلاح الحصار الموحدى . وكان الموحدون يستعملون أسلحة متنوعة فى الحصار : فأحيانا يستعملون الحراقات ، أو يقومون بقذف كميات ضخمة من الأحجار ، أو يطلقون المياه الغزيرة فى قوة وعنف . وكان عبد المؤمن نفسه أستاذاً فى فن الحصار . فنى حصار فاس التى قاومت أسوارها المنيعة مدة طويلة ، نرى عبد المؤمن يستعين بمياه النهر ، التى أمر بحفظها فى خزانات ضخمة ، ثم يطلقها دفعة واحدة على الأسوار . وكذلك نراه يحرق أبراج مدينة وهران بالنيران المحرقة المصحوبة بقذف الآلات ، وكذلك نراه يفتح مدينة المهدية بحيلة مماثلة ، وذلك بتحطيم جدرانها القوية التى كان يسير عليها فارسان متجاوران . وبمثل هذه المهارة استولى عبدالمؤمن على مدينة مراكش التى لم تقف أسوارها المنيعة عقبة فى سبيل فتحها . وعلى هذا النحو سقط فى أيدى الموحدين كثير من القلاع فى أضيق المفاوز الجبلية فى المغرب والأندلس ، وذلك بفضل آلات الحصار الضخمة التى كانت تقذف كتلا هائلة من الحجارة والكرات الملتهبة من الحديد .

---

(١) الحلل الموشية ص ٩٨ .

٤ – البحرية

(ا) البحرية فى الإسلام :

لم يكن العرب قبل الإسلام وفى صدره يُعنون بالحروب البحرية ، لبداوتهم وعدم تعوّدهم ركوب البحر وممارستهم أحواله . وكان أول مَنْ ركب البحر فى عهد عمر بن الخطاب (١٣— ٢٣ هـ) العلاء بن الحَضْرَمى والى البحرين ، الذى توجه لغزو بلاد فارس فى اثنى عشر ألفاً من المسلمين من غير إذن الخليفة . ثم عاد المسلمون إلى البصرة محملين بالغنائم ، بعد أن فقدوا سفنهم التى عبروا بها الخليج الفارسى . فلما علم عمر بذلك — وكان يكره ركوب البحر — غضب على العلاء وعزله .

ولما فتحت بلاد الشام شاهد العرب سفن الروم ، فتطلعت نفوسهم إلى مجاراة أعدائهم وركوب البحر مثلهم . وألح معاوية بن أبى سفيان على عمر بن الخطاب أن يأذن له بغزو بلاد الروم بحراً لقربها منه ؛ فكتب عمر إلى عمرو ابن العاص والى مصر يسأله أن يصف له البحر ، فكتب عمرو إلى عمر يقول : «يا أمير المؤمنين ! إنى رأيت البحر خلقاً كبيراً يركبه خلق صغير ، ليس إلا السماء والماء ، إن ركد أحزن القلوب ، وإن ثار أزاغ العقولَ ، يزداد فيه اليقين قلةً ، والشك كثرة ، هم فيه كدود على عود ، إن مال غَرِق وإن نجا بَرِق » . فلما جاء هذا الكتاب إلى عمر كتب إلى معاوية يقول : « لا والذى بعث محمداً بالحق لا أحمل فيه مسلماً أبداً » .

ومما يدل على مبلغ كره العرب ركوب البحر ، أن عمراً بعد أن تم له فتح مصر وأجلى الروم عنها (سنه ٢٠ / ٦٤٠) ، أراد أن يتخذ الإسكندرية — التى كانت حاضرة هذه البلاد منذ أيام الإسكندر المقدونى (سنة ٣٣٠ ق . م) —

حاضرةً لولايته الجديدة ، إذ كانت عامرة آهلة بالسكان ، وأرسل بذلك إلى الخليفة عمر . فسأل الخليفة رسولَ عمرو : « هل يحول بينى وبين المسلمين ماء ؟» قال : « نعم يا أمير المؤمنين إذا جرى النيل » . فكتب إلى عمرو : « إنى لا أحب أن تنزل بالمسلمين منزلاً يحول الماء بينى وبينهم فى شتاء ولا صيف ، فلا تجعلوا بينى وبينكم ماء ، متى أردت أن أركب إليكم راحلتى حتى أقدم إليكم قدمت » ، وأشار عليه باتخاذ مدينة أخرى غير الإسكندرية . ولا غرو فقد كان عمر بعيد النظر ، لأن العرب لم يكونوا أمة بحرية ، ومن ثم لم تَعُد الإسكندرية صالحة لأن تكون حاضرة للديار المصرية كما كانت من قبل .

وقد علل ابن خلدون[1] سبب امتناع العرب فى أول عهدهم عن ركوب البحر ، فقال :

« والسبب فى ذلك أن العرب لبداوتهم لم يكونوا أول الأمر مهرة فى ثقافته وركوبه ، والروم والأفرنجة لممارستهم أحواله ومَرْباهم فى التقلُّب على أعواده ، مَرَنوا عليه فأحكموا الدراية بثقافته . فلما استقر الملك للعرب وشَمَخ سلطانهم ، وصارت أمم البحر خَوَلاً لهم وتحت أيديهم ، وتقرب كل ذى صنعة إليهم بمبلغ صناعته ، واستخدموا من النوتية فى حاجاتهم البحرية أمماً ، وتكررت ممارستهم للبحر وثقافته ، استحدثوا بصراء بها (أى بالبحرية) ، فتاقت نفوسهم إلى الجهاد فيه وأنشأوا السفن فيه والشوانى[2] ، وشحنوا الأساطيل بالرجال وأمطَوْها العساكر المقاتلة لمن وراء البحر من أمم الكفر ، واختصوا بذلك من ممالكهم وثغورهم ما كان أقرب إلى هذا البحر وعلى حافته ، مثل الشام ، وإفريقية والمغرب والأندلس » .

---

(١) مقدمة ص ٢٢٠ ــ ٢٢٢ .

(٢) الشوانى : جمع شونة ، وهى المركب المعد للجهاد فى البحر .

ولما ولى عثمان الخلافة أعاد عليه معاوية الكرة فى غزو الروم بحراً ؛ فأذن له على ألا يحمل أحداً على ركوب البحر كرهاً ، بل يحمل الأمر اختيارياً . ونجح معاوية فى غرضه ، فتشجع المسلمون وأقدموا على ركوب البحر ، وتفوقوا على الروم وغيرهم ، وكثر عدد السفن وأتقن تسليحها .

وكان لهذه القوة البحرية أكبر الأثر فى اتساع الدولة الإسلامية ، فقد اشتبك والى مصر من قبل عثمان ، وهو عبد الله بن سعد بن أبى سرح ، مع قسطنطين بن هرقل إمبراطور الدولة الرومانية الشرقية فى البحر الأبيض المتوسط وانتصر عليه فى موقعه ذات السوارى[1] ، مع أن عدد سفن المسلمين لم يجاوز مائتى سفينة وقفت أمام ألف سفينة كانت للعدو . كما فتح العرب كثيراً من الجزر الكبرى فى البحر الأبيض ، وأهمها صقلية ورودس ، وانتزعوها من يد الدولة البيزنطية . ويرجع الفضل فى إنشاء أسطول للدولة العربية إلى عثمان بن عفان . ومن ذلك الوقت أصبح للأسطول الإسلامى تاريخ مجيد .

ولما ولى معاوية الخلافة عُنى بإنشاء السفن الحربية . ولما كانت الدولة البيزنطية تغير على البلاد الإسلامية ، رتب معاوية لغزوها « الشواتى » و« الصوائف » ، بمعنى أنه وضع نظاماً يكفل استمرار الحرب بينه و بينهم شتاء وصيفاً . و بلغ أسطول الشام ألفاً وسبعمائة سفينة .

وفى عهد معاوية غزا عقبة بن عامر جزيرة رودس . وفى سنة ٥٣ هـ غزا الروم البُرُلُّس[2] فى عهد ولاية مَسْلَمَة بن مُخَلَّد (بتشديد اللام مع فتحها مع ضم الميم) (٤٧ — ٦٢هـ) ، وقتلوا عدداً كبيراً من المسلمين ، على رأسهم وَرْدان مولى عمرو بن العاص . لذلك اهتم أمراء مصر ببناء السفن ، فأنشئت لأول مرة دار لبنائها فى جزيرة

---

(١) سميت بهذا الاسم لكثرة سوارى المراكب واجتماعها .

(٢) تقع على البحر الأبيض المتوسط فى مصر .

الروضة ، وذلك سنة ٥٤ هـ . وقد احتفظت البحرية الإسلامية بعظمتها طوال العصر الأموى وفى الصدر الأول من العصر العباسى ، حتى بدأ الضعف يدب فى جسم الدول الإسلامية فى الشرق والغرب ،فأخذت القوة البحرية فى الضعف[1] .

(ب) إمرة الأسطول

لما فتح العرب بلاد الشام وفلسطين ومصر ، أصبح إنشاء أسطول بحرى ضروريا لصيانة المرافىء ومنازلة الأعداء . ومن ثم اهتم العرب بتجهيز الأساطيل وإعدادها ، وكانوا يحصلون على السلع التجارية أول الأمر من المدن الفينيقية التى اشتهر أهلها برحلاتهم الجريئة ، ثم أصبحوا يحصلون على هذه السلع من سورية ومصر وسواحل آسيا الصغرى . وفى سنة ٢٨ هـ احتل أسطول المسلمين جزيرة قبرس . وفى سنة ٣٤ هـ سار والى مصر فى أسطول مؤلف من مائتى سفينة حارب به البيزنطيين الذين بلغ عدد وحدات أسطولهم ستمائة سفينة على مقربة من ساحل اللاذقية . وانتصر المسلمون انتصاراً باهراً . ولكنهم لما رأوا أن الهزيمة ستحل بهم إذا حاربت سفن العدو سفينة سفينة انضمت صفوفهم بعضها إلى بعض ، وأصابوا سفن العدو بالمزاريق وهجموا عليهم بحرابهم وسيوفهم ، وتحطم الأسطول البيزنطى ونجا قائده بعد عناء . ومنذ ذلك الحين تجنب المسلمون المناورات فى حركاتهم الحربية والبحرية ، واهتموا بالالتحام بالعدو والانقضاض عليه .

وكانت السفن الإسلامية تبنى فى معظم المرافىء البحرية السورية والمصرية ، كما كانت هذه السفن أضخم من السفن البيزنطية ، غير أنها كانت فى الغالب أقل منها سرعة . وكذلك كثر عدد سفن البحرية التجارية ولقيت التجارة البحرية

---

(١) المقريزى : خطط ج ٢ ص ١٩٠ — ١٩١

كل تشجيع . وكان بكل مرفأ منارة تدعى « الخيشب » . ويظهر أن الأسطول لم يكن مؤلفاً من السفن التى ابتنتها الحكومة للمهام الحربية فحسب ، بل كان لزاماً على كل مقاطعة أو ثغر أن تقوم بتقديم عدد معين من السفن إذا طلب منها، وكان ذلك فى أيام الفاطميين فى مصر . وعلى هذا النحو سار صلاح الدين الأيوبى . وكان لكل سفينة حربية قائد (أو مقدم) له القيادة فى كل ما يختص بالبحر فى سفينته، ومهمته تدريب الجند وتجهيز الحملات . فى الوقت الذى كان هناك موظف آخر يدعى « الرئيس » يكون له الإشراف على الملاحة . وكان قائد الأسطول يدعى أمير الماء أو أمير البحر ومنه اشتق لفظ Admiral ، Amiral .

ويدين العرب للبيزنطيين بفضل تعليمهم الفنون البحرية . ولكن العرب الذين تعلموا هذه الفنون من البيزنطيين أصبحوا أساتذة أوربا ، لما فطروا عليه من الشجاعة وحب المغامرة . يدلنا على ذلك أن بعض الاصطلاحات البحرية المستعملة فى أوربا لا تزال تحتفظ بعربيتها إلى اليوم . وكان أثر العرب فى شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط بوجه خاص ، أبعد مدى من أثر غيرهم من شعوب أوربا . ويقول فون كريمر : « ومما يوضح لنا أن الأسطول العربى القديم كان نموذجاً لأساطيل الأقطار المسيحية ، أن كثيراً من الاصطلاحات العربية البحرية لا تزال شائعة على ألسنة البحارة فى جنوبى أوربا . نذكر من تلك الاصطلاحات كلمة Cable المأخوذة عن لفظ « حبل » العربى ، وكلمة Arsenal (وبالإيطالية Darsonal) المأخوذة عن لفظ « دار الصناعة » بالعربية ، وكذا كلمة Corvette المأخوذة عن لفظ « غراب » العربية » .

(ح) البحرية فى مصر

اشتهرت مصر فى العصر الإسلامى بصناعة المراكب النيلية التى كانت تسير فى النيل تحمل حاصلات البلاد بين جهات الوجهين البحرى والقبلى ، كما

اشتهرت أيضاً بصناعة السفن التي تألف منها الأسطول المصري . وكانت هذه السفن تشحن بالأسلحة والمقاتلة لغزو بلاد الدولة الرومانية الشرقية عن طريق الإسكندرية ودمياط وتنّيس[1] والفَرَما[2] .

وقد اشتهر أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية (٢٥٤ — ٢٩٢ هـ) بإنشاء المراكب الحربية ، وجعل لها حول جزيرة الروضة أحواضاً كانت تعرف باسم « صناعة الجزيرة » . وظلت صناعة السفن بجزيرة الروضة حتى نقلها محمد ابن طُغْج الإخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية (٣٢٣ — ٣٥٨ هـ) إلى فسطاط مصر في المصنع المعروف باسم « صناعة السفن » ، فغدت المراكب الحربية والنيلية تصنع في « صناعة مصر » مرة وفي « صناعة الجزيرة » مرة أخرى .

ولم تقف مجهودات الفاطميين عند حد اهتمامهم بتكوين هذا الجيش ، بل رأوا على أثر تهديد البيزنطيين لبلاد الشام — وكانت تابعة لمصر — واستيلائهم على أمهات مدنها مثل أنطاكية وحَلب ، أنهم في حاجة ماسة إلى أسطول قوي ؛ فأنشأ المعز لدين الله الفاطمي ومَن جاء بعده من الخلفاء الفاطميين المراكب الحربية في مدينة مصر والإسكندرية ودمياط . وكانت بعض وحداتها تسير المرابطة في الموانىء الشامية مثل عكاء وصُور وعسقلان .

وقد أنشأ المعز داراً لصناعة السفن بالمَقْس بنى فيها ستمائة مركب ، وصفها المُسَبِّحي المؤرخ المصري المتوفى سنة ٤٢٠ هـ بقوله . « إنه لم ير مثلها فيما تقدم كبراً ووثاقة وحسناً » . ويحدثنا المقريزي[3] أنه كان على رأس الأسطول

---

(١) تنيس (بكسرتين وتشديد النون) : اسم مدينة قديمة كانت قائمة في جزيرة صغيرة في الجهة الشمالية الشرقية من بحيرة المنزلة .

(٢) الفرما (بالتحريك) : من حصون مصر القديمة في الجهة الشرقية من بحيرة المنزلة بالقرب من ساحل البحر الأبيض المتوسط .

(٣) اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا ص ١٣٣ .

المصرى فى ذلك العصر عشرة قواد ، عليهم رئيس هو « قائد القواد » ، وكان يسمى فى عهد الفاطميين « أمير الجيش » وفى عهد المماليك « ناظر الجيش » .

وكان هؤلاء القواد يتناولون مرتبات تبلغ عشرين ديناراً فى الشهر . وكان للأسطول ميزانية ضخمة من خراج الإقطاعات المحبوسة عليها . ولم يزل الأسطول المصرى محل عناية الخلفاء الفاطميين حتى قام النزاع بين الصليبيين ومصر ؛ فأمر شاور[1] وزير الخليفة العاضد الفاطمى بإحراق الفسطاط ليحول دون وصول العدو ، كما أحرق مراكب الأسطول .

ولما زالت الدولة الفاطمية سنة ٥٦٧ هـ ، وانتقلت السلطة إلى صلاح الدين يوسف ابن أيوب مؤسس الدولة الأيوبية ، اهتم بأمر الأسطول اهتماماً كبيراً لمحاربة الصليبيين وصدهم عن الموانى الإسلامية ، فخصص له ديوانا كبيراً ، عرف باسم « ديوان الأسطول » ، وأقرّ له ميزانية خاصة ، وعهد بهذا الديوان إلى أخيه العادل .

وكان معظم أفراد الشعب فى عهد هذه الدولة يكرهون الحروب البحرية ، كما كان السلاطين يضطرون لإرغام الناس على الاشتغال فى الأسطول إذا دعت الضرورة إلى تجهيزه . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أصبحت خدمة الأسطول فى عهد الدولة الأيوبية عاراً يُسَبُّ به الرجل ، فإذا قيل لرجل : « يا أسطولى » غضب غضباً شديداً . ويظهر أن تلك الكراهية إنما جاءت على أثر تحول الحروب الصليبية إلى مصر ، فإذا قيل لرجل : يا أسطولى ، فكأنهم قالوا له أنت مثل الصليبيين الذين حملتهم الأساطيل إلينا ، ويرمز بهذا إلى الشر .

ولما آلت مصر إلى حكم المماليك (٦٤٨ — ٩٢٣ / ١٢٥٠ — ١٥١٧)

---

(١) بفتح الواو هو أبو شجاع شاور بن مجير بن نزار .

عمل الظاهر بيبرس (٦٥٨ — ٦٧٦ هـ) على إعداد قوة بحرية يستعين بها فى صد أعدائه الذين يغيرون على بلاده من جهة البحر . فاهتم بإعادة شأن الأسطول إلى ما كان عليه فى عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧ — ٦٤٧ / ١٢٤٠ — ١٢٥٠) ، ومنع الناس من أن يتصرفوا فى الأخشاب التى تبنى منها السفن ، كما أمر بإنشاء الشوانى فى ثغرى الإسكندرية ودمياط . وكان الملك الصالح نجم الدين يذهب بنفسه إلى « صناعة الجزيرة » ويشرف على تجهيزها . وقد تسنى له بذلك أن يعد أسطولا مكوّناً من أربعين قطعة حربية سيّرها إلى جزيرة قبرس سنة ٦٦٩ هـ . ولكن قطع هذا الأسطول تحطمت على مقربة من هذه الجزيرة . ولما علم بيبرس بذلك شرع فى إنشاء أسطول آخر ، وظل يتردد على دار الصناعة بمصر حتى تم إعداد هذا الأسطول .

وقد نسج على منوال بيبرس فى عنايته بالأسطول ، الأشرفُ خليل بن قلاوون (٦٨٩ — ٦٩٣ / ١٢٩٠ — ١٢٩٣) ، فأنشأ أسطولا مكوناً من ستين مركبا جهزها بالآلات الحربية والرجال . ثم سار إلى دار الصناعة بجزيرة الروضة لاستعراض الأسطول ، وأقام لذلك احتفالا كبيراً أقبل عليه الناس من كل حدب وصوب قبل الاحتفال بثلاثة أيام ، وبنوا لهم أماكن من الخشب وأخصاصاً من القش على شاطىء النيل وعلى شاطىء جزيرة الروضة . وقد ازدحمت الطرقات والميادين بالأهالى الذين خرجوا من دورهم لمشاهدة الاحتفال . ولما أقبل السلطان خرجت الشوانى والحراريق والطرائد[1] واحدة بعد أخرى ، وعلى كل من الشوانى برج وقلعة . وتبارى الجند وأظهروا كثيرا من ضروب المهارة ثم عاد السلطان فى عسكره إلى القلعة ، وأقام الناس بقية يومهم وليلتهم فى لهو ومرح .

---

(١) الحراريق : ضرب من السفن فيها مرامى نارية يرمى بها العدو فى البحر ، والطرائد سفن صغيرة سريعة .

ومن ذلك نتبين ما وصلت إليه مصر الإسلامية فى العصور الوسطى من تقدم ورقى فى ميدان الصناعة الحربية والتجارية ، حتى ظهرت مصر بالمظهر اللائق بها بين الدول الحربية فى ذلك الوقت . أضف إلى ذلك ما كان من احترام الأهلين لرجال الأسطول حتى إنهم أطلقوا عليهم « المجاهدين فى سبيل الله » و « الغزاة فى أعداء الله » ، كما كانوا يتبركون بدعائهم . وبذلك تغيرت نظرة الناس إلى رجال الأساطيل الذين كانوا يعيرون بعملهم كما تقدم. وليس أدل على اهتمام مصر بأمر الأساطيل من اشتراك الأهالى مع الحكومة عند استعراض الجيوش الحربية والأساطيل أو عند توديعها للجيوش .

(د) البحرية فى المغرب :

كان للمرابطين فى عهد يوسف بن تاشفين أسطول صغير يتألف من السفن التى تنقل الجند من المغرب إلى الأندلس . وكان عدد هذه السفن كبيراً بالنسبة إلى السفن الحربية . ولم يلبث الأسطول المرابطى أن ارتقى فى عهد على بن يوسف ، وأظهرت وحداته نشاطاً ملحوظاً فى البحر الأبيض المتوسط . يؤيد صحة هذا القول ماذكره الإدريسى[١] « من أن أحمد بن عمر كان والياً لأمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين على جملة من أسطوله » . ومن ثم نرى أن الأسطول المرابطى فى عهد على بن يوسف كان ضخما ، وأنه كان ينقسم إلى أقسام أو وحدات . وقد انتصر الأسطول المغربى على أسطول الفرنجة فى فتح بلنسية وجزر البليار[٢] . واشتهر من أمراء البحر فى عهد على بن يوسف : على ابن ميمون الذى كانت له جولات بحرية رائعة على سواحل الأندلس وإيطاليا وفرنسا .

---

(١) المغرب وأرض السودان ص ٥٤

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٥ ص ٢٥٧ .

ولما انتقل الحكم إلى الموحدين تفوقت قوتهم البحرية. وكانت سفنهم على نوعين: أحدهما كان يستعمل لنقل الجند والمؤن إلى السواحل الأندلسية كما كانت الحال فى عهد المرابطين، وثانيهما يتألف من السفن الحربية.

وقد تجلت عظمة الأسطول الموحدي منذ عهد عبد المؤمن بن على. ثم نهض نهضة مباركة فى عهد ابنه يوسف بن عبد المؤمن، وظهرت قوته فى المعارك البحرية التي قامت بين الموحدين والقطلونيين على مقربة من طرطوشة فى بلاد الأندلس، وفى موقعة المهدية التى كان يحتلها النورمانديون أصحاب صقلية، وتغلب الموحدون بقيادة أمير البحر عبدالله بن ميمون على أسطول النورمانديين الذى كان يتألف من مائتى سفينة على الرغم مما أظهروه من براعة فى القتال، وأغرق وأحرق أكثر سفنهم.

وقد عنى عبد المؤمن بن على عناية خاصة بالجيش والأسطول، وأنشأ المدارس الحربية لتخريج القواد الأكفاء والجند البواسل. ولكى يحافظ على الروح العسكرية جمع عبد المؤمن الشبان من القبائل المغربية ولا سيما من قبيلة مصمودة. وكانت المدارس الحربية تقوم إلى جانب الفنون الحربية بتدريس كتب المهدى محمد بن تومرت وآثاره ونشر تعاليمه. وكان الطلبة يحفظون وصايا المهدى عن ظهر قلب.

ومن أهم مناهج الدراسة التدريب على استعمال الأسلحة على اختلافها، وركوب الخيل والسباحة وأساليب الحصار براً وبحراً. وعلى مقربة من مدينة مراكش أنشأ الموحدون بركة « وضعت فيها القوارب والسفن الحربية الصغيرة المسماة سفن التدريب » حيث كان الطلاب يتدربون على التجديف وقيادة السفن وكل ما يتصل بالفنون الحربية.

وكان التعليم فى هذه المدارس على نفقة الدولة الموحدية، عدا ما كان يمنحه

الطلاب من الخيل والأسلحة . وفى هذه المدارس تخرج كثير من القواد وكبار الضباط وحكام القلاع[1] .

٥ — البريد

البريد فى الاصطلاح : هو أن يجعل خيل مضمرات فى عدة أماكن ؛ فإذا وصل صاحب الخبر المسرع إلى مكان منها وقد تعب فرسه ركب غيره فرساً مستريحا ، فإذا وصل إلى المكان الآخر ركب غيره فرساً ، وهكذا حتى يصل البريد إلى المكان المقصود .

وأما معناه اللغوى : فهو مسافة معلومة مقدرة باثنى عشر ميلا[2] . وقد اختلف فى لفظ بريد ، فذهب بعضهم إلى أنه عربى ، وقيل إنه فارسى مُعَرَّب ، وأنه مشتق من بَرَد أو أبْرَد بمعنى أرسل ، فتقول : بردت الحديد إذا أخرجت ما فيه . وقيل : من برد بمعنى ثبت . يقال : « اليومَ يومٌ باردٌ سمومُه » أى ثابت . وذهب آخرون إلى أنه فارسىٌ معرَّبٌ ، وأن أصله بالفارسية « بريد دم » أى مقصوص الذنب ،لأن الفرس كانوا يقصُّون ذنب بغل البريد ليمتاز عن غيره من الدواب الأخرى ، وكان يطلق البريد على الرسول .

وكانوا يضعون البريد فى أماكن معينة ، لحفظ الأموال وسرعة وصول الأخبار[3] .

(أ) البريد فى عهد الأمويين والعباسيين :

وقد أدخل نظام البريد فى أيام أكاسرة الفرس وقياصرة الروم . على أن

---

(١) أشباخ : تاريخ الأندلس فى عهد المرابطين والموحدين ص ٤٨٩ — ٤٩١ .
(٢) وقد قدره الفقهاء وعلماء المسالك بأربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال .
(٣) ابن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٠١ — ١٠٢ .

مقاديره أو مسافاته كانت متفاوته . وقد ذكر القلقشندى[1] أن أول من أدخل نظام البريد فى الإسلام معاوية بن أبى سفيان الذى أخذه عن الروم أثناء حكمهم فى الشام ، ثم أدخل عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) عدة تحسينات على نظام البريد ، وأصبح بذلك أداة هامة فى إدارة شئون الدولة . وقد أثر عن عبد الملك أنه قال لأحد رجاله : «ولّيتك ما حضر بابى إلا أربعة : المؤذن ، فإنه داعى الله تعالى فلا حجاب عليه ، وطارق الليل ، فشرّ ما أتى به ولو وجد خيراً لنام ، والبريد ، فمتى جاء من ليل أو نهار فلا تحجبه ، فربما أفسد على القوم سنة حبسهم[2] البريد ساعة ، والطعام إذا أدرك ، فافتح الباب وارفع الحجاب وخلّ بين الناس وبين الدخول » .

وكان للبريد ديوان كبير فى بغداد (أشبه بمصلحة البريد الآن) مزوّد بمحطات على طول الطريق نظرا لاتساع رقعة الدولة الإسلامية فى ذلك العصر . وقد ظل حمام الزاجل مستخدَماً فى نقل الرسائل حتى خلافة المعتصم العباسى ، وساعدت معالم الطرق التى أقامتها الدولة التجار فى أسفارهم ، كما كانت نواة للبحوث الجغرافية . على أن البريد كان خاصاً بأعمال الدولة وليس لنقل مراسلات الجمهور . وكان صاحب البريد يراقب العمال ويستطلع أخبار الأعداء . ويشبه هذا النظام قلم المخابرات فى وزارة الدفاع الآن . وكانت مهمة صاحب البريد أول الأمر توصيل الأخبار إلى الخليفة من عماله فى الأقاليم وبالعكس ، ثم توسعوا فيه حتى جعلوا صاحبه عيناً للخليفة ، ينقل أخباره إلى ولاته كما ينقل أخبار ولاته إليه .

وقد اهتم الخلفاء العباسيون بهذا النظام واعتمدوا عليه اعتماداً كبيراً فى إدارة شئون دولتهم . وكان أبو جعفر المنصور يقول : « ما كان أحوجنى إلى أن يكون على بابى أربعة نفر لا يكون على بابى أعف منهم ، فقيل له : يا أمير المؤمنين من هم ؟ قال : هم أركان الملك ، لا يصلح إلا بهم ، كما أن السرير لا يصلح إلا

---

(١) صبح الأعشى جـ ١٤ ص ٣٦٧ — ٣٦٨ .

(٢) يعنى تأخيرهم البريد .

بأربعة قوائم إن نقصت واحدة وَهِيَ (سقط) : أما أحدهم فقاض لا تأخذه فى الله لَوْمة لائم، والآخر صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوى، والثالث صاحب خراج يستقصى ولا يظلم الرعية فإنى عن ظلمها غنى ، والرابع . . . ثم عض على إصبعه السبابة ثلاث مرات ، يقول فى كل مرة : آه آه . قيل له : ومَنْ هو ياأمير المؤمنين ؟ قال : صاحبُ بريد يكتب إلىّ بخبر هؤلاء على الصحة » .

ولا شك أن المنصور استخدم ولاة البريد ، فكانوا عيوناً له وعَوناً على الإشراف على أمور دولته ، وبواسطتهم كان يقف على أعمال الولاة ، وعلى ما يصدره القضاة من الأحكام ، وما يرد بيت المال من الأموال وما إلى ذلك . كما كان ولاة البريد يوافونه بأسعار الحاجيات من قمح وحبوب ، وأُدْم وما كولات وغيرها . ولقد بلغ من انتظام إدارة البريد فى عهده أنّ عماله كانوا يوافونه بذلك مرتين فى كل يوم ، فإذا صلى المغرب وافوه بما حدث طول النهار ، وإذا صلوا الصبح كتبوا إليه بما جرى فى الليل من أمور . وبهذا كان المنصور يقف على كل ما يحدث فى الولايات الإسلامية .

وكثيراً ما كان الملوك والأمراء يجعلون بينهم وبين صاحب البريد علامة يتفقون عليها سراً ؛ فلا يعتمد أحدهم كتاب صاحب بريده إلا إذا كان يحمل تلك العلامة ، ولو كان الكتاب بخط صاحب البريد نفسه وخاتمه ، إذ قد يفعل ذلك مرغماً . يدل على ذلك أن أبا مسلم الخراسانى لما دعاه المنصور إليه من خراسان إلى بغداد ، وخاف أبو مسلم عاقبة تلك الدعوة استخلف أبا نصر مالك ابن الهيثم على عسكره وقال له : «أقم حتى يأتيك كتابى، فإن أتاك مختوماً بنصف خاتم فأنا ختمته ، وإن أتاك بالخاتم كله فلم أختمه » . فلما جاء أبو مسلم إلى المدائن وقتله المنصور ، كتب إلى أبى نصر عن لسان أبى مسلم يأمره بحمل ما خلف أبو مسلم ، وختم الكتاب بخاتم أبى مسلم ، فلما رأى أبو نصر الخاتم تاماً علم أن أبا مسلم لم يكتب .

(ب) البريد فى مصر :

وقد اهتم حكام مصر بالبريد . فقد روى المقريزى[١] أن أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية عين أحد الأشخاص المقربين إليه عاملا للبريد فى حاضرة الدولة العباسية ليوافيه بما يجرى فى العراق ، واستطاع بفضل هذا الموظف أن يكشف عن نيات منافسيه فى مصر ويبعدهم عنها .

وذكر أبو المحاسن[٢] أن شفيعاً اللؤلؤى كان صاحب البريد فى مصر سنة ٢٩٢ هـ . ولو أننا لا نعرف الكثير عن إدارة البريد فى عهد الإخشيديين والفاطميين . فقد ذكر المؤرخون أنهم اهتموا بحمام الزاجل كوسيلة من وسائل نقل الرسائل . وقد اهتم الفاطميون بالحمام ، وأفردوا له ديواناً وجرائد بأنساب الحمام[٣] .

وقد ذكر القلقشندى[٤] أن الخليفة الفاطمى العزيز أعرب لوزيره يعقوب ابن كلس عن رغبته فى رؤية القراصية البعلبكية ، فكتب الوزير من ساعته بطاقة أمر فيها المسئولين عن حمام الزاجل في مصر ودمشق بأن يجمعوا الحمام وأن يعلق فى كل طائر منها حبات من القراصية البعلبكية وأن ترسل إلى مصر ، وحضرت تلك الحمائم بما علق عليها من القراصية فى نفس ذلك اليوم . وقد وجه اليازورى وزير الخليفة المستنصر الفاطمى الحمام من إفريقية (بلاد تونس الحالية) ببلاد المغرب إلى مصر .

وقد بلغ نظام البريد فى عهد بنى بويه (٣٣٤ — ٤٤٧ هـ) مبلغاً عظيماً من الدقة والسرعة ، حتى كانت الدولة تنقل البريد فى أثناء الحرب بالجمازات[٥] ،

---

(١) خطط جـ ٢ ص ١٧٨ — ١٧٩ .

(٢) النجوم الزاهره جـ٣ ص ١٤٨ .

(٣) القلقشندى : صبح الأعشى جـ ١٤ ص ٣٩٠ .

(٤) المصدر نفسه جـ ١٤ ص ٣٩١ .

(٥) انظر تاج العروس .

وهى المحامل التى هى أشبه بالعربات التى تجرها الخيل السريعة ، وكان يركبها عمال البريد ورجال الحرب وأمثالهم ممن يتطلب عملهم السرعة . فإن الفاطميين لما عزموا على غزو مصر سنة ٣٠١ هـ ، استعمل على بن عيسى وزير الخليفة المقتدر العباسى الجمازات من بغداذ إلى مصر ليقف على حقيقة الحال فى كل يوم .

وكان لبنى بويه أثر كبير فى ترقية البريد . فقد أدخل نظام الدولة السعاة (وكان يقال لهم الفيوج) ، وهم طائفة من موظفى البريد تخصصوا فى نقل البريد من مكان إلى آخر .

وقد استعملت النار كوسيلة من وسائل المراسلة فى القرن الثالث الهجرى[١] (القرن التاسع الميلادى) على الساحل الإفريقى الشمالى ، حتى كانت الرسائل تصل من طنجة إلى سبتة فى ساعة واحدة ، ومن طرابلس إلى الاسكندرية فى ثلاث ساعات . ولم يبطل هذا النظام إلا فى سنة ٤٤٠ هـ ، حين أثار المعز بن باديس الفتن فى المغرب فى وجه الفاطميين الذين لم يعودوا يستطيعون حماية الحصون من البدو[٢] .

كذلك اعتمد العباسيون على حمام الزاجل فى نقل الرسائل . وقد راج هذا النوع من البريد عند فرق الباطنية ، وخاصة الإسماعيلية ؛ فقد استعان عبد الله ابن ميمون بالطيور فى نقل الأخبار إلى أنصاره[٣] ، واهتم الفاطميون بالحمام كوسيلة من وسائل نقل الرسائل . فقد ذكر القلقشندى[٤] أن الفاطميين بالغوا فى العناية بالحمام حتى أفردوا له ديوانا وجرائد بأنساب الحمام ، كما كان يفعل العرب فى معرفة أنساب الخيل .

---

(١) عريب بن سعد : صلة تاريخ الطبرى جـ ١٢ ص ٢٨ .
(٢) الأمير شكيب أرسلان : تاريخ غزوات العرب ص ٢٣٧ — ٢٣٨ .
(٣) ابن النديم : كتاب الفهرست ص ٢٣٤ .
(٤) صبح الأعشى جـ ١٤ ص ٣٩٠ .

والبريد محطات تسمى السكك ، وكانت تُزَوَّد بالخيل وراكبيها فى كل سكة من سكك البريد على بعد ثلاثة أميال أوسنة . وكانت طرق البريد منتشرة فى الشرق والغرب ، ومن أهمها :

١ — من بغداد إلى القيروان بحذاء نهر دجلة ، ويمر بالموصل وسنجار ونصيبين والرقة ومَنْبج وحلب وحماه وحمص و بعلبك ودمشق وطبرية والرملة والقاهرة واالاسكندرية والقيروان .

٢ — من بغداد إلى الشام بحذاء الضفة الغربية لنهر الفرات ، ماراً بالأنبار وهيت ودمشق .

٣ — من بغداد إلى الشرق ، ماراً بحلوان وهمذان والرى ونيسابور ومرو وبخارى وسمرقند حتى يصل إلى الصين . ومن مرو يبدأ طريق آخر يمر فى أواسط خراسان حتى يصل إلى الطالقان ثم يخترق نهر جيحون حتى يصل إلى فرغانة[1] .

وقد ارتقى نظام البريد فى مصر فى عهد المماليك وخاصة فى عهد السلطان الظاهر بيبرس الذى تنبه إلى ترقيته ، فوضع له نظاماً يكفل ارتباط جميع أنحاء مملكته بشبكة خطوط من البريد البرى والجوى . وكان مركز هذه الشبكة قلعة الجبل[2] ، حيث كان يتفرع منها أربعة طرق برية ، يمتد أحدها إلى قوص ، والآخر إلى عَيْذاب[3] ، وثالث إلى الإسكندرية ، ورابع إلى دمياط ومنها

---

(١) حسن ابرهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسى ج ٣ ص ٢٧٥ .

(٢) جاء فى كتاب النجوم الزهرة (طبع دار الكتب المصرية ج٦ ص ٥٤) أن هذه القلعة لاتزال إلى اليوم قائمة بأسوارها البالية على جزء مرتفع منفصل من جبل المقطم شرق القاهرة ، تشرف على ميدان صلاح الدين . أنشأها الملك الناصر صلاح الدين فى سنة ٥٧٢ هـ ، وكان يقيم بها فى بعض الأيام .

(٣) عيذاب : بليدة على ضفة بحر القلزم (البحر الأحمر الآن) كانت من أشهر المراسى فى البحار ، تأتى إليها سفن اليمن والحبشة والهند . وكانت فى الماضى طريق الحج المصرى ، يسير إليها الركاب عن طريق قوص ثم يركبون البحر منها إلى جدة .

إلى غزة . ومن هذا المكان تتفرع سائر الخطوط ، وتصدر المراسيم السلطانية إلى أنحاء دولة المماليك ، وترد إليها الرسائل من الولاة . وأصبح البريد فى عهد الظاهر بيبرس يرد على مصر مرتين فى الأسبوع .

وقد زود الظاهر بيبرس مراكز البريد بكل ما يحتاج إليه المسافر من مؤن وعلف ، كما راعى توافر المياه أو وجود قرية بجوارها ، وأعد بكل منها خيولا لا يسمح بركوبها إلا بمرسوم سلطانى .

وكان يشرف على إدارة البريد صاحب ديوان البريد ، فقد كان يقوم بحفظ ألواح البريد بالديوان ، وكانت من الفضة ، فإذا خرج بريدى إلى جهة من الجهات ، أعطى لوحاً من تلك الألواح ليعلقه بعنقه فى ذهابه وإيابه . وقد نقش على أحد وجهى كل لوح عبارة « لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . ضرب بالقاهرة ، المحروسة » ، وعلى الوجه الآخر « عز لمولانا السلطان . . . . سلطان الإسلام والمسلمين » .

وقد استخدم بيبرس حمام الزاجل فى إرسال رسائله ، وكانت بالقلعة أبراج ومراكز معينة فى جهات مختلفة كمراكز البريد البرى ، ولكنها تزيد عنها فى فى المسافة . فإذا نزل بها الحمام نقل البراج ما على جناحه إلى طائر آخر ليوصله إلى المنزلة التى تليها .

وكان الإيجاز من أهم مميزات الرسائل التى ينقلها حمام الزاجل ، فكان يستغنى فيها عن البسملة والمقدمات الطويلة والألقاب الكثيرة ، التى كانت تحفل بها الرسائل فى ذلك العصر ، ويكتفى بذكر التاريخ والساعة ، وإيراد المطلوب فى صيغة مقتضبة كالتى تستعمل فى البرقيات فى وقتنا هذا . وكانت الرسالة تشد تحت جناح الحمامة أو إلى ذيلها . وقد جرت العادة أن تكتب الرسالة من صورتين ترسلان

مع حمامتين ، تطلق إحداهما بعد ساعتين من إطلاق الأخرى ، حتى إذا ضلت إحداهما أو قتلت أوافترسها الجوارح ، أمكن الاعتماد على وصول الأخرى . وقد جرت العادة ألا يطلق الحمام في الجو الممطر ولا قبل تغذيته الغذاء الكافى. وكان حمام البريد السلطانى يميز بعلامات خاصة ، كبصم منقاره ببصمات خاصة أو قص ريشة بطرق معروفة ، فإذا وصل إلى قلعة الجبل ببطاقة تولى السلطان فضها بنفسه .

٦ — الشرطة

الشرطة هى الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو الوالى فى استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين ، وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التى تكفل سلامة الجمهور وطمأنينتهم . وقد عرفوا بذلك لأنهم أشرطوا أنفسهم بعلامات خاصة يعرفون بها . وكان عمر بن الخطاب أول من أدخل نظام العسس فى الليل . وفى عهد على بن أبى طالب نظمت الشرطة ، وأطلق على رئيسها صاحب الشرطة . وكان يختار من علية القوم ومن أهل العصبية والقوة . وهو أشبه بالمحافظ فى هذا العصر لأنه يتولى رياسة الجند الذين يساعدون الوالى على استتباب الأمن .

وكانت الشرطة تابعة للقضاء أول الأمر ، تقوم على الأحكام القضائية ويتولى صاحبها إقامة الحدود ؛ ولكنها لم تلبث أن انفصلت عن القضاء ، واستقل صاحب الشرطة بالنظر فى الجرائم . وقد أدخل هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ) نظام « الأحداث » ، وكان صاحبه يضطلع بالأعمال العسكرية التى تعتبر وسطاً بين أعمال صاحب الشرطة والقائد [1].

وكان صاحب الشرطة فى مصر ينوب عن الأمير فى الفسطاط إذا غاب عنها. ولهذا يعبرون عن هذه الوظيفة أحياناً بخلافة الفسطاط . وكان صاحب الشرطة هو

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢١٨ — ٢١٩ .

الذى يصلى بالناس إذا غاب الأمير أو الوالى ، وهو الذى يتولى أعطيات الجند وغير ذلك من الأعمال . و بعد أن فتح العرب مصر سنة ٢٠ هـ أصبح للشرطة ديوان فى مدينة الفسطاط . فلما أسس صالح بن على العباسى مدينة العسكر سنة ١٣٢ هـ أنشئت فيها دار أخرى للشرطة أطلق عليها دار الشرطة العليا ، كما أطلق على دار الشرطة الأولى دار الشرطة السفلى . و بذلك انقسمت الشرطة قسمين :

١ — الشرطة السُّفلى ومقرها الفسطاط .

٢ — الشرطة العليا ومقرها العسكر . وربما سميت بهذا الاسم لأن مكان العسكر (جبل يشكر وطولون) أعلى من الفسطاط ، لذلك سُمِّيت الشرطة العليا لعلو مكانها كما يسمى صعيد مصر « مصر العليا » لعلو أرضه . ولما فتح جوهر الصقلى مصر سنة ٣٥٨ هـ نقل الشرطة العليا من العسكر إلى القاهرة [١] .

وكثيراً ما كانت الشرطة والحسبة تسندان لشخص واحد مما يدل على خطورة مركز صاحب الشرطة فى الدولة الفاطمية . وكان ينوب عن صاحب الشرطة موظفون يعملون على حفظ النظام واستتباب الأمن فى الأقاليم ، و يساعده القاضى وعامل المدينة .

ومن المناصب الهامة التى ظهرت فى عصر المماليك ، وظيفة « الولاية » ، وهى تقابل الشرطة ، ويقوم صاحبها بحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التى تكفل سلامة الجمهور .

وكان يقوم بأعمال هذه الوظيفة ثلاثة أمراء ، يتولى أحدهم المحافظة على الأمن فى القاهرة وفض المشاكل التى تحدث بين سكانها ، ويعهد إلى الثانى أداء مثل هذا العمل فى الفسطاط ، أما الثالث فكان يلى شئون القرافة ، ولعله كان يحفظ النظام فى أثناء مرور الجنازات ويراعى الآداب العامة فى زيارة

---

(١) ابن ميسر : تاريخ مصر ص ٤٥ .

القبور ، وخاصة فى أيام المواسم والأعياد ، كما كان يقوم بحراسة القبور خشية أن يعبث بها اللصوص .

وكان صاحب العسس فى القاهرة يتولى الإشراف على مطافىء الحريق بها ، فيجلس بعد صلاة العشاء أحيانا بمحطة المطافىء . وكان يوضع أمامه مشعل تشتعل فيه النار طوال الليل ، معه السقاءون والنجارون وغيرهم من العمال لإطفاء الحريق الذى قد يحدث فى الليل .

ومن ذلك نرى أن الشرطة كانت تابعة للقضاء فى أول الأمر ، تقوم على الأحكام القضائية ويتولى صاحبها إقامة الحدود . ولم تلبث أن انفردت عن القضاء ، واستقل صاحبها بالنظر فى الجرائم ، وكانت الشرطة تؤهل صاحبها للحجابة أو الوزارة .

وكانت الشرطة فى بلاد الأندلس على نوعين : شرطة كبرى وشرطة صغرى . وقد بيّن ابن خلدون [1] اختصاص كل من الشُرطتين فقال ، إنها انقسمت إلى شرطة كبرى وشرطة صغرى ، وإنه جعل لصاحب الشرطة الكبرى الحكم على الخاصة من ذوى النفوذ والجاه ، واختص صاحب الشرطة الصغرى بالحكم على العامة . « ونصب لصاحب الكبرى كرسى بباب دار السلطان رجل [2] يتبوءون المقاعد بين يديه ، فلا يبرحون عنها إلا فى تصريفه » .

وكان صاحب الشرطة فى إفريقية (بلاد تونس الحالية) يسمى فى أيام ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ « الحاكم » ، ويسمى فى بلاد الأندلس « صاحب المدينة » ، وفى مصر فى عهد المماليك « الوالى » .

---

(١) انظر ص ٢٩ من مقدمة ابن خلدون المخطوطة بالمكتبة الملكية بدار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ١٠٠٦ وعليها خط المؤلف .

(٢) كذا فى المخطوطات الثلاث المحفوظة بدار الكتب المصرية من مقدمة ابن خلدون .

الباب الثالث

النظام المالى

١ — موارد بيت المال

(ا) الخراج :

تعمل السياسة المالية لكل دولة على تحقيق التوازن بين مواردها ومصارفها . وقد سارت الدولة الإسلامية على هذه السياسة منذ ظهورها ، فأنشأت بيتاً للمال يقوم على صيانته وحفظه ، والتصرف فيه لصالح الجماعة الإسلامية . وهو بهذا يشبه وزارة المالية فى العصر الحاضر وصاحبه يقوم بمهمة وزير المالية . وكان يطلق عليه صاحب بيت المال .

والمال الوارد لبيت مال المسلمين ، إما أن يكون ضريبة عن الأرض أو عن أشياء أخرى غير الأرض . وأهم موارد بيت المال هى : الخَرَاج ، والجِزْية ، والزكاة ، والفَيْء ، والغنيمة ، والعُشور .

والخراج مقدار معين من المال أو الحاصلات ، ويُفرض على الأرض التى صولح عليها المشركون .

ويؤخذ الخراج :

أولاً — عن الأرض التى فتحها المسلمون عنوة[1] إذا عدل الخليفة عن تقسيمها على المحاربين ووقفها على مصالح المسلمين ، بعد أن عوض المحاربين عن نصيبهم فيها أو استرضاهم كما فعل عمر بن الخطاب .

ثانياً — عن الأرض التى أفاء (استحوذوا عليها دون قتال) الله بها على المسلمين، فملكوها وصالحوا أهلها على أن يتركوهم بخراج معلوم يؤدونه إلى بيت المال .

(١) العنوة : (بفتح العين وسكون النون) القهر ، أى لتعنت بالقتال .

وكانت هناك ثلاثة أنواع من الأراضى لا يُفرض عليها الخراج ، وإنما يدفع عنها أصحابها عُشر ثمارها ومحصولاتها ، وتسمى الأرض العشرية . وقد ذكر الماوردى هذه الأنواع فى كتاب الأحكام السلطانية[1] ، وتتلخص فيما يلى :

١ — الأرض التى أسلم أهلها وهم عليها بدون حرب ؛ فهذه كانت تترك لهم على أن يدفعوا عنها ضريبة العشر زكاة ، ولا يجوز بعد ذلك أن يوضع عليها خراج .

٢ — الأرض التى ملكها المسلمون عَنوة إذا قسمها الخليفة على الفاتحين ؛ فهذه تعتبر أرض عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج .

٣ — الأرض التى كانت تؤخذ من المشركين عَنوة ؛ وهذه تعتبر غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها ويدفعون عنها العشر من غلتها ، وحينئذ تكون أرض عُشر لا يوضع عليها خراج .

قال الماوردى : « والأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام : أحدها ـ ما استأنف المسلمون إحياءه ، فهو أرض عُشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج ، والقسم الثانى ـ ما أسلم عليه أربابه فهم أحق به ، فتكون على مذهب الشافعى أرض عشر ، ولا يجوز أن يوضع عليها خراج ، والقسم الثالث ـ ما ملك عن المشركين عَنوة وقهراً ، فيكون على مذهب الشافعى رحمه الله غنيمة تقسم بين الفاتحين ، فيملكونها ويدفعون العُشر من غلتها ، وحينئذ تكون أرض عشر لا يوضع عليها خراج ، والقسم الرابع ـ ما صُولح عليه المشركون من أرضهم فهى الأرض المختصة بوضع الخراج عليها » .

ويقول الماوردى[2] أيضاً : « وأما الأرضون إذا استولى عليها المسلمون ،

---

(١) الأحكام السلطانية ص ١٣١ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٢ .

فتقسم ثلاثة أقسام : أحدها ـ ما ملكت عنوة وقهراً حتى فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء . فقد اختلف الفقهاء فى حكمها بعد استيلاء المسلمين ، فذهب الشافعى رضى الله عنه إلى أنها تكون غنيمة كالأموال ، تقسم بين الفاتحين ، إلا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . وقال مالك : تصير وقفاً على المسلمين حين غنمت ولا يجوز قسمتها بين الفاتحين ، وقال أبو حنيفة : للإمام فيها الخيار بين قسمتها بين الفاتحين فتكون أرضاً عشرية ، أو يعيدها إلى أيدى المشركين بخراج يضربه عليه فتكون أرض خراج » .

١ — نوعا الخراج — وموارد الخراج :

كان الخراج إما شيئاً مُقَدَّراً من مال أو غلة ، كما صنع عمر بن الخطاب فى أرض السواد[1] بعد فتحها . وقد بلغت ضريبة الفدان المزروع قمحاً فى هذه الأرض فى عهده ١٤ درهماً ، على اعتبار أن متوسط جباية الجريب ٥٥و٣ درهماً . والفدان يساوى ٥و٣ جريباً .

وإما حصّة معيّنة مما خرج من الأرض ، وهذا ما يسمى بالمعاملة أو المزارعة ، كما عامل النبىّ صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على نصف ما يخرج من الأرض ، قليلا كان أو كثيراً .

ولم يكن مقدار الخراج معروفاً تماما فى عهد الخلفاء الراشدين . وقد اختلف المؤرخون فى تقديره ، فقصره بعضهم على جزية الرءوس التى كان مفروضاً أداؤها على أهل الذمة ، وقصره غيرهم على ضريبة الأرض .

(١) سمى كذلك للخضرة والشجر والزرع ، لأن العرب قد تلحق لون الخضرة بالسواد فتضع أحدهما موضع الآخر . ومن ذلك قوله تعالى حين ذكر الجنتين (مدهامتان) فوصفت الخضرة بالدهمة وهى من سواد الليل . وقال الخطيب البغدادى فى كتابه تاريخ بغداد (ج ١ ص ٢٤) : « إنما سمى السواد سواداً لأنهم (يعنى العرب) قدموا يفتحون الكوفة ، فلما نظروا سواد النخل قالوا : ما هذا السواد ؟ وحد السواد من حديثه الموصل إلى عبادان طولا ، ومن العذيب بالقادسية إلى حلوان عرضاً » .

ولم يكن الخراج ثابتاً : فقد كانت ضريبة الأرض تقل وتكثر حسب الاهتمام بالتعمير وتحسين وسائل الرى ، كما أن جزية الرءوس كانت تتناقص بالتوالى ، لدخول أهل الولايات الإسلامية فى الإسلام .

وقد سبق المسلمين غيرهم من الدول فى فرض الضرائب على الأرض ؛ فقد أنشأ الرومان والفرس بكل إقليم من الأقاليم التى كانت خاضعة لهم ديواناً خاصاً بهذه الضرائب ، يكون لصاحبه الإشراف على جبايتها وأوجه إنفاقها ويساعده فى ذلك العمال والجباة والكتبة وغيرهم .

ولما فتح المسلمون البلاد التى كانت تحت سلطان الروم والفرس ، أبقوا هذه الدواوين على ما كانت عليه ، واستمرت لغة الدواوين كما كانت : الإغريقية بالشام ، والفارسية فى فارس ، والقبطية فى مصر . فلما ولى عبد الملك بن مروان الخلافة أمر بتعريب الدواوين فى الشام وفارس ، ونقل ديوان مصر إلى العربية فى عهد عبد الله بن عبد الملك بن مروان والى مصر من قبل الخليفة الوليد ابن عبد الملك ، وذلك سنة ٨٧ هـ . ويقال لكتابة الخراج « قلم التصريف » ، على ما ذكره المقريزى .

٢ — جباية الخراج — نظام المقاسمة

وكان الخلفاء يعينون عمالا مستقلين عن الولاة والقواد للقيام بجباية الخراج ، فيدفعون منه أرزاق الجند وينفقون على ما تحتاج إليه المصلحة العامة ، ويرسلون الباقى إلى بيت المال ليصرفه الخليفة فيما خصص له . ويشير أبو يوسف فى كتابه « الخراج » إلى الصفات التى يجب توافرها فيمن يتولى جباية الخراج فيقول : « أن يكون والى ذلك فقيهاً عالماً ، مشاوراً لأهل الرأى ، عفيفاً . . . لا يخاف فى الله لومة لائم . . . ولا يخاف منه جور فى حكم إن حكم . . . » .

وكان عهد الخلفاء الراشدين عهدَ عدل وتسامح ، لم يشتد فيه الولاة فى جمع الجزية . وكانت الضرائب المفروضة على الأرض تقدر على حسب مساحة الأرض وجودتها ونوع المحصول . ولم تكن كلها تدفع نقداً ، بل كان بعضها يدفع عيناً (أى من نفس المحصول) . وقد عُنى الولاة بأمر الرى لضمان جباية الخراج . وكانت الضرائب تخفض إذا قل المحصول لسبب من الأسباب . وكان هناك نظامان لجباية الخراج هما : نظام المقاسمة ، ونظام الالتزام .

وكان الخلفاء يشرفون بأنفسهم على جباية الخراج ، ويحاسبون الولاة وعمال الخراج حساباً عسيراً . فسن عمر بن الخطاب لذلك نظاماً عرف بنظام المقاسمة ، وذلك بعمل إحصاء دقيق لثروة الولاة قبل توليتهم ، ثم إلزامهم عند اعتزالهم أعمالهم بدفع نصف الأموال التى جمعوها أثناء ولايتهم ، والتى لا تسمح رواتبهم بتوفيرها . وعلى هذا رد معاوية إلى بيت المال نصف الثروة التى جمعها « ليطيب له الباقى » .

وقد قاسم عُمَر عَمْراً ماله . يقول البلاذُرى : « كان عمر بن الخطاب يكتب أموال عماله إذا ولاهم ، ثم يقاسمهم ما زاد على ذلك وربما أخذه منهم » .

وقد سن الأمويون نظاماً دقيقاً للإشراف على جباية تلك الأموال . ففى عهد عبد الملك بن مروان كان يعمل تحقيق مع الجباة وموظفى الخراج عند اعتزالهم أعمالهم الإدارية . وكانوا يعذّبون حتى يقرّوا بأسماء منْ أودعوا عندهم ودائعهم وأموالهم ، ويردوا إلى بيت المال ما سلبوه من الأموال ، وهو ما يسمى بالاستخراج أو التكشيف .

وكان للتحقيق مع هؤلاء أماكن خاصة تسمى « دار الاستخراج » . وكان ذلك التحقيق لا يلبث أن يتعدى الحدود المشروعة ، ويغدو من شر وسائل

الأخذ بالثأر والانتقام الشخصى ، ذلك الانتقام الذى كان يصبه عليهم حنق أولئك العمال المستبدين ، وتعطشهم للثروة ، ونهمهم للمال .

٣ — نظام الالتزام :

يرجع نظام الإقطاع[1] أو الالتزام فى الإسلام إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد أقطع أناساً من مُزَينة أو جُهَيْنة أرضاً بقصد تعميرها فلم يعمروها وجاء آخرون فعمروها ؛ فاختصم الجهينيون أو المزينيون إلى عمر بن الخطاب فقال : من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها فعمّرها قوم آخرون فهم أحق بها . وأقطع عثمان بن عفان عبد الله بن مسعود النّهرين ، كما أقطع سعد ابن أبى وقاص قرية هُرمز .

ويقول المقريزى[2] : « وقد كان خلفاء بنى أمية وخلفاء بنى العباس يقطعون الأراضى من أرض مصر النفر من خواصهم ، لا كما هو الحال اليوم (أى فى زمن المقريزى) ، بل يكون مال خراج أرض مصر يُصرف منه أعطية الجند وسائر الكُلَف ، ويحمل ما يفضل إلى بيت المال ، وما أقطع من الأراضى فإنه بيد من أقطعه . وأما منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين يوسف ابن أيوب إلى وقتنا هذا ، فإن أراضى مصر صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده .

وأرض مصر على سبعة أقسام : قسم يجرى فى ديوان السلطان ، وهذا القسم ثلاثة أقسام : منه ما يجرى فى الديوان الخاص ، ومنه ما يجرى فى الديوان المفرد ،

---

(١) يقال : اقطعه طائفة من الشىء أخذها ، وأقطعنى إياها أذن لى فى اقتطاعها ، واستقطعه إياها سأله أن يقطعها إياها . والإقطاعة : طائفة من أرض الخراج يقطعها الجند فتجعل لهم غلتها رزقا .

(٢) خطط ج ١ ص ٩٧ .

وقسم من أراضى مصر قد أقطع للأمراء والأجناد ، وقسم ثالث جعل وقفاً محبساً على الجوامع والمدارس والخوانك[1] ، وعلى جهات البر وعلى ذرارى واقفى تلك الأراضى وعتقائهم ، وقسم رابع يقال له الأحباس ، يجرى فيه أراضى بأيدى قوم يأكلونها ، إما عن قيامهم بمصالح مسجد أو جامع ، وإما يكون لهم لا في مقابلة عمل ، وقسم خامس قد صار ملكا يباع ويشترى ويورث ويوهب لكونه اشترى من بيت المال ، وقسم سادس لا يزرع للعجز عن زراعته ، فترعاه المواشى أو ينبت الحطب ونحوه ، وقسم سابع لا يشمله ماء النيل فهو قفر » .

وقد أورد الماوردى[2] نوعى الإقطاع فقال : « وهو ضربان : إقطاع استغلال وإقطاع تمليك ؛ والثانى ينقسم إلى موات وعامر . والثانى وهو ضربان : أحدهما ما يتعين مالكه ، ولا نظر للسلطان فيه إلا بتلك الأرض فى حق لبيت المال إذا كانت فى دار الإسلام ، فإن كانت فى دار الحرب حيث لم يثبت للمسلمين عليها يد ، فأراد الإمام أن يقطعها ليملكها المُقطَع عند الظفر بها فإنه يجوز » .

وقد أوضح لنا الأستاذ جروهمان طريقة كراء أرض الدولة أو قبالة[3] الأراضى فقال : إن ذلك كان يحصل على طريقة المزاد على يد متولى خراج مصر بجامع عمرو بن العاص بالفسطاط ، حيث ينادى على الأرض جزءاً جزءاً (أو كورة كورة) ويعطى لمن يرسو عليه المزاد لمدة أربع سنوات[4] .

وقد أقطع أبو جعفر المنصور بعض أعيان دولته قطائع من الأرض ليعمروها ويسكنوها مكافأة لهم على ما قدموه من خدمات . وسرعان ما عرفت هذه

---

(١) الخوانك : جمع خانكاه وهى كلمة فارسية معناها « بيت » . وقيل : أصلها خونقاه ، أى الموضع الذى يأكل فيه الملك . والخوانك حدثت فى الإسلام حول سنة اربعمائة من الهجرة ، وجعلت لتخلى الصوفية فيها لعبادة الله تعالى . وهى بذلك أماكن العبادة

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٨١ — ١٨٢ .

(٣) القبالة بالفتح : الكفالة .

(٤) خطط ج ١ ص ٨٢ .

القطائع واتسع نطاقها وازدحمت بالسكان ، وأصبحت كل قطيعة تُعرف باسم الرجل أو الطائفة التى تسكنها : فنرى من بينها قطيعة العباس (بن محمد بن عبد الله ابن العباس) ، وقطيعة الربيع بن يونس ، وكان بها تجار خراسان من البزّازين (بائعى الثياب) ، وقطيعة صالح بن المنصور . وقد حذا أحمد بن طولون فى مصر حَذوَ أبى جعفر المنصور فى بغداد حين أسس مدينة القطائع بعد أن ضاقت مدينتنا الفسطاط والعسكر بخدمه ومماليكه وجنده ، وأعطى كل طائفة قطيعةً خاصة بها ، فنرى قطيعة السودان ، وقطيعة الروم ، وقطيعة الفراشين وغيرها[1] .

على أن نظام الإقطاع لم يخل من العيوب ؛ إذ أن المُقْطَع أو الملتزم يعمل على الإثراء وجمع الأموال الضخمة ، ولا يتردد فى إرهاق الأهالى وإثقالهم بأنواع الضرائب المختلفة ، ليستطيع أن يؤدى إلى الحكومة ما عليه من مال الخراج ويحفظ ما زاد لنفسه . والأهالى فى ذلك مغلوبون على أمرهم ، قلما تصل شكاياتهم إلى السلطة المركزية ، لأن بعض الجباة كانوا يسلكون معهم بعض وسائل التعذيب .

وقد علق الدكتور جروهمان على ما ذكره المقريزى عن طريقة إقطاع الأرض أو استئجارها فقال : « إن الشخص الذى يحوز الأرض باعتبارها ضيعة مستأجرة أو إقطاعية ، كان يؤدى عنها الخراج ، وإن إيجار هذه الأرض مدة أربع سنين مثلا لم يكن سوى مظهر من المظاهر الرسمية ، وهو أشبه بحجة بحق ملكية الدولة لهذه الأرض . كما أن عبارة عمارة الأرض لاتدل فقط على إصلاح الجسور وسد أفواه الترع وحفر الخلجان ، بل يدل أيضاً على إصلاح التربة وماتحتاج إليه الأرض من العمال . »

---

(١) اليعقوبى : كتاب البلدان ص ٢٤٢ — ٢٥٤ .

ولم يكن الالتزام مقصوراً على إقطاع أجزاء من الأرض فى الولاية الواحدة ، بل قد يشمل ولاية برمتها . وقد ساد هذا النظام فى العصر العباسى حين تولى الأتراك حكم الدولة العباسية ، فكانوا يقطعون الولايات على أن يؤدوا لدار الخلافة مبلغاً من المال عدا الهدايا والطرف ، كما كان متبعاً فى نظام الإقطاع الذى ساد أوربا فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلادين ، وسار عليه الخلفاء العباسيون قبل المعتصم ؛ فولى الرشيد عبد الملك بن صالح مصر صلاتها وخراجها ، وولى المأمون عبد الله بن طاهر بن الحسين هذه البلاد (٢١١ — ٢١٣ هـ) على هذا النحو الإقطاعى ، وحذا المعتصم حذو الرشيد والمأمون فى تلك السياسية ، فولى أشناس التركى مصر (٢١٩ — ٢٢٩ هـ) ، وقلد الواثق إيتاخ (٢٣٠ — ٢٣٥ هـ)[1] .

(ب) الجزية :

والجزية مبلغ معين من المال توضع على الرءوس ، وتسقط بالإسلام ، وثبتت بنص القرآن لقوله تعالى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ)[2] . والفرق بين الجزية والخراج أن الخراج على الأرض (وليس على الرءوس) ، ولا يسقط بالإسلام ، وقد ثبت بالاجتهاد (لا بنص القرآن) .

وقد فرضت الجزية على الذميين فى مقابل فرض الزكاة على المسلمين حتى يتكافأ الفريقان ؛ لأن الذميين والمسلمين رعية لدولة واحدة ، ويتمتعون بحقوق

---

(١) الكندى : كتاب الولاة والقضاة ص ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٨٠ ـ ١٨٤ ، ١٩٥ ـ ١٩٧ ، ١٩٨ ـ ٢٠٢ .

(٢) سورة التوبة ٩ : ٢٩ .

واحدة ، وينتفعون بمرافق الدولة العامة بنسبة واحدة . ولذلك أوجب الله تعالى الجزية للمسلمين نظير قيامهم بالدفاع عن الذميين وحمايتهم فى الأقاليم الإسلامية التى يقيمون فيها . وفى ذلك يقول القرطبى فى كتابه «الجامع لأحكام القرآن» : «الجزية وزنها فعلة ، من جزى يجزى إذا كافأ عما أسدى إليه ، فكأنهم أعطوها جزاء ما منحوا من الأمن» . ويقول الماوردى : «واسمها مشتق من الجزاء ، فيجب على أولى الأمر أن يضعوا الجزية على رقاب من دخل الذمة من أهل الكتاب ليقرّوا بها فى دار السلام ، ويلتزم لهم ببذلها حقين : أحدهما الكف عنهم ، والثانى الحماية لهم ، وليكونوا بالكف آمنين ، وبالحماية محروسين» . ولذلك فرض الشرع الجزية على كل الأشخاص الذين يجب عليهم الجهاد لو كانوا مسلمين لأن كلتا الطبقتين ، تكافأتا فى الحقوق وتساويتا فى الواجبات[1] . وقد جمعت الجزية على النحو الآتى :

١ — أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهما .

٢ — متوسطو الحال ويؤخذ منهم ٢٤ درهما .

٣ — فقراء يكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهما .

٤ — ولا تؤخذ جزية من مسكين يتصدّق عليه ، ولا من لا قدرة له على العمل ، ولا من الأعمى أو المقعد أو المجنون وغيرهم من ذوى العاهات ، ولا من المترهبنين فى الأديرة إلا إذا كانوا من الأغنياء . ولا تجوز إلا على الرجال الأحرار والعقلاء ، ولا تجب على امرأة أو صبى .

وقد اختلف الفقهاء فيما وجبت الجزية عنه ، فقال علماء المالكية : وجبت بدلا عن القتل بسبب الكفر ، وقال الشافعى وجبت بدلا من الدم وسكنى الدار ، وقال بعض الحنفية : إنما وجبت بدلا عن النصر والجهاد .

---

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ص ٦٩ — ٧٢ .

وليست الجزية من مستحدثات الإسلام ، بل هى قديمة فرضها اليونان على سكان آسيا الصغرى حول القرن الخامس قبل الميلاد ، كما وضع الرومان والفرس الجزية على الأمم التى أخضعوها ، وكانت سبعة أمثال الجزية التى وضعها المسلمون . والظاهر أن العرب أخذوا هذا النظام عن الفرس .

وقد حثت السنة قادة المسلمين على الرفق والإنصاف فى جباية الجزية من الذميين وحماية أرواحهم وأموالهم من عبث الجباة . والأخبار الواردة فى معاملة المسلمين فى صدر الإسلام لأهل الكتاب كثيرة تشهد بروح العدل والرفق والشعور النبيل نحوهم . وتقضى القاعدة الفقهية أو دستور الإسلام فيما يتعلق بطريقة أخذ الجزية من دافعيها بأنه « لا يضرب أحد من أهل الذمة فى استيدائهم الجزية (أى لحملهم على دفع الجزية) ، ولا يقاموا فى الشمس ولا غيرها ، ولا يحمل عليهم فى أبدانهم شىء من المكاره ، ولكن يرفق بهم ، و يحبسون حتى يؤدوا ما عليهم[1] » .

وهذا أبو يوسف قاضى هارون الرشيد يكتب إليه ، والدولة العباسية فى أوج عزها وسلطانها فيقول : ينبغى يا أمير المؤمنين أيدك الله ! أن تتقدم فى الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد صلى الله عليه وسلم ، والتفقد لهم حتى لا يُظلموا ، ولا يُؤذوا ، ولا يُكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شىء من أموالهم بحق يجب عليهم . فقد رُوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من ظلم معاهَدا أو كلفه فوق طاقته فأنا حَجِيجه » .

وكان فيما تكلم به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه عند وفاته : أوصى الخليفة من بعدى بذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من ورائهم ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم .

---

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ص ٧٠

(خ) الزكاة :

الزكاة معناها الطهارة ، فكأن الخارج من المال يطهره من تبعة الحق الذى جعل الله فيه للمساكين .

فكما أن الخراج شىء من المال يطهره ، فكذلك يبعد عن صاحبه نظرة الحقد والحسد من الفقراء ، ويذهب عن نفس صاحبه الشح والأثرة ، قال الله تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)[1] .

وقد خص الله سبحانه وتعالى بعض الناس بالأموال دون بعض نعمه منة عليهم ، وجعل شكر ذلك منهم إخراجَ سهم يؤدونه إلى من لا مال له ، نيابة عنه سبحانه فيما ضمنه بقوله : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللهِ رِزْقُهَا)[2] .

والزكاة شرعاً : تمليك جزء مال عينه الشارع لمستحقه بشرائط مخصوصة ، وهناك خمسة أشياء يجب فيها الزكاة :

١ — زكاة النقد (الذهب والفضة) ، وتجب الزكاة فيهما إذا بلغ النصاب ؛ فنصاب الذهب عشرون مثقالا ، والمثقال يساوى بالعملة المصرية ٥١ قرشا تقريبا ، ونصاب الفضة مائتا درهم ، والدرهم يساوى نحو أربعة قروش مصرية . فإذا بلغا هذا النصاب وجب على المالك إخراج ربع العشر .

٢ — زكاة السوائم[3] ؛ وهى : الإبل والغنم . فأول نصاب الإبل خمس وفيها

(١) سورة البقرة ٢ : ٢٦١ .

(٢) سورة هود ١١ : ٦ .

(٣) السائمة هى التى يرسلها صاحبها لترعى فى البرارى فى أكثر السنة بقصد الدر أو النسل أو السمن الذى يراد به تقويتها لاذبحها ، فلو اتخذت للذبح أو الحمل أو الركوب أو الحرب فلا زكاة فيها .

شاة ، وهكذا فى كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض[١] وفى ست وثلاثين بنت لَبون[٢] ، وفى ست وأربعين حِقّة[٣] ، وفى إحدى وستين جَذَعة[٤] ، وفى ست وسبعين بنتا لَبون . فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حِقّتان إلى مائة وعشرين . ثم تستأنف الفريضة فيؤخذ فى كل خمس شاة مع الحِقّتين .

أما زكاة البقر والجاموس ، ففى كل ثلاثين تَبيع أو تبيعة[٥] ، وفى أربعين مُسِنّة[٦] إلى ستين ففيها ضعف ما فى الثلاثين ، ثم فى كل ثلاثين تبيع وفى كل أربعين مُسِنّة .

أما نصاب الغنم (ضأنا ومعزا) ففى كل أربعين شاة ، وفى كل مائة وإحدى وعشرين شاتان ، وفى المائتين وواحدة إلى أقل من أربعمائة ثلاث شياة ، وفى أربعمائة أربع شياة ، وما زاد ففى كل مائة شاة .

ولا زكاة فى غير ما ذكر من الحيوان ؛ فلا زكاة فى الخيل والبغال والحمير إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة .

٣ — زكاة عُروض[٧] التجارة ، ومنها ربع العشر ، بشرط أن تبلغ قيمتها نصابا من الذهب والفضة ، وأن يحول عليها الحول .

---

(١) هى ما بلغت من الإبل سنة ودخلت فى الثانية .
(٢) هى ما أتمت سنتين ودخلت فى الثالثة .
(٣) بكسر الحاء ما أتمت ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة .
(٤) بفتح الجيم والذال ما أتمت أربع سنين ودخلت فى الخامسة .
(٥) التبيع : الذى يتبع أمه ، وهو ما أوفى سنة .
(٦) المسن : ما أوفى سنتين .
(٧) جمع عرض (بسكون الراء) وهو ما ليس بذهب ولا فضة .

٤ — المعدن والركاز ، وهما بمعنى واحد ، وهو شرعاً : مال عُثر عليه تحت الأرض ، سواء كان معدنا خَلْقياً خلقه الله تعالى ، بدون أن يضعه أحد فيها ، أو كان كنزاً دفنه الكفار . قال الحسن البصرى : ما كان من ركاز فى أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان فى أرض السِّلْم ففيه الزكاة (وهو ربع العشر) .

٥ — زكاة الزرع والثمار : وحكم زكاتهما ، أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السَّيح (الماء الذى يسيح على الأرض من المصارف وغيرها) ، ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها ، وأن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها[1] .

مصرف الزكاة :

والزكاة تصرف على الأشخاص المذكورة فى قوله تعالى : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)[2] . وقال صلى الله عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ آخُذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ وَأَرُدَّهَا عَلَى فُقَرَائِكُمْ » .

وقد اختلف علماء اللغة وأهل الفقه فى الفرق بين الفقير والمسكين ، وفى حدّ الفقر الذى يجوز معه الأخذ من الصدقة . والعاملون عليها هم الجُباة الذين يندبهم الإمام لتحصيل الزكاة ، والمؤلفة قلوبهم هم الذين كانوا يظهرون الإسلام ، ليتألّف المسلمون بذلك قلوبهم . وقد انقطع هذا الصنف بعد ظهور الإسلام . ويقصد « بالرقاب » أن يعتق الرقيق لضمان ولائهم للمسلمين . والغارمون هم الذين ركبهم الدَّين . وقوله تعالى : (وفى سبيل الله) ويراد بهم الغزاة وموضع الرِّباط ، الذين

---

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٠٨ — ١١٢ .

(٢) سورة التوبة ٩ : ٦٠ .

يعطون ما ينفقون في غزوهم سواء أكانوا فقراء أم أغنياء . و (ابن السبيل) هو الذى انقطعت به الأسباب فى سفره و بعده عن بلده ومستقره وماله ، فإنه يعطى من الصدقة و إن كان غنياً فى بلده .

وكان للزكاة ديوان خاص بها فى حاضرة الخلافة ، وله فروع فى سائر الولايات والبلدان .

(ى) الفيء والغنيمة :

والفيء كل مال وصل من المشركين للمسلمين عفواً من غير قتال ، ولا بإيجاف[1] خيل ولا ركاب .

وخمس الفيء يقسم خمسة أسهم متساوية : سهم للرسول ينفق منه على نفسه وأزواجه ، ويصرفه فى مصالحه ومصالح المسلمين ، وقد سقط بموته صلى الله عليه وسلم .

أما أربعة أخماس الخمس فسهم لذوى القربى ، فيراد بهم قربى الرسول ، واختلف فيهم : فقيل إنهم قريش كلها ، وقيل بنو هاشم و بنو عبد المطلب . وقيل بنو هاشم خاصة ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل ، وذلك عملا بقوله تعالى : (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كي لا يكونَ دولة بين الأغنياء منكم ومَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب[2]) ، و بقوله صلى الله عليه وسلم : « مالى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود عليكم » .

---

(١) الإيجاف : سرعة السير . والركاب الإبل التى يسافر عليها ، لا واحد لها من لفظها . أى لم يعدوا فى تحصيله خيلا ولا إبلا ، بل حصل بلا قتال .

(٢) سورة الحشر ٥٩ : ٧ الدولة (بضم الدال) فى المال فقط . يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات ودول .

وكانت أربعة أخماس الفيء الباقية تقسم فى صدر الإسلام بين الجند فى الأعمال الحربية وما تتطلبه من شراء الأسلحة وغيرها من معدات الحرب . وقد ظلت الحال على ذلك حتى دوّن عمر الدواوين وقدر أرزاق الجند .

والغنيمة فى اللغة : ما يناله الرجل أو الجماعة بسعى ، وهى كل ما أصابه المسلمون من عساكر الكفار عن طريق الحرب . وقال الشافعى : « كل ما حصل من الغنائم من أهل دار الحرب من شىء قلّ أو كثر من أرض أو متاع أو غير ذلك قسم ، إلا الرجال البالغين فإن الإمام فيهم مخير أن يمن أو يقتل أو يسبى ، وسبيل ما أخذ منهم وسُبى سبيلُ الغنيمة . واختلف الفقهاء فى « السلب[1] » هل هو للقاتل ، أو أن حكمه حكم الغنيمة فيقسم على الغانمين » .

وقد جرت العادة أنه إذا جمعت الغنائم لم تقسم حتى تنجلى الحرب لئلا ينشاغل الجند بها فتحل بهم الهزيمة كما حدث فى غزوة أحد . فإذا انجلت الحرب عجّل أمير الجيش بقسمتها فى دار الحرب . ومع ذلك فإنه يجوز تأخيرها إلى دار الإسلام بحسب ما يراه أمير الجيش .

ويبدأ الإمام بإخراج الخمس من الغنيمة ، فيقسمه بين أهل الخمس على خمسة أسهم ، وهم الذين ورد ذكرهم فى قوله تعالى : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) (سورة الأنفال ٨ : ٤١) . وقد تقدم ذكرهم فى باب الفيء .

والأربعة الأخماس الباقية ملك للغانمين ؛ غير أن الإمام إذا رأى أن يمن على الأسرى بإطلاقهم فعل ، وبطلت حقوق الغانمين فيهم . يدل على ذلك قول

---

(١) السلب : ما كان على المقتول من لباس يقيه وما كان معه من سلاح يقاتل به .

الرسول : « لو كان المطعم بن عدىّ حياً وكلمنى هؤلاء النَّتْنى [1] (يعنى أسارى بدر) لتركتهم له » . وللامام أن يقتل جميع الأسرى ، وكان للرسول سهم كسهم الغانمين ، حضر أو غاب ، وسهم الصفىّ ، بمعنى أنه يصطفى سيفاً أو خاصاً أو دابة ، وكانت صفية بنت حُيّى من الفيء من غنائم بدر .

وكان العرب فى الجاهلية يرون أن للرئيس الحق فى أخذ ربع الغنيمة ، وفى ذلك يقول شاعرهم :

لك المِرْباعُ منها والصفايا وحُكمك والنَّشيطةُ والفُضول [1]

يقال : رَبَع الجيشَ يربعه رَباعة إذا أخذ ربع الغنيمة ، فكان يأخذ بغير شرع ولا دين الربع من الغنيمة ، ويصطفى منها ، ثم يتحكم بعد الصفى فى أى شىء أراد ، وكان ماشذ منها وما فضل من متاع وغيره له .

فأحكم الله الدين بقوله : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) وأبقى سهم الصفى لنبيه وأسقط حكم الجاهلية .

وقد أطلق الله سبحانه القول فى الأربعة الأخماس للغانمين . وبيّنه النبى صلى الله عليه وسلم ، ففاضل بين الفارس والراجل ، لفضل غنائه ، واختلف فى قدر تفضيله ، فقال أبو حنيفة : يعطى الفارس سهمين (السهم الثانى علوفة للفرس)، والراجل سهماً ، وقال الشافعى يعطى الفارس ثلاثة أسهم ، والراجل سهماً ، وإذا حضر الوقعة بأفراس لم يسهم إلا لفرس واحد ، على قول الشافعى . وقال أبو حنيفة : يسهم لأكثر من فرس واحد لأنه أكثر غناء وأعظم منفعة .

---

(١) النتنى : جمع نتن ، كزمن وزمنى . وقوله صلى الله عليه وسلم مكافأة ليدى فى شأن نقض الصحيفة التى كتبتها قريش فى ألا يبايعوا الهاشمية ولا المطلبية ولا يناكحوهم . وهو مطعم ابن عدى بن نوفل مات كافراً فى صفر قبل غزوة بدر بنحو سبعة أشهر .

(٢) هذا البيت لعبد الله بن غنمة الضبى يخاطب بسطام بن قيس ؛ والنشيطة : ماأصاب الرئيس فى الطريق قبل أن يصير إلى مجتمع الحى ؛ والفضول : مافضل من القسمة مما لا تصح قسمته على عدد الغزاة ، كالبعير والفرس ونحوها .

أما الأجراء والصناع الذين يصحبون الجيش لكسب الرزق ، فلا حق لهم في الغنيمة ، لأنهم لم يقصدوا قتالا ولا خرجوا مجاهدين .

وأما العبيد والنساء فلا يسهم لهم ولا يُرْضخ[1] أي لا يعطون العطاء الكثير . وقيل يرضخ لهم ، واختلف في الأسير ، فقيل يسهم له ، وقيل لا .

وإذا جاء للجيش مدد قبل انجلاء الحرب شاركوهم في الغنيمة ، وإذا جاءوا بعد انجلائها لم يشاركوهم ، لأن سبب استحقاق السهم شهود الوقعة لنصر المسلمين . أما من خرج لشهود الوقعة فمنعه العذر منه كرض ، فقد اختلف في ثبوت الإسهام له ونفيه .

وقد ذكر الماوردي[2] أن الغنيمة تشتمل على أربعة أقسام : أسرى وسَبْي وأرضين وأموال . فأما الأسرى : فهم الرجال المقاتلون من الكفار إذا أسرهم المسلمون أحياء ؛ وقد اختلف في حكمهم . وأما السبي فهم النساء والأطفال الذين يقعون في الأسر ، ولا يجوز أن يقتلوا إذا كانوا أهل كتاب ، وإنما يقسمون في جملة الغنائم . وإذا كانت النساء من قوم ليس لهم كتاب كالدهرية وعبدة الأوثان وامتنعن من الدخول في الإسلام فإنهن يقتلن أو يسترققن ، ولا يفرق فيمن استرققن بين والدة وولدها . ويجوز قبول الفدية عنهن ؛ فإن فودى بهم أسرى من المسلمين في أيدى قومهم عُوِّض الغانمون عنهم من سهم المُصالح (بضم الميم) ، وكذلك في حالة المنّ عليهم . يدل على هذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مع وفد هوازن حينا أتوه مستعطفين في سبي قومهم بحُنَين ، وقد قسم السبي على الجيش . وإذا كان في السبايا ذوات أزواج بطل نكاحهن بالسبي سواء سُبي أزواجهن أو لم يسبين . وإذا قسم السبايا في الغانمين حَرُم

---

(١) الرضخ : العطاء القليل .

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٢٥ .

وطؤهن حتى يستبرأن بحيضة إن كن من ذوات الأقراء ، أو بوضع الحمل إن كن حوامل ؛ و إذا أسلم أحد الأبوين كان ذلك إسلاماً لصغار أولاده .

والأرض التى استولى المسلمون عليها عَنْوة وقهراً وفارقها أهلها بقتل أو أسر أو جلاء ، فقد ذهب الشافعى إلى أنها تكون غنيمة كالأموال تقسم بين الغانمين، إلا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . وقال مالك : تصير وقفاً على المسلمين ولا يجوز قسمتها ، وقال أبو حنيفة : الإمام فيها بالخيار بين قسمتها أو وقفها .

أما الأموال فقد تقدم لنا القول فيها فى أول هذا الباب .

(هـ) العشور :

يرجع نظام العشور إلى عهد عمر بن الخطاب . وكان تجار المسلمين الذين يفدون إلى دار الحرب (أى بلاد الكفار الذين ليس بينهم و بين المسلمين عهد) يدفعون العشر عن سلعهم ، فأمر عمر بأن يأخذ المسلمون العشر من تجار غير المسلمين الذين يفدون ببضائعهم إلى دار الإسلام ، وأمر بأن يؤخذ من أهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين ربع العشر إذا بلغ ثمن السلعة مائتى درهم فأكثر . وللإمام أن يزيد عن العشر أو أن ينقص عنه إلى نصف العشر ، أو أن يرفع ذلك عنهم إذا رأى فى ذلك مصلحة . ولا يزيد ما يؤخذ على مرة من كل قادم بالتجارة فى كل سنة ، ولو تكرر قدومه . وكانت هذه الضريبة لا تؤخذ من التاجر إلا إذا انتقل من بلاده إلى بلاد أخرى ، وهذا ما نسميه فى الوقت الحاضر بالضرائب الجمركية .

وهناك مورد آخر من موارد بيت المال ، هو الأموال التى لا يعلم لها مستحق كاللُّقَطَة ، ومال من يموت وليس له وارث ، والأموال التى صالح عليها المسلمون أعداءهم .

الضرائب فى عهد الأمويين والعباسيين

وقد زادت الضرائب فى عهد بنى أمية عما كانت عليه فى عهد الخلفاء الراشدين ، فلم يراع الخلفاء الأمويون القواعد التى قررها أسلافهم ، بل جاوزوا حدود الضرائب التى فرضوها . وقد كتب معاوية إلى وَرْدان عامله على مصر « أنْ زِدْ على كل امرىء من القبط قيراطا » : فكتب إليه وردان : « كيف أزيد عليهم وفى عهدهم ألا يزاد عليهم ؟ » .

وكانت الحال كذلك حتى فى الولايات العربية ، فقد صادر أحد إخوة الحجاج ببلاد اليمن أملاك الأهالى ، وأثار حنقهم وسخطهم بفرضه ضريبة معينة (وظيفة) ، عدا العشر الذى قرره الاسلام[1] .

وفى عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) عمل فى خراسان إحصاء جديد للسكان عامة ، وكلف كل شخص بسداد مافرض عليه من الضريبة ، وزادت جزية كل شخص ثلاثة دنانير[2] . وكذلك كانت الحال فى العراق ، حيث كانت تزاد الضرائب الاستثنائية مهما كان يثقل الأهلين من الضرائب المقررة .

وقد أمر عمر بن عبد العزيز جباة الخراج ألا يأخذوا من الأهالى من الدراهم مازاد وزنه على أربعةعشر قيراطا ، وهو ماأمر به عمر بن الخطاب . وقد رأى هذا الخليفة أن العمال يأخذون دراهم أثقل وزناً من الدراهم التى فرضها عمر بن الخطاب ، مما كان يزيد زيادة فاحشة فى الضرائب التى كان يدفعها الأهالى . ويتبين لنا من ذلك النظام الذى أقره عمر بن الخطاب ، أن الأهلين كانوا يدفعون عدا الضريبة المقررة نفقات ضرب النقود ، وكذا نفقات العقود الرسمية ومرتبات عمال الإدارة ؛ هذا عدا هدايا النيروز والمِهْرِجان . ولا غرو فقد كانت تتخذ إمرة إحدى الولايات وسيلة للحصول على الثروة وجمع المال .

---

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ص ٧٣ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ص ٢٣ .

ولم يكن الرؤساء وحدهم هم الذين يثرون على حساب بيت المال ؛ فقد كانت هناك طائفة من صغار الموظفين لا هم لهم إلا الإثراء من أموال الدولة .

وكان من أثر تلك الصعوبات التى كانت تعترض الحكومة فى سبيل استرداد تلك الأموال ، أن فكر عبيد الله بن زياد والى العراق فى استبدال أولئك العمال من العرب بغيرهم من الفرس . ومن ذلك الحين كان يعهد إلى الدهاقين ، وهم كبار ملاك الأراضى بجباية الخراج . ولا غرو فقد كان هؤلاء الدهاقين « أبصر بالجباية وأوفى بالأمانة » .

وفى عهد عبد الملك بن مروان كان يُعمل تحقيق دقيق مع الجباة عند اعتزالهم أعمالهم الادارية ، وكانوا يرغمون على رد ماسلبوه من الأموال[1] .

وكان الخلفاء العباسيون يعنون بشئون الزراع والتخفيف عنهم . وقد ألغى أبو جعفر المنصور الضريبة النقدية التى كانت تفرض على الحنطة والشوفان ، وأحل محلها نظام المقاسمة ، وهو دفع الضرائب نوعياً بنسبة خاصة من المحصول . على أن النظام النقدى القديم ظل على النخيل والفواكه وأشباهها . ولما أدى ذلك النظام الجديد إلى اشتطاط الجباة فى جمع الضرائب توسع الخليفة المهدى (١٥٨ — ١٦٩ هـ) فى تطبيق النظام الذى أدخله أبوه المنصور فعممه ، وجعل الضرائب تجبى دائما بالنسبة إلى المحصول . وإذا كانت الأرض ممتازة الخصوبة ولا تحتاج إلى عمل كثير ، كان على الزارع أن يقدم للحكومة نصف غلة أرضه . وإذا صعب عليه ربما دفع الثلث أو الربع أو الخمس تبعاً لحالة الأرض .

أما الكروم والبساتين والنخيل ، فكانت غلتها تقوم بالمال ويدفع عنها النصف أو الثلث . ويسمى هذا النظام المقاسمة ، تمييزاً له عن النظام القديم الذى

---

(١) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسى ج ١ ص ٧٤ : ٤٧٤ ــ

٩٦ ـ ٠ .

كان يعرف بالمحاسبة، والذى كان يقضى بأن تُجبى الضريبة بالنسبة إلى مساحة الأرض. وفى سنة ٢٠٤ هـ (٨١٩ — ٨٢٠ م) أنقص الخليفة المأمون (١٩٨ — ٢١٨ هـ) ضريبة الأرض مرة أخرى، فأصبح يجبى الخراج بدلا من النصف حتى على أكثر الأرض إنتاجا. أما فى بابل والعراق والجزيرة وفارس، حيث نجد كثيراً من كبار الملاك والمزارعين، فقد كان هؤلاء يدفعون ضرائب محدودة وفق شروط الصلح التى عقدت أيام الفتح. ولم يكن من الممكن تغيير هذا النظام، لذلك كانوا فى مأمن من كل اغتصاب. وكان أهالى شمالى فارس وخراسان يتمتعون بنفس هذا الامتياز؛ ومن ثم كانت هناك ثلاث طرق فى جباية الأرض.

١ — المحاسبة — وهى إما أن تكون نقداً أو نوعاً أو هما معاً.

٢ — المقاسمة — وهى ضريبة نوعية تؤخذ من المحصول.

٣ — المقاطعة — وهى ضريبة تُجبى وفق اتفاقات معينة بين الحكومة والخاصة، ويدخل فى هذا النظام معظم أراضى التاج. وكثيراً ما كان يعفى البعض من دفع الضرائب، حتى فى العهود التى ساد فيها العسر والجدب.

وإذا ذكرنا رخاء الدولة وحسن حالة الزراع ونفاق التجارة، فإننا لا نعجب إذا علمنا أن دخل الرشيد السنوى بلغ ٢٧٢ مليون درهم وأربعة ملايين ونصف من الدنانير[١].

وقد اهتم العباسيون بالخراج اهتماما عظيماً، وعلى الأخص فى عهد هارون الرشيد الذى أمر الفقيه القاضى أبا يوسف صاحب الإمام أبى حنيفة النعمان، أن يكتب كتاباً يبين فيه الطريقة المثلى لتنظيم جباية الخراج وغيره من موارد بيت المال، فسمى كتابه «كتاب الخراج». وفى هذا الكتاب تناول المؤلف الكلام على ثلاثة أمور:

---

(١) Ameer Ali, p. 456 seq.

الأول — موارد بيت المال ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ — خُمس الغنائم .

٢ — الخراج ، ويدخل تحته ما يسمى وظيفة الأرض الخراجية ، ثم جزية أهل الذمة ، ثم العشور ، التى أدخلت فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ومن ثَمّ لم يرد لها ذكر فى القرآن .

وحدُّ أرض الخراج : كل أرض من أراضى الأعاجم ظهر عليها المسلمون عنوة ، فلم يقسمها الإمام وأبقاها بأيدى أهلها أو صالحهم عليها وصيّرهم أهل ذمة . ويخرج من ذلك أنواع من الأرض لا يوضع عليها الخراج ، وإنما تكون أرضاً عشرية ، وهى كل أرض للعرب غير بنى تغلب ، وكل أراضى الأعاجم أسلم عليها أهلها طوعا ، وكذلك كل أرض من أراضى الأعاجم ظهر عليها المسلمون عنوة ، فقسمها الإمام بين الفاتحين .

٣ — الصدقات .

الثانى — بيان الطريقة المثلى لجباية تلك الأموال .

الثالث — بيان الواجبات التى يقوم بها بيت المال .

وقد عمل الخلفاء العباسيون على عدم إرهاق المزارعين ، وعنى البعض بوضع قواعد ثابتة لمقدار الخراج على حسب نوع المحصول وجودة الأرض ، وراعوا خفض الضرائب فى بعض الأحيان إذا قل المحصول لسبب من الأسباب .

وقد اهتم الخلفاء بمواعيد الخراج ، وكان ميعاده فى عيد النيّروز . وقد قيل : إن الدولة الأموية قدّمت ميعاده نحواً من شهر ، فاجتمع أصحاب الأراضى فى عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥ — ١٢٥ / ٧٢٤ — ٧٤٣) ، وطلبوا إليه أن يؤجل ميعاد الخراج هذا الشهر ، ولكن هذا الخليفة رفض طلبهم محتجاً بقوله تعالى (إنمّا النّسيء زيادةٌ فى الكفر ، يضَلُّ به الذين كفروا ، يُحلّونه عاماً

ويحرّمونه عاماً ، ليواطئوا به عدّة ما حرّم الله ، فيحلّوا ما حرّم الله زُيّن لهم سوء أعمالهم والله لا يهدى القوم الكافرين[1]) .

وفى خلافة هارون الرشيد (١٧٠ — ١٩٣ ﻫ) اجتمع أصحاب الأراضى وطلبوا من وزيره يحيى بن خالد البرمكى أن يؤجل الخـــراج شهرين ، فرمى بالتعصب للمجوسية فعدل عن إجابة هذا الطلب .

ولم تُحلّ هذه المسألة إلا فى أيام الخليفة المتوكل (٢٣٢—٢٤٧/٨٤٧—٨٦١) . ثم جاء المنتصر (٢٤٧ — ٢٤٨/٨٦١ — ٨٦٢) فأعاد ميعاد الخراج إلى ما كان عليه من قبل . ولما ولى المعتضد (٢٤٨ — ٢٥٢ / ٨٦٢ / ٨٦٦) الخلافة ، قدّم ميعاد الخراج عما كان عليه فى عهد المتوكل بستة عشر يوماً ، فأصبح فى ٢٠ يونية من كل سنة .

وصفوة القول ، أن خزائن العباسيين كانت تفيض بالأموال التى كانت تجُبى من الضرائب ، حتى بلغت فى أيام الرشيد ما يقرب من اثنين وأربعين مليون ديناراً ، عدا الضريبة العينية التى كانت تؤخذ مما تنتجه الأرض من الحبوب ، حتى قيل : إن الرشيد كان يستلقى على ظهره وينظر إلى السحابة المارة ويقول : « إذهبى إلى حيث شئت يأتنى خراجك » .

وقد بلغ ما كان يحمل من الأموال إلى الرشيد فى كل سنة نحو خمسمائة ألف درهم من الفضة وعشرة ملايين دينار من الذهب . وقد حملت كثرة هذه الأموال الناس على أن يعدّلوا هذه العملة بالوزن لا بالعدد ، حتى لقد قيل إنه بلغ ستة أو سبعة آلاف قنطار من الذهب . وقد بلغت زنة القنطار ثلاثين ألف دينار .

ويوضح الجدول الآتى مقدار الجباية فى عهد الدولة العباسية فى أيام المأمون على ما ذكر الجهشيارى[2] :

---

(١) سورة التوبة ٩ : ٣٧ :

(٢) كتاب الوزراء والكتاب ص ٢٨١ — ٢٨٢ .

أسماء الأقاليم	مقدار الجباية بالدراهم	الأموال والغلال
السواد	٢٧,٨٠٠,٠٠٠	ومن الحلل النجرانية ٢٠٠ حلة ومن طين الختم ٢٤٠ رطلا
كسكر	١١,٦٠٠,٠٠٠	
كور دجلة	٢٠,٨٠٠,٠٠٠	
حلوان	٤,٨٠٠,٠٠٠	
الأهواز	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	وسكر ٣٠,٠٠٠ رطل
فارس	٢٧,٠٠٠,٠٠٠	ومن ماء الورد ٣٠,٠٠٠ قارورة ، ومن الزيت الأسود ٢٠,٠٠٠ رطل
كرمان	٤,٢٠٠,٠٠٠	ومتاع يمانى ٥٠٠ ثوب وتمر ٢٠,٠٠٠ رطل
مكران	٤٠٠,٠٠٠	
السند وما يليه	١١,٥٠٠,٠٠٠	وعود هندى ١٥٠ رطلا
سجستان	٤,٠٠٠,٠٠٠	ومن الثياب المعينة ٣٠٠ ثوب ومن الفانيد ٢٠ رطلا
خراسان	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	ومن نقر الفضة ٢,٠٠٠ نقرة و ٤,٠٠٠ برذون و ١,٠٠٠ رأس دقيق و ٢٠,٠٠٠ ثوب متاع و ٣٠,٠٠٠ رطل إهليلج
جرجان	١٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠ شقة إبريسم
قومس	١,٥٠٠,٠٠٠	ومن نقر الفضة ١٠٠٠ نقرة
الريان ودماوند وطبرستان	٦,٣٠٠,٠٠٠	و ٦٠٠ قطعة من الفرش الطبرى و ٢٠٠ أكسية و ٥٠٠ ثوب و ٣٠٠ منديل و ٣٠٠ جام
الرى	١٢,٠٠٠,٠٠٠	و ٢٠,٠٠٠ رطل عسل
همذان	١١,٣٠٠,٠٠٠	و ١,٠٠٠ رطل رب الرمانين و ١٢,٠٠٠ رطل عسل

الأقاليم	مقدار الجباية بالدراهم	الأموال والغلال
ماها البصرة والكوفة	١٠,٧٠٠,٠٠٠	
ما سبذان	٤,٠٠٠,٠٠٠	
والريان	٦,٧٠٠,٠٠٠	
شهر زور		
الموصل وما يليها	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠ رطل عسل
أذربيجان	٤,٠٠٠,٠٠٠	
الجزيرة وما يليها من أعمال الفرات		١,٠٠٠ رأس دقيق و ١٢,٠٠٠ زق عسل وعشر بزاة و ٢٠ كساء
أرمينية	١٣,٠٠٠,٠٠٠	و ٢٠ من القسط المحفور و ٥٣٠ رطلا من الرقم و ١٠,٠٠٠ رطلا من المسايج السورماهى و ١٠,٠٠٠ رطل من الصونج و ٢٠٠ بغل و ٣٠ مهراً .
برقة	١,٠٠٠,٠٠٠	
إفريقية	١٣,٠٠٠,٠٠٠	و ١٢٠ بساطاً
قنسرين	٤٠٠,٠٠٠	و ١,٠٠٠ حمل زيت
دمشق	٤٢٠,٠٠٠	
الأردن	٩٧,٠٠٠	
فلسطين	٣١٠,٠٠٠	و ٣٠٠,٠٠٠ رطل زيت
مصر	٢,٩٢٠,٠٠٠	
اليمن	٣٧٠,٠٠٠	سوى المتاع (لم يذكر)
الحجاز	٣٠٠,٠٠٠	
المجموع	٣٩٠,٨٥٥,٠٠٠	درهماً

ولكن مقدار الجباية أخذ فى النقص بعد عهد المأمون ، فبلغ فى عهد المعتصم ٣٥٠ر٢٩١ر٣٨٨ درهما ، وبلغ ٣٤٠ر٢٦٥ر٢٩٩ درهما فى أواسط القرن الثالث الهجرى .

(ب) مصارف بيت المال

كان المال الذى يأتى من الموارد المتقدمة ينفق على مصالح الدولة بحسب ما يراه الإمام ، وذلك فى الوجوه الآتية :

١ – أرزاق القضاة والولاة والعمال وصاحب بيت المال وغيرهم من الموظفين ، ولا يصرف للولاة والقضاة شىء من أموال الصدقة ، بخلاف والى الصدقة فإن رزقه يصرف منها . وكانت زيادة أرزاق القضاة والولاة ونقصها من حق الإمام .

٢ — أرزاق الجند ، ويراد بها رواتبهم التى يستولون عليها فى أوقات معينة من كل عام ، وكانت فى أيام النبى صلى الله عليه وسلم غير محدودة ولا معينة ، وإنما كانوا يأخذون من أربعة أخماس الغنيمة ، وما يرد من خراج الأرض التى بقيت فى أيدى أهلها على أن تقسم بينهم بالسوية .

ولما ولى أبو بكر الخلافة سوّى بين الجند فى العطاء قائلا : « هذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثَرة » . ولما ولى عمر جعل العطاء بحسب السَّبْق إلى الإسلام ، فكانت الأرزاق كما يأتى :

لأزواج النبى عليه الصلاة والسلام ولعمه العباس ٠٠٠ر١٠ درهم ، إلا عائشة فقد أعطاها ٠٠٠ر١٢ لمكانتها ومكانة أبيها من الرسول[1] ؛ ولمن شهد

---

(١) بدر الدين بن جماعة تحرير الأحكام فى تدبير أهل الاسلام (العدد الرابع من مجلة Islamica (سنة ١٩٣٤) ص ٣٨٤ .

Von Kremer, Culturgeschichte des Orients, trans. by S. Khuda Bukhsh p. 57.

بدراً والحسن والحسين ٥٠٠٠ درهم ؛ ولمن كان إسلامه كإسلام أهل بدر ولم يشهدوها ٤٠٠٠ درهم ؛ ولعبد الله بن عمر ولبعض أبناء المهاجرين والأنصار ٣٠٠٠ درهم ، ولأبناء المهاجرين والأنصار ٢٠٠٠ درهم ؛ ولأهل مكة ٨٠٠ درهم ، ولسائر الناس مبالغ تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ درهما ؛ ولنساء المهاجرين والأنصار مبالغ تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ و ٦٠٠ درهما .

وكان يعطى أمراء الجيوش ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ و ٩٠٠٠ درهما بحسب الأعمال التى يقومون بها . هذا فضلا عما كان يدفع لنسائهم وأولادهم ، وما فرض لكل منهم من الحنطة ، وهو مايخرج من قطعة من الأرض تبلغ مساحتها جَريبين[1] .

وقد ظلت أعطيات الجند على هذا النحو فى عهد الخلفاء الراشدين ؛ فلما طمع بنو أمية فى الملك واحتاج معاوية إلى الاستنجاد بالعرب ، زاد فى أعطيات جنده الذى بلغ عدده ستين ألفاً . وكان ينفق عليهم ستين مليون درهم فى العام . فلما آلت الخلافة إليهم وتوطدت دعائم دولتهم أنقصوا ذلك المبلغ الضخم إلى أقل من النصف .

٣ — كرى الأنهار وإصلاح مجاريها : وكان يصرف من بيت المال على كرى الترع الكبيرة والمجارى التى تأخذ ماءها من الأنهار الضخمة كدجلة والفرات لتوصيل الماء إلى الأراضى البعيدة .

٤ — حفر الترع للزراعة وغيرها .

٥ — النفقة على المسجونين وأسرى المشركين من مأكل ومشرب وملبس ودفن من يموت منهم .

٦ — المعدات الحربية .

---

(١) الجريب من الأرض والطعام : مقدار معلوم . وقيل إنه ثلاثة آلاف وستمائة ذراع ، وقيل إنه عشرة آلاف ذراع .

٧ — العطايا والمنح للأدباء والعلماء .

ولا يفوتنا أن نذكر أن النظام الذى أقره عمر كان يفرض لكل مسلم دون اسمه فى سجلات الحكومة مكافأة سنوية عن خدماته الحربية ، عدا ما كان يمنحه من الأجر (فريضة) لأبنائه ، لا فرق فى ذلك بين العرب والموالى .

على أن هناك أمراً آخر جديراً بالملاحظة ، هو أن عدد هؤلاء لم يكن كبيراً فى عهد هذا الخليفة . لذلك أصبح العطاء وقفاً على الدهاقين الذين ساعدوا العرب فى فتوحاتهم . ويمكننا أن نعلل ما ذهب إليه البلاذرى من أن العرب فى ذلك الوقت لم يكن يحفظهم أن يقاسمهم غيرهم ممن دخلوا فى الإسلام من غير العرب نصيبهم من الغنائم . وقد ذكر اليعقوبى أن علياً وحده هو الذى تمسك بالقواعد القديمة ؛ ولا نعلم إلى أى حد اتبع الأمويون الطريقة التى وضعها عمر عن الأعطيات السنوية .

على أنا لا نشك فى أن هؤلاء الخلفاء قد أنقصوا أعطيات الذين باءوا بسخطهم (كالعلويين مثلا) ، كما استبدوا بما فى بيت المال من الأموال يبذلونها لأفراد أسراتهم . ومع ذلك فقد كان الأمويون على جانب كبير من الحكمة وبعد النظر ، لتلافى ما عسى أن يجره عليهم ذلك النظام الذى كان يقضى بنقص عطاء رعاياهم من العرب عن القدر الذى فرضه لهم عمر بن الخطاب .

ولم يرض العرب أن يقاسموا الموالى ثمرات ما يفتحونه من البلاد ، تلك المقاسمة التى كانت تنقص نصيبهم منها نقصاً محسوساً .

وقد أجحف مؤرخو الغرب فى الحكم على هذه الإصلاحات التى قام بها عمر بن عبد العزيز ، والتى كان الغرض منها القضاء على ما قام به فى سبيل انتشار الإسلام من العقبات ، وذلك بمنح الموالى الحقوق التى كان يستمتع بها المسلمون من العرب وحدهم ، وإعفائهم من الجزية التى كان يدفعها غير المسلمين ثم مقاسمتهم إخوانهم المسلمين من العرب نصيبهم من الأعطيات السنوية .

٢ — النظام المالى فى مصر

(١) من الفتح العربى حتى قيام الدولة الطولونية :

قُدّر الخراج فى مصر بحساب الفدان وهو « قصبة تعرف بالحاكية ، لأنها حررت فى زمن الحاكم بأمر الله الفاطمى (٣٨٦ ـ ٤١١ هـ) فنسبت إليه ، وطولها ستة أذرع بالهاشمى . . ثم كل أربعمائة قصبة فى التكسير يعبر عنها بفدان ». (والقصبة العربية = ٣٫٨٤ متراً) ، فتكون مساحة الفدان ٥٩٢٩ متراً أى أنها تساوى فداناً واحداً وثلث فدان تقريباً فى الوقت الحاضر .

وقد اختلف المؤرخون فى مقدار خراج الفدان الواحد . وقد لخص الأمير السابق عمر طوسون هذا الخلاف على النحو الآتى :

الكتاب	متوسط خراج الفدان
ابن عبد الحكم	١٣ ¼ قرشاً
اليعقوبى	٧ قروش
البلاذرى	٥٥ قرشاً

واختلف المؤرخون كذلك فى موقف مصر وأهلها من القبط والروم ؛ فذهب بعضهم إلى أنها فتحت عنوة فتكون غنيمة الفاتحين تُقسم بينهم أو تُعاد إليهم بخراج يضرب عليها ، أو ملكها العرب بصلح ومعاهدة وتصبح أرض خراج. وقد اتفق فريق منهم على أن بعضها فتح صلحاً وبعضها الآخر فتح عنوة (كالإسكندرية) . وقد رفض عمر بن الخطاب أن يقسم أرض الغنيمة بين الفاتحين فأعادها إلى أهلها بخراج ، فاعتبر القبط أصحاب مصر ، واعتبر قيرس (المقوقس) حاكما ، واعتبر معاهدة الصلح بين المقوقس وعمرو معاهدة شرعية ،

فأصبحت أرض مصر ملكا مشاعا للمسلمين يفرض عليها خراج ، ودخل القبط في أهل الذمة فقدرت عليهم الجزية . أما الروم فقد واصل العرب حربهم حتى طردوهم من مصر جملة .

وقد أوضح ابن عبد الحكم عدد سكان مصر فقال : « حدثنا عثمان بن صالح قال : لما ولى ابن رفاعة مصر ليحصى عدة أهلها وينظر فى تعديل الخراج عليهم ، أقام فى ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ، ومعهم جماعة من الأعوان والكتّاب يكفونه ذلك بجد وتشمير ، وثلاثة أشهر بالأرض (الدلتا) ، فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية ، فلم يحص فى أصغر قرية منها أقل من خمسمائة من الرجال الذين تفرض عليهم الجزية » .

فيكون عدد الرجال الذين تجب عليهم الجزية على أساس تعداد ابن رفاعة : ١٠٠٠٠ × ٥٠٠ = ٥ مليون رجل ، وهو ثلث السكان تقريباً . وكان هذا تعداد سنة ٩٦ هـ (٧١٥ م) وذلك فى عهد خلافة الوليد بن عبد الملك .

ويقول ابن عبد الحكم[1] : « حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال من القبط من راهق الحلم إلى مافوق ذلك ، ليس فيهم امرأة ولاصبى ولا شيخ ، على دينارين ، فأحصوا ذلك فبلغت عدتهم ثمانية الآف ألف » .

ونحن نشك فى صحة هذا التقدير ، لأنه لو حسبت الجزية على أساس جزية الرءوس لكان مقدارها ستة عشر مليوناً من الدنانير ، مع أن عمراً جباها اثنى عشر مليوناً . ورب قائل يقول : إن الأربعة ملايين الباقية قد استبقاها عمرو لجنده ، لما عسى أن يجريه من الإصلاحات ، فنرد على هذا بأننا أهملنا حساب جزية الأرض ، مقابل مصاريف مصر ، فصحة التقدير ستة آلاف ألف ، إذ أن متوسط عدد

(١) فتوح مصر والمغرب والأندلس ص ٨٧ .

سكان مصر فى أيام الخلفاء الراشدين والأمويين كان يتراوح بين خمسة عشر مليونا وثمانية عشر مليونا . وهذا التقدير يتناسب مع ماقدره المؤرخ ملن[١] فى كتابه مصر فى عهد الرومان من أن عدد سكان مصر فى أيام الخلفاء الراشدين لم يقل عن عددهم فى أيام البيزنطيين ، إذ أن المصادر التاريخية لم تذكر أنه كانت هناك حروب أو مجاعات أو أوبئة فى مصر من شأنها أن تقلل عدد السكان .

وقد سار عمرو بن العاص مع المصريين بمقتضى شروط الصلح من حيث جباية الضرائب ، فكان كل من فرضت عليه الجزية يدفع دينارين فى كل سنة ، أى يدفع بالعملة المصرية نحو ١ جنيه ٢ قرش لأن الدينار على ماذكره لينپول[٢] يساوى ٥١١ ½ مليم .

وقد راعى عمرو بن العاص فى جباية الخراج حالة النيل فى النقصان والزيادة ، مما اضطره إلى تأجيل دفع الخراج فى بعض الأحيان . وهذا التأجيل لم يعجب عمر بن الخطاب الذى اشتهر بالتشدد فى دفع الخراج ، فإنه لما جبى عمرو خراج مصر فى السنة الأولى من ولايته عشرة ملايين دينار لم يعجب ذلك عمر ، كما لم يعجبه وصول الخراج إلى ١٢ مليونا فى السنة التالية . وهذا راجع إلى مابلغ هذا الخليفة من أن الخراج بلغ فى عهد المقوقس ٢٠ مليونا من الدنانير ، وجعله بعض المؤرخين ٢٤٫٤٠٠٫٠٠٠ دينارا فى عهد الفراعنة . وبالغ بعضهم فجعل مقدار ماجبته مصر من الخراج فى عهد الريان بن الوليد — وهو فرعون يوسف — ٩٠ مليون دينار (أى ٢٧٠ مليون من الدنانير الإسلامية) ، لأن الدينار الفرعونى كان يساوى ثلاثة أمثال الدينار الإسلامى الذى تبلغ قيمته ٥١١ ½ مليم على ماتقدم ، بمعنى أن الخراج بلغ فى عهد الريان بن الوليد ١٣٥

---

(١) Milne, Egypt Under Roman Rule

(٢) Coins and Medals.

مليون جنيه مصرى ، وهذا القول مردود لما كان من أمر القحط والغلاء فى أيام يوسف الصديق سبع سنين عجاف ، على ماورد فى سورة يوسف .

ولا غرابة بعد هذا كله إذا عجب عمر بن الخطاب من أن مصر كانت لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه قبل الإسلام ، إن صح أنها كانت تؤدى هذا القدار حقيقة . ولا عجب إذا قام الخلاف بين عمر بن الخطاب وعمرو بن العاص وشك عمر فى ذمة عمرو . ونحن ندلل على صحة هذا القول بما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن عمرو بن العاص لما مات وجد فى حوزته مايقرب من ٧٥ جريب من الذهب الخالص .

وقد دارت المكاتبات بين الخليفة عمر وعمرو بن العاص والى مصر بشأن الضرائب .

وقد عزا المؤرخ ملن بأن فى كتابه « مصر فى عهد الرومان » نقص الخراج فى عهد ولاية عمرو عما كان عليه فى عهد الروم إلى إلغاء كثير من الضرائب وعدم رضائه بالإخلال بعهده لأهل مصر .

أراد عمر أن يوسّع على عمرو لكى لا يتطلع إلى أموال الخراج ، فكتب إليه كتابا يعلمه بذلك ويبين له طريقة توزيع الخراج .

« أما بعد : فإنى فرضت لمن قبلى فى الديوان (أى فرض العطاء) ولمن ورد علينا من أهل المدينة وغيرهم ممن توجه إليك وإلى البلدان ، فانظر من فرضتُ له ، ونزل بك ، فأزدد عليه العطاء وعلى ذريته ، ومن نزل بك ممن لم أفرض له ، فافرض له على نحو ما رأيتنى فرضت لأشباهه ، وخذ لنفسك مائتى دينار . ولم أبلغ بهذا أحدا من نظرائك غيرك ، لأنك من عمال المسلمين ، فألحقتك بأرفع من ذلك . وقد علمت أن مؤنًا تلزمك ، فوفر الخراج وخذه

من حقه، ثم عفّ عنه . فإذا حصل إليك وجمعته، أخرجتَ عطاء المسلمين وما يُحتاج إليه مما لابدّ منه ؛ ثم انظر فيما بقى بعد ذلك فاحمله إلىّ . واعلم أن ما قبلك من أرض مصر ليس فيها خمس، وإنما هى أرض صلح ، وما فيها للمسلمين فىء، تبدأ بمن أغنى عنهم فى ثغورهم (أى المرابطين) واجزأ (اقض) عنهم فى أعمالهم ثم اقض ما فضل بعد ذلك على من سمى الله[1] » .

وقد لغط المؤرخون وكثرت أقوالهم فى مقدار الخراج . وهذا اللغط قائم على أساس واه، هو أن هؤلاء المؤرخين قصروا الخراج على جزية الرءوس التى كان مفروضاً أداؤها على أهل الذمة من القبط وغيرهم من اليهود والروم . وهذا الأمر يخالف الحقيقة ، لأن الخراج فى الإسلام كان يأتى من ناحيتين اثنتين :

١ — الضرائب الشخصية : وهى جزية الرءوس .

٢ — ضرائب الأطيان ، ومجموع هذين يُعرف بالخراج .

على أن قصر الخراج على جزية الرءوس على ما ذهب إليه بعض المؤرخين ، يجعل الاهتداء إلى معرفة عدد سكان مصر وقت الفتح أمراً مستحيلا . فقد ذكر ابن عبد الحكم[2] أن عدد مَنْ ضربت عليهم الجزية فى عهد ولاية عمرو بن العاص ثمانية ملايين ، عدا الصبيان والنساء والشيوخ . على أنه لو بلغ عدد من ضُربت عليهم الجزية ¼ سكان البلاد لكان أهل مصر طبقاً لهذا التقدير ٣٢ مليون نفس . وهذا بعيد التصديق ، إذ لو كان هذا العدد صحيحاً لبلغت جزية الرءوس وحدها ثمانية ملايين دينار . والمنطق يخالف ما أجمع عليه المؤرخون من أن خراج مصر بنوعيه لم يزد فى السنة الأولى من ولاية عمرو

---

(١) أى فى القرآن .

(٢) كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ وما يليها .

عن ١٠ مليون دينار، ولم يزد فى السنة التالية عن ١٢ مليون دينار.

كذلك روى البلاذرى أن عمراً فرض على كل مصرى، عدا النساء والصبيان والشيوخ، دينارين، فبلغ خراج مصر بما فيه جزية الرءوس ٢ مليون دينار. فإذا خصصنا لجزية الرءوس مليونًا، لكان عدد من ضربت عليهم الجزية خمسمائة ألف نسمة. وعلى هذا القياس لا يزيد عدد سكان مصر عن مليونى نسمة، وهذا مما لا تقره الحقائق التاريخية.

وعلى كل حال فإنه لم يكن للخراج نظام ثابت، فكانت ضريبة الأرض تقل وتكثر حسب الاهتمام بالتعمير وإصلاح الجسور وغيرها. كما أن جزية الرءوس كانت تتناقص بالتوالى لدخول أهل مصر فى الإسلام، إما رغبة فى الدين أو فراراً من دفع الجزية.

ثم كانت خلافة عثمان، فعزل عمرا وأقام مكانه أخاه فى الرضاع عبد الله ابن سعد بن أبى سَرْح، فاشتد فى جباية الخراج حتى بلغ ١٤ مليون دينار. وقد عبر عثمان عن ارتياحه بقوله لعمرو: «إن اللِّقاح[١] بمصر بعدك قد درّت ألبانها»، فأجابه عمرو «نعم! ولكنها أجحفت فصيلها». وقد زاد عبد الله بن أبى سرح الجزية ديناراً على كل شخص، وكان يصح أن تصل الجزية إلى ثمانية عشر مليوناً من الدنانير لولا دخول بعض أهل مصر فى الاسلام.

ولما ولى معاوية بن أبى سفيان الخلافة وولّى عمرو بن العاص مصر، كان خراجها تسعة ملايين دينار. وقد أخذت الجزية فى النقص لدخول أهل مصر فى الاسلام، حتى إنها لم تزد فى أواخر أيام عمرو عن خمسة ملايين دينار فى السنة. قال ابن الحكم: «وكان عمرو بن العاص لما استوثق له الأمر أقرّ قبطها على

---

(١) اللقاح (بالكسر): الابل، واحدتها اللقوح.

جباية الروم ، وكانت جبايتهم بالتعديل ، إذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم، وإن قل أهلها وخربت نقصوا ، فيجتمع رؤساء كل قرية وما دونها ورؤساء أهلها فيتناظرون فى العمارة والخراب حتى إذا أقروا من القسم بالزيادة ، انصرفوا بتلك القسمة إلى الكور ، ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع ، ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة ، فيبذرون فيخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض ، ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان . فإذا فرغوا نظروا إلى ما فى كل قرية من الصناع والأجراء فقسموا عليهم بقدر احتمالهم ، فإن كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها ، وكل ما كانت تكون إلا الرجل المنتاب أو المتزوج ، ثم ينظرون ما بقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . . . وجعل عليهم لكل فدان نصف أردب قمح وويبتين من شعير ، إلا القرط فلم يكن عليه ضريبة ، والويبة يومئذ ستة أمداد » .ومن كلام ابن عبد الحكم نستخلص :

١ — أن أهل القرى كانوا يتولون خراجهم بأنفسهم .

٢ — وأنهم كانوا يحجزون لأنفسهم من غلة أرضهم أموالاً ينفقونها على تعمير كنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم .

٣ — وأن ضيافة المسلمين كانت أمراً يحسب حسابه ويدخر لها قدر فى ميزانية القرية الصغيرة .

٤ — وأنه كانت هناك ضرائب على الصناع والأجراء مقدرة عليهم على قدر احتمالهم .

٥ — وأن خراج الفدان الواحد كان نصف أردب من قمح وويبتين[١] من شعير .

٦ — وأنه كان هناك مبلغ مقدّر على كل قرية يقرر على أهلها فيجمعونه فيما بينهم . وهذا ما يعبر عنه ابن عبد الحكم بقوله فى مكان آخر : « الجزية جزيتان : جزية على رءوس الرجال ، وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية » .

وكانت مساحة الأرض المزروعة فى عهد الخلفاء الراشدين والأمويين تقرب من ستة ملايين فدان . وكان المصريون يزرعون ثلثى هذه المساحة قمحاً وشعيراً ، وإذا كان خراج الفدان الواحد سبعة كيلات فإن محصول الأرض يكون :

كيلة فدان

$$\frac{٧ \times ٤}{١٢} = ٣٣٣ ، ٣٣٣ر٢ \text{ أردبا} .$$

فإذا حسبنا ضريبة الأرض بحساب ٢٪ كانت حصة بيت المال من هذا الإيراد :

$$\frac{٢ \times ٣٣٣٣٣٣}{١٠٠} = ٦٦ ، ٤٦٦٦٦ \text{ أردباً} .$$

من ذلك يتضح لنا أن ضريبة الأرض كانت بنسبة ٢ ٪ . وفى ذلك يقول اليعقوبى[٢] : « فى هذه السنة فتح عمرو بن العاص الإسكندرية وسائر أعمال مصر ، واجتباها أربعة عشر ألف ألف دينار من خراج رءوسهم لكل رأس دينار ، وخراج غلتهم من مائة أردب أردبان » .

وقال البلاذرى : « عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : . . . فوضع

---

(١) الويبة تساوى كيلتين من مكاييل مصر .
(٢) تاريخ اليعقوبى ج ١ ص ١٦٦ ومابايها .

(أبى) على كل حالم دينارين جزيةً إلا أن يكون فقيراً ، وألزم كل ذى أرض مع الدينارين ثلاثة أرادب حنطة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خل ، رزقاً للمسلمين ، تجمع فى دار الرزق وتقسم فيهم ، وأحصى المسلمين فألزم جميع أهل مصر لكل رجل منهم جُبةَ صوف ، وبرنساً أو عمامة وسراويل وخُفّين فى كل عام،أو عِدْل الجبةالصوف، ثوبا قبطياً . وكتب عليهم بذلك كتاباً...».
وهذه الرواية فيها كثير من المبالغة ، وإنما أوردناها لبيان مقدار القمح المفروض على أصحاب الأرض .

كان عهد الخلفاء الراشدين والأمويين على جملته عهدَ عدل وتسامح ، لم يشتدّ فيه الولاة فى جمع الجزية إلا قليلا ، ولم يطمع الخلفاء فى كثرة المال إلا فى أواخر أيامهم . ففى خلافة سليمان بن عبد الملك (٩٦ — ٩٩ هـ) اشتط أسامةُ بن زيد صاحب خراج مصر فى جمع المال حتى جبى اثنى عشر ألف ألف دينار[1] .

ولما ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة ، بعث إليه واليه على مصر وهو أيوبُ ابن شُرَحبيل الأصبحى يشكو كثرة دخول الناس فى الإسلام ويذكر له أثر ذلك فى الخراج ، واستأذنه فى فرض الجزية على من أسلم ؛ فرد عليه عمر بكلمته الخالدة : « قبّح الله رأيك ! إن الله إنما بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً ، فضع الجزية عمن أسلم. ولعمرى لعمرُ أشقى من أن يدخلَ الناس كلهم فى الإسلام على يديه » .

أما عن الخراج فى مصر فى عهد الأمويين فيذكر لنا الكندى ، « وولى خراجها ابن الحبحاب لأمير المؤمنين هشام ، فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها[2] مما يركبه النيل ؛ فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان » .

---

(١) الذى فى الخطط للمقريزى وتاريخ التمدن والادارة الاسلامية أنه حيان بن شريح.

(٢) الغامر : الأرض الخراب . وقيل الأرض كلها ما لم تستخرج حتى تصلح للزراعة . وإنما قيل له : غامر ، لأن الماء يبلغه فيغمره .

وتلك مبالغة واضحة بلا شك ، وأشد من هذا مبالغة ماذكره المقريزى من أن ابن الحبحاب مسح أرض مصر فوجدها مائة مليون فدان .

وقد بدأ الولاة يفكرون فى مورد آخر للمال غير الجزية . ففكروا فى ضريبة الأرض ، وكانت على حالها لا تسقط بدخول الشخص فى الإسلام . فرأوا زيادتها وتعديلها . ولكى يضبطوا حساب الأرض وغلاتها ، أنشئوا دواوين جديدة ، حتى يتسع الإشراف على موارد الرزق ، فضاع كثير مما كانوا يحصلونه من العطاء والمؤن والمرتبات . و بذلك قل مقدار الخراج . وقد قدره المقريزى بـ ٢٫١٠٨٫٠٠٠ دينار جباها موسى بن عيسى الهاشمى فى عهد هارون الرشيد .

ولم تكن حكومة المدينة المنورة أو دمشق تضبط إيرادها على النحو الذى كانت تسير عليه حكومة رومة مثلا . فبينما كانت حكومة المدينة تقرر ضرائب الأرض على القمح فقط ، نجد حكومة رومة تقرر الضرائب على أقل المحاصيل شأناً كالبرسيم . و بينما يكتفى المسلمون بجزئين من مائة (٢ ٪) نجد الرومان لا يكتفون بأقل من عشرة أجزاء من المائة (١٠ ٪) . ولم يكن هذا عن رغبة المسلمين عن المال ، فقد رأينا تشدد عمر بن الخطاب فى طلبه . و إنما كانوا — مع ذلك — يكتفون بأن يقدم لهم الخراج كاملا ، ولا يتدخلون بعد ذلك فى شئون الناس .

وصفوة القول أن سياسة الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين كانت ترمى إلى الإكثار من الخراج ، حتى إن بعضهم لم يأبه بما حل بالأهلين من شراهة العمال الذين عملوا على إرضاء الخليفة ، الذى كان رضاؤه متوقفاً على أداء الخراج ، وعلى سد جشع الولاة فى جمع الثروة ، حتى لا تعوزهم الحاجة بعد عزلهم الذى كانوا يترقبونه فى كل وقت .

(ب) في عهد الطولونيين والإخشيديين :

أسند الوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير الخليفة المتوكل العباسي خراج مصر لأحمد بن المدبر . فزاد الضرائب ، ولجأ إلى القسوة في جبايتها ، وابتدع وسائل مختلفة لجباية الأموال ، فحجر على النطرون بعد أن كان مباحاً للناس ، وقرر على الكلأ المباح مالاً سماه المراعي ، وأنشأ لذلك ديواناً خاصاً ، كما قرر على مايصاد من سمك في البحر والنيل وفي البحيرات والبرك مالاً سماه المصايد . وانقسم خراج مصر إلى خراجي وهلالي ، فالخراجي : مايؤخذ على الأرض التي تزرع حبوباً ونخلاً وعنباً وفاكهة ، وما يؤخذ على المزارعين على سبيل الهدية ، مثل الغنم والدجاج . والهلالي : ما يؤخذ من الضرائب على الكلأ وما يصاد من السمك . وكان الهلالي يُعرف في زمن ابن المدبر وما بعده بالمرافق والمعاون.

وقد يكون الباعث على فرض هذه الضرائب الرغبة في العمل على تنظيم موارد البلاد وزيادة دخلها حتى ينتشر العلم ويتحسن الري بإنشاء الجسور . على أن ابن المدبر لم يعمل على إنماء ثروة البلاد وعمارة الأرض وترفيه الأهلين ، وإنما كان يجمع الخراج ويرسل منه الجزية المخصصة لدار الخلافة ، وما بقي يتصرف فيه تصرفاً لا يتفق ومصلحة البلاد ، حتى كان ذلك سبباً في تأخر البلاد وخراب أرضها ، فنقص خراجها حتى صار ثمانمائة ألف دينار ، مع أنه بلغ ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار في عهد عمرو بن العاص ، و١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ دينار في عهد خلفه عبد الله ابن سعد بن أبي سرح .

وقد أثار ابن المدبر بهذه السياسة سخط الأهلين فعملوا على الكيد له . ولما قُتل باكباك وتولى مصر يارجوخ صهر ابن طولون كتب إليه : « تسلم من نفسك لنفسك » . وبهذا أقره على ما بيده وزاد في سلطته بأن استخلفه على مصر كلها . لهذا لا نعجب إذا زاد قلق ابن المدبر وخشي عاقبة أمره في مصر ، فكتب إلى

أخيه إبراهيم — وكان على خراج الأهواز — يطلب إليه أن يسعى لدى الوزير في صرفه عن خراج مصر، فقلده الخليفة خراج دمشق وفلسطين والأُرْدُنْ سنة ٢٥٧ هـ، وعين على خراج مصر أحمد بن محمد بن أخت أحمد بن خالد الملقب بالوزير.

وفي سنة ٢٦٣ هـ كتب الخليفة إلى ابن طولون يستحثه على إرسال الخراج، فرد عليه: «لست أطيق ذلك والخراج في يد غيري». فقلده خراج مصر، وولاه الثغور الشآمية. وبذلك أصبحت جميع أعمال مصر الإدارية والقضائية والعسكرية والمالية في يده.

عرف أحمد بن طولون بالحزم وبعد الهمة، وضرب بسهم وافر في سبيل الإصلاح؛ فاهتم بالزراعة، وعُني بإقامة الجسور وحفر الترع، وطهّر قناة الإسكندرية. على أنه بالرغم من هذا كله، لم يزد خراج مصر في أيامه، على ما أجمع عليه المؤرخون، على ٤٫٣٠٠٫٠٠٠ دينار في العام. ويبدو لنا أن هذا المقدار هو كل موارد الدولة، بما في ذلك الضرائب التي كانت تجبى على الحرف والصنائع، أو تؤخذ من أهل الذمة، وهي الضريبة المعبر عنها بجزية الرءوس. بَيْدَ أنه ينبغي ألا نعمل حساباً كبيراً لهذه الجزية، لأنها لم تكن في عهد ابن طولون تُجبى إلا من عدد قليل.

وقد نقص الخراج في عهد خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون، لما عرف عنه من بذله الأموال والنفقات الكثيرة التي تحملها في الصرف على جيشه وعلى جهاز ابنته وما كان يدفعه للخليفة. فقد كان يدفع له في كل عام ٢٠٠٫٠٠٠ دينار عما مضى و ٣٠٠٫٠٠٠ دينار عن كل عام للمستقبل، وذلك نظير تعيينه هو وأولاده من بعده ثلاثين سنة في البلاد الممتدة من الفرات إلى برقة، وجعل أمر الصلاة والخراج والقضاء وجميع الأعمال إليه.

وقد عمل كافور الإخشيد على تنمية الزراعة حتى أربى خراج مصر على أربعة ملايين دينار فى كل سنة[1] . إلا أنه فى أواخر عهد الدولة الإخشيدية (٣٢٣—٣٥٨ ﻫ) انخفض ماء النيل انخفاضاً دام تسع سنين (٣٥١—٣٦٠ ﻫ) وظل حتى أيام الفاطميين . وقد قاست البلاد الأمرّين مما أصابها من القحط والوباء ، واشتد الغلاء وندر وجود القمح ، وتبع ذلك انخفاض النيل واضطراب الأعمال الحكومية وانتشار المجاعات والأوبئة .

(ح) فى عهد الفاطميين :

وقد عمل جوهر عقب الفتح الفاطمى لمصر على تخفيف وطأة القحط والمجاعة التى انتابت البلاد ، فأنشأ مخزناً عاماً للحبوب عهد برقابته إلى المحتسب ، الذى حال دون احتكار الحبوب .

وقد ذكر المقريزى[2] أن جوهراً جبى خراج مصر فى السنة الأولى من ولايته ٣٫٤٠٠٫٠٠٠ دينار . وكان هذا المقدار قد نقص كثيراً فى أواخر أيام كافور الإخشيد .

وقد عهد المعز (٣٤١ — ٣٦٥ ﻫ) إلى يعقوب بن كلس وعُسلوج بن الحسن بوضع نظام جديد للضرائب ، فجمعت أقسامه المختلفة فى مكان واحد . كذلك وضع نظام جديد لتقدير الأملاك وتحديد الضرائب على اختلافها وجبايتها . وقد اهتمت الحكومة بتحصيل ماتأخر منها ، وعُنيت بدراسة الشكايات التى كانت تقدم إليها عند جباية الضرائب ، وسلكت فى تنفيذ النظام الجديد سبيل الحزم ، فحمت دافعى الضرائب من اشتطاط عمال الجباية بهم . فكان من أثر هذه السياسة أن زادت موارد البلاد زيادة كبيرة .

---

(١) المقريزى : خطط ج ١ ص ٩٩

(٢) خطط ج ١ ص ٩٩ .

وبلغت مساحة الجزء المنزرع فى عهد المعز لدين الله الفاطمى ٢٨٥ر٧١٤ فداناً ، وفى أيام بدر الجمالى الذى تقلد الوزارة فى سنة ٤٦٥ هـ نحو هـذا القدر ، وانعدمت أو كادت فى أواخر عهد المستنصر . ولم يكن السبب راجعاً إلى انخفاض النيل أو الوباء وحدهما ، وإنما كان راجعاً إلى سوء سياسة الحكام وعدم اهتمامهم بتنمية الزراعة وما تتطلبه من شق الترع وحفر الخلجان وإقامة الجسور ونحوها .

ويمكننا الوقوف على اطراد النقص فى مساحة الجزء المنزرع فى مصر وزيادة مقدار الخراج الموضوع على الفدان من الثَّبَت[1] الآتى :

الوالى	السنة الهجرية	المساحة المزروعة	الخراج	الضريبة على الفدان
عمرو بن العاص	٢٠	٦ مليون فدان	٠٠٠ر٠٠٠ر٤ دينار	٢/٣ دينار
هشام بن عبد الملك	١٢٥	٢ » »	٠٠٠ر٠٠٠ر٤ »	٢ »
المأمون	٢١٨	٠٠٠ر١٢٨ر٢ »	٠٠٠ر٢٥٧ر٤ »	٢ »
أحمد بن طولون	٢٧٠	؟	٠٠٠ر٨٠٠ر٤ »	
محمد الإخشيد	٣٣٤	٠٠٠ر٥٠٠ فدان	٠٠٠ر٠٠٠ر٢ »	٤ »
المعز لدين الله	٣٥٨	٢٨٥ر٧١٤ »	٠٠٠ر٠٠٠ر٢ »	٧ »
المستنصر فى أواخر حكمه	٤٨٧	٢٥٠ر٧٦٥	٠٠٠ر٠٦١ر٣ »	؟

---

(١) الثبت (محركة) الفهرس .

وكانت محاصيل مصر فى العصر الفاطمى ـ ولا تزال ـ تنقسم إلى محاصيل شتوية ومحاصيل صيفية . وهاك أهم المحاصيل الشتوية نقلا عن ابن مماتى[1] .

نوع المحصول	الغلة بالفدان	ضريبة الفدان
القمح والشعير	٢ ـ ٤٠ أردب	٣ أرادب
الفول	٢٠ ـ ٢٠ أردب	٢½ ـ ٣ أردب
العدس	٥ ـ ٢٠ أردب	٢½ أرادب
الكتان	٣٠ حبلا	٣ ـ ٦ دينار
القرط (البرسيم)	٢ ـ ٤ أردب	١ دينار
البصل	١٠ ـ ٢٠ دينار	٢ دينار
السمسم	١ ـ ٦ أردب	١ دينار
القطن	٢ ـ ٨ قنطار	١ قنطار
قصب السكر	٤٠ ـ ٨٠ إبلوجه[2]	٥ دينار
القلقاس	٥ ـ ٤٠ دينار	٤ دينار
الباذنجان	٣٠ دينار	٣ دينار
النيلة	٢٦ دينار	٣ دينار
العنب والفاكهة	٣ دينار	٣ دينار

وكانت الضرائب فادحة على المواد الضرورية ، كالقمح والشعير والفول والقصب والقلقاس والباذنجان والفواكه ، حتى إن متوسط الضريبة على الفدان الواحد بلغ أربعة دنانير .

---

(١) كتاب قوانين الدواوين ص ٢٥٨ ـ ٢٧٠ .

(٢) الإبلوجة هى الحزمة الكبيرة .

وإذا كان الخراج قد بلغ ٣٠٠٠ر٠٦١ر٣ ديناراً فى عهد وزارة بدر الجمالى ، فإننا نستطيع أن نقدر مساحة الجزء الصالح للزراعة فى أيام المستنصر على الوجه الآتى :

$$\frac{٣٠٠٠ر٠٦١ر٣}{٤} = ٧٦٥٢٥٠$$ فداناً وهو مقدار قليل جداً كما نرى .

ولو أن لدينا خريطة مفصلة لمصر ونواحيها أيام الفاطميين ، لاستطعنا أن نستعين بالإحصاء القيم الذى أورده أبو صالح الأرمنى فى كتابه (كنائس وأديرة مصر) ، حتى نقدر مساحة كل كُورة بالتقريب ، فنحصل على مساحة معقولة للجزء المزروع . وما دام أبو صالح الأرمنى قد أهمل مساحة كل كورة فلنكتف بأن نذكر أنه كان بمصر ١٢٢٨ ناحية و ٨٣٤ قرية ، وأن خراجها كلها قد بلغ ٠٠٠ر٠٦١ر٣ ديناراً .

على أن أغلب مؤرخى مصر الإسلامية قد اتفقوا على أن سياسة الفاطميين كانت ترمى إلى العناية بالفلاحين وعدم إرهاقهم ومعاملتهم معاملة تنطوى على العطف والرعاية ، ولاسيا فى عهد المعز والعزيز . على أنه لما بدأ أمر الخلفاء يضعف ، وبدأ نجم الوزراء يعلو وسلطانهم يمتد ، خرج أمر الرعية من يد الخلفاء ، فتصرف الوزراء حسب أهوائهم .

ولعل اليازورى هو الوزير الوحيد الذى استطاع أن يصلح ما فسد . فقد رأى أن يبيع قمح الحكومة بسعر معتدل دون أن ينتظر ارتفاع الأسعار كما كان يفعل الوزراء من قبله . وكان من أثر هذه السياسة أن خسرت الحكومة مبالغ كبيرة من المال ، وخلت مخازنها من القمح الاحتياطى الذى كان ضروريا لها فى عهود الشدة التى تلت . ثم انتهز اليازورى فرصة زيادة المحصول فى إحدى السنين ، فحال دون إرهاق المرابين والتجار للفلاحين ، فمنعهم من شراء المحاصيل بأسعار منخفضة فى الوقت الذى كان الفلاح يعلن عن حاجته إلى المال . ثم أقام مخازن كبيرة للقمح فى الفسطاط ليحول دون انتشار خطر المجاعة .

(د) فى عهد المماليك :

وقد عنى سلاطين المماليك بالزراعة ، فأقاموا مقاييس للنيل وأنشئوا الجسور فى كافة أرجاء البلاد . وكانت هذه الجسور على نوعين : الجسور السلطانية وهى الجسور التى يعود نفعها على البلاد عامة ، ويتولى صيانتها الأمراء الذين كانوا ينفقون عليها من مال الخراج ، وما بقى منه أرسل إلى بيت المال . وظلت الحال على ذلك أيام الناصر فرج أحد سلاطين المماليك ، فأصبح الخراج يرسل إلى السلطان ، ويسخر الأهالى فى إقامة الجسور وصيانتها .

أما النوع الثانى فهو الجسور البلدية ، وهي الجسور التى تعود منفعتها على ناحية من النواحى ، ويتولى صيانتها الفلاحون المقطعون أى الذين يقطعون الأراضى ، وينفق عليها من مال الناحية التابع لها الجسر .

وقد يبلغ ما يتحصل من فدان الفول عشرين إردباً ، وكذلك من فدان العدس ، ويستخرج من فدان الحمص من أربعة أرادب إلى عشرة أرادب . وكان الكتان من أهم مزروعات مصر فى عصر المماليك : فإذا طال قلعت قضبانه، ويسمى حينئذ أسلاقا ، وينشر فى موضعه حتى يجف ، ثم يحمل ويهدر ويعزل جوزه ، فيخرج منه بذر الكتان ، ويستخرج منه الزيت . وكان الفدان الذى يزرع كتاناً يؤجر بخمسة دنانير فى الصعيد وثلاثة عشر ديناراً فى دَلَاص[1] ، وفيما عدا ذلك بثلاثة دنانير . ويزرع القُرْط[2] وهو غذاء الدواب ، إذا ما أخذ ماء النيل فى النقصان . وكان يتراوح محصول الفدان بين أردبين وأربع وَيْبات . وكان محصول الفدان المزروع بصلا عشرة أرادب ، ويصل ما يجمع من الفدان المزروع من الترمس عشرين إردبا .

---

(١) بفتح أوله وآخره صاد مهملة : كورة بصعيد مصر غربى النيل ، وهى الآن تعد من بلاد مركز بنى سويف .

(٢) بالضم : نبات كالرطبة (الرعى الأخضر من البقل والشجر) إلا أنه أكبر منها وأعظم ورقا ، وهو البرسيم .

ومن أنواع المزروعات الصيفية البطيخ واللوبيا والسمسم ، وكان محصول الفدان يتراوح بين أربعة أرادب وستة ، والقطن ويصل محصول الفدان إلى ثمانية قناطير ؛ وقصب السكر وكانت أرضه تروى مرة فى كل سبعة أيام . فإذا نبت القصب وصار أوراقاً ظاهرة نبتت معه الحلفاء والبقلة الحمراء التى يسميها أهل مصر الرِّجلة . عندئذ تعزق أرضه ويستفيد بنبات القصب .

ويزرع مع القصب القلقاس فيغلّ الفدان منه نحو عشرة قناطير . ويبلغ محصول الفدان من الفول عشرين إردباً . وكان يزرع فى مصر فى عهد المماليك الباذنجان والخيار والفجل واللفت والخسّ والكرنب والكروم ، ويغرس بحدائقها من الفاكهة التين والتفاح والخوخ والموز والسدر أو النبق والمشمش ، ومن الزهور النرجس والياسمين والريحان .

وكانت الضرائب فى عهد المماليك تأتى من عِدة مصادر :

أولاً — عوائد الأرض ، وكانت تختلف باختلاف البلاد . فالوجه القبلى كان أكثر خراجه عيناً ، وهو ما يعبر عنه بالضريبة النوعية ، أى ما يؤخذ من غلة الأرض ، كالقمح والشعير والحمص والفول والعدس والبسلة ، ويعبر فى عرف الدواوين عما عدا القمح والشعير والحمص بالحبوب . وكان يؤخذ عادة عن خراج كل فدان ما بين إردبين إلى ثلاثة . والوجه القبلى غالب خراج أرضه نقد ، وقد بلغت تلك الضريبة سنة ٧٩٠ ﻫ (١٣٧٠ م) أربعين درهما ، أى دينارين) على الأراضى الأكثر خصبا ، وثلاثين درهما على الأراضى المتوسطة الخصب ، أى السوداء . وكانت الضريبة تزيد وتنقص تبعاً لزيادة الغلة أونقصانها .

وكانت أراضى الديار المصرية بالوجهين القبلى والبحرى جارية بجملتها فى الدواوين السلطانية وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند ، عدا الأراضى الموقوفة على المساجد والمدارس وغيرها ، فكانت الدواوين السلطانية على قسمين: القسم الأول وهو على أربعة أصناف :

الصنف الأول : يجبى باسم ديوان الوزارة ، وذلك من أعمال الجيزة ومنفلوط . وكان يحمل من بعضها اليسير من القمح وغيره للأهراء السلطانية (مخازن الغلال) بالفسطاط .

أما الصنف الثانى : وهو جار فى ديوان الخاص ، وهو الديوان الذى أحدثه السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وكان مخصصاً له خراج مدينة الإسكندرية وفُوَّة[1] وتَرُوجة[2] ونَسْتَرُوه أى بحيرة البُرُلُّس ، وكان يحمل إلى خزانة الخاص تحت إشراف ناظر الخاصة السلطانية .

والصنف الثالث : ما هو جار فى الديوان المفرد ، وهو الديوان الذى أحدثه السلطان الظاهر برقوق وأفرد له بلاداً ، ورتب عليه نفقة مماليكه الخاصة أو الحرس .

والصنف الرابع : ما هو جار فى ديوان الأملاك ، وهو الديوان الذى أحدثه الظاهر برقوق أيضاً وأفرد له بلاداً سماها أملاكا . وهذا الديوان خاص بالسلطان.

والقسم الثانى : ما هو جار فى الإقطاعات ، وهو جل البلاد بالوجهين القبلى والبحرى ، وكانت فى الغالب تقطع للأمراء على قدر درجاتهم ، فمنهم من يجتمع له من بلد إلى عشرة ، وما دون ذلك من البلدان يقطع للمماليك السلطانية . وقد يشترك اثنان أو أكثر فى بلد واحد .

ثانياً — ما يتحصل من المعادن ، وكان أشهرها ثلاثة : الزمرد والشب والنطرون . أما الزمرد فقد هجرت مناجمه لقلة ما كان يتحصل منها ، وذلك فى أواخر أيام الناصر محمد بن قلاوون . وكان معدن الشب يستجلب من الوجه القبلى والواحات ، وتجلب إلى قوص أو أسيوط وأخميم والبهنسا ، وينقل منها فى النيل إلى الإسكندرية ويباع للروم خاصة ، وكان ثمن القنطار يتراوح بين خمسة دنانير وخمسة دنانير . وكانت الحكومة تجبى ثلث ثمنه للأمراء والجيش . ويستخرج

(١) بالضم والتشديد : بليدة على شاطىء النيل من نواحى مصر قرب رشيد .
(٢) بالفتح ثم الضم : قرية بمصر من كورة البحيرة .

النطرون من ناحية الطرّانة بمديرية البحيرة ، وكان ثلث ثمنه خاصاً بنفقة الجند .

ثالثاً — الزكاة التى كان يدفعها أصحاب الأموال ، وكانت الحكومة تجبيها على عروض التجارة الداخلة إلى الإسكندرية والخارجة منها .

رابعاً — الجوالى وهو ما يُجبى من أهل الذمة بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ درهماً عن كل شخص قادر . وتُعرف هذه الجزية بجزية الرءوس أو الضريبة الشخصية .

خامساً — ما يتحصل من الرسوم الجمركية عن البضائع الواردة إلى الإسكندرية أو دمياط ، ومقدارها ١٠ ٪ . وقد ترتفع تلك الرسوم إلى ٣٥ ٪ ، وكانت الضرائب التى تجبى على الواردات فادحة ، حتى إن السفينة التى كانت تصل من أوروبا إلى ميناء الإسكندرية تدفع ضريبة تربو على أربعين ألف دينار . ولم يسر المماليك وفق نظام ثابت فى تقدير هذه الرسوم ، بل كانت تخفض أحياناً إلى أقل من ذلك تشجيعاً للتجارة .

سادساً — ما كان يدخل بيت المال من التركات التى لا وارث لها ، وتعرف بالمواريث الحشرية[1] .

سابعاً — ما يتحصل من دار الضرب على النقود فى القاهرة .

وقد أمدنا المقريزى[1] ببيان واف يشتمل على ما كان يجبى بالدنانير من عوائد الأرض ، وكل صنف من أصناف الصناعات ، وما كانت تحصله الدولة من الرسوم الجمركية ومستخرجات المعادن ، ومن الزكاة وجزية الرءوس ، وما كان يتحصل من دار الضرب ، وما يدخل بيت المال من التركات التى لا وارث لها .

ومما ذكره المقريزى وغيره من المؤرخين يتبين لنا مقدار خراج مصر فى العصور المختلفة .

---

(١) هى مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة أو نكاح أو ولاء أو الباقى بعد الفرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ولا عاصب له .

(٢) خطط ج ١ ص ١٠٣ — ١١١ .

الحاكم	الخليفة	مقدار الخراج بالدينار
عمرو بن العاص	عمر بن الخطاب	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠
عبد الله بن سعد بن أبي سرح	عثمان بن عفان	١٤ر٠٠٠ر٠٠٠
أسامة بن زيد	سليمان بن عبدالملك	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠
عبيد الله بن الحبحاب	هشام بن عبد الملك	٢ر٧٢٣ر٨٣٩
موسى بن عيسى الهاشمى		٤ر٢٥٧ر٠٠٠
أحمد بن محمد بن المدبر		٨٠٠ر٠٠٠
أحمد بن طولون		٤ر٨٠٠ر٠٠٠
خمارويه بن أحمد بن طولون		٤ر١٠٠ر٠٠٠
محمد بن طغج الإخشيد		٢ر٠٠٠ر٠٠٠
كافور الإخشيد		٣ر٢٧٠ر٠٠٠
جوهر الصقلى	المعز	٣ر٤٠٠ر٠٠٠
وزارة يعقوب بن كلس	العزيز	٣ر٠٠٠ر٠٠٠
—	الحاكم	٣ر٤٠٠ر٠٠٠
وزارة اليازورى فى سنة ٤٦٣ هـ	المستنصر	٢ر٠٠٠ر٠٠٠ منها مليون من الشام
بدر الجمالى فى سنة ٤٨٧ هـ		٣ر١٠٠ر٠٠٠
الأفضل بن بدر الجمالى	المستعلى	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة ٥٨٥ هـ	—	٤ر٦٥٣ر٠٢٩
الظاهر بيبرس	—	١٢ر٠٠٠ر٠٠ (١)

(١) انفرد ابن إياس (ج ٣ ص ٢٦٦) بإيراد هذا الرقم .

٣ – النظام المالى فى الأندلس :

كان النظام المالى فى الأندلس يتألف من هذه الأمور الثلاثة وهى : الخزانة العامة ، وإدارة بيت المال ، وإدارة خاصة الأمير أو الخليفة .

وكان يشرف على الخزانة العامة أحد كبار الموظفين ، ويسمى «خازن المال» . ومقر هذه الخزانة القصر ، وتودع فيها الأموال التى تجبى من المدن والقرى . ومن أهم هذه الأموال : أموال التركات التى يموت أصحابها دون أن يتركوا وارثاً ، والضرائب المفروضة على الأسواق ، والرسوم الجمركية التى تفرض على السفن ، والخراج ، والجزية ، والأعشار .

وقد قيل إن عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ — ٣٥٠ هـ) خلف فى بيوت الأموال ٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٥ (خمسة آلاف ألف ألف ألف) . ولا ندرى إذا كان هذا الرقم بالدينار أو بالدرهم . ويغلب على الظن أنه بالدرهم ، لأنه لو حسب بالدنانير لبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٣٠٠ دينار . وفى هذا كثير من المبالغة .

وقد ذكر المقرى[١] الذى عزا هذه الحقيقة إلى ابن خلدون ، أن عبدالرحمن الناصر « كان يقسم الجباية أثلاثا : ثلثا للجند ، وثلثا للبناء ، وثلثا مُدَّخرا . وكانت جباية الأندلس يومئذ من الكور والقرى خمسة آلاف ألف وأربعمائة ألف وثمانين ألف (٠٠٠ر٤٨٠ر٥) دينار ، ومن السوق والمستخلص[٢] سبعمائة ألف وخمسة وستين ألف (٠٠٠ر٧٦٥) دينار . وأما أخماس الأموال العظيمة فلا يحصيها ديوان » .

وذكر ابن حَوْقل[٣] أن عبد الرحمن الناصر استطاع أن يوفر فى بيت المال

---

(١) نفح الطيب ج ١ ص ١٢٩ .
(٢) الضرائب التى تجبى على التجارة .
(٣) المسالك والممالك ص ٧٧ .

حتى سنة ٣٤٠ هـ عشرين مليون (٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠) دينار ، وأنه لم يكن فى زمانه سلطان آخر استطاع أن يوفر مثل هذا المقدار ، إلا أبا تغلب الغضنفر بن ناصر الدولة الحمدانى (٣٥٨ — ٣٦٩ هـ) فى الموصل .

أما موارد بيت المال ، كما كان يسمى فى الأندلس ، فقد اقتصرت على ما كان يرد عليه من الأحباس (أو الأوقاف) . وكان مقر هذا الديوان المسجد الكبير بقرطبة ، ويقوم على صيانة المنشئات الدينية ودفع رواتب موظفى المساجد ، وتوزيع الصدقات فى أماكن معينة ، ويقوم بالإشراف عليها قاضى القضاة ومن ينوبون عنه فى الأقاليم ، تحت إشراف الخليفة . وهذا الديوان يشبه من هذه الناحية بعض دواوين وزارة الأحباس ووزارة الشئون الاجتماعية الآن .

وأما موارد الخليفة الخاصة ، فكان يشرف عليها موظف يعرف « بصاحب الضية » ، ويشرف هذا الموظف على أراضى الأمير أو الخليفة ، ويقوم بزراعتها جماعة من المزارعين ، على أن يستولوا على جزء قليل من غلاتها[1] .

---

(١) أنظر حسن ابراهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسى (الطبعة السادسة ١٩٦٢) ج ٣ ص ٣٠٥ — ٣٠٦ .

الباب الرابع

النظام القضائى

(١) — القضاء

(١) القضاء فى الجاهلية :

لم يكن لجند عند العرب فى الجاهلية سلطة تشريعية تسن لهم القوانين ، بل سادته العادات والتقاليد . وكان للعرف أكبر الأثر فى ذلك . وكان شيخ القبيلة يحكم بين أفرادها وفق العرف والتقاليد التى كانت تستمد إما من تجاربهم أو معتقداتهم ، أو ممن جاورهم من الأمم كالفرس والروم ، أو ممن اختلط بهم كاليهود والمسيحيين.

وكان للعرب فى الجاهلية ثلاثة أنواع من القضاء :

١ — الحكومة ، وكان بنو سهم أصحاب الحكومة فى قريش قبل الإسلام . ولسنا ندرى حقيقة هذه الحكومة ، ولكننا نعلم أنه قد كانت العادة عند العرب وعند غيرهم من الأمم فى عصورها الأولى أن تتقسم الأسر الكبيرة الأعمال الاجتماعية بينها . فلعل هذه الحكومة كانت شيئاً يشبه القضاء ، بحيث كان يحتكم القرشيون وغيرهم ممن يفد على مكة من العرب إلى بنى سهم ، أو بعبارة أصح إلى زعماء بنى سهم ، فيما كان يقع بينهم من الخصومات .

وممن تولى القضاء بين العرب فى الجاهلية : هاشم بن عبد مناف ، وأبو لهب ابن عبد المطلب ، والعاص بن وائل ، وقس بن ساعدة الإيادى ، وأمية بن أبى الصلت ، وزهير بن أبى سلمى ، وذو الإصبع العدوانى ، وأكثم بن صيفى .

ولم يكن حكم القاضى فاصلا فى النزاع ، بل كان للقوة أثر كبير فى ذلك .

٢ — الاحتكام ، وهو احتكام العرب إلى الكهان والعرافين . والكاهن: هو الرجل الذى يعتقد الناس أن له تابعاً من الجن يطلعه على كل شىء ،

والعرّاف : هو الذى يَعرف الأمور عن طريق الفراسة والقرائن ، وذلك بملاحظة نَبرات صوت الشخص وملامحة وحركاته عند التكلم. كذلك كانوا يحكمون بالقرعة التى أقرها الإسلام ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا عزم على السفر أقرع بين زوجاته . كما كانوا يعتمدون فى إثبات الواقعة على شهادة الشهود.

٣ — كذلك أدخل العرب فى الجاهلية النظام الذى عُرف فى الإسلام باسم « النظر فى المظالم » . ويظهر أنهم اتخذوه عن الفرس ، على أثر خلاف وقع بين العاص بن وائل ورجل من زبيد ، اشترى منه العاص سِلعة وماطله فى الدفع . فلما عيل صبرُ الرجل جاهر بظلامته حول الكعبة بين رجال من قريش ، وأنشد شعراً رقيقاً يقول فيه :

يا لَلرِّجال لِمَظلومٍ بضاعتُه ببطن مكةَ نائى الحىِّ والنَفَر
إن الحرام[1] لمن تمت مكارمُه ولاحرامَ لثوبِ[2] الفاجرِ الغُدَرِ[3]

فاجتمعت قريش بدار عبد الله بن جُدْعان ، حيث تحالفوا على أن ينصروا المظلوم من الظالم . فسُمّى هذا الحلفُ حِلفَ الفضُول ، وشهده النبىّ عليه الصلاة والسلام .

(٢) القضاء فى عهد الرسول :

نبتت نواة القضاء عند العرب فى الجاهلية ؛ فلما جاء الإسلام تولّى الرسول الفصلَ فى الخصومات ، كما يتبين ذلك من الحِلف الذى عقده بين المهاجرين و بين أهل المدينة من المسلمين واليهود وغيرهم من المشركين . وفيه يقول :

« وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فإن مردّه إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله »[4] .

---

(١) الاحترام . (٢) لشخص . (٣) الكثير الغدر .
(٤) ابن هشام ج ٢ ص ٩٤ — ٩٨ .

كان عليه الصلاة والسلام قاضياً ، كما كان للشريعة مبلّغاً . ولم يكن للمسلمين في عهده قاض سواه ، إذ كانت الأمة لا تزال على بساطتها وضيق رقعتها ، ولقلة عدد القضايا المرفوعة إليه . ولم يؤثر عن الرسول الكريم أنه عين في بلد من البلدان رجلا اختص بالقضاء بين المسلمين ، بل كان يعهد بالقضاء إلى بعض الولاة ضمن توليتهم أمور الولاية ، وتارة يعهد إلى أحد أصحابه بفض بعض الخصومات .

وكان الرسول يحكم بين الناس بما ينزله الله عليه من الوحى ، وكان المتخاصمان يحضران إليه مختارين فيسمع كلام كل منهما . وكانت طرق الإثبات عنده البيّنة واليمين وشهادة الشهود ، والكتابة والفراسة والقُراعة وغيرها . وكان الرسول يقول : « البينة على من ادّعى واليمين على من أنكر » . والبيّنة في الشرع : اسم لما يبين الحق ويُظهره ، بمعنى أن المدّعى ملزَم بإظهار ما يبين صحة دعواه ، فإذا أظهر صدقه بإحدى الطرق حُكم له . وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يقول : « أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر » .

وكان عليه الصلاة والسلام لا يُحابى أحداً من المتخاصمين ؛ فقد أثر عنه أنه قال : « فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض حتى تسمع كلام الآخر كما سمعت كلام الأول ، فإنه أحرى أن يتبين لك وجه القضاء» . وروى مسلم أنه قال : «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر » .

ولما انتشرت الدعوة الإسلامية أذِن الرسول لبعض الصحابة بالقضاء بين الناس بالكتاب والسُّنّة والاجتهاد ، كما أذن للبعض الآخر بالفُتْيا . وممن اشتهر بالفُتيا من الصحابة في عهد الرسول مائة وواحد وثلاثون رجلا وامرأة ، وقد نبغ فيهم سبعة هم : عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، والسيدة عائشة ، وعبد الله ابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر .

ولم يكن السجن بمعناه المعروف الآن فى زمن الرسول ولا فى عهد أبى بكر ، وإنما استحدث فى عهد عمر بن الخطاب ، إذ كان الحبس لا يتعدى فى عهد الرسول منع المتهم من الاختلاط بغيره ، وذلك بوضعه فى بيت أو مسجد ، فلم يكن السجن إذن مكاناً يحبس فيه المجرم كما كانت الحال فى عهد عمر ومن جاء بعده من الخلفاء .

(٣) القضاء فى عهد الخلفاء الراشدين :

ولما ولى أبو بكر الخلافة أسند القضاء إلى عمر بن الخطاب ، فظل سنتين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الشدة والحزم . على أن عمر لم يتلقب بلقب قاض فى خلافة أبى بكر .

ولما انتشر الإسلام فى عهد عمر وارتبط العرب بغيرهم من الأمم ، دعت حالة المدنية الجديدة إلى إدخال نظام تشريعى لفض المشاكل التى تنشأ بين الأفراد من العرب وغيرهم ، وقضى هذا النظام بتعيين قضاة ينوبون عن الخليفة فى فض هذه المشاكل طبقاً لأحكام القرآن والسُّنّة والقياس .

والسُّنّة : ما صدر عن النبىّ صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير لشىء رآه . ويُقصد بالقياس أن القاضى إذا عُرضت عليه قضية لم يجد فيها حكما منصوصاً عليه فى القرآن الكريم ولا فى سنة رسول الله ، ولم يكن قد صدر فيها حكم بإجماع من الصحابة ، بحث عن مشكلة تشبه ما بين يديه من المشاكل يكون قد صدر فيها حكم من القرآن أو السنة أو الإجماع ، وهو اتفاق مجتهدى الأمة فى عصر من العصور على أى حكم من الأحكام ، بشرط أن يكون له مستند من الكتاب والسنة ، وهذا يكفى من غير تعرُّف المستند[1] .

---

(١) الأحكام السلطانية ص ٦٣ .

كان عمر أول من عيّن القضاة فى الولايات الإسلامية ، وكان القضاة يعيّنون من قِبَل الخليفة أو الوالى إذا كانت ولايته عامة ، بمعنى أن تكون له الولاية على الخراج والصلاة معاً ، فولّى أبا الدّرداء[1] قضاء المدينة ، وولّى شُريحاً بن الحارث الكِندى قضاء الكوفة ، وولّى أبا موسى الأشعرى قضاء البصرة ، وولّى عثمان بن قيس بن أبى العاص قضاء مصر ، وجعل قضاء الشام قضاء مستقلا .

ومن الثابت أن شُريحاً كان قاضى الكوفة فى عهد عمر ، وأن أبا موسى الأشعرى تولى قضاء البصرة من قِبَل عمر أيضاً . وهذا يخالف ما ذكره بعض المؤرخين من أن عمر أرسل هذا الكتاب إلى أبى موسى الأشعرى وهو على قضاء الكوفة ، إذ أنه عين والياً على الكوفة فى خلافة عثمان بن عفان .

وقد سنّ عمر لهؤلاء القضاة دستوراً يسيرون على هديه فى الأحكام . ويعتبر هذا الكتاب أساس علم المرافعات فى القضاء ؛ وبعث بهذا الدستور إلى أبى موسى الأشعرى وإلى غيره من القضاة ، وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم ، من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس[2] ، سلام عليك ! أما بعد : فإن القضاء فريضة مُحكَمَة ، وسُنّة متّبعة ؛ فافهم إذا أُدلِىَ إليك[3] ، فإنه لا ينفع تَكلُّمٌ بحق لا نفاذ له . وآسِ بين الناس[4] فى وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يطمع شريف فى حَيْفك[5] ولا ييأس ضعيف من عدلك . البيّنةُ على من ادعى ، واليمين على من أنكر ،

---

(١) اختلف فى نسبه ، فقيل : هو عويمر بن عامر ، وقيل : هو عويمر بن قيس بن زيد . وقيل غير هذا . والمذكور فى ترجمته أنه ولى القضاء على دمشق ، ومن المعلوم أن مقر الخلافة كان بالمدينة .

(٢) هو اسم أبى موسى الأشعرى .

(٣) أى رفع لك الأمر وجىء به إليك .

(٤) أى اعدل وساو .

(٥) الحيف : الظلم والجور .

والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً . ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس فراجعت اليوم فيه عقلك ، وهُديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق ؛ فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل . الفهمَ الفهمَ ! فيما تلجلج[1] فى صدرك مما ليس فى كتاب ولا سُنّة . ثم أعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور بنظائرها . واجعل للمدّعى حقاً غائباً أو بينة أمداً ينتهى إليه ، فإن أحضر بينة أخذ بحقه ، وإلا وجّهتَ القضاء عليه ، فإن ذلك أجلى للعمى وأبلغ للعذر . المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً فى حَدّ أو مجرّباً فى شهادة زُور أو ظنيناً (متهماً) فى ولاء أو قرابة ، فإن الله سبحانه تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات . وإياك والقلق والضجر والتأذى للناس ، والتنكر للخصوم فى مواطن الحق التى يوجب الله بها الأجر أو يحسن بها الذّخر ، فإنه من يصلح نيته فيما بينه و بين الله ولو على نفسه يكفه الله ما بينه و بين الناس ، ومن تزين للناس بما يعلم الله منه غير ذلك شانه الله[2] » .

وكان القضاء فى عهد الخلفاء الراشدين مستقلا محترم الجانب ، ويراعى فى اختيار القاضى غزارة العلم والتقوى والورَع والعدل .

وكان القاضى يحكم فى بعض الأحيان بحسب ما يوحى إليه إجتهاده ، بمعنى أنه إذا سئل فى حادثة وقعت بالفعل ، أخذ من ظواهر النصوص الواردة فى الكتاب والسُّنّة الحكم المرادَ تطبيقه ، ومن ثمّ أصبح الاجتهاد (أو الرأى أو القياس) مبدأ يعتدّ به فى الأحكام القضائية فى العصور التالية ، وأصبحت تبنى عليه أكثر الأحكام .

ولم يكن للقاضى كاتب أو سجل تدون فيه الأحكام ، لأنها كانت تنفذ على أثر صدورها ، وكان القاضى يقوم بتنفيذها بنفسه .

---

(١) التلجلج : التردد فى الكلام .

(٢) سنن الدارقطنى . كتاب البيان والتبيين للجاحظ ج ٢ ص ٢٣ .

وكان القاضى يجلس للحكم فى منزله ، ثم أصبح يعقد جلساته فى المسجد بعد ذلك .

(٤) القضاء فى عهد بنى أمية

تميز القضاء فى عهد بنى أمية بميزتين :

الأولى — أن القضاة كانوا يحكمون ، كلٌ بما يوحيه إليه اجتهاده ، إذ لم تكن المذاهب الأربعة التى تقيّد بها القضاة فيما بعد قد ظهرت . فكان القاضى فى هذا العصر يرجع إلى الكتاب والسُّنَّة فى الفصل فى الخصومات .

الثانية — أن القضاء لم يكن متأثراً بالسياسة . فقد كان القضاة مستقلين فى أحكامهم لا يتأثرون بميول الدولة الحاكمة ، وكانوا مطلقى التصرف ، وكلمتهم نافذة حتى على الولاة وعمال الخراج .

وكان من مستلزمات القاضى فى العصر الأموى أن يكون رجلا عفيفاً ، ورعاً تقياً عالماً مجتهداً ، سليما من العيوب ، لا تأخذه فى الله لَوْمة لائم . قال عمر ابن عبد العزيز :

« إذا كان فى القاضى خمس خصال فقد كمل : علم بما كان قبله ، ونزاهة عن الطمع ، وحلم عن الخصم ، واقتداء الأئمة ، ومشاركة أهل العلم والرأى » .

(٥) القضاء فى العصر العباسى الأول :

وقد تطور النظام القضائى فى العصر العباسى تطوراً كبيراً ؛ ففى ذلك العصر ضعفت روح الاجتهاد فى الأحكام لظهور المذاهب الأربعة . فأصبح القاضى ملزماً بأن يصدر أحكامه وَفْق أحد هذه المذاهب . فكان القاضى فى العراق يحكم وَفْق مذهب أبى حنيفة ، وفى الشام والمغرب وَفْق مذهب مالك ، وفى مصر وَفْق

المذهب الشافعى . و إذا تقدم متخاصمان على غير المذهب الشائع فى بلد من البلاد أناب القاضى عنه قاضياً يدين بعقائد مذهب المتخاصمين .

كذلك تأثر القضاء فى هذا العصر بالسياسة ، لأن الخلفاء العباسيين كانوا يريدون أن يكسبوا أعمالهم صبغة شرعية . فعملوا على حمل القضاة على السير وفق رغباتهم فى الحكم ، حتى امتنع كثير من الفقهاء عن تولى القضاء ، خشية أن يحملهم الخليفة على الإفتاء بما يخالف الشريعة الإسلامية ولا يتفق مع ذممهم وضمائرهم .

لذلك نرى أبا حنيفة النعمان يعتذر عن تولى منصب القضاء فى عهد أبى جعفر المنصور ، و يقول له : « اتق الله ، ولا ترْعِ فى أمانتك إلا من يخاف الله . والله ما أنا مأمون الرضا ، فكيف أكون مأمون الغضب ؟ » . وكان بين أبى حنيفة و بين أحد قضاة المنصور ، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، وَحْشة لاعتراض أبى حنيفة عليه فى أحكامه – وكان أصغر منه سناً – فشكاه إلى المنصور فمنعه من الفتيا .

وهناك كثير من الأمثلة للدلالة على أن الخلفاء العباسيين قد نقضوا العهد مع كثير من القواد والعلويين وغيرهم بعد أن أعطوهم الأمان ، وذلك عن طريق فتاوى القضاة ، كما فعل السفاح مع ابن هُبيرة ، والمنصور مع محمد بن عبد الله المعروف بالنفس الزكية ، وهارون الرشيد مع يحيى بن عبد الله .

وقد اتخذ العباسيون نظام « قاضى القضاة » ، وهو بمثابة وزير العدل اليوم . وكان يقيم فى حاضرة الدولة ، و يولى من قبله قضاة ينوبون عنه فى الأقاليم والأمصار . وأول من لُقّب بهذا اللقب القاضى أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم) صاحب كتاب « الخراج » فى عهد هارون الرشيد الذى كان يجله و يحترمه . وكان قاضى القضاة فى الأندلس يسمى « قاضى الجماعة » ، و يقوم بتولية القضاة على الأقاليم .

وفى هذا العصر اتسعت سلطة القاضى ، فبعد أن كان ينظر فى القضايا المدنية والجنائية ، أصبح يفصل فى الدعاوى والأوقاف وتنصيب الأوصياء . وقد تضاف إليه الشرطة والمظالم والقصص والحسبة ودار الضرب وبيت المال . وممن نبغ من القضاة فى هذا العصر : يحيى بن أكثم الذى قاد جنود الصائفة[1] فى عهد المأمون ، وأحمد بن أبى دؤاد قاضى القضاة فى عهد الواثق ، وقد أخذ الفقه عن يحيى بن أكثم .

ومن اختصاصات القاضى أيضاً ، الإشراف على موارد الأحباس ، وسجلات الفتاوى الفقهية[2] والإشراف على الصلاة فى أيام الجمع والأعياد بالمسجد الكبير بقرطبة أو بمسجد الزهراء الذى بناه عبد الرحمن الناصر بمدينة الزهراء ، والدعاء فى صلاة الاستسقاء[3].

وكان لكل ولاية قاض . فلما قامت الدولة العباسية أصبح فى كل ولاية قضاة يمثلون المذاهب المختلفة ، فصار يولى أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة ، ينظر كل منهم فى النزاع الذى يقوم بين من يدينون بعقائد مذهبه .

يقول السيوطى : « كان الخلفاء يولون القاضى المقيم ببلدهم القضاء بجميع الأقاليم والبلاد التى تحت ملكهم ، ثم يستنيب القاضى مِنْ تحت أمره مَنْ شاء فى كل إقليم وفى كل بلد . ولهذا كان يلقب قاضى القضاة ، ولا يلقب به إلا من هو بهذه الصفة ، ومن عداه بالقاضى فقط ، أو قاضى بلد كذا . وأما الآن فصار فى البلد الواحد أربعة مشتركون كل منهم يلقب قاضى القضاة . ولعل آحاد نواب

---

(١) الصائفة الغزوة فى الصيف

(٢) أنشىء هذا السجل فى سنة ٢٩١هـ : وكان قاضى القضاة يستفتى الفقهاء فى بعض القضايا المعروضة عليه . وجعل من هذه القضايا سجلا عاماً أصبح مرجعاً هاما لقضاة الأندلس.

(٣) كان قاضى القضاة يشرف على الصلاة أيضاً . ولذلك كان يسمى « صاحب الصلاة » . واستمرت الحال على ذلك حتى أفرد عبد الرحمن الناصر الأموى بالأندلس للصلاة شخصا معيناً وللقضاء شخصاً آخر .

أولئك كان فى حكمه أضعاف ما كان فى حكم الواحد من قضاة القضاة الآن .ولقد كان قاضى القضاة إذا ذاك أوسع حكما من سلاطين هذا الزمان » .

(٦) القضاء فى العصر العباسى الثانى :

وفى العصر العباسى الثانى لم يقتصر الفساد على حالة الدولة المدنية والحربية ، بل تعدى ذلك إلى القضاء أيضاً ، وعرض الذين رشحوا أنفسهم لهذا المنصب الخطير تقديم مبلغ معين من المال يؤدونه فى كل سنة . ويحدثنا السيوطى عند كلامه عن حوادث سنة ٣٥٠ هـ عن تولية أبى العباس عبد الله بن أبى الشوارب منصب القضاء ، فيقول : « وركب بالخلع من دار معز الدولة و بين يديه الدبادب والبوقات ، وفى خدمته الجيش ، وشرط على نفسه أن يحمل فى كل سنة إلى خزانة معز الدولة (البويهى) مائتى ألف درهم ، وكتب عليه بذلك سجلا» . على أن الخليفة المطيع لم يطمئن إلى تعيين ابن أبى الشوارب ، فلم يوافق على تقليده القضاء وأمر بعدم دخوله عليه .

ويحدثنا السيوطى[1] عند كلامه على حوادث سنة ٣٦٣ هـ أن الخليفة المطيع « قلد القضاء أبا الحسن محمد بن شيبان الهاشمى بعد تمنع ، وشرط لنفسه شروطاً ، منها : ألاّ يرتزق على القضاء ، ولا يخلع عليه ، ولا يُشفع إليه فيما يخالف الشرع . وقرر لكاتبه فى كل شهر ثلثمائة درهم ، ولحاجبه مائة وخمسين ، وللفارض على بابه مائة ، وللخازن ديوان الحكم والأعوان ستمائة ، وكتب له عهد صورته : هذا ما عهد عبد الله الفضل المطيع لله أمير المؤمنين ، إلى محمد بن صالح الهاشمى ، حين دعاه إلى ما يتولاه من القضاء بين أهل مدينة السلام مدينة المنصور ، والمدينة الشرقية من الجانب الشرقى والجانب الغربى ، والكوفة وسقى الفرات وواسط وكرخى ، وطريق الفرات ودجلة ، وطريق خراسان وحلوان وقرميسين (بفتح

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٦٧ — ٢٦٨ .

الثقاف)، وديار مضر وديار ربيعة وديار بكر ، والموصل والحرمين واليمن ودمشق وحمص ، وجند قِنّسرين والعواصم ، ومصر والإسكندرية ، وجند فلسطين ، والأُرْدُن وأعمال ذلك كلها ، وما يجرى من ذلك من الإشراف على من يختاره من العباسيين بالكوفة وسقى الفرات ، وما قلده إياه من قضاء القضاة ، وتصفح أحوال الحكام ، والاستشراف على مايجرى عليه أمر الأحكام من سائر النواحى والأمصار التى تشتمل عليه المملكة وتنتهى إليها الدعوة ، وإقرار من يحمد هديه وطريقه ، والاستبدال بمن يذمّ شيمته وسجيته احتياطاً للخاصة والعامة ، وحِنوا على الملة والذمة عن علم بأنه المقدم فى بيته وشرفه المبرّز فى عفافته ، الزكى فى دينه وأمانته ، الموصوف فى ورعه ونزاهته ، المشار إليه بالعلم والحجا ، المجمّع عليه فى الحلم والنهى ، البعيد من الأدناس ، اللابس من التقى أجمل اللباس ، التقى الجيب ، المحبور بصفاء الغيب ، العالم بمصالح الدنيا ، العارف بما يفسد سلامة العقبى ، أمره بتقوى الله فإنها الجُنة الواقية ، وليجعل كتاب الله فى كل ما يعمل فيه رويته ، ويرتب عليه حكمه وقضيته ، وإمامه الذى يفزع إليه وعماده الذى يعتمد عليه ، وأن يتخذ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مناراً يقصده ومثالا يتّبعه ، وأن يراعى الإجماع ، وأن يقتدى بالأئمة الراشدين ، وأن يعمل اجتهاده فيما لا يوجد فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع ، وأن يُحضر مجلسه من يستظهر بعلمه ورأيه ، وأن يسوّى بين الخصمين إما تقدّما إليه فى لحظه ولفظه ، ويوفى كلا منهما من إنصافه وعدله ، حتى يأمن الضعيف حَيْفه ، وييأس القوى من ميله ، وأمره أن يشرف على أعوانه وأصحابه ، ومَنْ يعتمد عليه من أمنائه وأسبابه ، إشرافاً يمنع من التخطى إلى السيرة المحظورة ، ويدفع عن الإشفاق إلى المكاسب المحجورة » .

على أن حالة القضاء فى عهد بنى بُوَيه لم تكن مستقرة ؛ ففى سنة ٣٩٤ هـ قلّد بهاء الدولة البُوَيهى الشريف أبا أحمد الحسين بن موسى الموسوى العلوى

قضاء القضاة والحج والمظالم ونقابة الطالبيين ، وكتب له من شيراز العهد . بَيْد أن الخليفة القادر لم يوافق على تعيينه لأنه من العلويين على ما يظهر . وكان من أثر ذلك أن امتنع الشريف أبو أحمد الحسين من النظر في القضاء .

وكان لقاضي القضاة ببغداد ديوان يعرف بديوان قاضي القضاة ، ومن أشهر موظفي هذا الديوان : الكاتب والحاجب وعارض الأحكام وخازن ديوان الحكم وأعوانه . واقتضى تطور نظام القضاء في هذا العصر التحري عن الشهود . وكان القاضي يرتدي السواد شعار العباسيين ويغطي رأسه بعمامة سوداء على قلنسوة طويلة[1] . وكان القضاة في القرن الثالث الهجري خاصة يتميزون بالقلنسوة السوداء وتلبس مع الطلسان[2] .

(٧) القضاء في مصر :

(ا) من الفتح الإسلامي إلى الفتح الفاطمي :

لما فتح عمرو بن العاص مصر أقر أهل الذمة على قضائهم . وكان أول قضاة قيس بن أبي العاص الذي ولاه عمر بن الخطاب ، فظل على قضاء مصر إلى أن مات في شهر ربيع الأول سنة ٢٣ هـ ، فخلفه عثمان بن قيس بن أبي العاص ، و بقي في منصبه حتى مات في عهد علي بن أبي طالب . و بموته شغر منصب القضاء بمصر إلى أن ولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة ، فقلد سليم بن عتر التجيبي قضاء مصر سنة ٤٠ هـ .

وكانت المحاكم تنعقد في جامع عمرو بن العاص ، ولم يكن للقضاة مرجع يستندون عليه في إصدار أحكامهم ، كما لم تكن هناك سجلات تدون فيها الأحكام ، وإنما كان القاضي يقوم بالفصل في الخصومات وتنفيذ أحكامه بنفسه .

---

(١) الكندي : كتاب القضاة ص ٣٧٨ .

(٢) متز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري جـ ١ ص ٣٧٣ .

وكان القضاء فى مصر فى عهد الدولة الأموية على بساطته التى كان عليها فى عهد الخلفاء الراشدين . ولكننا نلاحظ ازدياد اختصاص القاضى فى هذا العصر : فكان يجمع بين النظر فى الأمور المدنية والقضايا المتعلقة بالدّين ، وبين النظر فى الجرائم والشرطة . وقد أتى بعض قضاة مصر فى هذا العصر بضروب من الإصلاح ؛ فقد كان عبد الرحمن بن معاوية بن حُدَيج قاضى مصر فى عهد ولاية عبد العزيز بن مروان (سنة ٨٦ هـ) أولَ مَنْ راقب أموال اليتامى .

ومما يدل على مبلغ اجتهاد القضاة واستقلالهم فى العصر الأموى أن القاضى كان لا يتحرج عن أن يسمع وهو فى منصب القضاء كلام الشهود بلغتهم الخاصة ؛ فكان قاضى مصر خير بن نعيم الحضْرَمِىّ (١٢٠ — ١٢٧ هـ) يسمع شهادة القبط بلغتهم .

وقد أدخل بعض قضاة العصر العباسى فى مصر ضروباً من الإصلاح ، فقد طهّر القاضى غوث (١٣٥ — ١٤٠ هـ) القضاء من العيوب التى كانت متفشية فيه ، وأخصها شهادة الزور ، حتى كان يسأل عن الشهود سراً . فإذا تأكد من استقامتهم وحُسْن سمعتهم قَبِل شهادتهم . وكان — كما وصفه الكندى — « أعلم الناس بمعانى القضاء وسياسته » . واشتهر بالعدل فى أحكامه ؛ وبلغ من عدله أنه جعل الخليفة المهدى العباسى (١٥٨ — ١٦٩ هـ) وامرأة شكته إليه على قدم المساواة فى الحكم ؛ إذ ساوى بين الرجل الذى وكله الخليفة عنه وبين الخصم فى مجلس القضاء .

وبلغ من نزاهة القاضى أبى خزيمة (١٤٤ — ١٥٤ هـ) أنه كان لا يأخذ عطاءه عن اليوم الذى يقضيه بعيداً عن مجلس الحكم لغسل ثيابه أو حضور جنازة . ومن هذا نستدل على أن القضاة فى ذلك العصر كانوا على قسط وافر من التواضع والزهد والتقشف ، وكانوا يقتدون بالرسول الكريم فى بعده عن مظاهر الكبرياء

فقد أثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقضى كثيراً من حاجاته بنفسه .

وكان أبو عبد الله بن لهيعة (١٥٤ — ١٦٤ هـ) أول قاض فى مصر حضر فى إثبات رؤية الهلال ، وعنى المفضّل (١٦٨ ـ ١٦٩ ، ١٧٠ ـ ١٧٧) بتدوين الوصايا والديون فى السجلات ، واتخذ « صاحب المسائل » ، ومهمته الوقوف على حقيقة الشهود .

ونظم لهيعة بن عيسى (١٩٦ ـ ١٩٨ و ١٩٩ ـ ٢٠٤ هـ) الأحباس ، وكانت فى أيامه على ما قاله هو لأصحابه : « سألت الله أن يبلغنى الحكم فيها ، فلم أترك شيئاً منها حتى حكمت فيه ، وجددت الشهادة به » . فقد جمع أموال الأحباس ، وأدخل فيها المطوّعة الذين كانوا يعمرون المواحيز[1] وأجرى عليهم العطاء من هذه الأحباس ، ثم سن الناس هذه السُّنة ، فسميت هذه الأحباس فروض لهيعة ، ثم سميت بعد ذلك فروض القاضى .

وعلى الرغم من محاسن هذا النظام القضائى ، لم يكن خالياً من العيوب التى جعلته متمشياً فى جملته مع الحالة السيئة التى سادت البلاد فى ذلك العصر ، فقد بلغت الرشوة درجة انحطت معها نفوس بعض القضاة .

ومن أشهر قضاة هذا العصر ابن مسروق الكندى (١٧٧ ـ ١٨٤ هـ) الذى عمل على إعلاء مركز القضاء ، وأبى أن يخضع لسلطة الوالى ، ولم يحضر مجلسه كما جرت العادة إلى وقته . كذلك أصلح ديوان القضاء ، باتخاذه قِمَطْراً تودع فيه القضايا ويختم ، ثم يفض إذا جلس للقضاء .

وقد وصف ستانلى لينبول[2] القاضى فى مصر فى عهد الأمويين وفى العصر

---

(١) (بالحاء المهملة والزاى) جمع ماحوز ، وهو المكان الذى يكون بين القوم وبين عدوهم ، وفيه أساميهم ومكاتبهم ، وهو من استعمال أهل الشام .

(٢) History of Egypt in the Middle Ages, pp. 39—40.

العباسي الأول فقال : إنه كان على خبرة اكتسبها من اشتغاله بالفقه الإسلامي ، واشتهر عند الجمهور بالاستقامة وسمو الخلق ، وكان لمركزه أهمية ولشخصه نفوذ كبير . لذلك لم يكن يجرى عليه ما كان يجرى على غيره من العمال ، بل ظل القاضي في كثير من الأحيان يشغل منصبه في عهد ولاة عدة . ولم يكن أسرع إلى القاضي من تقديم استقالته إذا تدخل في أحكامه الشرعية متدخل . وبلغ من محبة الناس للقضاة أن أصبح الولاة يفكرون طويلا إذا حدثتهم أنفسهم بالإقدام على عزلهم حتى لا يتعرضوا لسخط الجمهور . ولم يعد للوالي في العصر العباسي سلطة عزل القضاة ، بل غدا تعيينهم تصدر به المراسيم من بغداد عادة . وأصبحت مسألة تحديد رواتبهم ودفعها موكولة إلى الخليفة نفسه .

ولم يكن القضاة في عهد الطولونيين (٢٥٤ — ٢٩٢ هـ) والإخشيديين (٣٢٣ — ٣٥٨ هـ) تابعين لمذهب واحد ، بل كان القاضي يحكم وفق أحكام المذهب الذي ينتمي إليه ، واشتهر بالنزاهة والاستقامة وعدم المحاباة .

وفي عهد الطولونيين نبغ القاضي بكار بن قتيبة ، وكان من أبرز قضاة المسلمين وأعلمهم بالفقه الإسلامي . ولما عقد ابن طولون مجلساً في دمشق حضره القضاة والفقهاء والأشراف من أهل الشام والثغور ومصر ، وشهد المجتمعون على خلع الموفق من ولاية العهد لمخالفته الخليفة المعتمد وحصره إياه ، شهد على ذلك جميع من حضر إلا ثلاثة من رجالات مصر ، هم : القاضي بكار ، ومحمد بن إبراهيم الاسكندراني ، وفهد بن موسى . وامتنع القاضي بكار وأبى إقرار الخلع (سنة ٢٦٩ هـ) .

وكان ابن طولون يجيز بكاراً في كل سنة بألف دينار . فلما غضب عليه أرسل إليه : أين جوائزي ؟ فقال : على حالها ، فأحضرها من منزله بخواتيمها ستة عشر كيساً ، فقبضها ابن طولون .

(ب) فى عهد الفاطميين والأيوبيين :

كان أبو الطاهر قاضى القضاة فى مصر وقت الفتح الفاطمى ، وهو من قضاة المصريين السنيين ، تولى منصبه هذا منذ شهر ربيع الأول سنة ٣٤٨ هـ ، فرأى جوهر أن عزله وإحلال قاض من الشيعة محله قد يجر إلى غضب المصريين وسخطهم ، فأقره فى منصبه لغرض سياسى فحسب ، وعمل فى الوقت نفسه على إضعاف نفوذه إلى حد بعيد .

ولما وصل الخليفة المعز لدين الله إلى مصر وخف الناس لاستقباله ونزل الركب عن مطيتهم وقبلوا الأرض بين يديه ، ظل أبو الطاهر راكباً حتى قرب من الخليفة الفاطمى ، فترجل وسلم عليه ولم يقبل الأرض ، فلفت ذلك نظر الخليفة ، وسأل أحد حجابه عن الرجل الذى خالف الناس كلهم ، فعلم منه أنه قاضى مصر . ولما لام الناس أبا الطاهر على ذلك ذكر قوله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ »[1] . وقد أقر المعز أبا الطاهر فى منصبه جرياً على نفس السياسة التى اتبعها جوهر منذ فتح هذه البلاد .

إلا أن نفوذ أبى الطاهر قد ضعف ، وألزمه الخليفة الفاطمى أن يصدر أحكامه وفق عقائد المذهب الشيعى ، بل زاد على ذلك فأشرك معه ابن أبى ثوبان المغربى وأسند إليه النظر فى المظالم الخاصة بالمغاربة . وما لبثت سلطته أن قويت حتى أصبح ينظر أيضاً فى القضايا المشتركة بينهم وبين المصريين . ثم اشتد نفوذه حتى آل إليه النظر فى قضايا المصريين أنفسهم ، وأصبح يطلق عليه اسم قاضى مصر والإسكندرية .

---

(١) سورة فصلت (٤١ : ٧)

وفى سنة ٣٦٢ هـ عين المعز قاضياً آخر من الشيعة هو على بن النعمان ابن أبى حنيفة النعمان المغربى الفقيه الشيعى المشهور ، فقاسم أبا الطاهر القضاء. فكان ابن النعمان يجلس للقضاء فى جامع عمرو ، وأبو الطاهر فى الجامع الأزهر ، وظلت الحال على ذلك حتى استقل علىّ بن النعمان بالقضاء عامة على أثر استقالة أبى الطاهر فى شهر صفر سنة ٣٦٦ هـ لشيخوخته وضعفه .

وقد ظل أولاد النعمان يتقلدون هذا المنصب حتى سنة ٣٩٨ هـ . فقد تقلد الحسين بن علىّ بن النعمان القضاء فى مصر وما يتبعها من الأعمال فى شهر صفر سنة ٣٩٣ هـ ، وأسندت مقاليد الدعوة لقاضى القضاة للمرة الأولى ، فغدا يطلق عليه « قاضى القضاة وداعى الدعاة » .

على أن منصب القضاء كان يعهد به فى العهد الفاطمى لبعض السنيين أحياناً ؛ إذ أن الفاطميين فى أواخر عهدهم لم يسيروا دائماً على قاعدة إسناد القضاء إلى الشيعيين خاصة . فقد أسند الخليفة الحاكم القضاء لرجل من أهل السنة هو أبو العباس بن العوام الحنبلى المذهب ، الذى بقى فى منصبه حتى مات فى عهد الخليفة الظاهر . وقد تقلد ابن العوام القضاء وخلع عليه «وأضيف إليه فى الأحكام مصر و برقة وصقلية والشام والحرمان ، ماعدا فلسطين فإن الحاكم كان ولاها أباطالب ابن بنت الزيدى الحسينى ، وجعل لأبى العباس النظر فى المعيار ودار الضرب والصلاة والمواريث والمساجد والجوامع » .

وعلى الرغم من أن هذا القاضى لم يكن يدين بعقائد المذهب الشيعى مذهب الفاطميين ، اشتمل سجله الذى قرىء فى القصر وعلى منبر الجامع العتيق على فقرة شرطَ فيها عليه أن يُصدر أحكامه طبقاً لقانون الشيعة ، وأن يكون معه فى مجلس القضاء أربعة من فقهاء الحاكم ، لئلا يقع الحكم بغير مايذهب إليه المذهب الشيعى . ومن ذلك يتضح أن تعيين غير الشيعيين كان قليلا حدوثه ، وعلى شريطة خضوعهم لأحكام مذهب الشيعة .

على أن أبا علىّ بن الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى وزير الخليفة الحافظ (٥٢٤ - ٥٤٤ هـ) قد خرج على هذه القاعدة ، وكان يدين بمذهب الإمامية الاثنا عشرية ، فعيّن فى سنة ٥٢٥ هـ أربعة من القضاة : اثنين من الشيعة ، واثنين من السنيين . وكان القاضيان الشيعيان أحدهما إماميا والآخر إسماعيليا . أما السنيان فكان أحدهما شافعيا والآخر مالكيا ، وأعطى لكل منهم السلطة المطلقة فى إصدار أحكامه وَفْق مذهبه . ولما قُتل هذا الوزير عادت السلطة إلى الإسماعيلية من جديد ، وبقيت على ذلك إلى أن جاء صلاح الدين الأيوبى ، فعمل فى سنة ٥٦٤ هـ على القضاء على الخلافة الفاطمية ، وأسس مدرستين لتعليم الفقه ، إحداهما على مذهب الإمام الشافعى والأخرى على مذهب الإمام مالك ، ثم صرف جميع قضاة الشيعة ، وعيّن بدلهم قضاة من السنيين الشافعية الذين كان يدين بمذهبهم .

وبذلك أخذ المصريون يرجعون شيئا فشيئا إلى المذهب السنى الذى كانت له السيادة قبل الدولة الفاطمية ، وأخذ المذهب الشيعى بنوعية الإسماعيلى والإمامى يضعف إلى أن قُضى عليه نهائيا .

(ح) فى عهد المماليك :

ارتقى نظام القضاء فى عهد المماليك ؛ وكان بيبرس أول من تولى النظر فى المظالم ، وأقام لذلك دار العدل التى كان يتولى رياستها بنفسه ويجلس بها للفصل فى القضايا فى يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع ، ويحيط به قضاته الأربعة الذين كانوا يمثلون المذاهب الأربعة ، وكبار موظفيه الماليين والإداريين وصاحب ديوان الإنشاء .

وكان قاضى القضاة فى مصر فى أوائل عهد المماليك بدر الدين السنجارى ، وخلفه تاج الدين عبد الوهاب . ولم ينفرد تاج الدين بالقضاء فى مصر ، بل اشترك معه برهان الدين السنجارى ؛ فاختص الأول بقضاء القاهرة والوجه البحرى ، والثانى

بقضاء مصر[1] والوجه القبلى . وفى سنة ٦٦٠ هـ عزل برهان الدين وقلد تاج الدين القضاء بديار مصر كلها .

وفى سنة ٦٦٣ هـ (١٢٦٥ م) أدخل بيبرس تعديلا جوهرياً على النظام القضائى بمصر؛ فبعد أن كان يتولى القضاء قاض واحد ، عين أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة . ويرجع السبب فى ذلك إلى تعنت تاج الدين وتشدده فى أحكامه . وقد أقر تاج الدين فى قضاء الشافعية، وقلد الشيخ شرف الدين أبو حفص عمر بن عبد الله بن صالح السبكى قضاء المالكية ، والقاضى بدر الدين بن سليمان قضاء الحنفية ، والقاضى شمس الدين محمد ابن الشيخ عماد الدين إبراهيم القدسى قضاء الحنابلة ، وكتب لكل منهم تقليداً ، وأجاز لهم أن يعينوا نواباً عنهم بأنحاء الديار المصرية . وأضيف إلى اختصاصات القاضى تاج الدين النظر فى ديوان الأحباس وأموال الأيتام والورثة . وكان بمصر إلى جانب هؤلاء القضاة قاض آخر للعسكر يحضر بدار العدل مع القضاة الأربعة ، وكان يصحب السلطان فى أسفاره . وكانت مرتبته فى مجلس السلطان دون مرتبة قضاة المذاهب . وقد سار النظام القضائى فى مصر على هذا النحو طوال عصر المماليك .

ومن أشهر قضاة مصر فى عهد المماليك القاضى تاج الدين بن بنت الأعز الذى عهد إليه الظاهر بيبرس بإثبات نسب الإمام أحمد ابن الخليفة الظاهر بأمر الله العباسى . ولما أقر القضاة والفقهاء وغيرهم بأنه ينتسب إلى العباسيين ، قبل قاضى القضاة شهادتهم وحكم بصحة نسبه وبايعه بالخلافة . ثم قام الظاهر بيبرس وبايعه بالخلافة . ومن ذلك نستدل على ما بلغه القضاء فى ذلك العصر من المكانة العالية . كذلك اشتهر القاضى عز الدين بن جماعة الذى أفتى بأن الخليفة المستكفى العباسى بمصر قد أوصى بالخلافة من بعده لولده أحمد ، فبويع .

(١) ويقصد بها الفسطاط والعسكر وأطلال القطائع .

(٨) القضاء في الأندلس :

كان للقضاء مركز ممتاز فى الأندلس كما كان فى غيرها من البلاد الإسلامية . وكان الأمير أو الخليفة الرئيس الأعلى للقضاء ، لتعلق هذه الوظيفة بالدين . وكان قاضى القضاة يسمى « قاضى الجماعة » أيضاً لأنه يكون فى حاضرة الدولة . ويشترط فى القاضى أن يكون متبحراً فى الفقه مشهوداً له بالنزاهة والاستقامة ، وأن يكون عربياً خالصاً . وطالما تقلد القضاء الموالى والمولدون والبربر . وأحسن مثل لذلك يحيى بن يحيى الليثى كبير قضاة الأندلس، وكان من أصل بربرى . وكان قاضى الجماعة يختار غالباً من قضاة أقاليم الأندلسية الذين تولوا بعض مناصب الدولة الهامة (١) .

وكان قاضى الجماعة يقيم بقرطبة حاضرة الدولة الأموية فى الأندلس ، ويعيّن من قبل الأمير أو الخليفة ، وينوب عنه فى الأقاليم قضاة يسمى كل منهم مسدد خاصة .

وكان القرآن والسنّة مصدر التشريع فى الأندلس ، ويسير القضاة فى الأندلس ، والمغرب حتى اليوم ، على وفق مذهب الإمام مالك بن أنس ، ويقوم بتنفيذ هذه الأحكام الحكام والولاة .

ومن اختصاصات القاضى أيضاً الإشراف على موارد الأحباس ، وسجلات الفتاوى الفقهية (٢) ، والإشراف على الصلاة فى أيام الجمع والأعياد، بالمسجد الكبير بقرطبة ، أو بمسجد الزهراء الذى بناه عبد الرحمن الناصر بمدينة الزهراء ، والدعاء فى صلاة الاستسقاء . وكان قاضى القضاة يسمى « صاحب الصلاة » ،

---

(١) المقرى : نفح الطيب ج ١ ص ١٠٣ .

(٢) أنشىء هذا السجل فى سنة ٢٩١ هـ . وكان قاضى القضاة يستفتى الفقهاء فى بعض القضايا المعروضة عليه ، واتخذ من هذه القضايا سجلا عاماً أصبح مرجعاً هاماً لقضاة الأندلس .

حتى أفرد عبد الرحمن الناصر شخصاً معيناً للصلاة ولقضاء القضاة شخصاً آخر .

وكان القضاة فى الأندلس يعرفون الأسبانية القديمة (Romance) ، ويناقشون المتقاضين بها فى مجالس الحكم . وكان المسلمون يطلقون على هذه اللغة : اللغة الأعجمية أو العجمية أو اللاطينية[١] .

وقد سار الأمويون فى الأندلس على نهج الخلفاء الأمويين والعباسيين فى الشرق ، فى تولية قضاتهم قيادة الصوائف نيابة عنهم . ومن هؤلاء القضاة منذر بن سعيد قاضى عبد الرحمن الناصر[٢] .

رواتب القضاة :

فرض عمر بن الخطاب لشريح قاضيه على الكوفة مائة درهم[٣] شهرياً مع مئونته من الحنطة . وفى عهد الدولة الأموية زاد راتب القاضى تبعاً لزيادة موارد الدولة . ولكن معظم القضاة فى عهد عمر بن عبد العزيز لم يتناولوا راتباً أصلا ، لأنه رأى أن القاضى لا يجوز له أن يتناول راتباً نظير قيامه بهذه الخدمة الدينية . ومن المرجح أنهم اقتدوا بعمر فى زهده وتقشفه . وبلغ راتب القاضى فى عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية عشرة دنانير فى الشهر ، كما ثبت من براءة وُجدت فى ديوان مروان كانت قد صدرت إلى خازن بيت المال بإعطاء عبد الرحمن ابن سالم القاضى رزقه الشهرى فى ربيع الأول سنة ١٣١ هـ .

أما فى عهد الدولة العباسية فكان قاضى مصر يتقاضى ثلاثين ديناراً ، وكان القاضى ابن لهيعة يتقاضى مثل هذا الرتب . وفى عهد المأمون كان عيسى بن

---

(١) راجع ماذكره أبو عبد الله محمد بن حارث الخشنى القروى فى كتاب القضاة بقرطبة الذى نشره ريبرا Julian Ribera (مدريد ١٩٤٤) ص ٩٦ ، ١٣٨ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٩٣ .

(٣) الدينار يساوى اثنى عشر درهما .

المُنْكَدِر قاضى مصر يتقاضى ٢٧٠ ديناراً فى الشهر . ويرجح أن هذا الراتب كان راتباً شخصياً ، وهو أكبر ما عُرف من رواتب القضاة فى العصر العباسى . وفى عهد أحمد بن طولون كان القاضى بكار يتقاضى ألف دينار شهرياً ، وبلغ راتب قاضى القضاة فى عهد الفاطميين مائة دينار فى الشهر عدا المئونة، ثم ضوعف هذا الراتب عدا ما كان يمنحه من الصلات .

وبعد أن كان الالتزام مقصوراً على الخراج — بمعنى أن تعهد الدولة بالخراج إلى أشخاص يجبونه على أن يؤدوا مبلغاً معيناً لبيت المال — تعدى هذا النظام إلى القضاة ، فأصبح القاضى فى أواخر عهد الدولة العباسية يلتزم القضاء على أن يؤدى لبيت المال مبلغاً معيناً مقابل ما يجبيه من رسوم القضايا . وقد عرض ابن أبى الشوارب (سنة ٣٥٠ هـ) على معز الدولة بن بويه أن يدفع ٢٠٠ر٠٠ فى السنة عن قضاء بغداد[1] . ومع ذلك فقد اشترط بعض القضاة أحياناً أن يأخذوا راتباً عن قيامهم بمهام هذا المنصب .

(ب) المظـــالم

كان القاضى يُولّى غالباً بمرسوم من الخليفة ، ويُقرأ سجله فى المسجد الجامع حيث كان يعقد جلساته عادة ؛ فيأتى المتقاضيان والشهود ، وينظر القاضى فى الخصومة ويسمع شهادة الشهود ثم يُصدر حكمه ، وتتولى السلطة التنفيذية تنفيذ هذا الحكم .

وكانت محكمة المظالم بمثابة محكمة الاستئناف العليا فى عصرنا ، تعرض عليها القضايا إذا عجز القاضى عن تنفيذ حكمه فى قضية رجل من عِلْية القوم ، أو إذا لجأ إليها المتقاضون إذا اعتقدوا أن القاضى لم يحكم بينهم بالعدل . وكان الغرض

---

(١) متز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ج١ ص ٣٦٢ — ٣٦٦ .

الأساسى من إنشاء محكمة المظالم هو وقف تعدى ذوى الجاه والحسب . ولهذا كانت رئاسة ديوان المظالم تسند لرجل جليل القدر كثير الورع يعرف باسم قاضى المظالم .

وكان للمظالم ديوان خاص يعرف بديوان المظالم . ويسمى رئيس هذا الديوان « صاحب المظالم » ، وسلطته أعلى بكثير من سلطة القاضى .

ولم يجلس للمظالم أحد من الخلفاء الراشدين إلا علياً رضى الله عنه . على أنه لم يفرد لسماع الظلامات يوماً معيناً أو ساعة معينة ، بل كان ينظر فى شكاية من يأتيه من المتظلمين ويعمل على إنصافه . وكان عبد الملك بن مروان أول مَنْ جلس من الخلفاء للنظر فى ظلامات الناس ، وقد أفرد يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين . وإذا استعصى عليه مشكل رده إلى قاضيه ابن إدريس الأزدى ، فكان ابن إدريس هو المباشر وعبد الملك هو الآمر .

وكانت محكمة المظالم تنعقد تحت رياسة الخليفة أحيانا أو الوالى أو من ينوب عن أحدهما ، ويعين صاحب المظالم يوماً يقصده فيه المتظلمون إذا كان من الموظفين ليتفرغ لأعماله الأخرى . أما إذا انفرد بالمظالم نظر فيها طوال أيام الأسبوع .

وكانت محكمة المظالم تنعقد فى المسجد ، ويُحاط صاحب المظالم بخمس جماعات لا ينتظم عقد جلساته إلا بحضورهم :

١ — الحماة والأعوان : وكانوا من القوة بحيث يستطيعون التغلب على مَنْ يلجأ إلى العنف أو يحاول الفرار من وجه القضاء .

٢ — الحُكام : ومهمتهم الإحاطة بما يصدر من الأحكام لرد الحقوق إلى أصحابها ، والعلم بما يجرى بين الخصوم ، فيُلمّون بشتات الأمور الخاصة بالمتقاضيين . وكان القضاة يستفيدون من وراء حضورهم هذه الجلسات ، إذ كانوا

يستطيعون تطبيق الأحكام على ما يعرض أمامهم من القضايا فى جلساتهم .

٣ — الفقهاء : وكان صاحب المظالم يرجع إليهم فيما أشكل عليه من المسائل الشرعية .

٤ — الكتاب : ويقومون بتدوين أقوال الخصوم وإثبات ما لهم وما عليهم من الحقوق .

٥ — الشهود : ومهمتهم إثبات ما يعرفونه عن الخصوم ، والشهادة على أن ما أصدره القاضى من الأحكام لا ينافى الحق والعدل . ومن اختصاصات قاضى المظالم :

١ — النظر فى القضايا التى يقيمها الأفراد والجماعات على الولاة إذا انحرفوا عن طريق العدل والإنصاف ، وعمال الخراج إذا اشتطوا فى جمع الضرائب . وكتاب الدواوين إذا حادوا عن إثبات أموال المسلمين بنقص أو زيادة .

٢ — النظر فى تظلم المرتزقة إذا نقصت أرزاقهم أو تأخر ميعاد دفعها لهم .

٣ — تنفيذ ما يعجز القاضى والمحتسب عن تنفيذه من الأحكام .

٤ — مراعاة إقامة العبادات كالحج والأعياد والجمع والجهاد[١] .

ومن هذا نقف على مبلغ أهمية هذه الوظيفة وما كان لصاحبها من القوة ونفاذ الكلمة ، كما نقف أيضا على ما وصل إليه النظام القضائى من الدقة والإتقان .

وكان صاحب المظالم أكثر حرية من القاضى فى أحكامه . وقد بيّن الماوردى[٢]

---

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية ص ٧٣ — ٨١

(٢) الأحكام السلطانية ص ٧٩ — ٨٠ .

الفروق بين نظر المظالم ونظر القضاء. ومن أهم هذه الفروق « أنّ لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ماليس للقضاة: بكفّ الخصوم عن التجاحد[١]، ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب ، وأنه يستعمل من الأرهاب ومعرفة الأمارات والشواهد ما يصل به إلى معرفة المحق من المبطل، وأنه يستطيع رد الخصوم إذا أعضلوا[٢] إلى وساطة الأمناء ليفصلوا التنازع بينهم صُلحا عن تراض[٣]. وليس للقاضي ذلك إلا عند رضا الخصمين بالرد، وأنه يجوز له إحلاف الشهود عند ارتيابه فيهم، والاستكثار من عددهم ليزول عنه الشك، وأنه يجوز له أن يبتدىء باستدعاء الشهود وسؤالهم عما عندهم. ومن عادة القضاة تكليف المدعى أنْ يحضر بيّنَتَهُ، ولا يسمعون البيّنة إلا بعد سؤاله» .

(حـ) الحسبة

وكانت سلطة القاضي — على ماهو معروف عن القضاء اليوم — موزّعَةً بينه وبين المحتسب وقاضي المظالم. فوظيفة القاضي: فض المنازعات المرتبطة بالدين بوجه عام، ووظيفة المحتسب: النظر فيما يتعلق بالنظام العام والجنايات أحياناً مما يستدعي الفصل فيها إلى السرعة، ووظيفة قاضي المظالم: الفصل فيما استعصى من الأحكام على القاضي والمحتسب.

وكان القضاء والحسبة يسندان فى بعض الأحيان إلى رجل واحد، مع مابين العملين من التباين: فعمل القاضي مبني على التحقيق والأناة فى الحكم، أما عمل المحتسب فمبني على الشدة والسرعة فى الفصل[٤].

---

(١) المبالغة فى إنكار الحق من كلا الخصمين .

(٢) أعضلوا : استعصى التوفيق بينهم .

(٣) يعنى أن القاضي إذا لم يتبين رجاحة حجج أحد الخصمين وأشكل الأمر عليه ، أحال الخصمين على لجنة من ديوان المظالم أو نحوها للتوفيق بينهما صلحا .

(٤) الماوردي ص ٦١ — ٧٢ .

وكان المحتسب ينظر فى مراعاة أحكام الشرع ، ويُشرف على نظام الأسواق ويحول دون بروز الحوانيت حتى لايعوق ذلك نظام المرور ، ويستوفى الديون ، ويكشف على الموازين والمكاييل تجنبًا للتطفيف . وكان للموازين والمكاييل دار خاصة بها ؛ فكان المحتسب يطلب جميع الباعة إلى هذه الدار فى أوقات معينة ، ومعهم موازينهم وسنجهم ومكاييلهم فيعايرها . فإن وجد فيها خللا صادرها ، وألزم صاحبها بشراء غيرها أو أمره بإصلاحها . وقد بقيت هذه الدار طوال عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية[1] .

وكان المحتسب يعاقب من يعبث بالشريعة أو يرفع الأثمان ، ويمنع التعدى على حدود الجيران ، وارتفاع مبانى أهل الذمة على مبانى المسلمين .

«كان عمر بن الخطاب أول من وضع نظام الحسبة، وكان يقوم بعمل المحتسب بنفسه . فقد رؤى مرة يضرب جمالاً ويقول له : « حملت جملك مالا يطيق » . والمحتسب هو الذى يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وهو المحافظ على الآداب وعلى الفضيلة والأمانة .

وقد أجمل ابن خلدون[2] أعمال المحتسب . ومما قاله أنه يحول دون مضايقة الناس فى الطرقات ، ويمنع الحمالين وأهل السفن من المبالغة فى الحمل أو شحن السفن ، ويحكم بهدم المبانى المتداعية للسقوط حتى لا تقع على المارة ، ويمنع معلمى الكتاتيب من ضرب الصبيان ، ويحكم فى الدعاوى المتعلقة بالغش والتدليس ، ويحمل المماطلين على أداء ما عليهم من الديون .

وقد ارتقى نظام الحسبة فى عهد الفاطميين ، فكان للمحتسب نواب يطوفون فى الأسواق ، فيفتشون القدور واللحوم وأعمال الطهاة ، ويلزمون رؤساء المراكب

---

(١) المقريزى : خطط ج ١ ص ٤٦٣ — ٤٦٤ .

(٢) مقدمة ص ١٩٦ .

ألا يحملوا أكثر مما يجب حمله من السلع ، و يشرفون على السقائين لضمان تغطيتهم القِرَب و يرقبون لبسهم السراويل حتى لا يخرجوا على الآداب العامة .

وكان المحتسب يجلس للفصل بين الناس فى جامعى عمرو والأزهر . واتسعت سلطته حتى ألزم رجال الشرطة أن يقوموا بتنفيذ أحكامه . وكان يخلع عليه و يقرأ سجله بمدينتى مصر والقاهرة على المنبر .

وقد عرض الشَّيزرى[1] للشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يتولى الحسبة ، وأضاف إلى ماذكرناه أن المحتسب كان يشرف على السلع المعروضة فى الأسواق ، فيشرف على بائعى الفراء وصانعى الحلوى ، وعلى شوّائى اللحوم ، وعلى الرواسين أى بائعى الروس والأكارع ، وعلى قلاّئى السمك والهرائسيين أى صانعى الهريسة ، وهى طعام من خليط القمح واللحم . كما كان يشرف على الشرابيين أى صناع الأشربة ، وهى الأدوية السائلة ، وعلى البزّازين أى بائعى الثياب ، وعلى الحاكة وهم الذين ينسجون الغزل قماشا ، وعلى الخياطين لمراعاة جودة التفصيل ، وعلى الصبّاغين والدلاّلين والمنادين ، وعلى الصاغة ، والصيارف ، وعلى الحمامات وقومتها[2] .

وقد تكلم الماوردى فى كتاب الأحكام السلطانية والمقريزى فى كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة ، على ولاية الحسبة فى المشرق . وهى لاتختلف عنها فى المغرب والأندلس إلا أن ولاية الحسبة فيهما كانت أكثر تحديداً منها فى المشرق .

كما كانت الحسبة تقوم على ما تقضى به الضرورة فى المعاملات هناك ، بحيث يمكن أن يقال إن نظام الحسبة فى المغرب والأندلس قد استمرّ طوال العصور

---

(١) نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، نشره الدكتور السيد الباز العرينى (القاهرة ١٩٤٦) .

(٢) أنظر حسن ابراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ص ٣٢٢ ــ ٣٢٥ .

الوسطى . وأحسن دليل على أهمية الحسبة أن ملوك الأسبان المسيحيين كانوا كلما استردوا من المسلمين إقليما ، أقروا المحتسب فى عمله ، وأصبحوا يطلقون عليه Almotacen ، وهو الوالى الذى يعهد إليه بالإشراف على الموازين والمكاييل . أما فى المغرب فليس أدل على أهمية الحسبة من استمرارها فى المدن المغربية حتى اليوم (١) .

(١) راجع ماذكره ليفى بروفنسال فى كتابه تاريخ الأندلس الأسبانية .
Histoire de l'Espagne Musulmane, Tome iii (L'Espagne du Califat de Cordou (Paris Editions G. — P. Maisonneuve & Co. 1953), pp. 148—150. L'Espagne Mus ulmane au x Siécle (Paris, 1932), pp. 181—185.

الباب الخامس

الرق

(١) الرق عند اليونان والرومان واليهود :

قسم فلاسفة اليونان الجنس البشرى قسمين : حُرّ بالطبع ، ورقيق بالطبع ، وقالوا : إن الثانى ما خُلق إلا لخدمة الأول . وجعل أرسطو الرق نظاماً ضرورياً ؛ ورأى أن الغرض الذى ترمى إليه الدولة إنما هو مساعدة الجماعة لتحيا حياة سعيدة ، وأنه من الضرورى اتخاذ الأرقاء للقيام بأعمال الدولة التى تستدعى مجهوداً جسمانياً . لذلك اتخذ اليونان الرقيق خدماً على حين تقلد اليونان مناصب الدولة العامة وفازوا بعضوية المجالس الدستورية .

أما الرومان ، فعلى الرغم من اعتقادهم أن الناس خُلقوا أحراراً ، لم يمنعوا الرق . وكان الرق فى نظرهم نتيجة الأسر أو السّبى[1] أو الميلاد[2] أو الدَّين[3] أو الفرار من الجيش .

وأما اليهود فقد وُجد عندهم نوعان من الاسترقاق : أحدهما ـ استرقاق بعض أفراد منهم لارتكابه خطيئة من الخطايا المحظورة شرعاً أو وفاء لدين ؛ والنوع الآخر ـ استرقاق غير اليهود ممن أسرتهم الحروب . فكانوا يبيعونهم كما يباع المتاع ، سواء فى ذلك العبيد المستخدمة فى المنازل أو عبيد الحقول والمزارع . وكانوا يقضون حياتهم مسخرين ، ثم جاء المسيح عليه السلام فلم يمنع الاسترقاق ، أو يعمل على إلغائه أو التقليل منه .

---

(١) السبى والأسر بمعنى واحد ، ويقال : إن الأسر خاص بالرجال والسبى خاص بالنساء ؛ وفى ذلك يقول الشاعر :

فعادوا بالغنائم حافلات ... وعدنا بالأسارى والسبايا

(٢) أى الذين يولدون من أبوين أرقاء .

(٣) أى أن صاحب الدين يسترق المدين الذى لم يقم بوفاء ما عليه من الدين .

(٢) الرق عند العرب قبل الإسلام :

ولا يختلف نظام الرقيق عند العرب فى الجاهلية عنه فى الأمم الأخرى ؛ فقد كان الرق فى ذلك العصر نتيجة الأسر فى الحروب . ويجوز مع ذلك استرقاق العربى للعربى ، بخلاف ما كانت عليه الحال عند الرومان الذين كانوا يحرمون استرقاق الرومانى . « وكان من عادة العرب فى الجاهلية أنهم إذا أعتقوا الرجل الشريف بعد أسره جزوا ناصيته ، واحتفظوا بهذه الناصية وفى ذلك يقول أحد شعرائهم:

كَمْ من أسيرٍ فككناه بلا ثمنٍ وجزّ ناصية كنّا مواليها

كذلك كان الاسترقاق نتيجة للشراء . ولذا كانت تجارة الرقيق أو النّخاسة من أهم موارد الثروة عند القرشيين فى الجاهلية . ومن أشهر تجار الرقيق أو النخاسين: عبد الله بن جُدْعان ، وكان ذا تجارة واسعة فى الرقيق . وقد جرت العادة أن يغدو ابن الرقيق رقيقاً ، وقد حُرم الأرقاء فى الجاهلية من كافة الحقوق المدنية ومن التصرف فى شئونهم الخاصة .

وكان العبد يتحرر إما بإعتاق مولاه له مكافأة له على عمل عظيم يقوم به ، أو لشجاعة فائقة فى القتال ، أو لإخلاصه الشديد لمولاه . ومن أنواع التحرير « السائبة[1] » ، بأن يعتق السيد العبد فلا يكون بينهما عَقْل[2] ولا ميراث.

(٣) الرق فى الإسلام — عناية الإسلام بالرقيق :

وكذلك لم يُلغ الإسلام نظام الرق ، ولكنه عنى بطائفة الأسرى عناية كبيرة ، وحاطها بسياج من عدله ورحمته . فقد نزل كثير من الآيات القرآنية الكريمة التى ترمى إلى التخفيف من شدة هذا النظام ، فقال تعالى :

---

(١) هذه التسمية مأخوذة من تسييب الدواب ، وهو إرسالها تذهب وتجىء حيث شاءت.

(٢) العقل : الدية .

﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِى الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً[١] ﴾ .

وكان الأسر فى الحرب أهم مصدر للرق فى الإسلام ؛ وقد أصبح فى أيدى العرب عدد كبير من الأسرى نتيجة للحروب التى نشبت فى صدر الإسلام ، وكان مصير الأسير إما القتل أو الفداء أو المنّ أو الاسترقاق . ولم يذكر لنا التاريخ أن إماماً من أئمة المسلمين أمر بقتل الأسرى ، اللهم إلا مَنْ كان يُخشى خطره على المسلمين ، كما فعل الرسول الكريم حين أمر بقتل النضر بن الحارث ، لشدة إيذائه للرسول والمسلمين بهجائهم والتشبيب بنسائهم بعد أن أمنه قبل ذلك . أما الفداء فإنه يجوز إذا قبل ولىّ الأمر فداء الأسير ، كما فعل الرسول حين قبل فداء بعض أسرى بدر .

وقد عنى الإسلام بالأسرى ، فخيّر الإمام بين المنّ والإطلاق دون قيد أو شرط ، وبين الفداء بالمال أو ضرب الرق على من بيده من الأسرى . قال الله سبحانه وتعالى : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا[٢]) .

وقد سوى الإسلام بين الناس على اختلافهم ، فلم يفرق بين الأبيض والأسود ، والبدوى والمتحضر ، والحاكم والمحكوم ، والرجال والنساء ، كما سوى

---

(١) سورة النساء ٤ : ٣٦ .
(٢) سورة محمد ٤٧ : ٤ .

اليهود والنصارى بالمسلمين ماداموا فى سِلْم معهم . وجعل الله المؤمنين إخوة ، لا تفاوت بينهم إلا بقدر ما يتفاضلون به من الإيمان ، فقال عليه الصلاة والسلام فى خطبة الوداع : « أيها الناس ! إنما المؤمنون إخوة ، إن ربكم واحد وإن أباكم واحد . كلكم لآدم وآدم من تراب . إن أكرمكم عند الله أتقاكم . ليس لعربى فضل على عجمى إلا بالتقوى » . لذلك فإنه لايجوز للعربى أن يأسر العربى ولا أن يأسر المسلم المسلم ، وإنما يصح الأسر إذا ما قاتل العرب الكفار .

ويقول الشيخ عبد العزيز جاويش[1] « إن الشرع لايبيح أن يُسترقّ مسلم أصلا ، ثم إنه لايبيح بعد ذلك إلا استرقاق أسرى حرب شرعية لم تقم إلا على إعلاء كلمة الله تعالى ، ويراعى فيها أن تكون مسبوقة باعتداء غير المسلمين عليهم . أما استرقاق غير المحاربين ممن لا كتاب لهم ولا شبهة كعبدة الأوثان ، فقد قال مالك والشافعى وأحمد بن حنبل إن ذلك لا يجوز مطلقاً » .

وقد نهى الرسول عن تحقير العبد والاستهانة به . وروى عن بن عبد الله ابن عباس أن أحد الموالى خطب إلى جماعة من بنى بياضة ، وأشار عليهم الرسول بتزويجه فقالوا له : يا رسول الله ، أنزوج بناتنا موالينا ؟ فنزل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ[2] ﴾ .

وقد روى فى نزول هذه الآية سبب آخر لا يقل عن هذا السبب فى الدلالة على مبلغ عناية الإسلام بالرقيق ، فقد أمر الرسول الكريم بلالا الحبشى بأن يؤذن على ظهر الكعبة ، فغضب الحارث بن هشام وعتّاب بن أُسَيْد وقالا : أهذا العبد الأسود يؤذن على ظهر الكعبة ؟ أضف إلى ذلك تأمير الرسول أسامة

---

(١) الإسلام دين الفطرة ص ٧٩ .
(٢) سورة الحجرات ٤٩ : ١٣ .

ابن زيد بن حارثة ، وهو مولى حديث السن ، على جيش المسلمين وفيه وجوه الصحابة ، ثم تشييع أبي بكر لأسامة وترجّله بجانبه ، حتى لقد قال له أسامة : يا خليفة رسول الله ، والله لتركبنّ أو لأنزلن ، فقال أبو بكر : والله لا تنزل ، ووالله لا أركب . ناهيك بتزويج الرسول زينب بنت جحش ابنة عمته من مولاه زيد بن حارثة ، ثم تزوج الرسول بها بعد أن كانت زوجة أحد مواليه[1] .

على أن الإسلام ، وإن لم يجد بدًّا من إباحة الرق ، لم يهمل شأن الأرقاء . فقد نظم شئونهم وأخذ بأيديهم فى طريق الحرية ؛ فسوّى بين الرقيق ومولاه فى الطعام والشراب واللباس والتعليم والتهذيب وفى معظم الحقوق المدنية ، اللهم إلا فى الولاية (أى الرياسة) . كما حذر الإسلام من إساءة معاملة الرقيق . وكان من اختصاص المحكمة أن تحكم بتحرير الرقيق إذا ثبت أن سيده يعامله معاملة قاسية . وقد فتح الإسلام أبواباً كثيرة لتحرير الرقيق . من ذلك أن الشريعة الإسلامية عملت على إعتاق الرقيق فى حالات عدة : كالتكفير عن يمين حنث فيها سيده أو كفارة عن بعض الذنوب ، أو وفاء لنذر ، أو تقرباً إلى الله والتماس المثوبة منه .

وقد اعتبر الإسلام الرق عارضاً ، ولذلك عمل على مساعدة الأرقاء على استرداد حريتهم ، فقال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِى آتَاكُمْ[2] ﴾ .

---

(١) الطبرى ج٣ ص ١٣٠ — ١٣٦ .

(٢) سورة النور ٢٤ : ٣٣ .

(٤) المكاتبة والتدبير :

ويمكن تحرير العبد عن طريق المكاتبة ، وهى أن يتفق الرقيق مع مولاه على مبلغ معين من المال فى أجل محدود يقدمه إليه فيصبح حراً ، ويصير للعبد فى أثناء هذه المدة الحق فى المتاجرة ، وما تستلزمه من تصرفات كالبيع والشراء وغيرهما ، مما لا يصح له مباشرته لولا إبرام هذا العقد . فإذا أدى العبد المال المتفق عليه صار حراً ، وإذا عجز عن أدائه فى الموعد المحدد عاد رقيقاً كما كان ، ولمولاه كلُّ ما جمعه من مال .

وقد أجمع فقهاء المسلمين على أن مكاتبة العبد مستحبة . وللإمام أحمد ابن حنبل فى رواية أنها واجبة متى دعا العبد سيده إليها ، وأن للعبد أن يتّجر ليحصل على ما يدفعه لسيده من نجوم (أقساط) الكتابة ، وأن على سيده أن يتركه يشتغل أين شاء وفيما شاء .

وإذا امتنع المكاتب عن الأداء ومعه ما يبقى من المال المتفق عليه ، فالحنفية تجبره على الأداء حرصاً على تحريره . وإذا لم يكن معه مال — ولكنه كان قادراً على الكسب — فالمالكية تجبره على الكسب ما دام قادراً عليه . ويشترط الفقهاء أن يراعى فى عقد الكتابة حال الرقيق ، كما يرون أن أقل وعد من السيد أو أقل احتمال للوعد بالتحرير يجعل التحرير ضرورياً[1] .

كما رغّب الإسلام فى إعتاق الرقيق بدون مقابل ابتغاء وجه الله ، قال تعالى : « أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ[2] . فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ[3] ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ، فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ

---

(١) عبد العزيز جاويش : الإسلام دين الفطرة ص ٨١ .
(٢) المراد بالنجدين هنا : الطريقان ، أى طريق الخير وطريق الشر والنجد المكان المرتفع
(٣) الاقتحام . الدخول فى أمر شديد ، والعقبة : الطريق فى الجبل .

ذِي مَسْغَبَةٍ[١] ، يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ[٢] أَوْ مِسْكِينًا ذا مَتْرَبَةٍ[٣] ﴾ .

ولم يترك الإسلام فرصة من فرص التحرير إلا انتهزها ، فَسَنَّ طريقة التدبير ، وهى أن يوصى السيد بأن يكون عبده حراً بعد موته . واتفق الأئمة على أنه لو كان فى يد إنسان غلام بالغ عاقل وادعى عليه أنه عبده فكذبه الغلام ، فالقول للغلام مع يمينه أنه حر . و بتطبيق القاعدة المشهورة « البيِّنة على مَنْ ادَّعى واليمين على من أنكر » ، نجد أن الشرع قد اعتبر أن حرية الإنسان هى الأصل وأن الرق أمر عارض ، فكلف من ادعاه بالبينة ، واكتفى ممن أنكر باليمن . ولا يخفى ما فى ذلك من شدة حرص الشارع على تحرير الأرقاء ما وجد إلى ذلك سبيلا . أضف إلى ذلك إجماع الفقهاء على أنه إذا التقط شخصان لقيطاً فادعى مسلم أنه عبده وادعى كافر أنه ابنه ، فإنه يُقضى ببنوته للكافر حتى يكون حراً ، ولا يقضى للمسلم حتى لا يكون رقيقاً . وهـذا يبين لنا مبلغ تقديس الإسلام للحرية .

وكان هناك نوع من الاسترقاق يأتى عن طريق الجزية التى تفرض على أهل الذمة ، وذلك بدفع مبلغ معين من المال وتقديم عدد من الرقيق . يتجلى ذلك فى معاهدة الصلح التى عقدت بين عمرو بن العاص وملك النوبة . وقد راجت تجارة الرقيق حين كثر عدد الأسرى وعجز أسيادهم عن الإنفاق عليهم ، فعملوا على التخلص منهم بالبيع . ومن ثم راجت تجارة الرقيق ، وأصبح التجار يجلبون الأسرى من سواحل فرنسا و إيطاليا ومن بلاد البلقان والحبشة وغيرها .

---

(١) المسغبة : المجاعة .
(٢) المقربة : القرابة .
(٣) المتربة الفقر : سورة البلد ٩٠ : ٨ ــ ١٦ .

وللإسلام — عدا ذلك — وسائل شتى لتحرير الرقاب . فقد جعل الشارع من مصارف الزكاة عتق الرقاب ، بأن يعطى الحاكم للرقيق المكاتب مايستعين به على فك رقبته ، وأن يشترى الحاكم العبيد بمال الصدقة ليعتقهم .

(٥) حسن معاملة المسلمين للرقيق :

عن واصل الأحدب قال : سمعت المعرور بن سويد قال : رأيت أبا ذر الغفارى وعليه حلة وعلى غلامه حلة ، فسألناه عن ذلك قال : سببت رجلا من الرقيق فشكانى إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال لى النبى : أعيرته بأمه ؟ ثم قال : « إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ، ولا يكلفوهم ما يغلبهم . فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم » . وقال الرسول الكريم : « وإذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ، فإن لم يجلسه معه ، فليناوله لقمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين فإنه ولى حره وعلاجه »[1] .

وعن ابن مسعود الأنصارى قال : بينا أنا أضرب غلاماً لى إذ سمعت صوتاً من خلفى « اعلم يا ابن مسعود «مرتين» ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فألقيت السوط من يدى فقال : « والله لله أقدر عليك منك على هذا » . وروى عن أبى هريرة رضى الله عنه ، أن الرسول رأى رجلا على دابة وغلامه يسعى خلفه ، فقال : « يا عبد الله ! احمله خلفك ، إنما هو أخوك ، روحه مثل روحك ، فحمله » .

ولم تكن العناية بالرقيق مقصورة على الرسول ، بل لقد روى أن على بن

---

(١) أى ولى حره عند الطبخ ، وعلاجه عند تحصيل الآنية وتركيبه وإصلاحه .
العينى : شرح صحيح البخارى ج ١٣ ص ٢٧ . الغزالى - الإحياء : باب حقوق المملوك : علاج الطعام وتجهيزه وعلاجه .

أبي طالب قال : إني لأستحي أن أستعبد إنساناً يقول ربي الله . ومن أحسن ما روى عن عليّ أنه أعطى غلامه دراهم ليشتري بها ثوبين متفاوتي القيمة ؛ فلما أحضرهما أعطاه أرقهما نسيجاً وأغلاهما قيمة ، وحفظ لنفسه الآخر ، وقال له : « أنت أحقُّ مني بأجودهما ؛ لأنك شاب وتميل نفسك للتجمل ، أما أنا فقد كبرت » .

وقد عُنى الإسلام بنفسية الرقيق عناية خاصة . قال تعالى يطيّب خاطرهم ويفتح الأمل في المغفرة وحسن الجزاء : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)(1) .

وقال الرسول الكريم : « العبد إذا نصح سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتين » ، حتى إن كثيراً منهم كان يتمنى أن يعيش رقيقاً ليكون له أجران .

وقد وصف دِنبرغ معاملة الإسلام للرقيق في هذه العبارة فقال : « لقد وضع للرقيق في الإسلام قواعد كثيرة تدل على ما كان ينطوي عليه محمد وأتباعه نحوهم من الشعور الإنساني النبيل ، ففيها تجد من محامد الإسلام ما يناقض كل المناقضة الأساليب التي كانت تتخذها إلى عهد قريب شعوبٌ تدّعي أنها تسير في طليعة الحضارة . نعم ! إن الإسلام لم يلغ الرقيق الذي كان شائعاً في العالم ، ولكنه عمل كثيراً على تحسين حاله ، وأبقى حكم الأسير ، وأمر بالرفق » ؛ فإنه لما أقبل الرسول بالأسرى بعد غزوة بدر الكبرى فرقهم على أصحابه وقال : « استوصوا بهم خيراً » . وقال أبو عزيز بن عُمير صاحب لواء المشركين : كنت

---

(1) سورة الأنفال : ٨ : ٧٠ .

فى رهط من الأنصار حتى أقبلوا بى من بدر ، فكانوا إذا قدموا غذاءهم أو عشاءهم خصونى بالخبز وأكلوا التمر لوصية رسول الله إياهم بنا .

(٦) الموالى :

ويترتب على العِتق فى الإسلام الولاء . والموالى أحد أفراد ثلاثة : إما أن يكون جاراً أو حليفاً أو معتقاً .

١ — أما الجار فقد يحدث فى المجتمع العربى أن يُخلع فرد من قبيلته لجريمة اقترفها . ولما كان من الصعب عليه أن يعيش فى البادية منعزلاً عن قبيلته ، فإنه يعمل على الاتصال بقبيلة أخرى . وهذا الاتصال هو الجوار . وللجوار حقوق وواجبات ، منها أن يحمى المجير جاره ويراعى مركزه فى القبيلة .

٢ — والحليف — هو الجار المقيم بصفة دائمة . ويجرى على الحليف ما يجرى على الجار ، فإذا ارتكب حليف فى قبيلة ما يشين سمعتها تخلى عنه من حالَفَه . ويعبر عن هذا بولاء الحِلف .

٣ — والمعتق معناه أن الرجل إذا أعتق عبداً أصبح المعتَق مولى لمعتقه ، وعلى المعتق أن يساعد مولاه ، وإذا مات ورثه معتقه .

وقد أصبح كثير من الأسر الفارسية بعد الإسلام موالى للعرب الذين ملكوا رقابهم فى الحروب ، وقد بادرت أسر أخرى فارسية إلى إبرام عقود الموالاة بينهم وبين الأسر العربية للاحتماء بهم أو للانتفاع بشرفهم وجاههم .

وكانت القبيلة العربية تتألف من ثلاث طبقات :

١ — طبقة الموالى .

٢ — وطبقة الأحرار ، وهى الطبقة التى يعتبر أفرادها من بنية القبيلة ،

وتتمتع بكثير من الحقوق المدنية ، وعليها واجب الدفاع عن القبيلة والمحافظة على كيانها والثأر لمن يُقتل منها .

٣ — وطبقة الأرقاء ، وهى لا تتمتع بالحقوق المدنية ، ويقوم أفرادها بمباشرة الصناعات التى يترفع العربى الحر عن مزاولتها . ولذلك كانوا دون العنصر العربى فى المكانة الاجتماعية ، لأن العرب كانوا يعتقدون أنهم خلصوهم من الكفر وأعتقوهم من الأسر . وكان العربى لا يرضى أن يزوج ابنته من مولى ، كما كان لا ينادى المَوْلى بالكُنْية .

ويتبين لنا مبلغ الاستياء والسخط الذى استولى على نفوس الموالى من الفرس خاصة من هذه الحقيقة ، وهى أن قتل عمر بن الخطاب كان على يد رجل من الموالى ، هو أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة . كذلك كان للأرقاء أثر فى شن الغارة على علىّ والوقوف فى وجهه بعد اعتلائه عرش الخلافة ، وساءهم — على ما يقول سير وليام ميور[1] — عدم حصولهم على نصيب من بيت المال أو إتاحة الفرص لهم للقيام بأعمال السلب .

وقد سار الخلفاء الأمويون على نهج الخلفاء الراشدين ، ففرّقوا فى المعاملة بين العرب والموالى ؛ ففرضوا الجزية على الموالى بعد إسلامهم مع أنها كانت لا تُفرض على المسلمين ، وحرموهم من تولّى المناصب الإدارية والسياسية . كذلك لم تفرض الدولة عطاء للموالى الذين كانوا يحاربون فى الجيش ، ولم تسمح لهم بركوب الخيل أثناء القتال ، ولكنهم كانوا مشاة فقط ، إلى غير ذلك من المعاملات التى كانت نفوسهم لا تطيب باحتمالها .

(١) W. Muir, The Caliphate, p. 251

وقد حاول الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز إصلاح حال الموالى ؛ فوضع الجزية عمن أسلم ، سواء أكان عربياً أم غير عربى ، وخاصة الموالى من الفرس ، وأمر بإعطاء الجند من الموالى عطاءهم كالمسلمين من العرب .

ولكن سرعان ماعاد هؤلاء الموالى بعد موته إلى ما كانوا عليه من الاستياء من الأمويين ، وأخذوا يتلمسون الفرص لإظهار استيائهم . فقد ظهروا فى أيام معاوية ، وانضموا إلى المختار بن أبى عبيد ، ثم إلى الخوارج ، كما اشتركوا فى فتنة عبد الرحمن بن الأشعث ، وناصروا يزيد بن المهلب فى ثورته على الدولة . كل ذلك يعطينا صورة واضحة لنفوسهم الثائرة التى كانت تعد أقصى أمانيها سقوط دولة بنى أمية .

سقطت الدولة الأموية وقامت الدولة العباسية على أنقاضها . وكان من أثر استئثار العرب بالوظائف الإدارية والسياسية والحربية فى الدولة العربية دون الموالى ، أن انصرف هؤلاء إلى تحصيل العلوم والمعارف ؛ فنبغ من بينهم الأدباء وكبار المشرعين والمحدثين والمؤرخين وغيرهم .

وفى القرن الثالث الهجرى أضرم العبيد نار الثورة فى جنوبى العراق مما يلى بلاد العرب ؛ وتسمى حركتهم بحركة الزنج . ذلك أن رجلا ادعى أنه من وَلد علىّ زين العابدين بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب ، وانتهز فرصة ضعف الدولة العباسية ، وسار إلى البصرة حيث كان يشتغل آلاف العبيد فى تجفيف المستنقعات وإعدادها للزراعة . فاستمال هؤلاء العبيد — وكانوا أرقاء التجار — ومنّاهم بتخليصهم عما هم فيه ، فلبوا دعوته وجند منهم جيشاً حارب به العباسيين أكثر من خمس عشرة سنة ، ولكنه قُضى على حركته ، ومات عدد كبير من هؤلاء العبيد .

قامت تلك الحركة على الرغم من أن حالة الرقيق فى الشرق كانت أحسن منها فى الغرب . ففى الشرق لم يسترق الرقيق طوال حياته . فإذا بلغ سناً معينة

أعتق وأصبح يعيش كما يعيش أي فرد آخر في أسرة معتقه . هذا ما حض عليه الإسلام من معاملة الرقيق بالحسنى وتحريره . ومن ثم لا نرى في عهد الدولة العباسية حركة اجتماعية يقوم بها الرقيق على غرار الحركات التي أثارها الرقيق في الغرب ، اللهم إلا هذه الحركة التي قام بها الزنج ، والتي لم تكن إلا حركة محلية ذات صبغة دينية ، ولم تتعد بلاد العراق[1] .

ولم ينظر الخلفاء العباسيون أنفسهم إلى الأرقاء نظرة امتهان وازدراء ، بدليل أن كثيراً منهم كانوا أبناء أمهات وقعن في أيدي آبائهم عن طريق الاسترقاق . وقد ولع الناس – وخاصة الخلفاء – بالاختلاط بالإماء من غير العرب ، إن كن أوفر جمالا . أضف إلى ذلك أنه قد جرت العادة أن الرجل لا يرى من يريد التزوج بها رؤية تامة إذا كانت من الحرائر إلا في حدود ما يسمح به الشرع الإسلامي لمريد الخطبة ، بخلاف الأمة ، فقد كان يستطيع أن يراها ويعرف طباعها وأخلاقها بحكم مخالطتها له قبل أن يقدم على الاقتران بها . وكثيراً ما كان أبناء الجواري أحب إلى آبائهم من أبناء الحرائر . كذلك لم يكن ثمة فرق في التوريث بين أبناء الحرائر وأبناء الإماء .

وكان كثير من الخلفاء العباسيين من أمهات أولاد . فقد كانت أم المأمون أمة فارسية ، وأم المعتصم تركية ، كما كانت « شُجاع » أم المتوكل رومية (أو خُوارَزمية) ، و « السيدة » أم المقتدر رومية ، وكذا كانت أم الخليفة المستكفي . وكانت أم المطيع صقلبية ، تجيد الصفْر وتقلد كافة الطيور الشجية الصوت .[3]

ولم يكن التسرّي عادة خاصة بمن ذكرنا من الخلفاء العباسيين ، بل نسج الفاطميون في مصر على منوالهم ، فكانت أم المستنصر أمة في بيت أبي سعيد

---

(١) متز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج ١ ص ٢٦٨ وما يليها .
(٢) انظر حسن ابراهيم حسن تاريخ الاسلام السياسي ج١ ص ٢٠٩ ـ ٢١٣ .
(٣) المسعودي : التنبيه والإشراف ص ٣٩٨ .

التُّسترى اليهودى فأهداها إلى الخليفة الظاهر والد المستنصر . وقد أكثرت من بنى جلدتها السودانيين حتى بلغوا خمسين ألفاً .[١] ومما ذكره ناصر خسرو عند كلامه على الاحتفال بجبر الخليج بحضور الخليفة المستنصر ، نتبين أنه كان من بين الطوائف التى كانت تشترك فى هذا الاحتفال ثلاثون ألفاً من السودان كان يطلق عليهم « عبيد الشراء » ، أى الأسارى الذين كانوا يشترون بالمال ، وعدد غير قليل من الأرقاء .[٢]

(٧) المماليك فى مصر :

وقد اعتمد ولاة مصر وسلاطينها على الرقيق فى جيوشهم ، فأكثروا من السودان والأتراك والروم والصقالبة . وكان الخليفة العزيز بالله الفاطمى أول من جلب المماليك إلى مصر . ثم جاء الأيوبيون ، وكانوا غرباء فى البلاد ، فرأوا أنفسهم فى حاجة إلى الاعتزاز بأمثال هؤلاء المماليك ، وأكثروا منهم ليكونوا جيوشاً يعتمدون عليها ويحوطون أنفسهم بها دون الجند من المصريين والعرب.

وقد أكثر السلطان نجم الدين أيوب من شراء الرقيق حتى بلغ عددهم اثنى عشر ألفاً ، وبنى لهم ثكنات فى جزيرة الروضة حين شكا الناس منهم ، فأطلق اسم « المماليك البحرية » أو « مماليك النيل » . وقد عنى الأيوبيون بتعليمهم ، فنبغ منهم كثيرون فى الفلسفة والفقه والعلوم ، وفى الفروسية واستعمال الأسلحة ، وصاروا جديرين بتقلد المناصب العالية .

وكان ما يصل من الأخبار إلى بلاد التركستان عن حسن أحوال المماليك فى مصر ، وما يذاع عن ثروتها باعثاً لكثير من أهل تلك البلاد على بيع أولادهم

---

(١) حسن ابراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ص ٦٢٦.

(٢) المصدر نفسه ص ٦٦٩ .

ليكونوا فى حاشية السلطان . فلم يقتصر الأمر على أسرى الحروب ، بل كان يأتى إلى مصر زرافات من أبناء القبائل الشرقية لتهافت السلاطين والأمراء على شرائهم بأثمان باهظة . وكانت شجر الدُّر زوجة السلطان نجم الدين أيوب من هؤلاء الأرقاء . وقد تولت سلطنة مصر سنة ٦٤٨ هـ (١٢٥٠ م) .

(٨) الرقيق فى الأندلس :

يقول ترند J. B. Trend فى الفصل الذى أفرده للكلام عن أسبانيا والبرتغال فى كتاب « تراث الإسلام[١] » .

« كثر زواج المسلمين بالمسيحيات ؛ فقد تزوج عبد العزيز بن موسى بن نصير وغيره من القواد من عائلة وترا Witica ، آخر ملوك القوط بأسبانيا ، وأصبحت أمهات الجيل التالى — مسلمين ومسيحيين — أسبانيات ، وأصبح مسلمو الأجيال التالية يؤثرون اتخاذ أمهات أبنائهم من أولئك الأسيرات الشقراوات اللواتى كن يؤتى بهن من شمالى أسبانيا » .

وقد درس الأستاذ ريبرا سجلات سوق الرقيق فى قرطبة فى فترات متعددة ، وهداه البحث والتنقيب إلى أن شراء الجارية لم يكن من الأمور الهينة كما نتصور ، بل كان من الواجب أن يتم شراؤها بحضور كاتب العقود . وكانت الأسباب التى تطلب الجارية من أجلها تُبيَّن وتوضع موضع الاختبار .

وقد تمتعت النساء فى ظل الأمويين فى الأندلس بنصيب كبير من الحرية وحظ وافر من الاعتبار ، أكبر مما كانت عليه الحال فى ظل العباسيين فى بغداد . وكان من المرغوب فيه أن تكون الجوارى اللاتى يراد منهن أن يكن أمهات لأبناء الأسر الشريفة بيضاوات ، بل جلّيقيات[٢] إن أمكن ، وانتهى الأمر

---

(١) The Legacy fo Islam « تراث الاسلام » (القاهرة ١٩٣٦) ص ١٢ — ١٣ .

(٢) نسبة « إلى جلق بكسر الجيم وشد اللام مكسورة » ناحية بالأندلس .

بتناقص صفاء العنصر العربي بالتزاوج من الأسبانيات في كل جيل ، على الرغم من أن النسل ظل يحمل أسماء الآباء الذكور » .

وقد ذكر سير توماس أرنولد[1] في الباب الذى أفرده لانتشار الإسلام بين مسيحيي أسبانيا ، أن الأرقاء في هذه البلاد الذين حل بهم البؤس والشقاء في عهد المسيحيين الكاثوليك حصلوا على كثير من المزايا بإلقاء زمامهم للمسلمين الذين عرفوا بالتسامح الديني . فلا غرو أن كان هؤلاء الأرقاء الذين وصلوا إلى الحضيض أول من اعتنق الإسلام في أسبانيا ، وسار على نهجهم عدد كبير من الأهلين الذين كانوا لا يزالون على الوثنية .

ولقد أفاد الفتح طبقة العبيد ورقيق الأرض التي رحبت بالعرب لاعتقادهم أنهم سوف يخلصونهم من تلك القيود التي وضعهم فيها أسيادهم القوط ؛ واعتنق كثير منهم الإسلام ، ونالوا في عهد العرب بعض الحقوق المدنية التي كانوا محرومين منها ، وأصبحوا يزرعون الأراضي لحسابهم الخاص على أن يؤدوا عنها خراجا للدولة

---

(١) الدعوة إلى الإسلام ص ١١٧ ، ١١٩ .

مصادر الكتاب

نورد فى الثبت الآتى اهم مصادر الكتاب ، وقد رتبت أسماء المؤلفين على حسب أحرف الهجاء :

ابن الأثير (٦٣٠/١٢٣٨) : على بن أحمد بن أبى الكرم .

١ ـ « الكامل فى التاريخ » ١٢ جزءاً (بولاق ١٢٧٤ هـ) .

أحمد ابراهيم :

٢ ـ « طرق القضاء فى الشريعة الإسلامية » (القاهرة ١٣٤٧ هـ)

ابن الأخوة :

٣ ـ « معالم القُربة فى أخبار الحسبة » (نشره روبان ليفى) .

Rheuban Levi, Gibb Memorial, New Series, vol. Xii (Cambridge, 1936).

أرنولد : سير توماس و .

Arnold, Sir Thomas W.

٤ ـ The Preaching of Islam. 3 rd. ed. (London, 1935).

ترجمه إلى العربية وعلّق عليه حسن ابراهيم حسن ، وعبد المجيد عابدين ، واسماعيل النحراوى (الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٧) .

٥ ـ The Caliphate (Oxford 1924).

٦ ـ The Legacy of Islam, ed. (Oxford, 1931)

ونقله إلى العربية لجنة الجامعيين لنشر العلم بالقاهرة .

أمدروز : هـ . ف

Amedroz, H. F.

٧ ـ The Office of the Cadi in the Ahkam Sultaniyya of Mawardi (J. R. A. S.), July, 1910.

٨ ـ The Mazàlim Jurisdication in the Ahkàm Sultàniyya of Màwardi (J. R. A. S.), July, 1911.

٩ ـ The Hisba Jurisdiction (J. R. A. S.), 1916.

أمير على سيد

Ameer Ali, Sayed

١٠ ـ A Short History of the Saracens (London, 1921).

نقله إلى العربية رياض رأفت بعنوان «مختصر تاريخ العرب» (القاهرة ١٩٣٨)

ابن إياس (١٩٣٠ /١٥٢٣) : أبو البركات محمد بن أحمد .

١١ ـ كتاب « تاريخ مصر » : ويعرف باسم كتاب « بدائع الزهور » ٣ أجزاء (بولاق ١٣١١ ـ ١٣١٢ هـ) .

برنهور Bernheur

١٢ ـ «Mémoire sur les Institutions de Police ches les Arabes (J. A.) Sériev tomes xv et xvi (1861, 1862).

بتلر : ألفرد Butler, Alfred

١٣ ـ «The Arab Conquest of Egypt» (Oxford, 1902).

نقله إلى العربية الأستاذ محمد فريد أبو حديد (القاهرة ١٣٥١ / ١٩٣٣)

البغدادى (٤٢٩ /١٠٣٧) : عبد القادر بن طاهر

١٤ ـ « الفرق بين الفرق » : (القاهرة ١٣٢٨/ ١٩١٠) .

البلاذرى (٢٧٩ / ٨٩٢) : أحمد بن يحيى بن جابر .

١٥ ـ فتوح البلدان : (القاهرة ١٣١٩ هـ) .

١٦ ـ تاريخ البريد فى مصر ، وضع بمناسبة انعقاد مؤتمر البريد العالمى العاشر فى القاهرة (بولاق ١٩٣٤) .

ابن تيمية (٧٢٨/ ١٣٢٨) . تقى الدين الحرانى .

١٧ ـ « الحسبة فى الإسلام » (القاهرة ١٣١٨ هـ) .

الجاحظ (٢٢٥/٨٦٩) : أبو عثمان عمرو بن بحر .

١٨ ـ «كتاب التبصّر بالتجارة» ، نشره الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب التونسى (القاهرة ١٣٥٤ / ١٩٣٥) .

جروهمان أدولف Grohman, Adolf

١٩ ـ أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية : ترجمه الدكتور حسن ابراهيم حسن وعلق عليه الجزء الأول (القاهرة ١٩٣٥) .

الجزء الثانى (القاهرة ١٩٥٦) .

الجزآن الثالث والرابع (تحت الطبع) .

الجهشيارى (٣٣١/٩٤٣) أبو عبد الله محمد بن عبدوس .

٢٠ ـ « كتاب الوزراء والكتاب » نشره الأساتذة مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبيارى ، وعبد الحفيظ شلبى (القاهرة ١٩٣٨) .

جورج زيدان :

٢١ ـ «تاريخ التمدن الإسلامى» ، خمسة أجزاء (القاهرة ١٩٠٢ ـ ١٩٠٦)

ابن جماعة : بدر الدين .

٢٢ ـ « تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام » مجلة Islamica (سنة ١٩٣٤) .

٢٣ ـ جوميى : جاك Gomier, Jacques

Le Mahmel et la Caravane Égyptienne. des Pelerins de la Meeque (XIII e xxx e Siécles) (Le Caire, 1923).

ابن حجر العسقلانى (٨٥٣/١٤٤٩) شهاب الدين بن على .

٢٤ ـ « الإصابة فى تمييز الصحابة » ٦ أجزاء (مصر سنة ١٩٢٣) .

٢٥ ـ « رفع الإصر عن قضاة مصر » (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢١١٥) .

ابن حزم (٤٥٦/١٠٦٤) : أبو محمد على بن أحمد .

٢٦ ـ « الفِصَل فى الملل والأهواء والنحل » ٥ أجزاء (القاهرة سنة ١٣١٧هـ) .

حسن إبراهيم حسن : الدكتور .

٢٧ ـ تاريخ عمرو بن العاص ، الطبعة الثانية (القاهرة سنة ١٩٢٦) .
٢٨ ـ الفاطميون فى مصر (عن الإنجليزية) ـ (المطبعة الأميرية سنة ١٩٣٢) .
٢٩ ـ السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات فى عهد بنى أمية (عن الفرنسية)تأليف فان فلوتن (القاهرة سنة ١٩٣٣) .
٣٠ ـ أوراق البردى العربية (عن الإنجليزية) تأليف الدكتور أدولف جروهمان . الجزء الأول (القاهرة سنة ١٩٣٤) — والجزء الثانى (القاهرة سنة ١٩٥٦) . الجزآن الثالث والرابع (تحت الطبع) .
٣١ ـ تاريخ الإسلام السياسى الجزآن الأول والثانى ، الطبعة السادسة . (القاهرة سنة ١٩٦٢) ، الجزء الثالث (الطبعة السادسة ، القاهرة سنة ١٩٦٢)
٣٢ ـ تاريخ الدولة الفاطمية (القاهرة ١٩٥٨) .
حسن : الباشا : الدكتور .
٣٣ ـ « الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٧) .
ابن خلدون (٨٠٨/ ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦) عبد الرحمن بن محمد .
٣٤ ـ « مقدمة ابن خلدون » (بيروت ١٩٠٠ م) ، نقله إلى الفرنسية دى سلان ، و إلى الأنجليزية روزنتال .
٣٥ ـ « العبر وديوان المبتدأ والخبر » ٧ أجزاء (القاهرة ١٢٨٤ ه) .
ابن خلكان (٦٨١/١٢٨١) شمس الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم .
٣٦ـ « وفيات الأعيان » جزءان (بولاق ١٢٨٣ ه) ، (القاهرة ١٣١٠ ه) ، (القاهرة ١٩٤٩ م) ، نقله إلى الأنجليزية دى سلان De Slane ، باريس ١٨٤٢ — ١٨٤٨ م) .
ابن دقاق (٧٠٩/ ١٤٠٦ ـ ١٤٠٧) : إبراهيم بن محمد المصرى .

٣٧ - « الانتصار لواسطة عقد الأمصار » (جزء ٤ ، ٥) (القاهرة : ١٣٠٩/١٨٩٣) .

ديموميين : جود فروى Demombynes, Gaudfroy

٣٨ - «Les Institutions Musulmanes» (Paris, 1931)
English Translation (London, 1950),
نقله إلى العربية فيصل السامر ، وصالح الشماع (بغداد ١٩٥٢) .

ريهاتسك : ا Rehatsek, E.

٣٩ - «Notes on Some Old Arms and Instruments of War, Chiefly Among the Arabs (journal of Bombay Branch of the Royal Asiatic Society (J. B. B. R. A. S.), vol xiv (1880).

السقطى الأندلسى .

٤٠ - « أدب الحسبة » ، نشره Levi Provencal et Colin (باريس ١٩٣١).

ابن سلام (٢٢٤/٨٣٨ - ٨٣٩) : الحافظ أبو عبيد القاسم .

٤١ - « كتاب الأموال » (القاهرة ١٣٥٣) .

السنهورى : الدكتور عبد الرزاق أحمد .

٤٢ - «Le Califat» (Paris, 1926).

السيوطى (٩١١/١٥٠٥) : جمال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر .

٤٣ - تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين القائمين بأمر الأمة » .
(القاهرة ١٣٥١ هـ)

٤٤ - « حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة » ، جزءان .
(القاهرة ١٣٢٧ هـ) .

شاخت : يوسف Schacht Joseph

٤٥ — The Origins of Muhammadan Jurisprudence. (Oxford, 1950).

الشهرستانى (١١٥٣/٥٤٨) : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم

٤٦ — « الملل والنحل » ٥ أجزاء (القاهرة ١٣١٧ هـ) ، على هامش كتاب الفصل لابن حزم .

الشيزرى (حول سنة ١١٩٣/٥٨٩) : عبد الرحمن بن نصر .

٤٧ — « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » ، نشره الدكتور السيد الباز العرينى (القاهرة ١٩٤٦/١٣٦٥) .

الصولى (٩٤٦/٣٣٥) : أبو بكر محمد بن يحيى .

٤٨ — « أخبار الراضى بالله والمتقى لله » من كتاب الأوراق ، نشره ج . هيوارث دَنْ (القاهرة ١٩٣٥) .

ابن طباطبا (توفى فى أوائل القرن الثامن الهجرى) : محمد بن على المعروف بابن الطقطقى .

٤٩ — « الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية » (القاهرة ١٩٤٥/١٩٢٧) .

الطبرى (٩٠٢/٣١٠) : أبو جعفر محمد بن جرير .

٥٠ — « تاريخ الأمم والملوك » طبعة دى غويه (ليدن ١٨٨١ م) ٧ أجزاء (القاهرة ١٣٢٦) ١٢ جزاء .

٥١ — « كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين من كتاب اختلاف الفقهاء » . نشره يوسف شاخت (ليدن ١٩٣٣) .

طوسون : (الأمير) عمر .

٥٢ ـ « كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن » .
(الإسكندرية ١٣٥٠/١٩٣١) .

ابن عابدين .

٥٣ ـ « رد المحتار على الدر المختار » (بولاق ١٢٩٩ هـ) .

ابن عبد الحكم (٢٧٦/ ٨٨٩) : أبو القاسم عبد الرحمن القرشى المصرى .

٥٤ ـ كتاب فتوح مصر (القاهرة ١٩١٤) .

٥٥ ـ كتاب فتوح مصر والمغرب والأندلس (ليدن ١٩٢٠)

على إبراهيم حسن : الدكتور .

٥٦ ـ « تاريخ جوهر الصقلى » (القاهرة ١٩٣٣) .

٥٧ ـ « تاريخ مصر فى العصور الوسطى » الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٦٠) .

عمارة اليمنى (٥٦٩ / ١١٧٤) أبو الحسن نجم الدين .

٥٨ ـ « كتاب النكت العصرية فى أخبار الوزراء المصرية » .

طبعة هارتوج ديرانبور Hartwig Derenbourg (باريس ١٨٩٧).

فان فلوتن : ج . Van Vloten, G.

٥٩ ـ «Recherches sur la Domination Arabe, le Chiitisme et les Croyances Messianiques sous le Khilafat des Omayades (Amsterdam, 1894).

نقله إلى العربية حسن إبراهيم حسن ، ومحمد زكى إبراهيم (القاهرة ١٩٣٤)

فايظى : آصف على Fayzee, Asaf Ali –

٦٠ ـ «Outlines of Mohammadan Law», 2nd ed. (Oxford, 1955).

ابن قتيبة (٢٧٦/٨٨٩) : أبو محمد عبد الله بن مسلم .

٦١ ـ «الإمامة والسياسة» جزءان (القاهرة ١٣٢٢هـ) وينسب إلى كاتب أندلسى

قدامة (٣٣٧/٩٤٨) : أبو الفرج بن جعفر الكاتب البغدادى .

٦٢ ـ « كتاب الخراج » (طبعة دى غويه) (ليدن ١٨٨٩) .

القلقشندى (٨٢١/١٤١٨) : أبو العباس أحمد .

٦٣ ـ «صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء» ١٤ جزءا (القاهرة ١٩١٣ـ ١٩١٧) .

كرد على .

٦٤ ـ « الإدارة الإسلامية فى عز العرب » (القاهرة ١٩٣٤) .

كريمر : الفرد فون . Kremer, Alfred Von.

٦٥ ـ Culturgeschichte des Orients unter der chalifen, 2 vols. (Vienna, 1875), translated by Khuda Bukhsh (Calcutta, 1920—1927)

الكندى (٣٥٠/٩٦١) : أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب .

٦٦ ـ « كتاب الولاة وكتاب القضاة (طبعة روفن جست Rhuvon Guest)
وبه ذيل مأخوذ من كتاب «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر العسقلانى .
نشره جست مع كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندى .

لينبول : ستانلى . Lane-Poole, Stanley

٦٧ ـ «The Story of Cairo» (London, 1912).

٦٨ ـ «History of Egypt in the Middle Ages.» (London, 1901)

٦٩ ـ «Coins and Medals.» (London, 1892).

٧٠ ـ «The Muhammadan Dynasties,» (Paris, 1925).

ماجد : الدكتور عبد المنعم .

٧١ ـ « نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر » ، الجزء الأول (القاهرة ١٩٥٣)
الجزء الثانى (القاهرة ١٩٥٥) .

٧٢ـ ماس لا ترى Mas Latrie Du N. L.

«Traités des Paix et de Commerce et documentos divers concernant les Relations des Chrétiens avec les Arabes de l'Afrique Septentrionale .(Paris, 1866).

الماوردى (١٠٥٧/٤٥٠) : أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى .

٧٣ ـ « الأحكام السلطانية » (القاهرة سنة ١٢٩٨ هـ لندن ١٩٠٦ م) .

٧٤ ـ «أدب الوزير» المعروف بقوانين الوزارة وسياسة الملك (القاهرة ١٣٤٨/١٩٢٩)

٧٤ ـ متز : آدم . Mez, Adam.

٧٥ ـ «The Renaissance of Islam» trans. into English by Khuda Bukhsh and D. S. Makgolioth (London, 1939).

وترجمه إلى العربية محمد عبد الهادى أبو ريده ، جزآن (القاهرة ١٣٥٩ ـ ١٣٦٠/ ١٩٤٠ ـ ١٩٤١) .

أبو المحاسن (١٤٩٦/٨٧٤) : جمال الدين يوسف بن تغرى بردى .

٧٦ ـ « النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة » ٧ أجزاء (مطبعة دار الكتب المصرية) .

محمد جمال الدين سرور :

٧٧ ـ « الظاهر بيبرس وحضارة مصر فى عهده » (القاهرة سنة ١٩٣٨ م) .

٧٨ ـ مسكويه (١٠٣١/٤٢١) : أبو على أحمد بن محمد .

٧٩ ـ « كتاب تجارب الأمم » (القاهرة سنة ١٩١٤) .

المسعودى (٩٥٦/٣٤٦) أبو الحسن على بن الحسين بن على .

٨٠ ـ (كتاب التنبيه والإشراف » (طبعة دى غويه De Goeje) . ليدن سنه ١٨٩٣ .

٨١ ـ « مروج الذهب ومعادن الجوهر » جزآن (القاهرة سنة ١٣٠٣ هـ — ١٨٨٥ م) .

المقريزى (١٤٤١/٨٤٥) تقى الدين أحمد بن علىّ .
٨٢ ـ « المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار » جزآن (بولاق سنة ١٢٧٠ هـ) .
٨٣ ـ « اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا » (بيت المقدس سنة ١٩٠٨ م) ، نشره الدكتور جمال الشيال (القاهرة ١٣٦٧/١٩٤٨) .

ملن : ج . جرافتون Milne, G. Grafton.

٨٤ ـ A History of Egypt under Roman Rule» (London, 1913).

ابن مماتى (١٢٠٩/٦٠٦) : القاضى الوزير شرف الدين أبو المكارم الأسعد ابن أبى سعيد .
٨٥ ـ « كتاب قوانين الدواوين » (القاهرة سنة ١٢٩٩ هـ) ، نشره الدكتور عزيز سوريال عطية (القاهرة ١٩٤٣) .

ابن منجب (١١٤٧/٥٤٢) أمين الدين تاج الرياسة أبو القاسم علىّ ، ويسمى أيضاً الصيرفى المصرى .
٨٦ ـ « الإشارة إلى مَنْ نال الوزارة » (القاهرة سنة ١٩٢٤ م) .
٨٧ « قانون ديوان الرسائل » ، نشره على بهجت (القاهرة ١٩٠٥) ، ترجمه إلى الفرنسية هنرى ماسيه (Henri Massé) (القاهرة ١٩١٤) .

ابن ميسر (١٢٧٨/٦٦٧) : محمد بن على بن يوسف بن جلب .
٨٨ ـ « تاريخ مصر » طبعه هنرى ماسيه (القاهرة سنة ١٩١٩ م) .

ميور : سير وليام تمبل Muir, Sir William Temple.

٨٩ ـ «The Caliphate, its Rise, Decline and Fall» (Oxford, 1902).
٩٠ ـ «The Mameluke or Slave Dynasty of Egypt» (London, 1896).

ناصر خسرو (٤٨١/١٠٨٨) : « سفر نامه » .

٩١ - Relation du voyage de Nasiri Khosrau en Syrie, en Palestine, en Egypte, en Arabie et en Perse. Persian Text and Translation by Charles Schefer (Paris, 1881).

نظام الملك : (٤٨٥/١٠٩٢) :

٩٢ - Siasset Namèh, traité de Gouvernement, Composé pour le Sultan Melik-Chah par le Vizir Nizam oul-Moulk, texte Persan (ed. par Charles Schefer), 3 vols. (Paris, 1891—1897)

النوبختى (٢٠٢/٩١٤) : أبو محمد الحسن بن موسى .

٩٣ - « كتاب فرق الشيعة » استامبول ١٩٣١ .

النويرى (٧٣٢/١٣٣٢) : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب .

٩٤ - « نهاية الأرب فى فنون الأدب » . مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٥٧٦ وطبع منه عشرة أجزاء .

ابن هشام (٢١٨/٨٣٣) : أبو محمد عبد الملك بن هشام أيوب المعافرى الحميرى .

٩٥ - « كتاب سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم » ٣ أجزاء (القاهرة سنة ١٣٣٢) .

هلال الصابى (٤٤٨ هـ = ١٠٥٦ م) : أبو الحسن بن المحسن بن أبى إسحق إبراهيم الكاتب .

٩٦ - « تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء » طبعة هـ . ف أمدروز (H, F. Amedroz) وذيله الناشر بفهرس ومذكرات .

٩٧ - الجزء الثامن من تاريخه (٣٨٩ — ٣٩٣ هـ) ، طبعة أمدروز وطبعه بعد ذلك وترجمه الأستاذ مرجوليوث (Prof. D. S. Margoliouth)

وذيل به كتاب « تجارب الأمم » لمسكويه (القاهرة سنة ١٩١٩ م) .

ابن واصل (٦٩٧/١٢٩٧—١٢٩٨) : جمال الدين بن واصل الشافعي المذهب .

٩٨ـ «مُفَرِّج الكروب في أخبار بني أيوب» ، نشره الدكتور جمال الشيال ، جزءان (القاهرة ١٩٥٣ ، ١٩٥٧) .

اليعقوبي (٢٨٢/٨٩٥) : أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب ابن واضح .

٩٩ ـ « كتاب البلدان » طبعة دى غويه (ليدن سنة ١٨٩٢ م) .

أبو يوسف (١٩٢/٨٠٧ — ٨٠٨) : يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة .

١٠٠ ـ « كتاب الخراج » (بولاق سنة ١٣٠٢ هـ) .

١٠١ ـ كتاب « الفقه على المذاهب الأربعة » (طبع دار الكتب ١٣٤٩/ ١٩٣١) .